وضّاح شرارة

الأمّةُ القَلقَة

العامليّون والعصبيّة العامليّة على عتبة الدولة اللبنانيّة



وضّاح شرارة

الأمّة القلقة

العامليّون والعصبيّة العامليّة على عتبة الدولة اللبنانيّة



شارع روما، بناية فارس
هاتف ٣٥٣٦٩٩، ٣٤٧١٧٦
تلكس NHRPS ٢٠٤١٧ LE

إلى راقية ع.

منِّي

... qui suis né d'une Femme et du Néant

(P. Éluard)

الفصل الأوّل

المدنيّة... علماً وشرقاً

حين صدرت مجلّة **العرفان** العامليّة، في أوائل العام ١٩٠٩، من بعد أشهر قليلة من انقلاب «جمعيّة الاتّحاد والترقّي» واستيلاء الضبّاط الأتراك، نيازي وأنور وزملائهما، على الحكم في الآستانة، كان صدورها ثمرة من ثمار الانقلاب نفسه، وتصوّرت بصورة بشارة من بشائره. فلم يشكّ صاحبها وكاتب «فاتحتها» في أن «الغمّة» زالت، وأن الحرّيّة يحمل مشعلها «أبطالها»، وأن «مدنيّة» كتلك التي عرفتها اليابان، ونهضت بها، رجاء قريب يطرق الأبواب العثمانيّة، ويُلحّ في طرقها[1]. ويصل الشيخ أحمد عارف الزين، وهو صاحب المجلّة وكاتب فاتحتها، بين المجلّة وبين حركة الضبّاط العثمانيّين، وبينها وبين المدنيّة عامّة، وذلك من طريق الحرّيّة، التي تظهر بمظهر عنوان المدنيّة وبابها والعلامة عليها، ومن طريق «ناموس

(١) **العرفان**، المجلّد الأوّل، الجزء الأوّل، في ٥ شباط ١٩٠٩ ص ١-٣. أعلن الضبّاط الأتراك الدستور في ٢٤ تموز ١٩٠٨. أدين بشواهد المجلّة إلى خليل شرّي وسعيد الصبّاح.

الارتقاء وسُنّة الكون»[٢]. فالانقلاب، بحسب الكاتب العاملي ومنشئ الصحيفة العامليّة الأولى، رفع الحاجز الذي كان يحجز بين «الأمّة العثمانيّة» وبين سنّة الكون والحياة، وهي سُنّة تحمل الكائنات والموجودات من مجتمعات وأشخاص، على الارتقاء، وعلى النماء، أي على التقدّم. وغاية هذا الأخير، من جهة الاجتماع والتاريخ، المدنيّة التي يمثّل عليها باليابان الخارجة منتصرة في حربها مع روسيا القيصريّة منذ أقلّ من أربع سنوات.

رجال الرأي

يردّ الكاتب الحاجزَ بين الحياة السويّة التي حرمت منها «الأمّة العثمانيّة»، وبين الأمّة، إلى الاستبداد «الذي ضغط على الأفكار»، وقضى «بإقفال الأندية وولوج الأخبية». وهو بذلك إنما يشخّص في حرّيّة الكلمة والرأي والاجتماع العامل الأوّل في اللّحاق بالمدنيّة والحياة وفي الاستقامة على سويّة معقولة. إلا إنه لا يلبث أن يعيّن مضمون هذه الحرّيّة، في ضوء مناقشة تصدّرت الحياة السياسيّة والفكريّة في السلطنة، بكثرة الأندية والكفّ عن تقييد الاجتماع وتبادل الرأي وتكوينه من قِبَل من يطلق عليهم اسم «رجال الرأي»، من ساسة وأعيان ووجوه عائلات ورجال قلم وقول وخطابة. وموضوع هذه المناقشة إتاحة الفرصة أمام ممثّلي القوميّات والشعوب غير التركيّة في إطار السلطنة نفسها، لتبلور مواقفها ومطاليبها، ولتكل إلى ممثّليها القوميّين والمحلّيّين النطق باسمها والاضطلاع بإدارة قسط من شؤونها وأمورها. فلم تكن الأندية إلا التمهيد الأوّل

(٢) المصدر السابق.

لبلورة كيان إداري وثقافي لم يكن من العسير أن يلمح المراقب في خلالها (خلال البلورة) وثناياها مآلها السياسي إلى حكم ذاتي، قد يكون فيديراليّاً، أو ائتلافيّاً، وقد لا يكون. وهذا ما لم يشكّ فيه المعاصرون، جهروا بذلك أم قاسوا على ما كان يجري تحت أنظارهم. إذ لم يكد يعلن الدستور حتى حاول والي بيروت الهرب من مرفإ جونيه، بعد أن قام الأهالي عليه ولطمه أحد أعيان كسروان، الشيخ وديع حبيش، على وجهه، دلالة على سقوط دالّته ودالّة من يمثّل. وأرغم عضوا مجلس إدارة بيروت، عبد الرحمن باشا بيضون ورسلان أفندي دمشقيّة، من أعيان عائلات بيروت، على الاستقالة من المجلس، ليحلّ محلّهما من يقرّ له أترابه، والمجتمع الأهلي المحلّي، بصحّة التمثيل والتصدّر، من أمثال سليم علي سلام والحاجّ محمد أفندي الطيّارة. وحمل رئيس البلدية، عبد القادر أفندي الدنا، على الاستقالة من رئاستها. وأخذت النخبة السياسيّة البيروتيّة، وهي نخبة عائليّة وتجاريّة في المرتبة الأولى، حمّى التغيير والانتخاب، دلالة على ارتقاء الطاقم الإداري والسياسي السابق سدّة الولاية من سبيل الرشوة والاستزلام والفساد وليس من سبيل الاختيار الحرّ والإقرار بالكفاءة والقوّة على الاضطلاع بما فيه مصلحة المجتمع الأهلي والمحلّي[٣].

(٣) رواية سليم علي سلام في: مذكرات (١٨٦٨-١٩٣٦)، ١٩٨٢، بيروت، الدار الجامعيّة للطباعة والنشر، تحقيق د. حسان حلاق، ص ١١٠-١١٥. ينبغي الإشارة إلى إن سليم علي سلام، على سبيل المثال، ينبثق من «جمعيّة إسلاميّة» اعتنت «بشؤون الطائفة الإسلاميّة (السنّيّة، و. ش) على الخصوص تعليم أبنائها»، ونظّمت أوقافها، المصدر نفسه، ص ١١٨-١١٩. وتوالى على رئاسة جمعيّة المقاصد هذه، كما يذكر سلام نفسه تدليلاً على صدق تمثيله «الطائفة الإسلاميّة»، الشيخ عبد القادر أفندي الحوت، إمام الجامع العمري الكبير ونقيب السادة الأشراف، والشيخ مصطفى نجا، مفتي المسلمين اللبنانيّين لاحقاً...، ص ١٢٠. أنظر التنويه بـ «صفة النيابة عن الأهالي عموما»، ص ١٣٠ التي ينسبها سلام إلى الجمعيّة الإصلاحيّة في ١٩١٢.

المعيار الأهلي

كانت العرفان تنادي إذاً بحقّ هذه النخب الجديدة المؤلفة، بحسب ألبرت حوراني، من البيروقراطيّة العثمانيّة أو موظّفي الإدارة التي ولّدتها «التنظيمات» في غضون النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن ملاّكي الأراضي الذين سجّلت الأراضي باسمهم، ومن معمّري الأرض وطبقة التجّار مع أوروبا ومثقّفين(٤)، كانت تنادي بحقّها في العمل السياسي والدعاوي معاً. ولم تعتّم المجلّة نفسها أن رسمت، وإن بعد حين، دائرة فعلها وأثرها ومخاطبتها. فكتبت عشيّة الحرب العالميّة الأولى أنها «صلة للتعارف بين علماء وأدباء العراق وجبل عامل وبين علماء وأدباء سائر الأقطار، وهي تعتني عناية خاصّة بشؤون الشيعة القديمة والحديثة...»(٥). والدائرة التي يرسمها هذا التعريف دائرة شيعيّة، لبنانيّة لاحقاً(٦). وهي دائرة محلّيّة تقع بين فلسطين العربيّة، وإنما السنّيّة، إلى الجنوب، وبين «لبنان»، أو جبل لبنان الدرزي والماروني، إلى الشمال(٧). وتصل بين هذه الدائرة الطائفيّة والمحلّيّة وبين العراق أواصر التشيّع الإثني

(٤) ألبرت حوراني: **الأسس العثمانيّة للشرق الأوسط الحديث**، جامعة إسكس، محاضرة عربيّة لشركة كاريراس، ١٩٦٩، لونجمانز، ص ٢١-٢٢.

(٥) **العرفان**، المجلّد ٥، الجزء ٢١، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٣، فاتحة العدد، ص١.

(٦) «كانت الهويّة السياسيّة لكل الرعايا هي العثمانيّة (...) أمّا قوميّته فكانت الدين الذي ينتمي إليه»، على ما كتب زين نور الدين زين: **نشوء القوميّة العربيّة**، ١٩٦٨، بيروت، دار النهار للنشر، ص ٤٠.

(٧) يصف رفيق التميمي ومحمد بهجت المئة ألف «متوالي» (شيعي لبناني على وجه الخصوص بحسب أحمد رضا) في صيدا وصور ومرجعيون، إبّان الحرب الأولى، على النحو التالي: كتلة بشريّة محاطة من جميع أطرافها بالسنّيّين وبالموسويّين والمسيحيّين اضطرّت إلى بذل «غاية جهودها واهتمامها سنين طويلة منذ عصور بعيدة حتى حافظت على كيانها بأي صورة كانت»، **ولاية بيروت** (١٩١٦/ ١٣٣٢ هـ) ط. ١٩٧٩، بيروت، دار لحد خاطر، ج ١، ص ١٦٨.

عشري. فالعراق حيث «العتبات المقدّسة» التي تضمّ رفات كبار الأئمّة، علي بن أبي طالب والحسين بن علي وموسى بن علي (الكاظم)، وحيث التعليم الديني في النجف الأشرف موئل التراث الروحي والفكري الذي حال بين الشيعة وبين الانقطاع من ماضيهم، وحال بين الشيعة العرب وبين الانفصال عن شيعة إيران. إلى ذلك، فالعراق الشيعي، عراق العتبات والنجف، محجّة زائري الأضرحة وطلاّب العلم من شيعة جبل عامل. فكان يقصده نوع من الحاجّ في ما يدعى «الزيارة» التي تكمل الحجّ إلى مكّة وإلى المدينة المنوّرة، وتبلغ به التمام. كذلك كان يقصد العراق الأحداث الذين يعدّون أنفسهم ويعدهم أهلهم لتحصيل علوم الدين والشريعة، وللقيام بمهمّات رجل الدين المعمّم في كنف جماعة محلّيّة[٨].

لا شكّ في أن منشئ **العرفان** وناشرها يقدّم، إذ يرسم دائرة تداول المجلّة ومحاورتها، المتعلّمين والمثقّفين من أهالي جبل عامل. فهؤلاء هم جمهور «الزيارة» إلى الأضرحة، وهم من يرد الحلقات الدراسيّة الدينيّة في النجف؛ وهم من تشدّه إلى العراق، وربما إلى بعض إيران (مشهد وقمّ وغيرهما)، في العقود الأخيرة، روابط الإقامة الطويلة والتلمذة والمصاهرة. وهي روابط لا يبعد أن تفضي

(٨) في **أمل الآمل في علماء جبل عامل**، للشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤/١٦٩٢ م)، وهو كتاب «الرجال» العامليّين المقدم، يذكر المؤلّف ٢١٤ شيخاً عامليّاً (اشتمل عليهم الجزء الأوّل) من المحدّثين والفقهاء، والمفسّرين وكُتّاب السير والأخبار، ويؤرّخ لبعضهم: على من درس، ومن أجازه، ومن أجاز بدوره، وأين توفّي ودفن... فيظهر أن عدداً كبيراً (لم أحصه) درس في إيران وأقام وتوفّي فيها، في طوس وأصفهان خاصّة. وتشير ترجمة عدد منهم إلى إقامة في كربلاء أو في النجف أو كشمير أو حيدر آباد أو الشام أو مكّة. وبين علماء جبل عامل المحدّثين، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قلّ من لم يقم عقدين أو ثلاثة في مدارس الشيعة الكبيرة، العراقيّة منها والإيرانيّة. والأمثلة على ذلك كثيرة: من الشيخ عبدالله نعمة والسيد حسن يوسف مكّي، إلى السيّدين عبد الحسين شرف الدين ومحسن الأمين، على ما يذكر لاحقاً.

إلى التوطّن[٩]. إلا إن تقديمه المتعلّمين العامليّين الشيعة وتصديره إيّاهم لا يبعدهم، ولا يبعد صحيفته، من التعريف بمعيار أهلي ومحلّي، جماعي (من جماعة) وجغرافي. وهذا الانشداد إلى جماعة وإلى موضع أو موطن هو ما حمل السلطان العثماني على تعقّب الأندية حتى «الأجنبيّة» التي أشار إليها ناشر **العرفان**. فالأندية، شأنها شأن الصحف التي انتشرت بعد إعلان الدستور انتشار «المئة زهرة» و«المئة مدرسة»[١٠]، تجمّعات قوميّة أو أهليّة ومحلّيّة في المرتبة الأولى. وما الحكومة «الشورويّة»[١١] التي نوّهت بها فاتحة المجلّة الأولى إلا للعبارة عن الأمل في الحكم المحلّي واللامركزي الذي كان يراود النخب السياسيّة العربيّة، ومنها النخب اللبنانيّة، البيروتيّة والعامليّة.

الدولة القويّة والخصوصيّات القوميّة

وعلى هذا وصف سليم علي سلام، رئيس جمعيّة المقاصد الإسلاميّة الخيريّة ببيروت، «اللامركزيّة» بالإصلاح «الحقيقي»،

(٩) يبدو أن التوطّن نفسه، كما في حال بعض عائلة الصدر التي حلّت العراق وإيران، فكان منها بعض كبار الشيوخ المدرّسين والمراجع، لم يحل التوطّن نفسه بين من توطّنوا وبين الرجوع إلى موطن أهلهم الأوّل والزواج من أقربائهم فيه. فعاد السيّد موسى الصدر، على سبيل المثال، وتزوج من عائلة رجال دين وسادة (أبناء فاطمة بنت الرسول) هي عائلة شرف الدين، من صور. وقد هاجرت أسرة الصدر «العلويّة الموسويّة» من قرية شلفيت (الخَربة اليوم)، إلى العراق فإيران، حيث استوطن الجدّ ربما في مطلع النصف الثاني من القَرن الماضي، سليمان ظاهر: **معجم قرى جبل عامل**، م ٢٤، ١٩٣٣، من **العرفان** ص ١٧. وأكتب «ظاهر» بالظاء على شاكلة إملاء الكاتب نفسه وإن كانت ضاداً.

(١٠) يذكر إ. مونتيه: **حاضر الإسلام ومستقبله** (بالفرنسيّة)، ١٩١١، باريس، ص ١٣٥، أن صحف تركيا كانت إثنتين حتى ١٨٥١، وبعد ١٩٠٨ ارتفع العدد إلى ٣٨٠ صحيفة.

(١١) **العرفان**، م ١، ج ١، المصدر المذكور.

ووصف ما عداها من إصلاحات، مركزيّة، بأنها «... لم تكن تتعدّى دائرة الحبر على الورق»(١٢). ولاحظ غير ديبلوماسي أوروبي، أو عامل في إحدى السفارات والقنصليّات في السلطنة، أن توجّه الاتّحاديين، من ضبّاط وولاة وإداريين، وجهة الحكم المركزي المتشدّد، وهزيمة تركيا على جبهة البلقان، حملا النخب العربيّة والمسلمة على المطالبة بحقّهم في الإسهام في حكم بلادهم. واتّخذت هذه المطالبة صوراً متفرّقة، منها صورة اللامركزيّة، في الممتلكات القليلة السكّان والمختلطة المذاهب والملل، شأن ولاية بيروت، ومنها صورة خلافة عربيّة حاضرتها مصر الخديويّة(١٣).

وكانت مجلّة المتعلمين العامليّين تتوقع من ضبّاط «جمعيّة الاتّحاد والترقّي» أمرين مختلفين حسبتهما أمراً واحداً. كانت ترجو، من وجه أوّل، مجتمعاً يتيح للخصوصيّات القوميّة والثقافيّة والمحلّيّة والدينيّة أن تتحوّل إلى قوى سياسيّة علنيّة وشرعيّة تحظى بالاعتراف، ويُقرّ لها بالمفاوضة مع السلطنة على أمثل صيغة تحفظ على «الأمّة العثمانيّة»، بأديانها ولغاتها المختلفة والكثيرة، وحدة «وجهتها» وتماسك «جامعتها»(١٤). إلا إنها كانت ترجو، من وجه آخر، دولة قويّة، على مثال الدولة اليابانيّة وغرارها، قادرة على الصمود في وجه أوروبّا وإحراز نصر عسكري كبير على شطر من أوروبا هو خصمُ السلطنة العثمانيّة اللدود، أي بلاد الموسكوب بحسب عبارة المؤرّخين العرب. ولم تكن المجلّة ترى بين هذين

(١٢) مذكّرات ... ، ص ١٣٢.

(١٣) تقرير مدبّر القنصليّة الفرنسيّة في بيروت، كولاندر، في ١٢/١١/١٩١٢، إدارة الشؤون السياسيّة الرقم ١٤٦، الملحق بـ: **مذكّرات سليم علي سلام**، ص ٢٣٧-٢٤٠، بترجمة المحقّق.

(١٤) أحمد رضا: **ما هي الأمّة؟**، م ٢ ج ٩، **من العرفان**، ١٩١٠، ص ٤٥٩- ٤٦٢.

الأمرين تبايناً أو تفاوتاً. بل إنها، على النقيض من ذلك، رأت في الحدّ من استبداد الخلافة، وفي إضعاف قبضتها على الولايات، والجماعات القوميّة والدينيّة، بشرى دولة قويّة تبنيها القيادة العسكريّة وتولجها في دائرة القوّة والمدنيّة والحرّيّة معاً، ومن غير انفصال. فلم يميّز الانتظار، الذي جهرت به **العرفان**، بين جمع العسكريّين - وهم ممثّلو سلك شديد التراتب، مركزي القيادة والأمر - مقاليد السياسة والإدارة في أيديهم، وبين إقبال المجتمع (الأمّة المركّبة من جماعات وأقوام وأمم) إقبالاً طائعاً وحرّاً على الاجتماع والانتداء والتمايز من غير أن يعرّض وحدة الدولة للخطر أو يتهدّدها. فحسبت أن رأس الدولة العسكري قادر على تحديث السلطنة «بوقت قريب»[١٥] وأن ينفخ الروح في مجتمعها وجماعاتها، ويقرّ هذه الجماعات على تباينها واختلافها وعلى خواصّها وثقافاتها.

فلم يول الرأي هذا انتباهاً إلى بعث حركة «تركيا الفتاة»، حين استيلائها الأخير على الحكم، دستور سنة ١٨٧٦. ويمهّد هذا الدستور السبيل، بحسب جورج أنطونيوس، إلى «صهر الأجناس المختلفة في ظلّ حكم شعبي عثماني واحد تكون اللّغة التركيّة هي اللّغة المميّزة فيه». وقد يكون السبب في إغفال النخب العربيّة هذا الوجه من المسألة إيقانها بأن «الحرّيّة - بمجرّد أن لاحت مظاهرها في الأفق - أشاعت في الناس النشوة، فاستخفّتهم وجرّدتهم - إلا نفراً قليلاً - من القدرة على التفكير الصافي»[١٦].

(١٥) **العرفان**، م ١، ج ١، المصدر المذكور.

(١٦) جورج انطونيوس: **يقظة العرب** (١٩٣٩)، ١٩٦٢ النصّ العربي، بيروت، ترجمة د. ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، ص ١٧٧.

المدنيّة الطبيعيّة

وكان مصدر هذا الحسبان رأيٌ في المدنيّة وفي سبل التمدّن لم ينفكّ كُتّاب المجلّة يجلونه حتى نهاية مرحلة صدورها الأولى، مع دخول السلطنة الحرب وإعلان الأحكام العرفيّة. ومفاد هذا الرأي أن المدنيّة، وهي في مقالاتهم القوّة والمنعة اللّتان ترفعان الأمم الضعيفة إلى مصفّ الأمم الأوروبيّة والغربيّة فتجعلان الأمم جميعاً من جنس واحد، المدنيّة هذه طبعٌ في الأمم طبعت عليه. وهي في الأمم جميعاً سواءٌ، لولا مرض الاستبداد الذي يهلك أجسام بعض الأمم فيخبو الضوء في عقول أبنائها وينطفئ، ويتعطّل ما تقوم به الحياة الصحيحة في أجسام الأمم(١٧). وينتج من ذلك أن المدنيّة (الغربيّة) ليست كسباً اكتسبته أمم بعينها، ولا هي صنعة صنعتها شعوب ومجتمعات بآلات ومادّة، وفي ظرف من الظروف. بل إن المدنيّة، على هذا المنطق، هي السويّة «الطبيعيّة» لحياة الأمم العضويّة والتلقائيّة والفطريّة(١٨). لذا فإن على الأمم، والكلمة من مصطلح كُتّاب المجلّة، أن ترفع ما يحول بينها وبين قوانين الحياة الاجتماعيّة والتاريخيّة، أي أن تقضي على الاستبداد وتزيحه من مكان الصدارة، ومن التربّع في سدّة الخلافة

(١٧) أنظر «الضغط على الأفكار»، إقفال الأندية، اللّجوء إلى الأخبية، وهي عبارات تصف فعلاً آلياً يمنع من الهواء والضوء والفضاء وبها قوام الحياة والحركة السويّتين، المصدر نفسه. لا شك في أن الكواكبي، وعلى وجه التخصيص كتابه: **طبائع الاستبداد**، (١٩٠١)، هو مصدر هذه الصورة؛ وكان الكُتّاب العامليّون ينشئون مقالات تقتصر على نقل رسم فكري متداول او طبع مادّة تاريخيّة به، مثال ذلك مقالة أحمد رضا في **العرفان**، م أوّل، ص ٢١٧-٢٢٣ و٢٨٣-٢٩٢ بعنوان: **إباء الضيم**، أنظر، في **طبائع...**، الكواكبي، فصل «الاستبداد والأخلاق» وهو السادس.

(١٨) لاحظ جاك بيرك أن «العربيّة» وهي مناط الثقافة الغالبة على نخبهم، لا تميّز المطبوع من المصنوع. فالطبع هو أثر متخلّف عن فاعل وصانع. وهو، أي بيرك، يردّ ضعف مباشرة للمجتمعات العربيّة الأشياء، إلى هذا، **العرب بين ماضيهم وآتيهم**، ١٩٦٠، باريس، منشورات سوي.

العثمانيّة، ليحصل لها التقدّم السريع ولتحلّ محلّها بين الأمم[١٩]. ومثل هذا الفعل، السالب، لا بدّ له أن يثمر قوّة وعلماً من تلقائه، أي من تلقاء الأمّة والمجتمع اللذين ينهضان إلى الفعل ويفعلانه. ذلك أن الضعف أو «الانحطاط» قصور عن الطبع وحركته وقصور في الطبع. فما أن يرفع هذا القصور، وهو ما يحقّقه إعلان الدستور الذي حال بينه وبين الإقرار والإجراء انفراد السلطان بالحكم، حتى تستعيد الأمّة تصريف الحياة فيها على مجرى السنن والنواميس الطبيعيّة والعضويّة.

فليس على الأمّة (الجماعات) بهذه الحال إيجابُ فعل أو افتعال أمر، اللّهمّ فعلها السالب الذي يسلب السلطان العثماني استبداده ويخلعه منه. فالأمّة، إذ لا يحال بينها وبين طبعها، هي مستودع الفعل الذي يؤدّي من تلقائه إلى القوّة والمنعة والكون. وما إقدام ضبّاط «الإتّحاد والترقّي» على إعلان الدستور، وهم انتدبتهم إليه الأمّة، إلا بمنزلة وضع القيد على الاستبداد والحكم المطلق. وينبغي أن يقتصر دور الدولة، ورأسها العسكري، على حماية هذا القيد والسهر على استمرار فعله وأثره، أي الحؤول دون عودة الاستبداد إلى رأس الحكم، ومعه «الإنحطاط» والتخلّف عن المدنيّة والارتقاء.

(١٩) أعاد بعض الكُتَّاب العامليّين، ومنهم أحمد رضا، تفسير التاريخ العربي، قبل الإسلام وبعده، على هدي هذه الأفكار. فأخرجت دار الندوة بمكة مخرج «حكومة تشبه الجمهوريّة» قوامها التوازن بين «حكومة عامّة» يدعو إليها «اشتباك المصالح» بين القبائل، وبين عصبيّة كل قبيل لرئيسه والامتناع من «إلقاء المقاليد لشخص واحد». أمّا الخلافة المقيّدة بالقوانين الشرعيّة فهي ولاية «دينيّة مشروطيّة (ديمقراطيّة)». و«المشروطيّة» كلمة من المصطلح السياسي الإيراني المحدث، أنظر رسالة النائيني: **تنبيه الأمّة وتنزيه الملّة** (١٩٠٧) نشر مجلة **الغدير**، بيروت، ١٩٨٩. وبدأ انحطاط الخلافة مع «الاستئثار» الذي وسم إدارة الخليفة الثالث، فأقدم معاوية على «مراقبة أفكار من يذكر الهاشميّين بالفضل»، وتدرّج الحكم الإسلامي «في مدارج العنف والاستبداد». أنظر لأحمد رضا: **العرب وحكوماتهم**، **المقتطف**، مارس (آذار) ١٩١٠، م ٣٦، ص ٢٣٦-٢٤٠.

فالفعل التمديني، أولاً وآخراً، هو فعل الأمّة دون غيرها، أي دون الدولة التي عليها أن لا تجاوز حدّ السلب بإعلان الدستور ورعاية الشورى وتقييد السلطان الجاثم على رأس الخلافة.

ما هو قوام الفعل التمديني الذي تستوي الأمّة، من طريقه، متمدّنة، ومتقدّمة، ونداً «للأخت» اليابانيّة المتوّجة بإكليل نصرها على روسيا؟

يجيب كُتَّاب المجلّة عن هذا السؤال إجابة متدرّجة يملي الحذر، إلى التردّد، تدرّجها وحيطتها. فتخصّ **العرفان** بالمعالجة، بين ١٩٠٩ و١٩١٣، بابين أساسيّين تدور عليهما معظم المقالات، ويتصدّى لهما من تعقد عليه المجلّة آمالها ورجاءها. الباب الأول هو باب «العلم» وما يتبعه من معارف ومهن وتعليم ومدارس وجامعات وصحافة. والباب الثاني هو باب «الأمّة» وما يتبعه من تعريف بالجماعة العامليّة وبالدولة والرئاسة والسياسة. وتنيط أقلام الصحيفة العامليّة بفعل هذين البابين، وتضافر فعلهما، تمدّن «الأمّة العثمانيّة» وقوّتها واستواءها نداً للأمم.

عقل المدنيّة

ولا يشكّ الشيخ أحمد عارف الزين، منشئ المجلّة ومحرّرها، أن الدستور أداة تعميم العلم ونشره وبثّه في زوايا السلطنة، المظلمة[٢٠]. ويطمئنه إلى سرعة انتشار العلم أن العلم ثمرة من ثمار العقل، والعقل «ليس مختصّاً بأمّة دون خلافها»[٢١]، بل هو مقسوم بالأسوة والعدل بين الأمم جميعاً. ويقرن محمد علي حامد حشيشو

(٢٠) **العرفان**، م ١، ج ١، ص ٦-١١.
(٢١) المصدر نفسه.

«علوم المدنيّة الحاضرة» بكلّيّة عثمانيّة يرجو إنشاءها «فيقرأ» الطلاّب العرب بلغتهم العلوم المذكورة، ويدرسون بها تاريخ «مشاهيرهم»، ويجتمع تحت لواء العلوم واللّغة والجامعة المسلم والمسيحي والإسرائيلي «بينهما»[٢٢]. وقران هذه الوجوه - الغربيّة بمضمونها وموادّها، والعربيّة بلغتها، والعثمانيّة بإطارها السياسي، والدينيّة الطائفيّة بجماعاتها - أمارة على قوّة الجمع التي يتمتّع بها العلم وعلى تمهيده الفروق بين الجماعات وتبديده ما لا قوام له. فالجامعة التي يقترحها الكاتب الصيداوي، شأن العلم الذي يحضّ عليه الشيخ الزين، لا يُشْكل تحقيقُها ولا يعوِّقه معوِّق. فنقل العلوم إلى العربيّة، وتصدير العربيّة والتاريخ العربي، في معهد تدريس عثماني، وحمل السلطنة العثمانيّة على هبة العرب مؤسّسة تجلو حركتهم، واجتماع طوائف مختلفة في تناولها لتواريخها على «مشاهير» مشتركين، كل هذه المشكلات تتبدّد أمام «الحاجة» التي يرفعها العنوان عنواناً وأصلاً. وما ذلك إلا لأن الجامعة التي ينبّه الكاتب على الحاجة إليها هي وجه العقل الظاهر وجسد العلم الماثل. وينبغي افتراض أن العقل والعلم يخرجان إلى العلن، أي إلى هيئات التدريس، من غير وسيط، ويحلاّن في الحياة الاجتماعيّة بطفرة واحدة، تحدوها حاجة الأمّة إليها.

وينسب كاتب آخر من كُتَّاب **العرفان**، يرجّح اسمه أن يكون من ضواحي بعلبك[٢٣]، إلى أطفال الأمم الغربيّة ميلاً «طبيعيّاً» إلى التنقيب عن بواعث ما يمرّ أمام أعينهم من الحوادث الطبيعيّة والاجتماعيّة. . فلا يرجعون عن تفكّراتهم وتدقيقاتهم «إلا وتلك الحادثة ظاهرة لديهم كضياء الشمس». والتمثيل على ما هو الغرب،

(٢٢) مقالة حشيشو عنوانها: **حاجتنا إلى كلّيّة عثمانيّة**، م ١، ج ١، ص ٣٤-٤٣.
(٢٣) س. حيدر: **التربية والتعليم**، م ١، ج ٥، أيّار ١٩١٠، ص ٢٥١.

وما صار إليه، بالأطفال دون الكبار والراشدين، إنما هو للدلالة على فعل الطبع عندما يُخلَّى بينه وبين نفسه، فلا يقحم عليه الاستبداد، وهو من الحرّيّة بمنزلة الجهل من العلم، فيشوّهه ويلويه ويحرفه عن بغيته وسبيله. فالعلم ليس ثقافة ولا اكتساباً، كما أن الحرّيّة (أو الدستور) ليست نظاماً سياسيّاً، على ما رأينا. والكناية عن العلم بمثول «الكنه» في ضياء الشمس مضاعفة للتمثيل بالأطفال على انبجاس العلم مَن الطبع الصحيح والقويم. و«ضياء الشمس» الغربي لا ينير الأشياء بما هي أجسام وصور فحسب، بل يجمع العلّة أو الباعث إلى الشكل الظاهر، ويوحّد بينهما من غير فُرقة أو حاجز. فيحلّ العقل في المرئي والمشاهد فيقرأ نظرُ الطفل مشكل المعقول في بداهة المحسوس من غير جهد ولا صنعة. ومثل هذا الطفل مطبوع على هذه القراءة طبعاً انتقل إليه من «غربيّته» وولادته في أمم ذروة صَنعتها تخليتها بين الطباع وبين الحرّيّة، أو بين الطباع وبين نفسها[٢٤].

هذا العلم لا يراه كُتَّاب الصحيفة إلا عملاً، أي ملازماً لعمل، أو باعثاً على عمل. فالعمل من العلم بمنزلة الدستور والشورى واللامركزيّة من الحرّيّة. إنّه (العمل) وجه العلم الظاهر، والعبارة عنه عبارةً لا التواء فيها ولا تحريف. فيختم س. حيدر مقالته[٢٥] في أطفال الأمم الغربيّة وفي نورانيّة علمهم وشفافيّته بالقول: إن عصرنا «عصر الأعمال». ويكتب أحد شبّان النجف، محمد رضا الشبيبي،

(٢٤) يستعيد النظم ما سبق النثر إلى قوله، فيكتب حسن حوماني قصيدة بعنوان «فتاة الغرب» يخاطب فيها صورة ثانية للطبع أو الطبيعة، بعد الطفل، وهي المرأة، فيقول لها: (.../ أنت نور وسواك ظلمات/ .../ وأرى عقدك أمسى ذهباً/ بعد أن كان حصى أو زخرفات)، م ١، ج ٨، تموز ١٩٠٩، ص ٣٤٥.

(٢٥) التربيّة والتعليم، المصدر المذكور.

مقالة[٢٦] يحمل فيها على أبناء الشرق الأدنى وارتيادهم مدارس الحقوق والمحاماة، وخوضهم في «المشاغبات» الكثيرة التي لا تحمل على الفوز في «تنازع البقاء». وينعى الكاتب على هؤلاء إقبالهم على «العلوم الأدبيّة» وعزوفهم عن «تعلّم العلم الطبيعي والكيمياء في الصناعة والزراعة(...) والمهن العمليّة». فهذه، بخلاف تلك، تبعث في الجسم الاجتماعي الحركة والحرارة بدل السكون والفتور والضعف. ويجمل الزين، منشئ المجلّة، في تعريفه الدائب لدور مجلّته ومحرّريها، في دعوته إلى العلم الدعوة إلى العمل: «... فإلى العلم، إلى العلم، وإلى العمل إلى العمل»[٢٧]. والعمل الذي يحثّ عليه الشيخ الشابّ هو عمل «الأعمال الميكانيكيّة» والأسلاك البرقيّة والخطوط الحديديّة، أي «المفيد من علوم الغربيّين» بحسب استدراك سابق[٢٨].

«الأعمال الميكانيكيّة»

وكان بعض الأعداد الأولى من المجلّة أخذ على عاتقه التنبيه على ما يترتّب على ذهاب مياه الليطاني سدى من خسارة زراعيّة كبيرة، فلا تسقى بها «المروج الفسيحة» ولا تثمر الأرض زرعاً ولا شجراً[٢٩]. ويستطرد الكاتب فيصف طرقات سوريا (العثمانيّة) بوعورة المسالك وصعوبة المسير. فيرى القارئ بين الصور المختلفة

(٢٦) **ما الفلسفة الاجتماعيّة؟** م ٣، ج ١٥، تموز ١٩١١، ص ٦٣٢.
(٢٧) **إلى العلم**، م ٥، ج ٨، تشرين الأوّل ١٩١٣، ص ٤٠٤.
(٢٨) **فاتحة السنة الخامسة**، المصدر المذكور، ص ١.
(٢٩) القسم الاجتماعي من المجلّة، من غير توقيع، م ١، ج ٤، نيسان ١٩٠٩، ص١٨٠.

التي يستعملها كُتَّاب المجلّة في تناولهم للعلم ولأثره، جامعاً واضحاً هو رفع الحواجز والسدود بين البشر والأشياء، وتمهيد النتوء الفاصلة بين هؤلاء وتلك. فالكلّيّة العثمانيّة المرجوّة تمحو الفروق بين العلوم المدنيّة وبين اللّغة العربيّة، وتبدّد الجفاء بين الحاضر والماضي (المشاهير)، وتحيل ما يباعد بين المؤمنين، من الأديان المختلفة والمتنابذة، هباءً. فتدمج في قالب واحد، وزمن راهن، المعرفة والتاريخ والجماعات. والتربيّة والتعليم يخليان بين الطبع والطبيعة، وبين المعقول والمحسوس، وبين الحوادث وكنهها. والمدنيّة الغربيّة (العلميّة) تسبك المرأة نفسها، برغم ما بين المرأة والظلمة من نسب، نوراً وذهباً. أمّا استعمال العلم الطبيعي فيقضي على «مشاغبة» الحقوق والمحاماة والأدب ويبثّ الحركة، وبركتها الملازمة لها، والحرارة في الساكن والفاتر والضعيف. وما «الأعمال الميكانيكيّة» التي تعمل بإملاء العلم وتحت إمرته إلا أسلاكاً برقيّة تنقل الخبر بسرعة... البرق، وسكك حديد تنقل المسافرين وتقرّب المسافات. فلا عجب إذا بدا هدر المياه ووعورة المسالك افتئاتاً على العلم، وتنكّراً للمسالك التي يفتحها بين العقول، وتنكّباً «للقسم العقلي» من العلوم وهو الذي يعمّ الأمم ولا يقف عند حدود بعضها دون بعضها الآخر. والعرفان نفسها، وهي يحررّها أدباء ومتأدّبون وعلماء دين (ما زالوا أجنّة) ومدرّسون ولغويّون ومحامون، تنهض إلى عمل «علمي» إذ تعرّف مهمتها «صلة للتعارف» بين أدباء وعلماء من أقطار كثيرة، وجسراً بين شؤون الشيعة «القديمة والحديثة»، وترجماناً عن «المفيد من علوم الغربيّين»[٣٠].

والعلم، على النحو الذي يراه كُتَّاب المجلّة وأدباؤها، صلة.

(٣٠) أنظر أعلاه مصادر البنود التي تلخّصها هذه الفقرة.

وهو صلة تنفي ما بين الأمم، والتواريخ، والأمكنة، من فواصل وعوائق وحواجز. ويقوى العلم على هذا النفي، أي على جمع ما يجمع وتمهيد ما يتفاوت ويختلف، بقوّة هي الطبيعة التي يردّها العلمُ إلى سويّتها وحقيقتها. والحقّ أن العلم لا يردّ الطبيعة إلى سويّتها بإيجاب فعل، بل بسلب السالب أو بإزالة الجهل وظلماته وباستقبال نور الشمس وضيائها. فالطفل والمرأة إذا تعرّضا للعلم ومدنيّته زالا عن «السفه»، الذي ينعتهما القرآن به(٣١)، والتبسا بالعقل التباساً صعب معه تمييزهما منه.

يستوي العلم والحرّيّة شبيهين وقرينين في أثرهما، وفي مسالك فعلهما. فالحرّيّة كذلك هي سلب السالب: ترفع الضغط عن العقول، وتفتح الأندية المغلقة، وتخرج إلى النهار من اضطرّ إلى «ولوج الأخبية»، وتزيل الغمّة، وتحلّ المشاورة والمطارحة محلّ القسر، وتزيح الاستبداد عن صدارة الدولة وصدرها(٣٢). لذا أمكن نقل الحرّيّة إلى العلم (الدستور أداة تعميم العلم، الحرّيّة رجاء مدنيّة بوقت قريب...)، ونقل العلم إلى الحرّيّة. وأمكن قول الأمرين بعبارة واحدة وبحرف واحد. والعبارة الواحدة هي «المدنيّة»، ومثالها منظوراً إليه من «الأمّة العثمانيّة» هو اليابان(٣٣). فحال الأمم الضعيفة التي أصابها الانحطاط «عن سواها» هي حال المرأة والطفل في جاهليّتهما. فكما يجمع العلم بين المتفرّق ويصل بين المتباعد، تؤلّف الحرّيّة بين المختلف من الجماعات، ويصهر الدستور ما ظهر

(٣١) البقرة: ١٣، ٢٨٢، ١٤٢؛ النساء: ٥؛ الأعراف: ١٥٥.

(٣٢) سبقت الإشارة إلى المصدر.

(٣٣) يعزو أحمد رضا إلى «التربيّة الصحيحة» نهوض اليابان ورقيّها إلى مقام «أدهش في سموّه الناظرين إليه». أمّا الأمارة على هذا الرقيّ، المبني على التربية، فهي القوميّة اليابانيّة واشتداد الشعور بها إلى الحدّ الذي حمل غلاماً على إرادة قتل أخيه لأن الأخ لم يخض الحرب ضدّ الروس، **تربيّة الأمّة**، **العرفان**، م ٣، ص ٢٤٨.

تنافره وتنابذه. وهي، أي الحرّيّة، بفعلها هذا تجلو طبيعة الاجتماع والمجتمعات على حقيقتها، وتسوّي بين الأمم في هذه الحقيقة.

الفصل الثاني

وجوه الأمّة

كان لا مناص للمجلّة العامليّة من التطرّق الى الشقّ من المعالجة المتعلّق بـ «الأمّة» و«الأمم»، وهي التي افتتحت الكلام على برنامجها وسياستها بالكلام على «الأمّة العثمانيّة». ثم عادت بعد سنوات قليلة الى رسم دائرة تداولها وقراءتها وكتابتها، فكان معيار رسمها وميزانه الشيعة وجبل عامل والعراق.

تفريق النقل وجمع العقل

لم يغفل العدد الأوّل من **العرفان** عمّا تسمّيه إحدى مقالاته غير الموقّعة القسم «النقلي» من العلوم[1]، مستأنفة تقسيماً يعود بجذوره الى بدايات الاجتماع الإسلامي بين العقل والنقل. فالعقل عام وجامع، وهو يسبق تفرّق البشر الى أمم ومجتمعات، وائتمام كلّ أمّة

(١) **أنجح الذرائع لنشر العلم والعرفان**، م ١، ج ١، ص ٦-١١.

من الأمم بنبيّ مرسل[٢]. أمّا النقل فـ «مختصّ بأمّة دون خلافها»، وهو متعلّق بكيان الجماعة، وبجسمها وأواصرها، وتراثها الذي تتناقل وعليه تُجمع. ولأن النقل وقف على الأمّة المفردة فهو يفرّق الأمم ويباعد ما بينها، إلا إذا اجتمعت على نقل واحد وكفّت عن كونها أمماً شتّى. ولا ريب في أن المجلّة لا تتوقّع مثل هذا الاجتماع ولا تصبو إليه. بل إنها ترى في «الشورويّة»، وفي كثرة الأندية، وفي اللاّمركزيّة واللّغة العربيّة، إيذاناً بتفرّق الأمم التي جمعها السلطان العثماني قسراً واستبداداً، أو إيذاناً بلزوم كل أمّة من هذه الأمم حدودها ودائرتها. إلا إن القول باختصاص الأمم بالمنقول، على خلاف المعقول الواحد والجامع، يرفع في وجه العلم حواجز وحدوداً رأينا، في ما تقدّم، منافاتها للعلم ومنافاة العلم لها. ومثل هذه المنافاة المزدوجة لا يسع المجلّة أن تقرّ أو أن تقبل بها وترضخ لها. فالإقرار بتنابذ النقل (الخاصّ) والعقل (العامّ) قد يرتدّ إقراراً بأن العلم والحرّيّة والمدنيّة ليست مشاعاً في الناس، ومنهم الأمّة العثمانيّة وجبل عامل والشيعة، وبأن «التعارف» الذي تجهد المجلّة لفتح أبوابه بين الأدباء والعلماء محكوم عليه بالفشل والخيبة. ولا تعتزم المجلّة، بديهة، الإقدام على إقرار يعدمها علّة وجودها، ويحمل كتّابها، ومن يصدر هؤلاء الكتّاب عنهم، على السكوت واليأس والتفرّق.

(٢) اول معاني كلمة «أمّة» ورأس هذه المعاني في القرآن، الجماعة التي يرسل الله اليها نبيّاً فيأتم به من سمعوا دعوته وآمنوا به وعاهدوا الله بوساطته ومن طريقه؛ أنظر مقالة لوي (س) ماسينيون الشهيرة **الأمّة ومرادفاتها**، مفهوم «الجماعة» في الإسلام (**مجلّة الدراسات الإسلاميّة**، ١٩٤١/١٩٤٦، ص ١٥١-١٥٧)، أُعيد نشره في **الأعمال الثانويّة** (أوبرا مينورا)، ج ١، ١٩٦٣، بيروت (بالفرنسيّة)، ص ٩٧. ويتّفق هذا وإحصاء أبي حامد الغزالي بعض معاني كلمة «أمّة» الكثيرة، ومنها المعنى الذي يحمل النبي ابرهيم، «وحده» على ما جاء في التنزيل، على أمّة في **إحياء علوم الدين**، الربع الأوّل.

فكان على محرّري المجلّة أن يصوغوا مفهوماً للأمّة لا يحول بينهم (بين من هم منهم أيضاً) وبين «رجاء» العلم والحرّيّة والمدنيّة، من وجه، ولا يحول بينهم وبين حماية عامليّتهم وتشيّعهم وعروبة لغتهم وتاريخهم، من وجه ثان. فكما توسّلوا بالأقانيم الثلاثة الأولى (العلم، الحرّيّة، المدنيّة) إلى إثبات جدارتهم بأخوّة الأمم المتقدّمة، وبالوقوف في صفّها ومشاطرتها عالماً حاضراً وتاريخاً واحداً، استعملوا مفهوم الأمّة في تسوير خاصّهم، وتحصين الدائرة التي تحفزهم على تطارح الكتابة والكلام، وهم يرون الى أنفسهم مرآةً لها، وعبارة عنها.

قضاءان، محلّي وقومي

وسم التطرّق الى موضوع الأمّة تردّد ظاهر. فأقدم العدد الثاني من المجلّة على نشر مقالة ذيّلها توقيع المحامي مصوبع[٣]. ويميّز الكاتب بين ضربين من القضاء، الأوّل «مدنيّ طبيعيّ» والآخر «شرعيّ وضعيّ». ويذهب الى أن على القانون أن يماشي الأمّة ويحاكي تغيّراتها، إذ هو لا يشكّ في ان الأمم تتغيّر، ويجري عليها ما دعاه الشيخ أحمد عارف الزين في فاتحة الجزء الأوّل «ناموس الإرتقاء وسنّة الكون». كما يجري عليها ما ينجم عن السنّة والناموس هذين من «تنازع بقاء» بحسب محمد رضا الشبيبي. فالمصطلح الداروينيّ،

(٣) **القضاء والتاريخ**، آذار ١٩٠٩، ص ٦٠-٦٨؛ ومصوبع، المسيحي، هو أمين سرّ (كاتب) لجنة صيدا الإصلاحيّة التي أنشئت بعد قيام حكومة حزب الإئتلاف في العاصمة العثمانيّة، وفي أعقاب إنشاء لجنة بيروت. ورئيس لجنة صيدا مفتيها، وكان من أعضائها أحمد رضا وأحمد عارف الزين والدكتور الياس الزهّار وسليمان ظاهر، الى آخرين غيرهم، د. طلال ماجد المجذوب: **تاريخ صيدا الإجتماعي**، ١٩٨٣، بيروت/صيدا، المكتبة العصريّة، ص ٢٨.

التطوّري، المتحدّر من **مقتطف** يعقوب صرّوف ومقالات شبلي الشميّل وملخّصاته، سمة من سمات لغة المثقّفين والمتعلّمين المجدّدين في بدايات القرن، برغم ردّ جمال الدين الأفغاني على الدهريّة، وربما لأجله وبسببه[٤]. والمماشاة التي يدعو إليها الكاتب المحامي، ويرى فيها امارة على صحّة العلاقة بين القانون وبين الأمّة، يصحّ طلبها من القضاء المدني الطبيعي. لذا كان هذا «أوقع في جانب المصلحة البشريّة من القضاء الشرعي الوضعي». إذ يغلب على القضاء الشرعي السكون، فيتنكب الحركة والتغير بتغيّر المجتمعات أو الأمم. ولما كانت هذه حال القضاء الشرعيّ، اقترح الكاتب على «الدولة العليّة» العثمانيّة وقف اختصاص القضاء المذكور على الأحوال الشخصيّة «التي هي أعلق بالجهة المحلّيّة منها بالجهة القوميّة». فالمحلّي هو نظير المنقول، والقومي نظير المعقول، وعلى «الدولة» الاضطلاع بترتيبهما على مرتبتين.

ويميّز الكاتب، في ثنايا تناوله مسألة هي من المسائل الدقيقة التي لم تحجم **العرفان**، ومشايخها الشباب، عن التطرّق إليها، الملّة[٥]، أو الجماعة المذهبيّة والدينيّة، من « الجهة القوميّة»، التي سوف يوحّد الاستعمال الكتابي واللّغوي الشائع بينها وبين معنى الأمّة[٦]. ولا

(٤) يعود كتاب الأفغاني، **الردّ على الدهريّة**، الى ١٨٧٩. عاد الى أحمد رضا، مرة أخرى، تعريب المصطلح الارتقائي والتطوّري وأسلمته. فكتب مترجماً فكرة الانتخاب الطبيعي: ارتقى الإنسان من العراء الى الطيران في الهواء وامتطاء غارب الماء بعد أن خاض «جهاداً» طويلاً غالب فيه الطبيعة، فتاريخ الإنسان «الجهاد ركنه وقوامه، (و) الجهاد سنّة العالم وناموس الكون الأكبر (...). النبات يجاهد غيره لتقويم حياته، وينازع جاره لبقاء ذاته...» **الحياة كلّها جهاد**، **المقتطف**، أبريل (نيسان) ١٩٠٣، م ٢٨، ص ٣٣٥.

(٥) يذكر ماسينيون أنّ «الملّة» هي الكلمة التي تبنّتها السلطنة العثمانيّة في ١٨٣٩ (خط كولخانه) لتدلّ بالتركيّة على «الأمم» المذهبيّة المعترف بها. أمّا كلمة «أمّة» فلم يطلق (يحرّر ويعمّم) معناها إلاّ في ١٩٠٨، **الأمّة ومرادفاتها**...، المصدر المذكور، ص ٩٩.

(٦) أنظر أدناه التعليق على مقالة أحمد رضا: **ما هي الأمّة؟**

يقتصر تمييزه على إثبات الأمّة مللاً كثيرة، أي كياناً سياسيّاً مستقلاً عن الجسم المذهبي والتشريعي، بل هو يفرّق بين مرتبتي الملّة والقوميّة. فيعلي من شأن الثانية، ويخفض من شأن الأولى. وميزانُه، في خفضه، وإعلائه، «المصلحة البشريّة» والقدرة على مماشاتها أو النكوص عن هذه المماشاة[٧]. فترتسم ملامح أمّة تدين الى الشرع عامّة، والى الإسلام خاصّة، بمللها، وبقوانين أحوالها الشخصيّة من زواج وإرث، إلا انها تتحلّل من هذا الدين في الأمور التي تعود الى سياسة الاجتماع، والى لحمة الجماعات التي يتألّف منها هذا الاجتماع. ويردّ الكاتب، في تقديمه القانوني المدني على القانون الشرعي، الى فلسفة تنهض على دعامتين: تثبت الأولى عموم القانون المدني المجتمعات المختلفة والمتباينة، وتنزع الثانية الى الاعتبار بالفروق بين المجتمعات وأخذها في الحسبان. ويقابل عمومُ القانون الطبيعي كافّة المجتمعات صفة العقل الجامعة والعامّة، ويناظرها ويكافئها - وهو بمقابلته ومكافأته يضيّق من دائرة النقل (الإسلامي) ويحملها على الانكفاء الى الأحوال الشخصيّة والقانون الخاصّ. أما اعتبار الفروق بين المجتمعات أو الأمم والذهاب الى أن القانون الطبيعي قادر على مثل هذا الاعتبار، برغم عمومه وشموله، فيؤول الى رفع «المماشاة»، وهي معيار مصلحي وظرفي، فوق أي اعتبار آخر، والى إثباتها الجامعَ العام الفعليّ والحقيقيّ، أو المتحقّق.

العامليّة... نسباً

لم تلبث المجلّة أن أدركت أن عليها الخروج من الترجّح والمواربة

(٧) يعرف رضا العقل بالمصلحة فيقول: العقل يقود الى «الأنسب والأصلح» «لأنّ» نهجه سهل الاختيار و«حسن عاقبته التأمّل»، **الحياة كلّها جهاد**، المصدر المذكور، ص ٣٣٧.

في تناول مسألة الأمّة او الخاصّ (أو النقل) في علاقتها بالعامّ، أكان عقلاً أو علماً، مدنيّة او تقنيّة، قانوناً طبيعيّاً او دستوراً ونظاماً سياسيّاً. وتولّى ذلك، منذ السنة الثانية لصدور الصحيفة، إثنان من خيرة كتّاب **العرفان** دقّة وتماسكاً وثقافة ورغبة في الوصول الى عبارة جليّة عن مشكلات جبل عامل ووضعه، هما أحمد رضا وسليمان ظاهر.

تولّى أحمد رضا التعريف بدائرة المجلّة الأولى، كتّاباً وقراءً ومواضيع ومشكلات، وبالركن الذي تنهض عليه. فكتب، من غير توقيع، مقالة خصّ بها الشيعة العامليّين(٨). تدور المقالة على ما يخرج مخرج البعد التاريخي والزمني الذي تستظهر به المجلّة، وتستمدّه «ثقلها» وتراثها ونسبتها الى جماعة بعينها من جماعات الأمّة العثمانيّة. فكأن المجلة، وهي لا نفترضها وحدة ولا نقسرها على الالتئام في مذهب فكري مشترك، شاءت الخروج من المبادئ العامّة التي غلبت على مقالات السنة الأولى الى تعيين هويّة يدور الكلام المكتوب عليها، وترتسم وجهته وربّما دلالته في ضوئها. تردّ مقالة رضا جبل عامل والعامليّين الى آباء عرب أسطوريّين أوّلهم عاملة بن سبأ اليمني. وتبتدئ تاريخهم بالهجرة من جنوب شبه الجزيرة العربيّة في أثر انهيار سدّ مأرب وتفرّق أهل اليمن.

(٨) **المتاولة والشيعة في جبل عامل**، م ٢، ج ٥، أيّار ١٩١١، ص ٢٤٢ وما يليها. في الجزء السادس، أي العدد التالي من المجلّة، وقّع القسم الثاني من المقالة، ويحمل العنوان نفسه، باسم أحمد رضا، وكان أرفق المقال الأوّل باسم مصدر الكاتب الجغرافي، أي النبطيّة. وكان الكاتب نفسه كتب في مجلّة **المقتطف** الصادرة في بيروت منذ نيّف وربع قرن، والميممة شطر ثقافة علمانيّة من أركانها شبلي الشميّل، كان كتب ثلاث مقالات بعنوان: **المتاولة أو الشيعة في جبل عامل**، أعداد مايو/ يوليو/ أوكتوبر ١٩١٠، رسم فيها الخطوط العامّة للتاريخ العاملي كما سيتعاقب على نقلها وتهذيبها من بعده سليمان ظاهر ومحمد جابر وعلي الزين. وما مقالات **العرفان** إلاّ مقالات **المقتطف** بمتناول جمهور عاملي.

وتستكمل حلقات هذا التاريخ (الأسطوري) بربطه بالنزاع على الخلافة في صدر الإسلام الأوّل. فتصوّر المقالة جبل عامل بصورة الموئل الذي فاء إليه من هرب من سلطان بني أميّة (ضمناً: ومن نصَر عليّاً بن أبي طالب وكان شيعة له) وضاقت به الحياة في العراق او في غيره.

ويرقى هذا التأريخ، ربّما، الى آثار أحاديث او تراث، تناقلها علماء جبل عامل من بعد احتدام النزاع بين السنّة والشيعة في أثر حملات المماليك على «الرافضيّة» الشيعة، وبعض الشيَع المنفصلة عنهم، وذلك بين عام ١٢٨٧ م وبين عام ١٣٠٥، وفتْح العثمانيّين الجبال التي أوت إليها الجماعات المذهبيّة الموسومة بالغلو: من جبال النصيريّة الى جبل المتاولة، مروراً بجبل الدروز، ومن بعد اعتصام إيران الفارسيّة والتركمانيّة من الفتح العثماني بالتشيّع العلوي الطالبي والإمامي. فيذكر بعض إخبارييّهم أن تشيع العامليّين «أقدم من تشيّع غيرهم»، وأنهم تشيّعوا منذ إخراج معاوية أبا ذرّ الغفاري (أحد «الأربعة» الذين وقفوا نصرتهم على علي بن أبي طالب) الى الشام، و«وقوعه» في جبل عامل وإليه، ويزعم صاحب الخبر أن «جماعة محصورين من أهل المدينة وحدهم سبقوا شيعة جبل عامل الى التشيّع»[٩].

(٩) رواية الحرّ العاملي في **أمل الآمل...**، المصدر المذكور، ص ١٣ من ج ١. ويثبت المؤلّف روايته هذه بأثر ينقله عن الشهيد الأوّل محمّد بن مكّي الجزّيني (ت٧٨٧ هـ/ ١٤٨٥م)، ينقله بدوره عن جعفر بن محمّد (الصادق) ينسب فيه الى «بلدة بأعمال الشقيف» القيام على الولاء للأئمّة، ص ١٦. ويندرج هذا «التأريخ» في سلك الروايات العائليّة والأسريّة الملازمة للجماعات الطائفيّة، ومن الأمثلة عليه كتاب صالح بن يحيى، **تاريخ بيروت**، أو أخبار السلف في ذريّة بحتر بن علي أمير الغرب ببيروت، ط. ١٩٦٩، بيروت، دار المشرق، ونبذة الأميرة حيدر أحمد الشهابي في كتاب **الغرر الحسان في تواريخ حوادث الزمان**، ١٩٠٠، القاهرة، ص ٥٦٤ وما يليها، في تاريخ آل بحتر.

«دولة» ظاهر العمر... و«المشروطيّة»

وكان جبل عامل بؤرة انتشار لاحق تطاول الى لواء بيروت وبعلبك وجبل لبنان (جزّين، المتن، كسروان)، فشمل قسماً كبيراً من لبنان المتصرّفيّة، ومن لبنان الكبير، من بعده. وكأن الكاتب يدلّ، إذ يدرج الشيعة العامليّين في تيّارات الهجرة العربيّة القديمة، ويقيم بينهم وبين أحداث التاريخ الإسلامي الكبيرة نسباً، بدور الشيعة وبجدارة هذا الدور بالمثول بين الأدوار الكبيرة التي يشهد لها تاريخ العرب والإسلام. وحين ترجع المقالة الثانية[١٠] الى الحلقة العامليّة من تاريخ جبل عامل، تبرز حدثاً تصدّر طويلاً التاريخ الشيعي الشعبي، هو الحدث الذي يدور على ظاهر العمر وناصيف النصّار. فقد شهد شمال فلسطين، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إمارة تمتّعت بقسط من الاستقلال عن ولاة السلطنة العثمانيّة، وضمّت الإمارة هذه إليها فلاّحين مسيحيّين منعهم ظاهر العمر من غارات البدو (الذين تحدّر منهم)، وبعض أعيان الشيعة العامليّين وعلى رأس عائلاتهم وعشائرهم الشيخ ناصيف النصّار «ابن» الشيخ علي الصغير المتربّع منذ الفتح العثماني في سدّة المشيخة المحلّيّة والقبليّة العامليّة. فضمّ الأمير الفلسطينيّين المسيحيّين الى الشيعة، والجماعتان أقلّيّتان في وسط كثرة إسلاميّة سنّيّة، في جسم سياسي وعسكري نحا نحو العزلة النسبيّة عن الإدارة العثمانيّة المباشرة وتنكب بعضَ وجوه سياستها الأقلّيّات الملّيّة او الدينيّة.

ويروي أحد رواة هذا الخبر الظاهري[١١] أن ظاهر العمر الزيداني استولى على جميع البلاد حول طبريّة وتذرّع بحمايتها من العربان،

(١٠) أحمد رضا: **المتاولة والشيعة في جبل عامل**، م ٢، ج ٦، ص ٨٨-٨٩.

(١١) ميخائيل نقولا الصبّاغ العكّاوي: **تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني**، حاكم عكّا وبلاد صفد، ل.ت.، حريصا، لبنان.

عامّة، وعرب الصقر، خاصّة. فـ «صار أهل البلد تريده وترغب ولايته ويلتجئون إليه من ظلم ولاتهم». فحمل «وزير» صيدا على منحه التزام ميرة طبريّة وبلادها. وحين استولى على قلعة طربين في عام ١٧٣٨، فرح أهلها به، «إذ أنقذهم من ظلم العربان وتعدّيهم». ولما دان «المتاولة» لظاهر العمر بالولاء، بعد أن كسرهم بتربين (أو طربين)، أسقط عنهم ربع الميري المقرّر على بلاد بشارة، بلادهم. أما مزارعو الناصرة، وهي كانت «بندر النابلسيّة»، أي ريف أهل نابلس وسوادها المزروع، فحماهم ظاهر من أهل نابلس الأشدّاء والقساة و«رفع عن أهالي المرج مظالمهم»، وسلخ الطيرة والطنطور من أملاك «خاندارات» (أعيان الأسر) نابلس. ورفع يد عرب الصقر عن المزارعين، و«منعهم من السلب والنهب في الطرقات»، فبادله أهل الناصرة المعروف فقاتلوا، هم المسيحيّين وأهل الذمّة، بين يديه «حتى رأى العجائب من بسالتهم». «ومن ذلك الوقت صار يحبّ النصارى لأجلهم»[١٢]. فجرى العمر على رسم بعض ولاة الاستيلاء العثمانيّين حين قدّر لهم الجمع بين قاعدة فلاّحية وزراعية، تغلب عليها الأقلّيّات المسيحيّة المتحدّرة من «النبْط»، وهم سكّان البلاد الأصليّين، وبين محاربين عرب أو «عربان» توطّنوا منذ بعض الوقت (شأن الشيعة) أو كانوا قيد التوطّن. وقد يكون الجمع بين هاتين «المادّتين» الاجتماعيّتين والتاريخيّتين، النازعتين الى الاستقلال عن السلطان، المسلم والمديني، هو السبب في خروج بعض الولاة على السلطنة[١٣].

(١٢) المصدر السابق، ص٣٧-٥٠؛ وقد استوزر ظاهر تاجراً مسيحيّاً هو يوسف القسّيس، وطبيباً هو ابراهيم الصبّاغ، ص ٧٣-٧٤.

(١٣) وعلى هذا يندرج تفكّك السلطنة العثمانيّة، من بعض وجوهه، في اجتماعيّات المنازعات الداخليّة التي تعاورت جماعاتها المحكومة والحاكمة. وعلى هذه الاجتماعيّات ألا تغفل عن دور الديانات في رسو المنازعات هذه على ميزان دون آخر، كما عليها ألا تغفل عن دور الانقسامات الاجتماعيّة، ولا عن توارد الأمرين: الديانات وأحوال المعاش الاجتماعيّة. وهذا كلّه لا يفضي الى «قوانين» اجتماع إسلاميّة، على ما زعم خمينيّون ستالينيّون.

تصوّرت فترة ظاهر العمر في ذاكرة الشيعة الشعبيّة[١٤] بصورة الإسهام في بناء ما يقرب من دولة مستقلّة، لم تبلغها المحاولة المتواضعة. إلا إن حملة أمير جبل الدروز، يوسف الشهابي، على كفرمّان (في ١١٨٥هـ/ ١٧٧٢ م)، تأديباً للشيعة على نصرتهم ظاهر العمر، وانتصار الشيعة بقيادة ناصيف النصّار على «اللبنانيّين» (أ. رضا)، رَسَما (الحملة والانتصار) معلمين من معالم تاريخ عاملي خاصّ يضاهي به العامليّون تواريخ الطوائف والمناطق اللبنانيّة والعربيّة المجاورة[١٥]. وكأن المؤرّخ، إذ يتعقّب هذه الأحداث دون غيرها في أولى محاولات التعريف بجبل عامل وبشيعته، يبرز ما يقوى به على مضاهاة إنجازات الطوائف التي تحفّ جبل عامل: فالمسيحيّون يقومون بالمتصرفيّة، والدروز كانوا قوّامين على إمارتين حكمتا الجبل منذ القرن السادس عشر، والسنّة هم أصحاب السلطنة وولاتها والمتصرّفون في أمرها وشؤونها... بإزاء هؤلاء، وفي أعقاب الانقلاب العثماني الذي نزع الى بلورة علاقة الأقوام المختلفة

(١٤) كان مثقّفو جبل عامل في مطلع القرن العشرين يرثون من «الشيوخ الطاعنين في السن» أخباراً وصوراً تحيط أسماء ظاهر العمر وناصيف النصّار وعلي الفارس، وغيرهم، بالإجلال. وقد نظم شاعر شيعي صفدي، هو شنّاعة المريحي الصفدي، زجليّتين ملحميّتين في موقعتي صيدا وكفرمّان بين حلف العمر والمتاولة وبين يوسف الشهابي، ونشر الزجليّتين أحمد رضا، في مجلّة **الكلّيّة**، م ١٥ وم ١٦، ١٩٢٩ و١٩٣٠، ص ١٩٤-١٩٨ من الأول وص٣٦٣-٣٦٨ من الثاني.

(١٥) وهذا ما تنبّه عليه مؤرّخ **المسألة اللبنانيّة** (بالفرنسيّة) بولس نجيم (م. جوبلان)، منذ ١٩٠٩، فعقد مقارنة بين الأمير فخر الدين المعني الثاني وبين «البدوي» ظاهر العمر انتهى منها الى عدم جواز المقارنة، لأن محاولة الأوّل نهضت على شعب موحّد وأفلحت بعض الفلاح في بناء دولة مستقلّة، أما محاولة الثاني فكان «العربان» مادّتها وما كان لها أن تبني دولة مستقلّة فانهارت حال عقد الروس اتّفاقاً مع السلطنة، في ١٧٧٤، ط. ١٩٦١ من الكتاب، ص ١٢٤-١٢٥. تغفل المعالجة عن دلالة محاولة العمر الاجتماعيّة (الجمع بين البدو المسلمين والفلاحّين المسيحيّين والمدن التجاريّة) والسياسيّة (الجمع بين أقوام من طوائف وأقلّيّات مختلفة)، وعن صداها في جماعتين، الشيعة العامليّة والمسيحيّة الجليليّة (من الجليل).

التي تتألّف منها السلطنة بلورة سياسيّة[١٦]، كان زاد الشيعة المشهور والمتداول ضعيفاً، وكان ما في وسعهم أن يوازنوا به ما بينهم وبين الجماعات المتسابقة على الإدلال بتواريخها وأعلامها و«مشاهيرها»، قليلاً.

فما أن قامت حركة المطالبة بالدستور في إيران، أي حركة «المشروطيّة»، حتى رفعت المجلّة «أسمى عبارات التهاني» لمن دعته «رئيس أحرار إيران (و) حجّة الإسلام» الشيخ ملاّ محمد كاظم الخراساني، ولـ «زعيمهم» الشيخ عبدالله المازنداري، قبل أن ترفع بينها وبين التشيّع الإيراني حاجز الاختلاف القومي: «ولتهنأ الأمّة الفارسيّة بدستورها»[١٧]. وفي مزاج الإعجاب الحارّ والتهنئة المتحفّظة قرينة على التعويل على العروة السياسيّة التي شدّت العامليّين الى السلطنة، وهي القائمة على غلبة الأتراك على العرب، والسنّة على الملل والمذاهب الأخرى. غير أن العروة السياسيّة التي يعوّل عليها متعلّمو جبل عامل في نهاية العقد الأوّل من القرن العشرين، وهي ذريعتهم، في ما يحسبون، الى المدنيّة والى الارتقاء، لا تحول بينهم وبين الإلتفات الى خاصّهم وإلى مقوّمات ذاتهم التاريخيّة والاجتماعيّة وعواملها، ولا تمنعهم من الترجّح الحادّ بين جامع عام سياسي (الدولة) وبين خاصّ أهلي (العصبيّة العامليّة).

(١٦) يورد زين ن. زين فقرات من «تقرير رسمي» يتطرّق الى مشاريع «جمعيّة الإتّحاد والترقّي» منها ما يلي: «أما جمعيّة الإتّحاد والترقّي فإنها كانت ترى أن أفضل ضمان لحماية الإمبراطوريّة هو قوّتها الداخليّة ومنعتها. وأفضل وسيلة لتوافر القوّة والمنعة في الداخل هي إطلاق الحريّات السياسيّة العامّة»، **نشوء القوميّة العربيّة**، المصدر المذكور، ص ٨٢.

(١٧) **العرفان**، م ١، ج ٨، آب ١٩٠٩، **الفضل الأكبر في إعادة الدستور الإيراني للعلماء الأحرار**، ص ٣٩٨-٤٠١. كتب علي الوردي رواية دقيقة لأصداء «حركة الإصلاح الإيرانيّة» في النجف وفي بعض العراق، **لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث**، ج ٥/٣، مطبعة المعارف ببغداد، ١٩٧٢.

الأمم : العثمانيّة والفارسيّة والعربيّة

تلازم خروج الشيعة الى الإسهام في الحياة السياسيّة العثمانيّة، النازعة الى بناء دولة قويّة ومتماسكة، مع سعيهم الى إحياء تاريخهم الخاصّ الذي يَمْثلون فيه عاملاً فاعلاً ومستقلاً. إلا ان هذا التاريخ الخاصّ، أو فصوله «الحديثة» وغير الأسطوريّة، ما كان ينطوي إلاّ على سير الانقسامات التي باعدت بين العامليّين الشيعة وبين السلطنة التي يرثها ضبّاط «الإتّحاد والترقّي»، وبينهم وبين الجماعات اللبنانيّة المجاورة من درزيّة ومسيحيّة.

فرأى المؤرّخ الفرنسي، هنري لامنس، في النزاع الدرزي-الشيعي محوراً هامّاً من محاور العلاقة بين الجماعات «اللبنانيّة» قبل انضمامها الى لبنان الكبير أو ضمّها إليه(١٨). فكان التوطّن الشيعي، الى الشمال من الليطاني، الحاجز الذي حجز، في القرن الثالث عشر، بين الدروز وبين التقدّم الى الجنوب والسيطرة عليه. فحمل الأمر الدروز الى التوجّه شمالاً، والسيطرة على المتن وبعض كسروان، وعلى استيعاب الجماعات الباقية هناك(١٩). وعلى ذلك، كان تاريخ التوسّع الشهابي ينحو نحو قضم البلاد الشيعيّة، من بلاد بشارة الى بعلبك، وضمّها، وذلك من طريق تخلّل أطراف هذه البلاد في حاصبيا وراشيا والبقاع الغربي (مشغرة)(٢٠). وتنبّه بعض الرحّالة الغربيّين، من أمثال بوركهارت، الى أن حيازة الأسرة الجنبلاطيّة أراضي واسعة على تخوم الشوف وجبل عامل، الى الشرق من صيدا وعلى طريق صيدا

(١٨) هنري لامنس: **مختصر تاريخ سوريا** (بالفرنسيّة)، ١٩٢١، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت، ج ٢، ص١٣-١٤.
(١٩) المصدر السابق.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٩٧.

الى جزّين، كانت عاملاً من عوامل لحمة الجماعة الدرزيّة واتّحاد عامّتها بمحاربيها وقيادتها[٢١]. والحقّ أن أملاك آل جنبلاط، من ورثة نسيب بك جنبلاط، بقيت حتى الثلث الأوّل من القرن العشرين، في قرى البراميّة وبستان الشيخ وقروح، بضواحي جزّين وصيدا، شاهداً على استيلائهم القديم[٢٢].

واذا لحق بعض الشيعة، وهم الإيرانيّون، أي كتلتهم العدديّة الغالبة، بالحياة الدستوريّة وبالمدنيّة السياسيّة لم يرَ متعلّمو جبل عامل الشباب في الأمر إلا إنجازاً للأمّة الفارسيّة، بحسب قولهم. أي أنهم عمدوا، من طريق التسمية القوميّة، إلى إضعاف رابطة التشيّع، والدين عامّة، مؤذنين بالتزام جانب القوميّة ولحمتها السياسيّة. غير ان التزام اللّحمة القوميّة لا يزيل الالتباس. فقد سبق لمنشئ المجلّة أن أشار الى «الأمّة العثمانيّة» في فاتحة العدد الأوّل. والرابطة العثمانيّة ليست رابطة قوميّة على مثال الرابطة الفارسيّة. إذ صنو هذه الأخيرة الرابطة العربيّة التي عقد القائلون بها مؤتمراً في ١٩٠٥، في باريس، ورسموا حدودها: من وادي دجلة والفرات الى مضيق السويس، ومن المتوسّط الى بحر عُمان، ونادوا بالملكيّة الدستوريّة والليبراليّة نظاماً سياسيّاً لها[٢٣].

(٢١) ويليام بولك: فتح جنوب لبنان، ١٧٨٨-١٨٤٠ (بالإنكليزيّة)، دراسة في أثر الغرب في الشرق الأوسط، ١٩٦٣، مطابع جامعة هارفرد، ص ٧٩-٨٠.

(٢٢) سليمان ظاهر: **معظم قرى جبل عامل**، **العرفان**، م ٢٠، ١٩٣٠، ص٤١٣-٤١٥ وم ٢٤، ١٩٣٣، ص ٧٩٨.

(٢٣) لوي (س) جوليفيه: **تطوّر البلدان العربيّة الاجتماعي والسياسي** (١٩٣٠-١٩٣١)، الجزء السابع من **مجلّة الدراسات الإسلاميّة**، ١٩٣٣، باريس، ص ٤٦٧. يقتصر العدد كلّه على مقالة جوليفيه (ص ٤٢٥-٦٤٤). اسم الجمعيّة «رابطة الوطن العربي».

ما هي الأمّة ؟

فكان على محرّري المجلّة، في وسط تنازع التعريف هذا، أن يقولوا من هم، وما هي نسبتهم، وبماذا يأتمون. فتولّى محاولة تخليص خيوط هذه الهويّة المتشابكة كاتب المقالتين السابقتين. كتب أحمد رضا[٢٤] يجيب عمّا تكون الأمّة: «الأمّة عصبة تجمعها جامعة واحدة بها تتماسك (...) الأمة جسم واحد حياته الإتّحاد وقوّته الدين ولسانه اللغة (...) تطلق الأمّة على مجموع اشتبكت أوامره واتّحدت وجهته فهو إمّا من أديان مختلفة يجمعها اللسان، كالأمّة العربيّة، أو من ذوي لغّات متعدّدة يلفّهم الدين، كالأمّة الإسلاميّة، أو أبناء أديان ولغات متباينة ويحويهم الوطن، كالأمّة العثمانيّة. أو تألّفت الأمم من أفراد تضمّها أسر، وأسر تأوي عشائر، وعشائر تجمعها قبائل، وقبائل يخفق فوقها لواء واحد والأمّة فوق ذلك».

وفي وسط عوامل التعريف القلق لا يُجمع الكاتب إلا على أن الأمّة واحد أو جميع. فهي جميع متماسك ومتّحد، ومشتبك، وملتفّ ومتآلف، ومضموم، إلى آخر النعوت التي تفيد العضويّة والإنشداد الى ائتلاف أجزاء الجسم العضوي هذا واجتماعها. إلا إن الكناية العضويّة التي يتوسّل بها الكاتب الى إخراج الهيئة الواحدة الى العيان والنظر والفهم تمزج بين موادّ مختلفة ومتباينة، وتنتقل من مادّة الى أخرى من غير أن ترسو على عامل غالب. فيظهر أن تعاقب الموادّ (العصبيّة، الدين، اللغة) وظيفي. فيوكل الى الاتّحاد تعريف الحياة، والى الدين النهوض بالقوّة، والى اللّغة إجراء اللسان

(٢٤) أحمد رضا: **ما هي الأمّة؟**، م ٢، ج ٩، من **العرفان**، تشرين الثاني ١٩١٠، ص ٤٥٩-٤٦٢. لا يصوغ الكاتب عنوانه بصيغة السؤال والاستفهام، بل بصيغة التقرير والإثبات.

والتواصل. والحياة والقوّة، وهما الوظيفتان الأساس، مترادفتان، فيؤول الأمر الى ترادف الاتّحاد والدين، والى دلالتهما على أمر واحد. فيتقدّم الدين على عوامل التعريف والهويّة الأخرى ويقوم من الأمّة مقام علّة حياتها وقوّتها، أي علّة تمايزها وانفصالها ودوامها عليهما.

والكاتب لا يقصد أن يخلص الى مثل هذه النتيجة «السكونيّة»، بحسب عبارة مصوبع التي سبقت الإشارة إليها. فيستدرك باثّاً في تعريفه عاملاً تجريبيّاً وذاتياً هو اشتباك الأوامر واتّحاد الوجهة، ما ينبغي أن يتيح له لحْظ تعدّد الأديان في الأمّة العثمانيّة، وتضامّ دوائر القرابة في الأمّة «القبليّة»[٢٥]. فينجم عن مقابلة التجريبيّة والذاتية بالكثرة والعدد تفاوت يزيد التعريف اضطراباً وقلقاً. ومصدر الاضطراب والقلق هذين أن الاشتباك والاتّحاد هما وجه الفعل والإرادة في استواء الأمّة أمّة واحدة، وهما وجه التاريخ والذاتيّة. لكن اللغة والدين والقرابة هي وجه السكون، أو هي، في أضعف عبارة، وجه لا تعمل الإرادة فيه أو معه. وإذ يعدّد رضا الأمم المتحقّقة من جرّاء فعل الموادّ التي أتى على ذكرها، يقع على الأمّتين العربيّة والإسلاميّة. وتدين الإثنتان الى الدين واللغة (والقرابة، إلا أن الكاتب يعزل القرابة ولا يحقّقها في أمّة على رغم أن الأمّة العربيّة مثال الأمّة القبليّة). ويقع، من غير ريب، على الأمّة العثمانيّة التي

(٢٥) لا يستعمل أحمد رضا نعت «القبليّة» للأمّة. أستعيد العبارة من حنّة أراندت: **الإمبرياليّة**، القسم الثاني من **أصول الكلانيّة**، (١٩٥١)، ط. الفرنسيّة ١٩٨٢، ص ١٧٨ وما يليها. ورأى روبير كريسويل، قريباً منّا، أن توسّع القوم العربي، مالاً وعدداً وقوّة، إنما يحذو على مثال تكاثر القبيل بالزواج والنكاح، وعلى مثال تعاظم الثروة، أو المال وهو الماشية، من غير تغير يطرأ على بنية الجماعة السياسيّة او المعاشيّة، **البنية في الشرق الأدنى**، **مجلّة الأعمال والأيام** (الفرنسيّة)، ١٩٦٥، بيروت. وهذا هو الاستتباع، بحسب ابن خلدون وبعض أصحابنا من بعده.

قد تدين وحدها، من بين الأمم الثلاث المذكورة، بقوامها الى اشتباك الأمور واتّحاد الوجهة، أو الى الإرادة والإدارة والقوّة. وعلى حين أن الأمّتين، العربيّة والإسلاميّة، لا تملكان كياناً سياسيّاً، تملك الأمّة العثمانيّة وحدها مثل هذا الكيان. وهي تملكه من جرّاء الإرادة والإدارة والقوّة، وجرّاء التوسّل بها (الإرادة ...) الى إملاء تماسك سياسي على جماعات مختلفة اللغّات والأديان والأعراف.

أمّة من غير اسم

ينحو تعريف الأمّة شطر العوامل الثابتة والساكنة في لحمتها وتجانسها، وهي الدين واللّغة والقرابة. فينجم عن هذا التعريف، وعن هذه العوامل، أمم ممكنة او محتملة، إلا إنها غير متحقّقة في كيان سياسي او في جسم مدني[٢٦]. وهذا هو شأن الأمّتين، العربيّة والإسلاميّة. أما الأمّة المتحقّقة، وهي الأمّة العثمانيّة، فلا تتمتّع بواحد من عوامل التجانس والالتحام، بل هي تشكو من كثرتها وتفرّقها. ومع هذا، فهي الأمّة الوحيدة التي حظيت بـ «جسم» واحد وبقوّة مؤلِّفة. وتعود هذه الحظوة الى الإتّحاد والاشتباك المفروضين بالقوّة والإدارة والإرادة. لكن الكاتب لا يلحظ السياسة ومقوّماتها وعواملها هذه في تعريف الأمّة. أو هو، بعبارة أدقّ، لا يسمّي ما يجمع المتباين ديناً ولغة في «وطن» واحد كالأمّة العثمانيّة. فإذا كانت اللّغة جامعاً يوازن اختلاف الأديان ونظيرها، وكان الدين

(٢٦) يشير ل. ماسينيون الى أن وحدة الأمّة غدت تشريعيّة ولم تبق تنفيذيّة منذ الخلاف بين السنّة والخوارج والشيعة، ونواتها «أهل القبلة»، أما القضاء فيجري عليه الاختلاف، المصدر المذكور، ص ٩٩.

(٢٧) ل. ماسينيون: المصدر المذكور، ص ١٠١.

جامعاً يوازن كثرة اللّغات ونظيرها، يسكت أحمد رضا عن الجامع الذي يوازن تباين اللّغات والأديان والأعراق جميعاً، ويعدّلها، في السلطنة العثمانيّة.

تبقى الأمّة العثمانيّة، وهي الجسم السياسي الوحيد من بين الأمم المعروفة (في مقالة الكاتب)، من غير لحمة جامعة ومن غير اسم. وما لا يسمّيه الكاتب، وربما ما لا يعثر له على مفهوم، هو الجسم السياسي الذي يعيش في كنفه، ويعمل على إصلاحه، ويقوم مقام الواسطة بينه وبين المدنيّة التي يهيّئ لها ويمهّد. الى ذلك، فالكاتب مواطن «الوطن» الذي يسعى الى صوغ مفهومه، من غير أن يدرك هذا المفهوم أو يفلح في صوغه. إلا إنه مواطن على نحو خاصّ: فهو عربيّ في دولة يغلب عليها الأتراك؛ وهو شيعي في خلافة تتوارث شرعيّة سنّيّة، وهو مسلم في سلطنة تجمع تحت عباءتها كل الجماعات التي تأتّت من الفرق والملل والنحل، وهو عاملي تتنازعه أرض تشدّه الى محيط مسيحي وسنّي بين ساحل فلسطين وجبل لبنان ويتنازعه زمن وثقافة يشدّانه الى العراق وإيران، وهو مثقّف يرنو الى استانبول وضبّاطها ورجاء مدنيّتها بعين بينما يملأ التشيّع وجبل عامل والنبطيّة العين الأخرى. وما يجمع هذا الخليط ويربط بين خيوطه، وهو ما يستوطنه أحمد رضا وزملاؤه وأقرانه، هو ما لا ينتهي رضا الى الدلالة عليه والتأليف بينه في مقالة واضحة، وفي معقول يُتداول ويُتطارح[٢٨].

(٢٨) في أعقاب سحابة ثلاثة أرباع القرن على مقالة رضا، أهدى أحمد بيضون كتابه: **الهويّة الطائفيّة والزمن الإجتماعي في أعمال مؤرخي لبنان المعاصرين**، ١٩٨٤، منشورات الجامعة اللبنانيّة، الى بلدته العامليّة، بنت جبيل، التي يمضّها ويؤرقها توقها الى معرفة البلد (الوطن) الذي تنتسب إليه وتتوطّنه، ص ٥ (الإهداء). أنظر شرح دومينيك شوفالييه على نصب شهداء «ثورة» ١٩٥٨، الذي رفعه كمال جنبلاط وكتب شاهده، في الصفحات الأولى من كتابه **مجتمع جبل لبنان في عهد الثورة الصناعيّة في أوروبا**، ١٩٧١، باريس، دار بول غوتنير (صدرت الترجمة العربية عن دار النهار، بيروت، ١٩٩٤)؛ ومدار الشرح على التردّد بين «البلد» وبين «الوطن».

عامٌّ... الرياسة

يتابع سليمان ظاهر حيث وقف أحمد رضا[٢٩] قبل قرابة سنتين. ولا يعني الحكم بالمتابعة، او استنتاجها والخلوص إليها، أن كتّاب **العرفان** كانوا يؤامرُ بعضهم بعضاً، أو كانوا يتشاورون في ما يكتبونه ويتطارحونه في ما بينهم. ومثل هذا الأمر عامل هامّ في الإحاطة بهيئة المثقّفين العامليّين الإجتماعيّة، وببنية الجماعة التي يولّفونها، وبنحو فعلها وعملها وعلاقتها بالجماعات الأخرى[٣٠]. إلاّ إن توارد المقالات والآراء التي صدرت عن الجماعة هذه ينمّ بتماسك حلقات المعالجة، وبإسلام بعضها الى بعضها الآخر خيوط هذه المعالجة ومشكلاتها. والحقّ أن مقالة ظاهر تستعيد، في مطلعها، التمييز الذي انتهى إليه أحمد رضا ووقف عنده، بين دوائر الجماعات.

(٢٩) سليمان ظاهر: **الرئاسة والرؤساء**، **العرفان** م ٤، ج ٨، تشرين الأوّل ١٩١٢، ص ٢٩٩-٣٠٣.

(٣٠) لا تترك روايات الأحياء من أبناء الكاتبين، رضا وظاهر، شكّاً في متانة علاقاتهما واشتباكهما وتلاحمهما، وفي حضنهما المجلّة وإسهامهما فيها إسهاماً منظّماً. وتؤكّد الآثار المكتوبة هذا الوجه بدورها. فالكاتبان، الى محمد جابر وأحمد عارف الزين، اشتركا في كثير من الهيئات السياسيّة والثقافيّة التي أسهمت من وجه أو آخر في الحياة السياسيّة والثقافيّة العامليّة والجنوبيّة عامّة، فلم يتخلّفا، على ما سيقصّ محمد جابر تفصيلاً، عن أية حادثة بارزة في تاريخ العامليّين، من «فتنة صور» و«حادثة الخيام» (١٨٩٦) الى مجلس عاليه العرفي (١٩١٥) مروراً بلجنة صيدا الإصلاحيّة (أنظر **تاريخ صيدا**... أعلاه) وبالجمعيّات السريّة (أنظر أدناه). ويروي السيّد محسن الأمين: **خطط جبل عامل**، مادة «الميذنة»، اجتماع «جماعة من الأدباء الفضلاء» منهم رضا وظاهر والمؤلّف، نظموا فيه الشعر وأجاز بعضهم بعضاً، ص ٣٦١-٣٦٢ من ط. ١٩٨٣، بيروت، الدار العالميّة. وتعاقب الأمين ورضا وظاهر وجابر وأحمد عارف الزين على تناول التاريخ العاملي بالمعالجة والفحص من زوايا مختلفة: الخطط، البلدان، الرجال، الأخبار، وتضافروا على جلاء صورته. أنظر في دراسة رضا وظاهر وجابر، ونشأتهم، عمل هاني فرحات: **الثلاثي العاملي في عصر النهضة**، ١٩٨١، بيروت، الدار العالميّة، ص ٤٥-٤٦، و١١٥-١١٦، و١٧٥-١٧٦، ورسالة أيّوب حميّد في الشيخ أحمد عارف الزين على ابتسارها.

فينصب الكاتب فوق الجماعات التي «تتدرّج» من العائلات الى الأسر، ومنها الى العمائر، ومن العمائر الى القبائل، ومن القبائل الى الشعوب، ومن الشعوب الى الأمّة - ينصب رئاسة لا يدري القارئ إذا كانت تختصّ بكل جماعة من الجماعات أو تضمّ الجماعات كلّها الى دائرتها الأخيرة والأوسع. ومهما كان من أمر هذه المسألة، من الجليّ أن ظاهر يختار من بين مثالات الأمّة التي عرض لها أحمد رضا المثال القرابي او القبلي ويتوّجها بالأمّة، وهي ذات الدلالات الكثيرة (اللّغويّة والدينيّة والقرابيّة). إلا إنه، إذ يضيف الرئاسة الى الأمّة، ينتقل من المثال القرابي الى المثال الديني. فيذهب الى أن الرئاسة هي في من اختير لها «تحت حدود مضبوطة (...) ضمن قوانينها الشرعيّة والوضعيّة».

ويعود الكاتب فيعدّد الرياسات وضروبها، فإذا الرياسة الدينيّة، أو السلطة الدينيّة، أحد أنواعها. وهي سلطة لا ترجع الى «خبرة البشر»، ولا يمنحها البشر، بل يمنحها الباري تعالى الى الأنبياء. أما الرياسة على «المعنى الحقيقي» فمثل رياسات القبائل العربيّة التي «لا تخضع لإمرة ولا تدين لسلطان غير الذي يكوّنه لها مجتمعها الخاصّ». وأخيراً، ثمّة «الرياسة العامّة». وهذه الأخيرة تنصرف إليها الدولة التي تشتدّ شكيمتها من طرق كثيرة يعدّدها الكاتب واحدة واحدة: القوّة المحضة، التحضير والتمدين، التربية والتعليم، موازين العدل وقواعد الحرّيّة وأصول المساواة، العقائد والدين، واللّغة او «حياة (الشعب) المعنويّة». إلا إن الرياسات، وإن كثرت معانيها وما به قوامها، «متوقّفة على العصبيّة» التي تبتدئ بالقبيل، «ثم بمن يمتّ به بنسب»، وتنتهي الى من لا يرتبط بهؤلاء «بوشيجة من رحم وقربى».

ينصب سليمان ظاهر «الرياسة العامّة»، حيث لا لغة ولا عرق أو

قرابة ولا دين تشترك بها الأمّة. و«الرياسة العامّة»، او الدولة ذات الشكيمة، تنهض على فعل يتولّى شبك الأوامر، بحسب عبارة أحمد رضا، ويصنعه صناعة. فلا تحجم الدولة عن التوسّل بالقوّة. وهي تحمل الجماعات على المدنيّة والحضارة، إما بالقوّة، او بالتربية والتعليم، أو بإقامة حياة سياسيّة تقوم على العدل والحرّيّة والمساواة (شعار الثورة الفرنسيّة مع إحلال العدل محلّ الإخاء أو تعريب الإخاء عدلاً، كما يُرجّح)، أو تحمل الأمّة على التمدّن بهذه الوسائل جميعاً.

خارج الإجتماع ودخيلته

وتبتعد الرئاسة العامّة من الرئاستين الدينيّة والقبليّة بصنعتها، وباحتكامها الى القوّة، والى إنشاء جسم سياسي يحوّل القوّة الى قوانين ومدنيّة، ويثمِّرها فيهما، ويرسي الاجتماع على فعل يعود على المجتمع بالحضارة والعلم والعدل. أي إن سليمان ظاهر يسبغ اسماً على ما لا اسم له في مقالة أحمد رضا وهو الدولة[٣١]. ودولة ظاهر، أو رياسته العامّة، لا تنبثق انبثاقاً طبيعياً، أو طوعياً، لا من الشرع والإرادة الإلهيّة، ولا من «المجتمع الخاصّ» الذي ينسبه الكاتب الى القبائل العربيّة. بل إن ميزتها التي تختصّ بها هي افتراقها عن سلطة دينيّة تحلّ في الاجتماع من خارج لا يدرك ولا يبلغ ولا يعقل، ومباينتها سلطة تحلّ في جسم القبيلة او الجماعة

(٣١) كان يطلق المعاصرون اسم «الدولة»، من غير تعيين ولا تخصيص، على السلطنة العثمانيّة وإدارتها، مثال ذلك ما يقوله سليم علي سلام؛ **مذكّرات**...، ص ١٢٩ : بالرغم من ضعف الدولة، كنا نحرص على البقاء في حظيرة الدولة... ولم يزل محمد جابر آل صفا: **تاريخ جبل عامل**، ١٩٨١، ط ٢، بيروت، يقول الدولة من غير تحديد، ص ١٨٣، حتى كتابته تاريخه الذي تنتهي حوادثه في ١٩٣٥.

حلولاً يستحيل معه تمييزها (أي الرئاسة) من جسم الجماعة، وإخراجها منه إخراجاً يجري عليه النظر والحساب (المحاسبة والمراقبة)، ويجوز فيه التداول والتمثيل. فالرياسة العامّة هيئة مركّبة من قوّة ومن نقيض القوّة وخلافها من مدنيّة سياسيّة ومعنويّة. وإذا كانت القوّة تتوحّد بالعصبيّة وبالقبيل صاحب العصبيّة، تبعاً لأصل من أصول علم العمران عند ابن خلدون، وتأتي الاجتماع من خارج ولو نسبي، فالمدنيّة هي فعل الاجتماع نفسه، وفي نفسه، من بعد أن تكون الدولة قد مهّدت له سبيل الفعل هذا. أي إن الدولة هي ثمرة انقطاع في سياقة الاجتماع وزمنه. فيقطع المجتمع من طريقها (الدولة) مع ما ألفه من انطواء على نفسه او من استجابة لنداء خارج إلهي ومفارق يتّفق مع «فطرة» عميقة كانت الجماعة سادرة عنها وعن ندائها الذي ينطق به النبي.

لكن انقطاع الاجتماع عن طويته وعن خارجه لا يسلمه الى الصنعة الخالصة أو الى الخلق والاجتراح المرسلين وغير المقيّديْن. إذ على العنف الموحّد بقبيل واحد وبعصبيّته أن يرسي غلبة القبيل هذا على قبائل وشعوب أخرى، وأن يجمعها، من خارج، في أمّة[٣٢]. إلا إن العنف يُخرج القبيل المتغلّب من عزلته ويحمله على استقبال قبائل وشعوب أخرى، كما يحملها على استقباله. فإما أن يرسي القبيل المتغلّب غلبته على تفوّق قوّته، وعلى اختبار هذا التفوّق أو تفعيله دوماً، وإما أن يشتري غلبته والقبول بها بإقامة موازين العدل بين القبائل المختلفة التي أخرجها من مجتمعاتها الخاصّة وقوّض

(٣٢) يرى ماسينيون أن الآل والشعب يردّان الى الدمّ والعرق، أما الأمّة فتردّ الى الأهل والموالي من طريق الأم و«خيمة» الرئيس؛ أي أن عصبيّة الشعب تمزّق (ومنها الشعوبيّة)، أمّا الأمّة فتجمع، المصدر المذكور، ص ٩٨.

رئاساتها[٣٣]. وفي شراء الغلبة، بإقامة موازين العدل، تخلٍّ عن «القوّة المحضة» وعن الفتح اللذين يبيحان الشعوب المغلوبة غنيمة للقبيل الغالب. والدولة، أو الرئاسة العامّة، بإدراجها قبائل «متباينة» (الكلمة من أحمد رضا) في جسم واحد ترتدّ عن القوّة، وعما تخوّله القوّة الغالب من «حقوق»، الى المدنيّة. فتنتزع الرئاسة من خاصّتها، ومن أنانيّتها القبليّة، لتسوّي بين الشعب الغالب وبين الشعوب التي غلب عليها، وتضفي على القوّة التي جرى بها الاستيلاء والفتح شرعيّة، ولو متأخّرة، تحتكم في طلبها الرضا بها الى ما تؤول اليه من ثمار تجمعها كلمة مدنيّة بين دفّتيها.

تعقل قوّةَ الرياسة العامّة مناسبة الغالب المغلوب في أمور شتّى تحدّ من التباين بينهما، وتلجم توسّع الشعب الغالب وتكبحه، وتضيّق دائرة العصبيّة. فإما أن يناسب الغالب المغلوب بـ «العقائد والدين» أو أو يناسبه بـ «الحياة المعنويّة» واللّغة، أو أن يناسبه بنسب أوسع من نسب القبيل. وإذا لم يتوافر أي من هذه المناسبات، ابتداءً، كان على الغالب أن يمدّن المغلوب بمدنيّته وحياته المعنويّة إذا شاء أن لا تكون الحكومة، او السطوة الحاسمة، دوماً وأبداً للقوّة المحضة. ويملي التصدّي لمثل هذا العمل، أي التمدين من غير مناسبة لا في الدين ولا في اللّغة ولا في النسب والعصبيّة، استفراغ قوّة وعنف من الجليّ أنهما لا يتركان محلاً للتمدين المزمع. هذا بينما يصرف ظاهر همّه الى الاعتبار بما يضبط القوّة من كوابح داخليّة، أي قائمة في داخل الجماعات ومتولّدة من بنيتها ولحمتها،

(٣٣) كان أحمد رضا نبّه على أن الدولة القائمة بالقوّة والغلبة، «إن سلكت نهج العدل وقرّبت لمحكوميها منافعهم، أخذت منهم عصبيّة قويّة ونعرة وحمية ترسخ بها قواعدها»، أمّا إذا تأصّلت العصبيّة، وشاب حكمها الاستبداد، «تعود من حيث أتت»، **العصبيّة**، **المقتطف**، فبراير (شباط) ١٩٠٥، م ٣٠، ص ١٠٤.

تعدل بها عن سعي لا غاية له وراء فتوح لا تنتهي او وراء حكمة لا حياة معها(٣٤). فيدلّل الكاتب بذلك على أن القوّة نفسها لا تترك العقل صاغراً، وليست، تالياً، ما لا يمكن الكلام عليه، بحسب زعم أحمد لطفي السيد. لكن شريطة أن تقرن القوّة بغيرها، وتُحمل على قوى أخرى تحوط بالقوّة الأولى، وتحدّها، وتدرجها في حقل قوى او في موازين قوى. فيسدّ القرانُ والحمل هذان الباب على هوام توحيد العالم، ورفع اختلافه، تحت راية واحدة ليس تحتها إلاّ ركام الجماجم، والأشلاء، والصمت المريع(٣٥).

الرّياسات والتمدين

يستأنف سليمان ظاهر الكلام حيث كان الأمر عسيراً وصعباً على

(٣٤) هذه الفتوح هي لازمة بعض القصص الشعبي وبخاصّة ما كان منه فارسي المصدر مثل: **فيروز شاه ابن الملك ضاراب**، المكتبة العلميّة الحديثة، ل.ت.، ٤ مجلّدات. ويرسم الأدب الشعبي الشيعي، المختلط بالحديث والتفسير وبأدب علماء الدين، صورة ذي القرنين على مثال الفاتح المطلق الذي جمع مشارق الأرض الى مغاربها، وبلغ الأقاصي التي ليس من بعدها إلا الخلاء. وإذ يبلغ ذو القرنين مدينة «السدّ»، أي الحدّ - تركستان، وهي طريق خيفا إلى بخارى على ما رأى وروى رحّالة بريطاني في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هو أرمين فومبيري في **رحلة متدروش بآسيا الوسطى**، ١٨٦٢-١٨٦٤، الترجمة الفرنسيّة نشرتها دار فيبوس، باريس، ١٩٩٤، ص٧٧-٧٨، إذ يبلغ ذو القرنين الحدّ هذا يقع على قرية الشيعة الفاضلة التي نفت من نفسها كل مادّة للسلطان والقوّة، وعكفت على تأمّل الموت ورعاية الموتى. وكأن عين الحياة التي سعى فيروز شاه وراءها، مقتفياً آثار ذي القرنين، ليست سوى اجتماع ما يوحّد بين الحياة والموت، وبين السلف والخلف، وبين الماضي والآتي، وبين الخارج والداخل، في تربة لا يبلغها ولي الله إلا خاشعاً ناسكاً، راجعاً من فتوحه، وتاركاً سيفه؛ أنظر وهب بن منبه: **كتاب التاج في ملوك حمير**، وابن بابويه: **إكمال الدين وإتمام النعمة في إثبات الرجعة**، ١٩٧٠/١٣٨٩، النجف، ص ٣٧٤-٣٨٤.

(٣٥) إلياس كانيتي: **الجمع والسلطان** (١٩٦١)، ١٩٦٥، النصّ الفرنسي.

أحمد رضا. وكان رضا وقف في تسمية ما يجمع المتباين الديني والعرقي واللّغوي في جسم سياسي واحد هو جسم السلطنة العثمانيّة. وبدا كأن علّة وقوفه أنفتُه من المزج بين إسلام السلطنة (وربما إسلام السلطة الإسلاميّة عامّة) وبين توسّلها بالقوّة والعنف الى الاستيلاء والفتح والدولة. وبينما يبقى رضا أسير فكرة، او معيار، عضويّة الدولة، وتتويجها سياقاً متّصلاً من الدوائر الجمعيّة والثقافيّة، ينعتق ظاهر من أسر الإتّصال والعضويّة هذين، من غير أن يضطرّ الى إسباغ الشرعيّة على التغلّب والقوّة الخالصين وإثباتهما لهما. لكن ظاهر لا يخلص من التردّد، أو من التفاوت الذي أشار اليه مطلع هذه الفقرة. فالدولة او الرياسة العامّة التي يرسم بنيتها وهيكلها تتعثّر في ارتفاعها من الطبقة القبليّة والدمويّة (القبائل والشعب) الى الطبقة السياسيّة، أي طبقة الأمّة والجسم السياسيّ. وما تعثّرها إلا صورة إباء رياسات القبائل العربيّة الدَّين بالطاعة لسلطان «غير الذي يكوّنه لها مجتمعها الخاصّ» بحسب قول ظاهر نفسه، من وجه أوّل، وصورة التباس قيام «الدولة» (السلطنة) بأعباء «القوانين الشرعيّة والوضعيّة» والتمدين، من وجه آخر؛ والأمران، إباء العرب والتباس السياسة العثمانيّة، كانا ماثلَيْن في أحداث لم يكن ظاهر وصحبه غافلين عنها، وكانوا مشاركين في بعضها.

«أبناء» الجمعيّات

كنا رأينا أن عام ١٩٠٥ شهد انعقاد مؤتمر «رابطة الوطن العربي» بباريس. وكان أعيان بلاد الشام يعدّون، في ١٩١٢، العدّة لعقد المؤتمر العربي بباريس، وهو انعقد في حزيران ١٩١٣ وشارك فيه من بيروت سليم علي سلام، وأيّوب ثابت، وأحمد حسن طبّارة،

وأحمد مختار بيهم، وخليل زينيّة[٣٦]. وتوالى بين التاريخين، ١٩٠٥ و١٩١٣، تأليف جمعيّات عربيّة أو عروبيّة. فأسّس عدد من الأعيان العرب المقيمين في الآستانة، وأنصار لهم في الولايات الشاميّة واللبنانيّة، «جمعيّة الإخاء العربي»، في ١٩٠٨[٣٧]. ولما ألغت الآستانة الجمعيّة، أسّس بعض أعضائها، إلى آخرين انضمّوا إليهم، «النادي العربي» الذي حمل منشئوه على حذف صفة العربيّة من اسمه، فدعي بـ «المنتدى الأدبي»، في ١٩٠٩. وعمد بعض أعضاء «المنتدى» الى إنشاء جمعيّة سرّيّة ذات صفة عربيّة عرقيّة دعيت باسم «الجمعيّة القحطانيّة»، تيمّناً باسم قحطان، أبي العرب العاربة، في سنة ١٩٠٩ كذلك. كما عمد بعض الضبّاط العرب، من طاقم حكم الدول العربيّة التي ستنشأ لاحقاً، من أمثال عزيز المصري، ونوري السعيد، وجميل مدفعي، وغيرهم، الى الالتقاء في إطار «جمعيّة العهد» أو «الجمعيّة الثوريّة»، في سنة ١٩١٣. وبين ١٩٠٩ و١٩١٣، أنشأ بعض أعضاء هذه النوادي، مع آخرين وافدين، «جمعيّة الفتاة العربيّة» (١٩٠٩)، و«الجمعيّة اللامركزيّة».

تألّفت هذه الجمعيّات، في معظمها، من أعيان المدن العربيّة السنّيّة، ومن بعض كبار موظّفي الإدارة العثمانيّة (وهؤلاء يمتّون الى الأعيان والتجّار ببعض الصلة)، ومن أبناء أسر يرجعون بنسبهم الى مشايخ البدو وأطراف البداوة الزراعيّة والمتوطّنة. وكانت نسبة المسيحيّين في أعضاء الجمعيّات المؤسّسين والنشيطين (وهم قرابة

(٣٦) س.ع. سلام: المصدر المذكور، ص ١٦٨. لم يكن بين الوفد البيروتي شيعة أو عامليّون.

(٣٧) محمد جابر آل صفا: **تاريخ جبل عامل**، المصدر المذكور، ص ١٧٨ حول الجمعيّات العروبيّة، أنظر أيضاً ج. أنطونيوس: **يقظة العرب**، ص ١٨٤-١٩٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٨٨-١٩٠.

أربعين اسماً تتداولها المذكّرات) مرتفعة، وذلك قياساً على عدد المسيحيّين ونسبتهم من عدد السكّان، وجلّهم من اللبنانيّين. أما الشيعة فكانوا قلّة قليلة تقتصر على اسمين يتردّدان، هما عبد الكريم الخليل، وهو أحد الذين شنقوا في ١٩١٦، وبيروتي من أصل عاملي، والدكتور حسين حيدر، وهو طبيب بعلبكي من أقرباء سعيد باشا حيدر ومجيد بك حيدر، من جباة الضرائب في إدارة السلطنة، الذين درس أبناؤهم في الكلّيّة العسكريّة أو في مدارس الحقوق والطبّ بالآستانة[٣٩]. أما الجماعات التي بقيت بعيدة من الإدارة العثمانيّة أو من التجارة والمدن، وهذا شأن العامليّين الشيعة، فكان تمثيلها في النوادي والجمعيّات ضعيفاً.

ويحقّق هذه العلاقة بين الإدارة والتجارة والمدنيّة والسنيّة وبين الإنضمام الى النوادي تعريف أعضاء «الجمعيّة الإصلاحيّة البيروتيّة» بأنفسهم في رسالتهم الى والي بيروت العثماني، في أثر حلّ جمعيّتهم. فكتبوا الى الوالي يقولون: إن أعضاء الجمعيّة هم «من خيرة أبناء العائلات البيروتيّة الذين ما زالوا منذ مئات السنين يخدمون الدولة بنيّات صادقة...»[٤٠].

كانت عروبة المنخرطين في النوادي والجمعيّات الجامع بين «مثقّفين» - بمعنى الكلمة الواسع والذي يضمّ الى المتأدّبين والمتعلّمين المهنيّين والإداريّين والقائمين بأعمال التنظيم - أتوا من أصقاع مختلفة: من الحجاز والعراق الى فلسطين والولايات الشاميّة ومتصرّفيّة جبل لبنان. وكانت الصفة القوميّة تلازم الصفة الثقافيّة واللّغويّة ولا تنفكّ منها. أما القاسم المشترك السياسي فعامّ، ولا

(٣٩) الحاجّ محمد رشيد سليمان: **أعلام آل حيدر**، ١٩٦٦، بعلبك، ص ٦٤- ٦٥.
(٤٠) س.ع. سلام: **مذكّرات...**، ص ١٦١.

يجاوز بعض اللامركزيّة الإداريّة والماليّة والثقافيّة، والإقرار للنخب العربيّة المحلّيّة بدور الوسيط النشط والفاعل. فإذ يذكر سليم سلام اللامركزيّة، يتبعها بنعت الإصلاح «الحقيقي»، ويعارض بينها وبين «الإصلاحات المركزيّة التي لم تكن تتعدّى دائرة الحبر على الورق». ويلخّص سلام نفسه اللامركزيّة هذه بتسليم الأوقاف الإسلاميّة الى المجالس الملّيّة، وتشكيل مجلس عمومي تترك له واردات المعارف والنافعة، والأذن للمجالس العموميّة بالإشراف على أعمال المأمورين وبعقد قروض وتجفيف البحيرات، وبإعطاء البلديّات سلطة واسعة تخوّلها إجراء الإصلاحات اللازمة في الضرائب والقروض بتصديق المجالس العموميّة، اللّغة المحلّيّة هي اللّغة الرسميّة في الولاية ويستثنى والي الولاية (العثماني) من معرفة اللّغة العربيّة[٤١].

نكوص الإتّحاديّين

ردّ الطاقم الحاكم التركي على هذه البرامج المتواضعة بعنف وحدّة فاقم منهما انفجار أزمة البلقان التي انتهت، في ١٩١٢، بهزيمة تركيّة كان وقعها في الولايات العربيّة، وهي آخر ما بقي من الممتلكات العثمانيّة تقريباً، مدوّياً. وقد جاءت هذه الهزيمة، في الوجه الأوروبّي من السلطنة، في أعقاب هزيمة مدوّية سابقة في افريقيا إبّان الحرب العثمانيّة-الإيطاليّة. فلم يكن من الولايات، ومن نخبها الذين دبّت فيهم «جرثومة» النزعة القوميّة والانفصاليّة الآتية من أوروبا[٤٢]، إلا

(٤١) س.ع. سلام: المصدر المذكور، ص ١٣٢، و١٤١-١٤٤، ول. جوليفيه: **التطوّر الاجتماعي والسياسي...**، المصدر المذكور، ص ٤٦٩.

(٤٢) شارل رزق: **بين الإسلام والعروبة، العرب الى ١٩٤٥** (بالفرنسيّة)، ١٩٨٣، باريس، دار ألبان ميشال.

الشروع في «التفكير في مصيرها» الذي جنّدته النخب المحلّيّة، تارة تحت راية الحماية الانكليزيّة والإنضمام الى مصر، وتارة أخرى تحت راية الحماية الفرنسيّة وتكوين دولة سوريّة(٤٣)، وأوكلت به، تارة ثالثة، السلطنة نفسها. ولا شكّ في أن ما حمل النخب المحلّيّة العربيّة على سلوك هذه الطريق، ومنها النخبة العامليّة وفي عدادها سليمان ظاهر نفسه وزميله أحمد رضا ومحمد جابر (صاحب **تاريخ جبل عامل**)، هو ثقتها بالاتّحاديّين. وأنشأ العامليّون هؤلاء فرعاً لـ «جمعيّة الاتّحاد والترقّي» في جبل عامل، مركزه النبطيّة، كانوا هم هيئته المركزيّة(٤٤). والعامليّون، أي نخبهم العائليّة والتجاريّة والمتعلّمة، لم يسهموا في إنشاء الجمعيّات اللامركزيّة أو الائتلافيّة، ولم ينضمّوا الى «الجمعيّة الإصلاحيّة» البيروتيّة، على سبيل المثال. أما كامل الأسعد، عضو «مجلس المبعوثان» العثماني (مع سليم سلام وميشال سرسق) عشيّة الحرب الأولى فيأخذ عليه زميله، سلام، وشايته بعبد الكريم الخليل ورضا الصلح الى الحاكم العسكريّ التركي أحمد باشا جمال، واستقباله الحاكم هذا غداة إعدام الخليل، في الطيّبة، دارة زعامته.

الا إن جهر الإتّحاديّين بتركيّتهم، ثم بطورانيّتهم، وسعيهم الى صهر العناصر غير التركيّة بـ «البوتقة الطورانيّة»(٤٥)، وإقصاء جمعيّتهم من أعضائها من عُرفت فيه من العرب الاستقلال بالرأي،

(٤٣) سلام: المصدر المذكور، ص ١٢٨، جوليفيه: المصدر المذكور، ص ٤٤٨.
(٤٤) محمد جابر: **تاريخ**...، المصدر المذكور، ص ١٨٣.
(٤٥) مذكّرات...، ص ٢٠٧ و٢٢٠. ولا يطعن في صحّة هذه الملاحظة اجتهاد جابر للتأريخ لعروبة العامليّين ولامركزيّتهم، ص ٢٠٦-٢١٠، إذ يغلب التاريخ الاسترجاعي على تقويم المواقف. ويلاحظ جوليفيه، المصدر المذكور، ص ٤٦٩، أن يهود السلطنة والأرمن كانوا إتّحاديّين ومركزيّين، خلافاً لغيرهم من الأقلّيّات أو الشعوب غير التركيّة التي التفت حول اللامركزيّة ونادت بها.

وتزويرهم الانتخابات، وسجنهم صاحب **العرفان** أحمد عارف الزين ومحاكمته غير مرّة، واعتقالهم محمد جابر، واغتيالهم الائتلافيّين من القائلين بإعطاء العرب لامركزيّة واسعة، وإقصاءهم العرب عن الحكم والوظيفة وفرضهم التركيّة لغة المحاكمات في الولايات العربيّة(٤٦)، كل هذه الأمور وغيرها أبعدت الكتّاب العامليّين، من بين من أبعدت من النخب العربيّة، من السلطنة، ووسّعت الهوّة بينهم وبينها.

وكان سلوك الاتّحاديّين نكوصاً عن مثال الرياسة العامّة التي نصبها سليمان ظاهر فوق الرياسات القبليّة، وفوق العصبيّات القوميّة. كما كان ارتكاساً من مثال الأمّة التي وضعها أحمد رضا فوق اللواء الواحد الخفّاق فوق القبائل، الى القبائل وتناحرها وسعي إحداها في الظهور على غيرها. الى ذلك انقسم العرب المسلمون الى جماعات. فيمّمت جماعة شطر مصر، ويمّمت أخرى شطر الحجاز الهاشمي، وكان الحجاز نفسه منقسماً بين قطبين: الوهابي السعودي والحجازي الهاشمي، وبينهما الإمارة الشمّريّة في حائل(٤٧). الى ذلك كان الدستور الإيراني بارقة في أفق المتعلّمين العامليّين الشيعة، خاصّة، ولو بان الحذر في الحماسة لدستور آخر تواقت إعلانه مع الدستور العثماني.

(٤٦) محمد جابر: **تاريخ...**، ص ١٨٤-١٨٧ و٢٠٥. أنظر تأريخاً مدقّقاً للائتلاف والمركزيّة في كتاب برنارد لويس المعروف: **الإسلام والعلمانيّة: ولادة تركيا الحديثة** (١٩٦١)، ط. الفرنسيّة في ١٩٨٨، باريس، دار فايار، ولا سيما الفصل السادس، «الاستبداد والأنوار»، ص ١٥٨ وما بعدها.

(٤٧) لم يكن للإمارة الشمّريّة مطامع او مطامح تجاوز ديرتها التقليديّة الى الشمال من نجد. فلم تكن حركة دينيّة، على غرار الوهابيّة، ولم تكن العائلة الحاكمة من الأشراف الذين يتصدّرون المراتب القبليّة، على غرار الهاشميّين: أنظر للكاتب: **الأهل والغنيمة**، ١٩٨١، بيروت، دار الطليعة.

... وإحجام العامليّين

بإزاء كثرة هذه الدواعي، وقربها بعضها من بعضها الآخر، عصبيّةً وديناً وإلهاماً سياسيّاً[٤٨] وتجاذباً عصبيّاً، بدا أن الجمع بينها، تحت لواء رياسة عامّة تشتري القوّة المحضة بإحقاق موازين العدل والتحضير، أمر عصيّ المنال وعصيّ العقل معاً. لذا نحَت معالجةُ ظاهر، على نزوعها الى الإحاطة بوجوه المسألة وتشابكها، نحت نحو وصف النظام الأمثل، وظهر عليها التردّد في شبك القوّة بوجوه الاجتماع السياسي الأخرى. ولعلّ العبارة الأجلى عن التردّد هذا تظهر في رصد الانتقال من مجتمع القبائل الخاصّ الى مجتمع الدولة العامّ. فإذ يقرّ الكاتب بأن في القبائل نازعاً داخليّاً وعميقاً، يكاد يكون غريزيّاً أو عضويّاً، الى الاستقلال بأمرها والقيام برأسها، بينما تفترض الرياسة العامّة هدم أسوار المجتمعات الخاصّة التي تتحصّن بها القبائل ونشر معايير مدنيّة مشتركة - إذ يقرّ ظاهر بذلك، يحجم عن معارضة الدولة بالقبائل، والقبائل بالدولة. فلا يخلص الى ما تضمره مقدّماته ووصفه من أن الرياسة التي تحملها عصبيّة القبيل الى رأس الجسم السياسي، أو الرياسة العامّة، لا ترتقي الى صفة الرياسة العامّة إلا بارتدادها على قبيلها، وعصبيّته ومجتمعه الخاصّ، وبتدمير لحمة القبيل الداخليّة والحؤول دون استشراء عصبيّته وانكفائه عليها، وبعثه العصبيّات الأخرى، المناوئة، من سباتها. ولا تبلغ هذه الرياسة إقامة موازين العدل ووضع قواعد الحرّيّة وأصول المساواة إلا إذا حملت عصبيّتها الأولى، والتي ابتدأت صعودَها بالتوسّل بها، على موازين عامّة تسوّي بينها (بين العصبيّة) وبين العصبيّات الأخرى التي ضمّتها

(٤٨) **العصبيّة**، القسم الثاني، **المقتطف**، مارس (آذار)، ١٩٠٥، ص ١٨٠.

شكيمتها إليها.

ويسمُ الترجّح نفسه، وعلى نحو أشدّ ربما، مقالة أحمد رضا في العصبيّة. فهو يسوّي بين «الجمهوريّة» وبين عصبيّة الأمّة «للمجموع الكلّي من حيث هو مجموع». وينيط بقاء ما يبقى من العصبيّة بما تقتضيه «الجهة الجامعة» لها. فلا يملك ما يتحفّظ به عن الدعوة الطورانيّة، مثلاً، ومنها. ويذهب، على نقيض السياسة العثمانيّة، الى أن وئام المسلمين منوط باشتراكهم في اللّغة. فيجمع اللّغة الى العصبيّة، والعصبيّة الى اللّغة، ويمهّد لاعتزاله الحياة السياسيّة ولقصده شطر البحث اللّغوي[٤٩].

(٤٩) رضا هو صاحب **معجم متن اللغة**، ونشره ابنه الدكتور (الطبيب) نزار رضا ببيروت، أجزاءً في العقد السابع عن دار تحمل اسم المعجم.

الفصل الثالث

ما وراء الجسم السياسي ... وما دونه

يترتّب على معارضة القبيل بالدولة، والدولة بالقبيل، شرعة تشرّع لصرف القوّة إلى وجوه مقبولة ومناسبة وذات جدوى. وهذه الوجوه هي تلك التي يجمع بينها ظاهر وزملاؤه في كلمة «مدنيّة» أو «تمدين». إلا ان ما يُشكل على كتّاب **العرفان** هو تفكّك مثال الدولة وشاهدها. فالدولة الممدِّنة والمحضِّرة هي تلك التي تنشر التربية والتعليمَ وتقيم موازين العدل، إلخ. وإذا كانت اليابان محجّة أفكار «الإتّحاديّين»، من تُرك وعرب، فالمدنيّة اليابانيّة إنما أخذت على المثقّفين المسلمين أفئدتهم، وحبست أنفاسهم إعجاباً، لأنها تمكّنت من مقارعة أوروبا المستعمرة والفاتحة، بسلاحها، أي بسلاح أوروبا. فكانت ضد أوروبا وندّها. وعلى هذا فالمدنيّة تلازم القوّة وتؤدّي إليها، ولو لم تقتصر القوّة على الدولة، بل تشمل المجتمع المحيط بدولته أو رياسته والملتحم بها. وهذا معنى المدنيّة في فكر هذه الطائفة من المثقّفين: فهي إيلاء المجتمع حصّة من القوّة التي تقتصر في السلطة العثمانيّة على الدولة وتوقَف عليها. لكن وجه القوّة (المدنيّة) الماثل هو أوروبا، وصفتها هي الصفة التي ذكرنا.

وأوروبا هذه أوقعت في السلطنة الهزيمة تلو الهزيمة، ودأبها إضعاف جسمها وروحها معاً.

دولة القبيل وأسبابها

أما من وجه آخر، فمثال الدولة المناهضة للقبيل، والمضعضعة تماسكه ومجتمعه الخاص، هو الخلافة العثمانيّة الإسلاميّة. فـ«العقايد والدين» طريق من طرق إنشاء الرياسة العامّة، وركن من أركانها. والأمّة التي تعلو على القبائل (أ. رضا) من صنع الدين، إذا لم تكن جسماً سياسيّاً أو مجتمعاً عامّاً. إلا إن الخلافة العثمانيّة عاجزة، كما تشهد خبرة كتّاب المجلّة، عن التعالي على القبيل التركي ومفارقة عصبيّته و«عنصريّته» (محمد جابر)، وهي عاجزة عن صرف القوّة المحضة الى وضع قواعد الحرّيّة وأصول المساواة، بحسب عبارة ظاهر التي وردت مراراً من قبل. فالعداء الذي أخذ يستشري بين الجماعات العربيّة وبين الجماعات الطورانيّة، من تركيّة وكرديّة وغيرها، نقل حرب القبائل او الشعوب الى قلب الأمّة، وأزاح الرياسة العامّة عن عامها وردّها الى خاصِّها. كذلك آلت هزائم السلطنة أمام أوروبا الى إضعاف لحمة الجماعات العثمانيّة، وإلى تنازعها وتجاذبها.

كانت حيرة المثقّفين العامليّين بإزاء مسألة الدولة جادّة وباعثة على التمزُّق الحقيقي. فمثال الدولة الذي يصبون إليه يتجسّد في دول غالبة وفاتحة. وبين هؤلاء المثقّفين وبين الدولة العثمانيّة كان يباعد الاختلاف في القبيل (أو القوم) والدين (أو المذهب)، الى الاختلاف في الحياة المعنويّة، اللّغويّة والثقافيّة. فلا يُحتمل أن تصرف هذه الدول قوة شكيمتها إلى بناء جسم سياسي قوامه الحرّيّة والعدل

والتعليم والمدنيّة. أما الهيئة التي تجمعهم بها بعض العوامل التي يذكرها ظاهر - والحقّ أن هذه العوامل ومنها الدين، وهو أجمعُها بين العامليّين وبين العثمانيّين، تخلّف بدورها فروقاً فعليّة - أما هذه الهيئة، وهي السلطنة العثمانيّة، ففقد المثقّفون العامليّون، ولو على تردّد وترجّح، معظم الرجاء في قدرتها على الاضطلاع بأسباب المدنيّة وما تفترضه على القائم بها من انسلاخ من مجتمعه الخاصّ.

الدين البحت

وبقي في أفق هذه المعالجة أمران لم يخفيا على المثقّفين العامليّين إلا انهم أحلاّهما محلّين لا يستويان مع قلب هذه المعالجة، وهذا القلب هو مسألة الدولة. الأمر الأول هو السلطة الدينيّة. لم يقف ظاهر طويلاً أمام هذا الضرب من الرياسة، وقد يكون منعه من ذلك تشيّعه الذي يلقي هذا الأمر على عاتق الخالق ويرفع عن النبوّة والولاية (أو الإمامة) «خبرة البشر» وإعمالها فيهما. وقد ارتسم في **العرفان** تيارٌ نحا، في ضوء التشيّع، نحو الفصل بين الرئاسة، أو السياسة، وبين الإمامة التي لم يُوكل بها البشر ولم يُردّ أمرُها اليهم. فكتب أحد العلماء النجفيّين، بعد سنة من مقالة ظاهر، يقول: إن التشيّع «روح محض ودين بحت»؛ والدليل على تجرّد التشيّع من السياسة أن أحداً من الأئمّة لم يخرج طالباً الخلافة أو الإمارة أبداً[1]. وكانت فاتحة السنة الثانية من المجلّة جهرت ابتعادها عن «المباحث الدينيّة والسياسيّة المحضة»، اللّهم ما أدّى إليه «بحث

(١) حملت المقالة توقيعاً شبه مغفل: نجفي من آل كاشف الغطاء، العائلة الشيعيّة الكبيرة: **التشيّع دين أم سياسة؟**، **العرفان**، م ٥، ج ١، تشرين الثاني ١٩١٣، ص ٥-٩.

تاريخي أو أخلاقي أو اجتماعي»[٢]. وعزّز هذا الفصل، الى تشيّع المثقّفين العامليّين ومحلّ الإمامة منه وانتسابهم القلق الى رابطة عثمانيّة لم تلفظ أنفاسها بعد[٣]، سعيُهم وراء مدنيّة عقليّة أثبتوا حقّهم فيها من طريق تمييزها من العلوم النقليّة، الدينيّة والأدبيّة (أنظر الفصل الأول).

الوَصْلة والحاجز

أما الأمر الثاني فهو العامليّة، أو النسبة الى عاملة، القبيلة اليمنيّة التي يزعم العامليّون التحدّر منها، كما تقدّم في مقالة أحمد رضا. والعامليّة نسب أهلي وقبلي وقرابي، من وجه، إلا إنها رابطة محلّيّة وتاريخيّة ومذهبيّة دينيّة، من وجه آخر[٤]. فالعامليّون هم المقيمون بجبل عامل أو أرض بشارة. وهم شيعة في معظمهم. وهم من كانوا غرضاً لاضطهاد الولاة العثمانيّين السُّنّة، ولحروب أمراء الدروز؛ وهم المنتصرون على أمير جبل الدروز وجنده (وفيهم نصارى الجبل يومها) في واقعة كفرمّان بقيادة ناصيف النّصّار، الخ. لم يغفل المثقّفون العامليّون عن رابطتهم العامليّة هذه، بل عمدوا، إبتداءً، الى إقامة رسم واضح لها، وإلى إسنادها إلى تاريخ وإلى تراث عريضين يتخطّيان الأقدار السياسيّة والإداريّة، إلى «الأثر

(٢) **العرفان**، م ٢، ج ١.

(٣) كتب منشئ المجلة فاتحة م ٣، ج ١٩، من **العرفان** أيلول ١٩١١، ص ٨٣٦-٨٣٧، تحت عنوان **العثمانيّون**، يدعو إلى جمع الأموال والتبرّعات للخلافة، متضامناً معها في حروبها التي فقدت فيها آخر ممتلكاتها الإفريقيّة والبلقانيّة.

(٤) يجمع شنّاعة المريحي، الشاعر الزجلي الصفدي العامليّ، في زجليّتيه الملحميّتين، الصفة النسبيّة والقبليّة، فيعلّي من شأن ناصيف النصّار وأبنائه وأعوانه وحلفائه، إلى الصفة المذهبيّة الدينيّة، فينسب الى ناصيف صيحة «يا جدّ الحسين» وينسبه إلى «بني متوال»، **الكلّيّة**، ١٩٣٠، ص ٣٦٧-٣٦٨.

التاريخيّ» الثابت(٥).

لكن الرابطة العامليّة، شأن الروابط الأخرى التي انضوت في الرابطة العثمانيّة، كانت مرتبة من مراتب العصبيّة التي ينبغي لها، في شرعة المثقّفين العامليّين، الانحلال في مرتبة أعلى ورابطة أشمل وأعمّ. وقد أمل كتّاب المجلّة، بحسب فاتحة السنة الخامسة التي مرّ ذكرها، أن تصل المجلّة بينهم وبين زملائهم من علماء وأدباء الشيعة (العراق على وجه خاص)، وبينهم وبين زملائهم العرب. فالرابطة العامليّة بابُهم إلى دوائر أوسع، بعضها قومي ولغوي وبعضها ديني ومذهبي. ويجمع هذه الدوائر جسمٌ سياسي عقدوا سعيهم على رجاء بلورته، وتخليصه من لجة الاضطراب الذي أغرقته الحوادث المتعاقبة فيه، على ما حسبوا ورجوا. لذا كانت العامليّة وسيلتهم إلى تعريف أنفسهم، ورسم سماتهم، قبل الولوج في بناء مدنيّة لم يغفلوا عن استدعائها طاقات وجماعات وأطراً أوسع وأعمّ من تلك التي تتطاول إليها الرابطة العامليّة وتحوطها. لكنهم لم يجدوا سبيلاً إلى هذا الولوج المرجو إلا من باب عامليّتهم. فكانت هذه ما يصورّهم، بأعين أنفسهم، فاعلين غير منفعلين، وما يقوم باستوائهم مسهمين حقيقيّين في بناء المجتمع العامّ الذي ينزعون اليه ويصبون. إلاّ إن العامليّة كانت، بتشيّعها وعروبتها وقبائلها وتراثها، حاجزاً بينهم وبين الجماعات العثمانيّة الأخرى.

(٥) غلبت هذه الوجهة على أعمال المثقّفين العامليّين، وعلى **العرفان** وكتّابها عموماً، في المراحل اللاحقة من أعمالهم وحياتهم. وصرّح سليمان ظاهر، من بعد عشرين سنة انقضت على إنشاء المجلّة، إنه لم يراع، في **معجم قرى جبل عامل**، الوحدة الإداريّة والسياسيّة التي تقوم مقام «القدر» في نظَره، فأعملت في الجبل «بسطاً وقبضاً وأخذاً وردّاً»، بل راعى فيه «الأثر التاريخي في أكثر الأحايين». ثم استدرك أو أكمل: «وهو ما نكتب له»، **العرفان**، ج ٢٠، ١٩٣٠، ص ٢٥.

البعد من العثمانيّة... والقرب من الغرب

لم يكن ثمّة مناص من ترجّح المثقّفين العامليّين بين ما يستوي وراء الجسم السياسي (الإمامة) وبين ما هو دونه (الجامعة المحلّيّة). أما الجسم السياسي نفسه، وهو الماثل في السلطنة العثمانيّة وإن على غير اكتمال، فلم يلبث أن انكفأ عن سياسته وعن عامّه، وحمل الأجزاء التي يتألّف منها على التقوقع في عصبيّاتها وفي مجتمعاتها الخاصّة. لكن العامليّة، وهي مزيج من موطن وقوم ومذهب ومن تاريخ وثقافة، لا تصلح تماماً لتكوّن عصبيّة منغلقة أو مجتمعاً خاصّاً منكفئاً. فأهلها جزيرة في وسط البحر السنّي المحيط بها، ويشدّها تشيّعها الى العراق وفارس، كما يشدّها الى جزيرة أخرى دمشقيّة(٦)، وإلى فرع بعينه من فروع التاريخ الإسلامي هو الفرع العلوي الطالبي، أخباراً وأسماءً وقبائل وعلماء وشعراء.

وإذا كان إسلامها وموضعها يدرجانها في دائرة الخلافة السنّيّة فإن تاريخها القريب، والبعيد على زعمها، يعارض بينها وبين هذه الخلافة، والخلافات التي سبقت، وينفيها منها. الى ذلك طرأ على المثقّفين ما حال بينهم وبين الاسترسال في مسايرة الخلافة ومماشاتها على شرط الإسلام وعهده السياسي والثقافي، وهو (أي الطارئ) اشتراك هؤلاء المثقّفين، مع النخب العثمانيّة عامّة والتركيّة خاصّة، في الاحتذاء بالمدنيّة الأوروبيّة والغربيّة. أي إن الجسم السياسي الإسلامي، بإشراعه على المثال السياسي الأوروبي، وباستدخال هذا الأخير إيّاه، غدا عاجزاً عن تعبئة الرابطة الإسلاميّة ضد غرب لم يبقَ مسيحيّاً في المرتبة الأولى (في مرآة العثمانيّين، ومنهم

(٦) احمد رضا: **المتاولة أو الشيعة في جبل عامل**، م ٣٦، مايو (أيار) ١٩١٠ من **المقتطف**، ص ٤٢٩.

العامليّون)، بل إن هذا الغرب انقسم إلى دول، أي الى أجسام سياسيّة هي مثالات تاريخيّة في نظر النخب العثمانيّة، والى مدنيّة تُعمل العقلَ في النظام السياسي كما تُعمله في علاقة البشر بالأشياء.

وجاء فشل التجربة السياسيّة العثمانيّة، وكان مآل هذا الفشل إلى انسحاب بعض الكتّاب العامليّين وغيرهم من النخب العربيّة، من «جمعيّة الإتّحاد والترقّي»، ينعى الى هؤلاء العامليّين آمالهم في عمل وفعل سياسيّين ومباشرين. والعمل والفعل هذان إنما حقلهما وميدانهما السلطنة وأنظمتها ومؤسّساتها. ورأينا أن الآمال العامليّة، والعربيّة عامّة، انعقدت على اللامركزيّة، او الحكم الذاتي الذي يوسّط النخب المحليّة بين الآستانة وبين الجماعات العرقيّة والثقافيّة والمذهبيّة التي ضمّتها السلطنة اليها. لكن الردّ التركي كسر مثل هذا الطموح وخنقه في مهده. ولما كان طموح المثقّفين العامليّين الى إنشاء جسم سياسي متمدّن، يبادل الولاء بالعدل والمساواة والتربية، يتعقّب رسماً سياسياً قائماً ويندرج في أبنيته، هو رسم السلطنة، أفضى انهيار الطموح وخيبته الى تعليق الفعل السياسي العاملي في فراغ، أو ما يشبه الفراغ. فالعامليّة ليست مرجعاً وركناً وركيزة إلا إذا اتصلت بما يتعدّاها ويتخطّاها ويضمّها إليه ويستوعبها. والرابطة العثمانيّة صلة من هذا الطراز، ولكن شرط أن تأخذ بمقوّمات المدنيّة: اللامركزيّة السياسيّة الإداريّة والثقافيّة، ورفع القهر عن المجتمعات الخاصّة والأهليّة، والأخذ بأسباب القوّة والعقل[٧].

(٧) رأينا النزعة الى دمج العقل بالقوّة آنفاً.

الأضداد ... وجمعها

وبقيت الرابطة العربيّة. ولم يكن مثقّفو جبل عامل غافلين عنها. إلا إنهم كانوا يقدِّمون الرابطة العثمانيّة عليها، على ما تقدّم. وكان إسهامهم في الحركة العربيّة، حتى مطلع الحرب على التقليل، ضعيفاً. وكان المثقّفون، من كتّاب **العرفان**، يرون إلى الرابطة القوميّة والشعبيّة (نسبة الى الشعب الذي يجمع القبائل) عروة أقلّ من عروة الأمّة مرتبة، وتنقص عنها درجة. أضف الى ذلك أن العروبة كانت مجرّدة من كل جسم سياسي. أما الحركات العربيّة، أو العروبيّة، فكانت سنّيّة، تغلب عليها نخب نشأت في مدن الولايات، وتحدّرت من أسر التجّار والموظّفين وأعيان البلديّة من ملاّكي الأرض رتبة وريعاً. وكان بين العامليّين وبين هذه النخب، على اختلاف أصولها الإجتماعيّة، جفاء لا يبعد من العداء، ويزاد على ما تركه الفرق بين السنّة والشيعة من بعد وجفوة. فتضافرت هذه الصفات وغيرها - من مثل دور العراقيّين النشيط في الحركة العربيّة، وهم من السنّة الذين يَصْلون أكبر تجمّع شيعي عربي الخلاف كما يُصليهم الخلاف هذا التجمّع بدوره - تضافرت على إضعاف أثر الرابطة العربيّة السياسي في وسط المثقّفين العامليّين. ولا شكّ في أن الرابطة الثقافيّة العربيّة، من لغويّة وتراثيّة، بقيت بمنأى من أثر الرابطة السياسيّة ومن ضعفه. بل هي اغتذت من انكفاء المثقّفين العامليّين الى عامليّتهم وتشيّعهم، ومن إفضاء شرعتهم السياسيّة الى الجمع بين أضداد أو مُحالات لا تجتمع.

شقاق الجماعات

وكانت العامليّة، بدورها، في مأزق. ومأزقها هذا يختلف عن مأزق علاقتها بآفاقها الأوسع: العثماني والعربي والشيعي. بإزاء

هذه الآفاق، كانت العامليّة حصناً يتحصّن به المثقّفون العامليّون، وملجأ يأوون اليه، ويعتصمون به. فالعامليّة تجمع كل عوامل اللحمة والوحدة التي يعرفونها، ولا يرون اجتماعاً أو رابطة اجتماعيّة من دونها. فهي وعاء القرابة القريبة والبعيدة، وهي قوام المراتب والسلطة، وهي مادّة الإتّصال بالزمن الذي مضى وبالأجداد الذين كانوا على الحقّ وقاتلوا تحت لوائه طوال ثلاثة عشر قرناً، إلخ. وها إن العروة المتينة هذه، والتي بدت عصيّة على التنازع والتجاذب والضعف، مطيّة تمزّق يتطاول الى نسيجها ويُعمل فيه تخريقاً. وعظّم الأمر أن هذا التمزّق كان وليد الدستور الذي صفّق له المثقّفون العامليّون وانضمّوا الى معلنيه وانتصروا لهم.

لم يكن صدر من **العرفان** إلاّ ثلاثة أجزاء، ولم يكن انقضى على إعلان الدستور إلا ستّة أشهر أو سبعة، حين اغتيل الحاجّ إسماعيل الزين، عم منشئ المجلّة(٨). وكان الحاجّ المقتول امتلك أراضي قرية الكوثريّة، بين صيدا والنبطيّة، بعد التزامه الذخيرة الحجازيّة، أي تموين قافلة الحجّاج الى الديار المقدّسة (مكّة والمدينة)، وإثرائه من التزامها. وانتقل ملك أراضي الكوثريّة اليه من ملاّكين مسيحيّين أثرياء هم «الخواجات سرسق» البيروتيّين(٩). وكان هؤلاء اشتروا

(٨) **العرفان**، م ١، ج ٤، نيسان ١٩٠٩، ص ١٨٧-١٨٩، القسم الإجتماعي. والخبر غفل من التوقيع والأرجح أن أحمد عارف الزين، منشئ المجلّة، حرره.

(٩) يذكر بطرس لبكي اسم عائلة سرسق، الأرثوذكسيّة من الكورة، بين أول من امتلك من اللبنانيين مغازل حرير، ويردّ ثروتها الى تموينها بالعلف الجيش العثماني في حرب القرم: **مدخل الى تاريخ لبنان الاقتصادي ؛ الحرير والتجارة الخارجيّة في آخر العهد العثماني** (بالفرنسيّة)، ١٩٨٤، منشورات الجامعة اللبنانيّة، بيروت، ص ٨٦، قبل انتقالها الى الأعمال المصرفيّة؛ ويذكر أحمد رضا أن مزارعي جبل عامل باعوا معظم أراضيهم إلى تجّار المدن في السنوات العشر التي أعقبت حصر شراء التبغ بشركة الريجي (١٨٨٣)، وإغلاق باب الاستيراد المصري، اللذين آلا إلى بخس سعر الأرض وكساد التبغ: **المتاولة أو الشيعة في جبل عامل**، **المقتطف**، يوليو (تموز) ١٩١٠، ص ٦٣٥. وهبطت حصّة التبغ من صادرات برّ الشام، في ١٩١٠، الى ربع حصّتها من هذه الصادرات في ١٨٣٣، ب. لبكي: المصدر المذكور، ص ٣٣٧، الى الجداول ٥١، ٥٢، ٥٣.

الأرض من خليل بك الأسعد[١٠]. ويعلّل محرّر النبأ مقتل الحاجّ إسماعيل الزين بقيام من «منّى» الفلاّحين العاملين في أراضي القرية، في أعقاب الانقلاب العثماني، بامتلاك الكوثريّة إذا هم «تجمهروا» وطالبوا بالأمر. وإذا كنا لا نعلم على وجه الدقّة من «منّى» الفلاّحين، ونخمّن أن الملاّكين السابقين أو ورثتهم لا يتورّعون عن مثل هذا العمل، فالثابت أن قيام الفلاحين بالملحقات والولايات العربيّة على أصحاب الأراضي وطردهم من أملاكهم، في أعقاب إعلان الدستور، أمر شائع، ووجهٌ من وجوه الأحداث التي استجرّها اضطراب السياسة العثمانيّة[١١]. إلا إن المحرّر الذي أيّد إعلان الدستور، وهلل لـ«جمعيّة الإتّحاد والترقّي» ونادى بالإصلاحات «الديمقراطيّة» التي نُسبت الى الجمعيّة او تُوُقّعت منها، نظر إلى الأحداث التي لازمت تربّع طاقم الجمعية في الحكم، ونجمت عنه، بقلق شديد. فقد قام الفلاّحون على ملاّك جديد من غير صنف ملاّكي الرتبة والريع، أي من الذين يدعوهم محمد جابر

(١٠) يذكر محمد جابر خليل بك الأسعد هذا بين وجوه آل الأسعد الذين كانت الحكومة التركيّة، في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، توقع الخلاف بينهم وتحرّض واحدهم على الآخر، وهو وريث علي بك الأسعد في «رئاسة العشائر» إلى حين وفاته في سنة ١٩٠٠: **تاريخ جبل عامل**، ص ٤١ و١٦٩. وهو نفسه، خليل، من عيّنه مدحت باشا، رجل الدولة العثماني، قائمقاماً على قائمقاميّة مرج العيون (مرجعيون) المستحدثة، ثم محافظاً على البلقاء (نابلس)، وكان تعيينه إيذاناً بعطف الوالي الجديد على «أبناء العشائر» ومنح الوظائف «لزعماء آل علي الصغير»، المصدر نفسه، ص ١٧٢. ويذكر محسن الأمين أن خليل هو والد كامل بك الأسعد، وهذا الأخير هو عمّ والد رئيس مجلس النوّاب اللبناني غير مرة، كامل الأسعد، وأنه توفي سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، كما يذكر أنّ كوثريّة السيّاد، في ساحل صيدا، من عمل الشومر، «من اقطاعات آل علي الصغير»، وأن سكّانها «سادة أشراف حسينيّون»، وفيها كانت إحدى أولى مدارس جبل عامل للشيخ حسن القبيسي (ت ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢): **خطط جبل عامل**، ط. ١٩٨٣، بيروت، ص ٣١٩ و٣٤٩.

(١١) يشهد على ذلك سليم علي سلام: **مذكّرات**...، ص ١١٠.

«الوجهاء»، أو وجهاء الدرجة الثانية، ويعارض بينهم وبين العشائر، وبينهم وبين البكوات[١٢].

الملاّك الجديد

كان الملاّك الجديد المقتول من أنسباء المحرّر، ويمتّ هذا اليه بآصرة القرابة والدم. إلاّ إنه يمتّ إليه أيضاً بآصرة الوجاهة، والمرتبة الاجتماعيّة، والعلاقة التي تشدّه الى المرتبة الأعلى، وهي مرتبة «الزعماء وذوي الإقطاعات من رؤساء العشائر»، وإلى المرتبة الأدنى من الفلاّحين ولو كانوا، أو كان بعضهم، «سادة أشرافاً حسينيّين» (محسن الأمين). والحقّ أن الإنقلاب العثماني الذي حمل الى الحكم بعض صغار الموظّفين والضبّاط من الذين «لا علم لهم ولا تجربة ولا وقوف على أساليب تنظيم الدول وإدارة الممالك»[١٣]، بثّ الاضطراب والشكّ في أحد أخطر وجوه الإدارة العثمانيّة وهو أمر الأرض. وقد عرا نظامَ التملّك قبل الحرب الأولى نقصٌ عزاه بعض المراقبين المعاصرين إلى «عدم الضبط في مسح الأراضي» والى

(١٢) في كلامه على مطلع حكم الأتراك جبل عامل حكماً مباشراً، منذ إنشاء متصرّفيّة لبنان في ١٨٦٣، يكتب جابر أن الأتراك عمدوا إلى الزعماء وذوي الاقطاعات من رؤساء العشائر فأقصوهم عن الحكم، و«منحوا صلاحيّة واسعة للوجهاء وزعماء الأسر من الدرجة الثانية»: **تاريخ...**، ص ١٦٦، ويعدّد جابر بعض أسر الوجهاء: آل الزين (شحور)، آل فرحات (ميس وبرعشيت)، آل العبدالله (الخيام)، وغيرهم، ص ١٦٩، كما يعدّد أسر وجهاء « في الشمال»، شمال جبل عامل، وهو يقصد صور فيذكر آل فحص وصفا وجابر والقبيسي في مقابلة آل صعب من رؤساء العشائر، ص ١٧٠. وكان والد أحمد عارف الزين، وأهل زوجته، يملكون قريتين هما شحور ورومين: **معجم...**، **العرفان**، م ٨، ١٩٢٥، ص ٥٢٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨١-١٨٢ من جابر. ويحمل برنارد لويس نتائج التنظيمات العثمانيّة على جمعها التعسّف القديم إلى التسلّط الإداري المباشر ومن غير وسيط من أبنية إجتماعية وأعراف متوارثة: **الإسلام والعلمانيّة**، المصدر المذكور، ص٣٦-٣٨ و٩٧ و١٠٨-١١١ ...

«الخلل في تسجيلها»(١٤)، ونجم عنه تعيين حدود أراضي الزعماء والأقوياء «دون قيد أو مانع»، كما نجم عنه نفورُ الأهالي من تسجيل أراضيهم وبقاء قسم كبير منها من غير تسجيل، وعسرُ انتقال الأراضي لضعف الثقة في السندات وضعف الدّقّة في رسم الحدود، واضطرار الفلاّحين الى الاستدانة «بالربا الفاحش الذي كان يطلبه المرابون» على أرض غير مقيّدة قيداً إدارياً ثابتاً(١٥). وفاقم من عسر الحال تعاقبُ أزمات الزيت والتبغ والحرير، وهبوط أسعار هذه الموادّ، وكانت عمود الزراعة «اللبنانيّة»، جرّاء عوامل عدة ترجّحت بين إنتاج زيوت جديدة في المعامل الأوروبيّة وبين إقبال المصريّين على استعمال التبغ التركي واتّساع المواصلات مع الصين ويسر استيراد حريرها(١٦). وحملت حاجةُ الدولة العثمانيّة الى المال ملتزمي الأعشار على جباية الضرائب جباية متشدّدة زاد من تشدّدها إقدامُ الحكومة على مدّ يد العون للملتزمين ووضعها العسكر بإمرة هؤلاء(١٧).

كان اضطراب رأس الحكم، وانقسام طاقمه بين جناح قديم،

(١٤) ألبرت خوري: **الأراضي ونظام حيازتها**، إسهام في سعيد حمادة: **النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان**، ١٩٣٦، بيروت، منشورات كلّيّة العلوم والآداب في الجامعة الأميركية، ص ٦٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦١-٦٣. وهذه الملاحظات لازمة في التواريخ الإجتماعيّة المتّصلة بذلك الوقت.

(١٦) اسماعيل حقّي (إشراف): **لبنان مباحث علمية واجتماعيّة** (١٩١٨)، ط. ١٩٦٨، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانيّة، تحقيق فؤاد إفرام البستاني، الجزء الثاني، ص ٤٥١-٤٥٢.

(١٧) أحمد رضا: **المتاولة**...، المصدر المذكور، القسم الثاني، عدد يوليو (تموز) ١٩١٠ من **المقتطف**، ص ٦٣٤-٦٣٦. ويشير ز.ي. هرشلاغ الى وطأة ملتزمي الضرائب والأعشار على الأرض، والى تدهور وضع المزارع «مع ازدياد ضغط الإدارة المركزيّة» ووضعها ثقلها في كفّة الملتزم ومتعهّد الجباية: **مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**، **١٩٧٣** (النصّ العربي)، بيروت، دار الحقيقة، نقله الى العربيّة مصطفى الحسيني، ص ٢٥-٢٦.

قوامه المراتب التقليديّة، وبين جناح جديد قوامه الإدارة والوظيفة والتجارة والمال والامتلاك، كان اضطرابه إيذاناً باندلاع النزاعات في صفوف من لهم صلة بالأرض وعلاقة، وهم أصحاب إقطاعات وملتزمون وملاّكون ومزارعون وفلاّحون. وإذا صحّ أن الإدارة العثمانيّة عمدت، منذ العقد السابع من القرن التاسع عشر، الى المعارضة بين رؤساء العشائر وبين الوجهاء من الملاّكين الجدد، وسعت الى إحكام تصرّفها المباشر بشؤون الولايات والأهالي من طريق فئة إجتماعيّة تقتطع مكانتها ودورها من مكانة رؤساء العشائر ومكانتهم، كان من اليسير أن يظهر الملاّك الجدد والوجهاء بمظهر الدخلاء المتسلّطين على الفلاّحين(١٨). والظهور بمظهر الدخالة والتسلّط وجه من أوجه العلاقات الاجتماعيّة الغالبة، ويترتّب على منطقها. فالقرى التي دخلت في ملك بعض الوجهاء الجدد، مثل آل فخري ومروّة وعسيران والزين، أو في ملك بعض الأثرياء المسيحيّين، خرجت من ملك أسر العشائر، من آل علي الصغير، جدّ النسب الأسعدي، والصعبيّين، «حكّام» إقليم النبطيّة. فثمّة ستّ قرى، بجوار النبطيّة وفي ساحلها، خرجت من ملك هؤلاء ودخلت في ملك أولئك، كانت من بين القرى التي عوّضها العثمانيّون العليّين الصغيرين والصعبيّين لقاء الممتلكات التي انتزعها منهم الجزّار لما نكَّل برؤساء جبل عامل والعامليّين، وكَسر شوكتهم. فالوجهاء الذين خلفوا رؤساء العشائر على الأرض وملكها خلفوهم كذلك على النفوذ والسطوة، ولكن من غير دالَّة المرتبة أو دالَّة الاسم. وينزل آل الزين، ومنهم القتيل، منزلة خاصّة بين ملاّك الأرض الجدد لا ينافسهم عليها غيرهم. فبلغ عدد القرى التي عاد

(١٨) على ما يستدلّ من مقارنة موادّ عمل سليمان ظاهر: **معجم قرى جبل عامل**، المنشور في مجلّدات مختلفة من **العرفان** في أواخر العقد الثالث وأوائل العقد الرابع.

ملكها إليهم أربع عشرة قرية[١٩] تترجّح بين المزرعة الصغيرة (مثل شلبعل بحذاء أنصار) والبلدة (مثل كفرمّان). ويتصدّر ملاّكي آل الزين وبيت الحاجّ اسماعيل، يوسف ابنه. فنجم عن جملة التغيّر الإجتماعي الذي نشأت عنه، في آخر الأمر، مرتبة من الناس قريبين من المجانسة، تَنازعُ الأسر القديمة، وهي فقدت بعض أملاكها من غير أن تفقد معظم نفوذها، والعائلات الناشئة، والمتعاظمة ملكاً من غير حيازتها نفوذاً يكافئ أملاكها بعد.

فلم يكن عسيراً على قدماء أصحاب الأرض، أو أصحاب «الأعمال» و«الإقطاعات» بحسب محمد جابر ومحسن الأمين، وفي أصحاب الأرض و«الأعمال» و«الإقطاعات» هؤلاء، من دون الوجهاء الجدد، الدالّة والمرتبة والنسب، تأليبُ الفلاّحين على الوجهاء المتوسّلين إلى تحصيل حقوقهم بالإدارة المركزيّة وعسكرها وقوانينها. فكان مقتل الحاجّ اسماعيل الزين، في مطلع ١٩٠٩، وانفجار النزاع الدموي بين آل العبدالله و«أخصامهم الفلاّحين»، في الخيام، في النصف الثاني من ١٩١١[٢٠]، من القرائن على الرابط بين مسألة الأرض وامتلاكها والعمل فيها، من وجه، وبين تجاذب رؤساء العشائر والوجهاء الجدد السيطرة على الأرض والمجتمع والإدارة، من وجه ثان. فالأرض، إقطاعاً وعملاً أو ملكاً والتزاماً واستثماراً، هي مفتاح سيطرة رؤساء العشائر على العوام، عوام العشائر وعوام الفلاّحين، والبابُ الى تصدّر المراتب الإجتماعيّة والتصرّف بمقاليد الجماعات من دون الإدارة العثمانيّة المباشرة، ومن دون الوجهاء الجدد. ونحن وإن كنّا نجهل موقف الفلاّحين، وما كان يعمل في صفوفهم من اتّجاهات ونوازع، الا إننا نحدس، في خلال

(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) **العرفان**، ج ١٩، ايلول ١٩١١، ص ٨٣٨-٨٣٩.

الوقائع والنحو العام الذي نحته الحوادث، بخيط شدّ الفلاّحين إلى رؤساء العشائر، وحملهم على أن يروا في هؤلاء (أي في رؤساء العشائر) ملاذهم من تدخّل الدولة والملتزمين والملاّكين الجدد والوجهاء، وحصّنهم من حلف هذين الطرفين، الإدارة والوجهاء، وعضد واحدهم الآخر.

الفلاّحون ورؤساء العشائر

لم يتردّد محرّر **العرفان**، وهو منشئها وجامع حلقة المتعلّمين والمثقّفين العامليّين الشيعة حولها[٢١]، في أخذ جانب الوجهاء ضدّ الفلاّحين وضدّ «حلفائهم» ومحرّضيهم. واذا كانت رابطة القرابة حدت به إلى الانحياز إلى عمّه في الحالة الأولى، فلا ريب في أن ما حدا به الى وصم الفلاّحين، من أخصام آل العبدالله، بالفتنة والاعتداء، واتّهامهم بالإصرار على دوامهما، وبتعليقهم حلّ المسألة على «وجود بعض أدعياء الزعامة من يقول عن نفسه رئيس عشائر صيدا وصور ومرجعيون»[٢٢]، مردّه الى الرابطة الأخرى، أي رابطة «الوجاهة».

رأينا، في ما تقدّم، محمّد جابر يشمل أسر الزين وفرحات والعبدالله وفحص وصفا وجابر والقبيسي بتسمية واحدة وبفئة واحدة من فئة «الوجهاء» و«زعماء الأسر من الفئة الثانية»، معارضاً بينها وبين «ذوي الإقطاعات من رؤساء العشائر»[٢٣]. وقد قام

(٢١) وأحد ملاكي آل الزين الأول، من طريق أبيه ومن طريق زوجته، ولا يبعد أن تكون زوجته بنت عمّه.

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) **تاريخ جبل عامل**، ص ١٦٦-١٧٠. كذلك يصف محسن الأمين آل الزين في قرية شحور، بأنهم «من وجهاء جبل عامل»: **خطط**...، ص ٢٩٣.

الفلاّحون في الكوثريّة وفي الخيام على الحاجّ إسماعيل الزين وعلى «آل» العبدالله، أي قاموا على طرفين ينتميان الى فئة الوجهاء، وذلك في منطقتين تقعان في «إقطاعات آل علي الصغير»(٢٤). وفي كلا الحالتين ينسب المحرّر الى مَنْ هم أعلى شأناً من الفلاّحين، وأطول باعاً، أمر التحريض والحضّ على الثورة والتمرّد. والمحرّضون هم، في الخبر الثاني، من العشائر ورؤسائها. وإن كنّا لا نعلم على وجه الدقّة من هم إلا إنهم، لا ريب، من «آل علي الصغير» الذين كان ولَد خليل بك الأسعد، من وجه، وأبناء علي ومحمد بك الأسعد وتامر بك الحسين، ابن عمهما، من وجه آخر، يتنازعون صدارتهم، وصدارة أسرتهم منذ العشر السادس من القرن التاسع عشر(٢٥). ولا يسع أحداً غير ورثة هؤلاء التنطّحُ إلى رئاسة

(٢٤) أنظر محسن الأمين أعلاه: **خطط** ...، ص ٣٤٩ وص ١٣٤. حين يرد ذكر قرية شحور في «أسماء قرى جبل عامل وبلداته»: من **خطط جبل عامل**، ص ٢٩٣-٢٩٤، يعرّفها محسن الأمين بأنها «كانت ولا تزال مقرّ آل الزين من وجهاء جبل عامل». ويردّ وجاهة آل الزين الى قيام جدّهم، الشيخ علي الزين، بعمل مدبّر لدى الشيخ حمزة، من آل علي الصغير، «الذي أنشأ فيها حكومة» قبل أن يقتله الجزّار، والي عكا. وقد جدّد فيها الحاجّ علي الزين، «والد صاحب **العرفان**»، بناء جامع متقن. أي أن والد أحمد عارف الزين، وعمّه القتيل، من الوجهاء، أو ربما من أوائل وجهاء «الدرجة الثانية».

(٢٥) محمد جابر: **تاريخ** ...، ص ٥٨-٦٦، وص ١٦١. انتقلت رئاسة العشائر، او ما بقي منها بعد ١٨٦٣، الى علي بك ومحمد بك الأسعد، وكان تامر بك الحسين، وهو أيضاً سليل الجدّ التاريخي الأسطوري، الشيخ ناصيف نصّار حليف ظاهر العمر وصريع العثمانيّين، كان ينافس ابني عمّه على الرئاسة، ومنحازاً الى المصريّين، كما يحدث دوماً في منافسات الأسر العربيّة وعصبيّاتها. وحين توفّي علي بك الأسعد كان بكره لم يتجاوز الثلاث عشرة سنة من عمره، فآلت الرئاسة الى خليل بك الأسعد الذي توفّي في سنة ١٩٠٠ وورثه كامل ابنه. واستقرّت الرئاسة في ذرّيّة خليل بعد أن كانت في علي ومحمد، ابني عمه. فلم يكفّ ولد تامر بك الحسين وولد علي ومحمد عن مناوأة ولد خليل الذين «استولوا» على الرئاسة وأخذوها من «أصحابها». والتباس الوراثة العربية سمة من سمات انتقال الرئاسة في التاريخ العربي كله. أنظر روبير مونتاني: **حضارة الصحراء** (بالفرنسية)، ١٩٤٧، باريس. وفي شأن التاريخ اللبناني، إيليا حريق: **التحوّل في تاريخ لبنان السياسي**، ١٩٨٢، بيروت، الأهليّة للنشر والتوزيع، ص ٥٣ و٥٨-٦٢.

«عشائر صيدا وصور ومرجعيون» وادّعاؤها بإزاء كامل بك الأسعد، ابن خليل الأسعد.

كان قيام الفلاّحين على الوجهاء، بعضد وعون من بعض رؤساء العشائر، من ثمرات اضطراب السياسة العثمانيّة وتردّد نهجها في أمر حيوي مثل أمر الأرض وملكيّتها وضرائبها وتسجيلها وانتقالها. لكن قيام الفلاّحين هذا، كشف، في الآن نفسه، اضطراب المثقّفين وتنازع موقفهم من الرئاسة و«المجتمع» والدولة، أي من المسائل التي شرع أحمد رضا وسليمان ظاهر وصاحب **العرفان** بتناولها ومعالجتها، وإن على نحو مجرّد وعامّ. فقد عزا الخبر الذي قصّ مقتل الحاج إسماعيل الزين هذا الحادث الى الظرف الذي نشأ عن الانقلاب العثماني، وأتاح، لمن سوّلت له نفسه أن يمنّي الفلاّحين بامتلاك أرض الكوثريّة، أن يبثّ دعاوته وتحريضه. ولا تعلّل المجلّة كيف انقلب الانقلاب العثمانيّ، من بعد أن ناطت هي وغيرها به رجاء المدنيّة، إلى مصدر فتن وثورات واغتيالات، وذلك في غضون أشهر قليلة.

الفصل الرابع

صِدع المدرسة وصِدع الجماعة

كان التاريخ العاملي الذي سعى رضا وظاهر، وجابر والأمين وعلي الزين من بعدهما، الى جلائه، يستمدّ اتّصاله ووحدته وتمايزه من ركيزتين متلازمتين: التشيّع ورجاله أو علمائه، من وجه، والبنى السياسيّة والعسكريّة والاجتماعيّة، منَ وجه آخر.

وتفترض الوحدة والاتّصال والتمايز، وقيامها على الركيزتين المذكورتين، تماسك هاتين الركيزتين، وتكاتف الواحدة منهما مع الأخرى. وكان تماسك التشيّع وتكاتفه أمراً من اليسير أن يبرهن عليه، ويُدَلَّ به، ما اقتصر تناوله على تاريخ بعيد تطوي فصوله وجوهُ الأجداد الأماجد: الشيخ شمس الدين محمّد بن مكّي الجزّيني (ت ٧٨٧ هـ/ ١٣٨٥م) المعروف بالشهيد الأوّل، الشيخ زين الدين علي بن أحمد المعروف بابن الحجّة (ت ٩٦٦/١١٥٨م) المعروف بالشهيد الثاني، الشيخ علي بن عبد العال الكركي، الشيخ محمد بن عبد الحسين، المعروف ببهاء الدين العاملي (ت ١٠٣١ هـ/ ١٦٢٢م) والذي آلت اليه مشيخة الإسلام في الدولة الإيرانيّة

الصفويّة، إلخ[١].

فلا يبعد أن ينسب علماء جبل عامل الأحياء الى أسلافهم، والى جبلهم، حفظ التشيّع من التبدّد والضياع، وإعلاء شأنه في إيران الصفويّة وتأديب الدولة الإيرانيّة بأدبه وعلمه[٢]. أما التاريخ القريب فأكثر إشكالاً واستغلاقاً، وهو أقلّ تماسكاً ووحدة. فإذا شاء المثقّف العاملي التأريخ للعقود التي سبقت مطالع القرن العشرين، لم يسلم تأريخه من الشحّ في أسماء العلماء الذين يسعه أن يدلّل بهم على صدق مزاعمه وقوّة قضيّته. ويقرّ السيد محسن الأمين، كبير وجوه التشيّع العاملي الحديث، حين يقف بتأريخه لمواقف العلماء المجيدة عند السيّد صدر الدين محمّد بن صالح الموسوي العاملي «الذي خرج من جبل عامل هو وأبوه هارباً من فتنة الجزّار الى العراق ثم الى أصفهان». ثم يمضي مميّزاً بين «العصر الحاضر (...) المشؤوم» وبين «ما قبل العصر الحاضر» الذي كان العلماء وذبُّهم عن التشيع وعن «شرائع الإسلام وفروضه» زينتَه[٣].

ويشاطر محمّد جابر محسنَ الأمين رأيه في من يسمّيهم علماء العهد الثاني الذين نهضوا من «نكبة الجزّار» ينفضون «غبار الموت». فهو يقرُّ لهم بأفضال كبيرة، كنحو بناء ما تهدّم من المدارس، وتجديد ما درس من بيوت العلم، وتخريجَ جماعة كثيرة من أهل العلمَ والأدب على أيديهم. لكن هذا الإقرار لا يغضي عن المآخذ عليهم.

(١) أحمد رضا: **المتاولة...**، القسم الثالث، **المقتطف**، أوكتوبر (ت١) ١٩١٠، ص٤٩٣-٤٩٥، محمد جابر: **تاريخ جبل عامل**، ص ١٧-٢٠ وص ٢٧٣-٢٩٠؛ محسن الأمين: **خطط...**، ص٧٣-٧٨، حيث يرد المؤلّف الى كتابه **أعيان الشيعة**، المرتّب على حروف الأسماء والمواد.

(٢) من بين أمثلة كثيرة أحمد رضا: **المتاولة...**، القسم الأوّل، **المقتطف** مايو (أيّار) ١٩١٠، ص ٤٢٧-٤٢٩. أنظر **أمل الآمل...**، في الفصل الأول.

(٣) **خطط...**، ص ٨١-٨٢.

فيقول: «غير إن خطاهم كانت قصيرة في الرحلة الى الآفاق وارتياد مناهل العلم في مراكز التدريس الكبيرة في العالم الإسلامي. فلم نسمَع عن أحد منهم أنّه أمَّ دمشق أو حلب أو مصر (...) لدرس مناهج التجدّد وإصلاح التعليم في كلّيّات إخوانهم السُّنَّة فأخذ عنهم أو حصل على إجازة منهم، كما كانت الحال في عهد أسلافهم»[٤].

دروس «العلم»

لا يقتصر الأمر، والحقّ يقال، على طبع الزمن الحاضر بطابع الانحدار والانحطاط عن مجاراة الزمن الذي سبقه أو الأزمان التي سبقته. فمثل هذا الطبع أمر شائع[٥]. بل إن الشاهد والباعث على القلق هو عجز جبل عامل، والعامليّين، عن القيام بأود تدريس ديني يصل بين الحاضر وبين معالم ماضٍ ينصرم من غير أن يترك بقية. فالمدارس الدينيّة العامليّة تنقرضُ الواحدة تلو الأخرى، وتموت بموت مؤسِّسها والقائم عليها. فلم يبقَ من مدارس شقراء وجويّا والنبطيّة والكوثريّة وجباع وكفرة وحنويّة (على ما كان يكتب إسما البلدتين هاتين) والنميريّة وأنصار وعيتا الزطّ ومجدل سلم وبنت جبيل وعيناتا وشحور وطير دبّا، أثرٌ أو شيء. وإذ يؤرّخ السيد محسن الأمين لهذه المدارس ينهي الفقرة المخصّصة للمدرسة، المنسوبة الى القرية، بعبارة مثل: «وهي الآن خراب»، «ثم أصبحت في خبر كان»، «وذهبت»[٦]. ويعزو الكاتب بعض العلّة الى الرابط الوثيق بين المدرسة وبين قائمٍ فرد بها. فيكتب في شأن مدرسة

(٤) **تاريخ...**، ص ٢٧٢.
(٥) كوستاس بابابنو: **تكريس التاريخ**، (بالفرنسية)، ١٩٨٣، ص ١٨٧ وما يليها.
(٦) **خطط...**، ص ١٨٣-١٨٦.

النبطيّة التحتى: «وكان عمرها بعمر منشئها كأكثر مدارس جبل عامل، فأفل نجمها بوفاته»[٧]. ويرد السبب فيه الى خلو مدارس جبل عامل من «أوقاف تقوم بمؤونة الطلبة وتوجب رغبة الناس في طلب العلم»[٨]. فكان جدّ السيد محسن الأمين، العلاّمة السيّد علي الأمين (ت ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م)، يكتب الى القرى المجاورة لشقرا، «بإعطاء (الطلاّب) من الزكوات»، الى أن أظهر أهل القرى البرم بالأمر، رابطين بين «خيّالة حمد البك»، شيخ مشايخ متاولة جبل عامل وقائد الحملة المحلّيّة على عسكر إبرهيم باشا المصري، وبين «طلبة السيّد علي الأمين»[٩]. فكان إقلاع صاحب المدرسة عن طلب الزكاة لطلاّبه سبباً في ضعف أمر الدراسة فيها وتفرّق جملة من طلاّبها. وكأن التدريس الديني التقليدي رهنٌ، على نحو أو آخر، بالتآلف بين كبار رجال الدين وكبار رجال الحكم والنفوذ، وهؤلاء هم أهل اليسار والمال. فالسيّد علي الأمين لم يقم بأمر مدرسة شقراء إلاّ من بعد أن أجرى عليه والي عكّا الذي خلف الجزّار، ألف قرش في السنة، ثم أقطعه، هو وذريّته من بعده، قرية الصوّانة في سنة ١٢٣٧ هـ/ ١٨٢١ م[١٠].

فلمّا انفصمت العرى التي شدّت رجال الدين الى رؤساء العشائر، أو ضعفت، وكان ذلك من جرّاء إقدام السلطنة على إدارة جبل عامل إدارة مباشرة وتنحية رؤساء العشائر عن مكانتهم الوسيطة والمستقلّة، أي عن جبايتهم الجبايات، في العشر السادس من القرن التاسع عشر، نهض الى إنشاء المدارس الدينيّة والتدريس فيها

(٧) المصدر نفسه، ص ١٨٥.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٨٢.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٨٣.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٢.

بعض أبناء عائلات الوجهاء والعائلات الدينيّة، مثل آل خاتون، وقبيسي، والسبيتي، ونعمة، وشمس الدين، وشرارة، والأمين، ونور الدين، ومرتضى، وغيرهم. وكانت سنة ١٣٠٠ للهجرة (١٨٨٢-١٨٨٣م)، أو مطلع العُشْر التاسع من القرن التاسع عشر قطب محاولة إنشاء المدارس محاولةً متكرّرة باءت بالخيبة والفشل بعد عقد أو عقدين. فلم يترك الشيخ عبدالله نعمة عند وفاته، في سنة ١٨٨٥، من يخلفه على تدريسه في مدرسة جباع. وكذلك كانت حال الشيخ موسى شرارة في السنة التالية (١٨٨٦)، في بنت جبيل. وأغلقت مدرسة شقراء أبوابها في أولى سنوات ١٩٠٠، مع وفاة السيّد علي ابن السيد محمّد الأمين. ولم تلبث أن تبعتها المدرسة الحميديّة في النبطية، التي أنشأها العلاّمة حسن يوسف مكّي الحسيني، بعد ستّة عشر عاماً من العمل، وكان إغلاقها في ١٩٠٦. وفي ١٩٠٧ كانت وفاة منشئ المدرسة النوريّة، العلاّمة محمد نور الدين، ووفاة المدرسة النوريّة في النبطيّة أيضاً[11].

وأحصى موظّفان عثمانيّان معاصران، إبّان الحرب الأولى، مئة وستّين طالباً مسلماً بقضاء صور ونواحيه الثلاث، وخلصا من إحصائهما هذا الى أنّ المتاولة أُصيبوا «بجهالة كثيفة جداً». ويقدّر الموظّفان نسبة الأولاد الذين يتردّدون الى «المكاتب» (المدارس)، في القضاء ونواحيه، بخمسة في المئة[12]. ويحصيان بالنبطيّة، حيث كان يقيم خمسة عشر ألف نفس، مئتين وعشرة طلاّب (وطالبات)[13]. وعلى هذا، يقيم أهل النبطيّة على «حالة من

(١١) محمد كاظم مكّي: **الحركة الفكريّة والادبيّة في جبل عامل**، ١٩٦٣، بيروت، دار الأندلس، ص ٣٦-٣٧؛ محمد جابر: **تاريخ...**، ص٢٤٠-٢٤٩.
(١٢) بهجت والتميمي: **ولاية بيروت**، ص ١٤٣ من ج ١.
(١٣) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

التذبذب لا يرضى بها صاحب حمية»[١٤]. ويتّفق انحطاط التعليم الأهلي مع انتشار التعليم الذي تعهّدته الإرساليّات الغربيّة في ولاية بيروت، على ما كانت تسمّى، وولاياتها «الداخليّة»، بين القدس وحلب. فمعظم مدارس الإرساليّات أُنشئت بين العام ١٨٧٣ والعام ١٨٩٠[١٥]. وشرعت «الجمعيّة اليسوعيّة» في إنشاء مدارسها بجنوب جبل لبنان بعد سنة ١٨٧٠ وليس قبلها، ففتحت المدارس بصور والجليل الأعلى وصفد في تلك الحقبة[١٦].

عسر العلماء والوجهاء

لم يقوَ الوجهاء على الاضطلاع بأعباء المدارس الدينيّة، أو هم لم يرموا اليه، برغم محاولات بعضهم كنحو الحاجّ حيدر جابر. فقد كان حصر التبغ، ومنافسة الدخّان اليوناني الدخّانَ البشاري والشامي عامّة، في أسواق مصر، لكمة قاسية للزراعة في جبل عامل. و«رسم» حصر التبغ في سنة ١٨٨٣، أي في أعقاب ربع قرن من صدور قانون الأراضي العثماني (١٨٥٨) الذي حوّل ملك الأرض من إقطاع الى ملكيّة خاصّة. وتقدّمت ملاحظة أحمد رَضا أن السنوات العشر التي تلت حصر التبغ شهدت انتقال «أكثر القرى» الى أيدي «ذوي الشراء من تجّار المدن وسكّانها». فكان ذلك، الى تعاظم الهجرة الى «الديار الأميركية»، عاملاً من عوامل إضعاف الوجهاء من ملاّك الأرض الجدد وموظّفي الإدارة العثمانيّة،

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٩.

(١٥) **مؤتمر سوريا الفرنسي**، الراهب اليسوعي ديد، القسم الثالث من أعمال المؤتمر، ١٩١٩، ص ٤٤.

(١٦) المصدر نفسه.

وأصحاب الإقطاعات الصغيرة (مثل السيّد علي الأمين، الآنف الذكر، وورثته) من رجال الدين وعلمائه.

ولم تكن حال رؤساء العشائر، وأسر أصحاب الإقطاعات، أحسن من حال هؤلاء. فكان عليهم أن يقتسموا الأرض مع من كانوا مدبّرين عندهم أو فلاّحين[١٧]، وأن يتركوا لجباة الأعشار والإدارة العثمانيّة عمل الجباية، وهو من الأمور الأولى التي كان سلطانهم يدور عليها؛ هذا الى تآكل دورهم العسكري الذي توّجه حمد البك في جبل عامل بمقاومة جيوش ابرهيم باشا المتراجعة جنوباً الى مصر. والحقّ أنّ ابراهيم باشا المصري اصطلى بمقاومة معظم الجماعات الدينيّة والأهليّة المحلّيّة، والمتحصّنة في حصونها ومعاقلها القديمة والمنيعة، أرضاً وأهلاً متضامنين. وكانت المقاومة الدرزيّة في اللّجا الحوراني والشامي أبرز هذه المقاومات. وهي قامت بدور راجح في استنزاف جيش «حديث» أعدّه ضبّاط فرنسيّون للاشتباك في معارك اصطفاف حاسمة ترمي فيها الدول برجالها وعتادها ومواردها وشرعيّتها، على مثال الحروب «الجمهوريّة» الأوروبيّة (ولو إمبراطوريّة)، ولم يعدّ للسيطرة على بلاد أو مناطق تحميها جماعات أهلية لصيقة ببلادها، وتنيط بالتصاقها بها، وبدفاعها عنها، كيانها واستقلالها ودوامَ أركان اجتماعها وعمرانها[١٨]. وكانت مقاومة العامليّين تحت لواء حمد البك، وهو من آل علي الصغير، وجهاً من «اندلاع لسان الثورة في جبال النصيريّة» وبلاد بعلبك ووادي التيم وحوران وفلسطين وجبل عامل

(١٧) أنظر أعلاه حال جد آل الزين، الشيخ علي الزين، في ملاحظة السيد م. الأمين.

(١٨) أنظر رواية معاصرة في **مذكّرات تاريخية**، بقلم أحد كتّاب الحكومة الدمشقيّين، نشر الخوري قسطنطين الباشا المخلّصي، ل. ت. حريصا، ص ١٦-٢٥، وص ٣١-٤٨، إلخ.

وشمال لبنان»[١٩]. وهذه كلّها بلاد أو مناطق تقطنها أقلّيّات أهليّة، ودينيّة مذهبيّة، يغلب على معظمها الإنكفاء على أنظمتها وأعرافها. فكانت هذه المقاومة، الأهليّة والمحلّيّة، مسك ختام حقبة عملت «التنظيمات» العثمانيّة على طيّها وطيّ أركانها وقواعدها الأهليّة والمحلّيّة.

«أزمة» مدرّسين ... وتدريس

أغلقت مدارس التعليم الديني في جبل عامل أيضاً، جنوبه وشماله، أبوابها. وبدا أن الشمال، أي ناحية النبطيّة، أشدّ عوداً وأغنى محاولة وحيلة من الجنوب الممتدّ من صور الى بنت جبيل[٢٠]. فكان بروز الوجهاء، وظهور ضرب جديد من ملكيّة الأرض ومن أسباب القوّة والصدارة الإجتماعيّتين، كانا من دواعي ما خلص اليه السيد محسن الأمين في خاتمة الفصل الذي عقده لمدارس جبل عامل: «أما اليوم فلم يبقَ في جبل عامل من أدناه الى أقصاه ما يقال له مدرسة دينيّة، ولم يبقَ فيه طالب واحد من طلاّب العلوم الدينيّة. ومن يريد طلب العلم الديني من أهله يذهب الى النَجَف بالعراق»[٢١]. وكان آذن بضعف قيام الجماعة العامليّة بأود تعليمها الديني، واستقلالهم فيه، ضعفُ دالّة علمائها وتردّي هذه الدالّة. فلم يقدر «العلاّمة الأكبر» الشيخ عبدالله نعمة، الجباعي (الجبعي، ت في ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م)، حماية الأموال والأمانات

(١٩) محمّد جابر: المصدر المذكور، ص ١٤٧.

(٢٠) من ست عشرة مدرسة يعدّدها م. الأمين، ثمّة ثمان في شمال جبل عامل. أما المدارس المتأخّرة، التي أنشئت في العشر الثامن وما يليه، فأنشىء معظمها حول النبطيّة، **خطط**...، ص ١٨٣-١٨٦؛ وكانت آخر المدارس التي أغلقت أبوابها.

(٢١) المصدر نفسه: ص ١٨٦.

التي كان أودعها المسيحيّون، النازحون من الشوف وجزّين، في داره من نهب المهاجمين الدروز [٢٢]. كما آذن به، وإن من وجه ثان أقرب الى صنعة التدريس، ما يشبه «أزمة» التعليم التي يصفها السيد محسن الأمين حين يكتب متناولاً تدريس الشيخ نعمة نفسه: «... كان (نعمة) موكلاً إدارتها والتدريس فيها الى غيره، ويقتصر هو على درس الفقه يلقيه على شيوخ الطلبة، فكانت طريقة التدريس فيها عقيمة، وقضى الطلبة فيها عمرهم في تدارس النحو والصرف...»[٢٣]. فكان ذلك أمارة، ربما، على انفصال التعليم تعليمين، نحوياً لغوياً وفقهياً شرعياً، وذهابه مذهبين. فعسر على القائمين بالتعليم جمعُ منازعه ومطالبه، وضبطها في عهدة المدرسة الدينيّة المحلّيّة. فكان على هذه الأخيرة أن تهاجر الى المعقل النجفي العراقي، وأن تخلي المكان لمدرسة جديدة أو حديثة، «زمنيّة» إن لم تكن علمانيّة[٢٤].

وقام على المدرسة الجديدة هذه رضا الصلح، وكان موظّفاً من موظّفي الإدارة العثمانيّة في ولاية بيروت قبل أن يتولّى عمل قائمقام في المرقب (اللاذقية)، ويُنتخب ممثّلاً في «مجلس المبعوثان» العثماني لولاية بيروت. أنشأ الصلح مدرسته في النبطيّة، في أثناء تنقّله «في حكومات جبل عامل وتسنّم مراكزها»[٢٥]، وفي عهد حمدي باشا، خليفة مدحت باشا على ولاية سوريا. وكانت

(٢٢) محمد جابر: **تاريخ...**، ص ١٦٠.
(٢٣) م. الأمين: **خطط...**، ص ١٨٤.
(٢٤) يصف محمد جابر المدرسة الحميديّة التي تولّى التدريسَ فيها، الى «رئاستها»، العلاّمة السيّد حسن يوسف مكّي الحسيني، والتي أغلقت أبوابها في ١٩٠٦، فيكتب: «كانت آخر مدرسة دينيّة على النهج القديم في جبل عامل». **تاريخ...**، ص ٢٦٥...
(٢٥) المصدر نفسه: ص ٢١٤.

المدرسة التي أنشأها رضا الصلح، في ١٨٨٢، وجهاً من سياسة إداريّة وإنشائيّة من وجوهها الأخرى رفع النبطيّة من مركز مديريّة الى مرتبة «قائمقاميّة» صغيرة، وإتمام بناء دار الحكومة، وتشكيل مجلس بلدي، وتعيين موظّفين في دوائر الماليّة والعدليّة والعقاريّة والشرطة[٢٦]. وينسب المؤرِّخ العاملي الى هذه المدرسة التي تولّى رضا الصلح التعليم فيها بنفسه، إرساء «أساس النهضة العلميّة في جبل عامل». ويصفها محمّد جابر نفسه بأنها «أوّل مدرسة أهليّة على المناهج العصريّة»[٢٧]. ولما كانت تدرِّس النحو والصرف والأدب العربي والحساب والجغرافيا ولغة الدولة الرسميّة، التركيّة، قبل أن تتّسع دائرة موادّ تعليمها لتشمل المنطق والبيان والفلسفة وبعض الطبيعيّات، كان على منشئها أن يأتي لها بمدرّسين من بيروت وطرابلس للتدريس فيها[٢٨]. ذلك أن معظم تلك الموادّ هي من الموادّ التي لم تعهدها مدارس جبل عامل الدينيّة من قبل. فالعلوم التي كانت تدرّس في «مدارس جبل عامل الدينيّة»، على حسب إحصاء محسن الأمين، إنما هي النحو والصرف والبلاغة والمنطق وعلم التوحيد وعلم الكلام والإلهيّات وعلم أصول الفقه وعلم التفسير وعلم الحساب وفنّ الأدب[٢٩]. وكان الصرف والنحو يأخذان حظّاً وافراً من أوقات التدريس، ويليهما في المرتبة الفقه. أما الحساب «فيُقتصر فيه على تدريس خلاصة الحساب للشيخ البهائي، ويكون ذلك ثانويّاً مع تدريس باقي العلوم حسب مساعدة الفرصة»، على ما هي الحال كذلك في «كتب الأصول والفقه» وعلم

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٧٤.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) محسن الأمين في **خطط**...، ص ١٨٦-١٩١.

التاريخ[٣٠]. وأغلقت مدرسة رضا الصلح أبوابها في ١٨٩١[٣١]. ولم يُستأنف التعليم الجديد إلاّ حين قام يوسف الزين، السياسي الذي تصدّر الحياة السياسيّة في النبطيّة وجوارها طوال نصف قرن، وأخوه الحاجّ حسين الزين، بتجديد بناء المدرسة الحميديّة - التي أنشأها العلاّمة السيد حسين يوسف مكّي الحسيني في ١٨٩٢، ودثرت بموته في ١٩٠٦ - في ١٩٢٣، وعهدا بإدارتها الى «جمعيّة المقاصد الخيريّة». فحذت الجمعيّة في إدارتها حذو «المدارس النظاميّة»[٣٢]، أي الرسميّة، وكانت تتمّة للمدرسة الصلحيّة الأولى بعقب ثلاثين سنة على توقّفها.

الإنقطاع من الأهل ... أو من التشيّع

ويستوقف النظر والمسألة أنّ المدرسة الجديدة أو الحديثة، في طوريها، الصلحي والزيني، إنّما كانت في عهدة جمعيّة سنّيّة ومدينيّة، ولم يتعهّدها الأهالي المحلّيّون، وهم شيعة ومزارعون ورجال دين. فكأن الجماعة العامليّة عجزت عن الاضطلاع بإعداد متعلّميها ومثقّفيها والقيام بأودهم المعنوي والمادّي، فأحالت الإعداد هذا إمّا على النجف والعتبات المقدّسة، مجرّدة تشيّعها من جذوره الأهليّة والإجتماعيّة المحلّيّة، وحاجزة بين هذا التشيّع وبين الأرض والقوم اللّذين يغتذي منهما؛ أو إحالة إعداد المتعلّمين والمثقّفين على مدارس تفد تارة من جمعيّة سنّيّة ومدينيّة وتارة أخرى من إدارة

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٨٨.
(٣١) يذكر محمّد كاظم مكّي: **الحركة الفكرية ...**، ص ٣٩ و٢٠٠، «أن المدرسة انتقلت الى وزارة المعارف»، خلافاً لشهادة محمد جابر، معاصر المدرسة ومؤرّخها.
(٣٢) محمد جابر: **تاريخ ...**، ص ٢٦٥.

مركزيّة بعيدة أنشأت التعليم إنشاء عاماً، ولا متعلّق له بجبل عامل ولا بثقافته وبمجتمعه.

نجم عن ذلك تصدّع «العامليّة» التي تعاقب أحمد عارف الزين وأحمد رضا وسليمان ظاهر ومحمد جابر ومحسن الأمين وعلي الزين على التأريخ لها، وعلى جلائها وإسناد هويّة قوم وجماعة اليها، منذ مطلع القرن[٣٣]. وبرز هذا التصدّع آن شرع رضا وظاهر يتصدّيان للتأريخ والجلاء هذين. وكان انشطارُ المدرسة أو التعليم شطرين: وجه الأوّل الى تشيّع من غير جسم أهلي ولا أرض، ووجه الثاني الى حداثة وعصريّة خارجيّتين وذرائعيّتين، أمارةً على التصدّع المذكور. فغدا الجمع بين تاريخ جبل عامل وبين حاضره وحاضر الجماعة التي تنتسب اليه أمراً مشكلاً يلوح إشكالُه في محاولة ظاهر التي سبق التطرّق اليها، كما يلوح في سياسة **العرفان** ومحاولتها إنجاز مشروعها وفي انصراف صاحبها الى كتابة تاريخ لصيدا التي لم يعدّها العامليّون في «أعمالهم» وبلادهم[٣٤].

(٣٣) مع مقالات أحمد رضا في **المقتطف** ثم في **العرفان**.

(٣٤) أحمد عارف الزين: **تاريخ صيدا**، ١٩١١، صيدا، مطبعة العرفان. وكان منشئ المجلّة نشر كتابه حلقات في مجلّته.

الفصل الخامس

من الجماعة ومراتبها ...
الى «المجتمع» وانقساماته

ثمّة وجه آخر من وجوه تصدّع «العامليّة» تأخَّر ظهورُه إلى الحرب العالميّة الأولى، يعود إلى انقسام النخب إلى نخبة سياسيّة عشائريّة، ونخبة أخرى من «وجهاء الدرجة الثانية»، وإلى النزاع بينهما. فقد أحال جمال باشا، قائد الجيش الرابع المرابط في فلسطين والولايات العربيّة المشرقيّة، أعضاء «جمعية الثورة العربيّة»، المتّحدة مع «الجمعيّة اللامركزيّة»، من فرعي صيدا والنبطيّة، إلى الديوان العرفي العسكري المنعقد بعاليه (متصرّفيّة جبل لبنان)، في أواخر ١٩١٤. وانعقدت المحاكمة في حزيران وتموز ١٩١٥. وكان بين الذين أمر الحاكم التركي بإلقاء القبض عليهم رضا الصلح، ونجله رياض، وعبد الكريم الخليل، ومحمد جابر، وأحمد رضا، وسليمان ظاهر، وأحمد عارف الزين، وراشد عسيران، وعبداللّه يحيى الخليل، واسماعيل الخليل، وغيرهم من آل الجوهري، وزنتوت، والمجذوب، والخيّاط (صيدا) واليوسف، وبزّي (بنت جبيل)، وغلميّة، وشديد، وعودة (مرجعيون)، والزين، والحاجّ

علي (النبطيّة)[1]. وليس من العسير أن ينسب القارئ المتّهمين إلى عائلات «وجهاء الدرجة الثانية»، من سُنَّة مدن جبل عامل، ومن شيعة مدنه وأريافه، إلى روم أرثوذكس الداخل. ولا شكّ في أن صدارة المتّهمين تعود إلى اثنين بارزين، هما رضا الصلح وعبد الكريم الخليل. ويتخطّى المذكوران، دوراً وثقلاً، دائرة جبل عامل إلى دائرة عربيّة أوسع كانت الآستانة مركزَها وقطبَ رحاها.

رضا بك الصلح... وكامل بك الأسعد

كانت ذريعةُ السجن والمحاكمة، قبل أن تؤول هذه الأخيرة إلى شنق الخليل وإلى نفي الصُّلْحين، هي قدوم عبد الكريم الخليل إلى صيدا وصور في تشرين الأول ١٩١٤ مندوباً لـ«جمعيّة الثورة العربيّة»، وسعيه إلى إنشاء فرع للجمعيّة في جبل عامل، حين كانت السلطنة، وجيشها الرابع خاصّة، تعدّ العدّة لهجمات فاصلة على جبهات الحرب الكبيرة. فكان على الجيش الرابع، في أواخر ١٩١٤، أن يشارك في الحملة على مصر والسيطرة على قناة السويس وأبواب الهند الغربيّة، وذلك انطلاقاً من قواعده القريبة من مسرح العمليّات، بفلسطين وسوريا وعلى طول الساحل. وكانت أواخر ١٩١٤ مرحلة إعداد للحملة التي انتهت إلى مشارف القناة في مطلع شباط ١٩١٥. وكانت الدعوة إلى «الجهاد» الوسيلة الأنجع، على ما حسبت القيادة الألمانيّة ورأت، إلى حمل الجنود المسلمين

(١) محمد جابر: **تاريخ...**، ص ٢١٢-٢١٦. لمجمل الرواية أنظر رواية مماثلة للكاتب نفسه في ملحق كتاب هاني فرحات: **الثلاثي العاملي...**، ص١٨٥-٢١٤، بعنوان: **٥٣ يوماً في عاليه - مذكرات سياسية**، إلى تفصيل التعريف بالأشخاص وسرد بعض الأحداث.

على الهرب من القوّات البريطانيّة، حيث مسلمو الهند (قبل التقسيم) كُثُر، والفرنسيّة، حيث مسلمو المغرب عددٌ[٢]. وكان شرط نجاح الخطط العسكريّة التركيّة والألمانيّة، بالحملة على السويس، تماسكُ الإسلام العثماني ووحدته. وهذا التماسك هو ما كانت «جمعيّة الثورة العربيّة»، وخطوة عبد الكريم الخليل، تسعى في إضعافه وتوهينه. لذا كان ردّ جمال باشا، وهو المولجُ الاستيلاءَ على السويس ودوام السيطرة على خط دمشق-الحجاز، حاداً وسريعاً. وتضافرت مشاغل القائد العثماني مع هموم كامل الأسعد السياسيّة وانقسامات النخب المحلّيّة. وذكر جمال باشا في مذكّراته[٣] أن كامل بك الأسعد كتب يومئذ للشيخ أسعد الشقيري، مفتي الجيش الرابع، ووشى بتدبير رضا الصلح وعبد الكريم الخليل «حركة صيدا». فكانت وشايته حافزاً إلى التحقيق في الأمر والقضاء على رأس الحركة، ونفي رضا الصلح «نفياً مؤبّداً».

ومهما كان من أمر الوشاية، ومن أي الطريقين سلكت: طريق الأسعد-الشقيري-جمال باشا، أو طريق مصباح البزري، رئيس بلديّة صيدا-القائمقام التركي ضيا بك-الوالي التركي بكر سامي بك[٤]، فالمحقَّق أنه كان بين رئيس عشائر جبل عامل وبين رضا الصلح وعبد الكريم الخليل نزاع لم تخْفَ حدّته، ولا دلالته، على المعاصرين والمعنيّين. فيصف جابر، أحد هؤلاء المعاصرين والمعنيّين،

(٢) بيار ميكيل: **الحرب الكبرى**، ١٩٨٣، باريس، ص ٢٨٦-٢٨٩. وفي شأن العلاقة بين الجماعات العربيّة وبين السلطنة كتب الأميركي ديفيد فرومكين، في كتابه: **سلام ما بعده سلام** (١٩٩١)، ١٩٩٢، بيروت، دار الريّس للطباعة والنشر، صفحات جليّة تظهر ضعف تأثير الجمعيّات العربيّة في المجنّدين العرب العثمانيّين.

(٣) ص ٣٥٥، نقلاً عن جابر: **تاريخ**...، ص ٢١٣. يكرّر سليم ع. سلام التهمة في **مذكراته**...، ص ٢٠٧.

(٩) **تاريخ**...، ص ٢١٢.

رضا الصلح فيقول: «ورضا بك من أعلام العرب، ومن أعظم قادة الأفكار، ومن مؤسّسي النهضة العربيّة. وكان في البرلمان التركي من ألمع نوّاب الأمّة العربيّة، ورئيساً ثانياً لحزب الإئتلاف (...). وللصلح عطف خاصّ على جبل عامل ورثه عن أبيه (...). وقد تنقّل رضا بك في حكومات جبل عامل وتسلّم مراكزها وله فيها آثار خالدة وأعمال مبرورة قدّرها أعيان العامليّين على اختلاف منازعهم فأحلّوه محلاً رفيعاً والتفّوا حوله»(٥). أمّا عبد الكريم الخليل فسبق له أن «رشّح نفسه للنيابة عن جبل عامل معتمداً على مساعدة بعض موظّفي الدولة»، ويمتّ الخليل إلى «كثيرين من أعيان الشيعيّين(...) بصلة الصداقة والنسب (...) وله في جبل عامل منزلة رفيعة لاتّصاله بفريق كبير من الأدباء والأعيان»(٦).

الإدارة والتجارة... فالرئاسة

ومن الجليّ أن رضا الصلح وعبد الكريم الخليل مثال للدور السياسي والعثماني الجديد. وقد نشأ هذا الدور عن سلك الإدارة التي أوكلت إليها «التنظيمات» تأطير الولايات والوحدات الإداريّة المحلّيّة، وجماعاتها، تأطيراً متّصلاً بالمركز. فكان هذا السلك معقل

(٥) المصدر نفسه. ويعلّل تقي الدين الصلح امتياز العلاقة بين آل الصلح وبين العامليّين بتوسّط الصلحيّين بين العامليّين وبين الدولة العثمانيّة (والسنّيّة). أنظر ما أملاه الصلح على حسن داوود والكاتب، ونشرت صحيفة **الحياة** بعضه في ١٧ و١٨ تشرين الأول ١٩٨٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢١١، و ٢١٣. يرى موسى سليمان أن انتقال عبد الكريم الخليل إلى جبه السلطنة بالعداء تمّ في إثر إيفاد استانبول له إلى جبل عامل «ليحضّ المواطنين فيه على تعضيد الحكومة في سياستها، وعلى الإنخراط في سلك الجنديّة»، إلا إن سعي السلطنة إلى القضاء على الحياة المحلّيّة قضاءً تامّاً حمل الخليل على الإرتداد عليها، **الحركة العربيّة**، ١٩٧٠، بيروت، دار النهار للنشر، ص ١٠٢.

النزعات الاستقلاليّة الذاتيّة، ومغذّيها بالرجال والأفكار، على قدر ما كان منبت أصحاب النزعات المركزيّة والقوميّة المتشدّدة[٧]. فنُسب إلى مدحت باشا العملُ على الاستقلال بسوريا والحجاز، والسعي إلى إنشاء «مملكة» عربيّة على غرار المملكة التي استقلّ بها أبناء محمد علي بمصر، ولولا هذا الافتراض وهذا التكهن لم تُعقل الهمّة التي رعى بها الوالي العثماني، التركي، أعمال التحديث والإصلاح والتنظيم في ولايته السوريّة العربيّة[٨]. وكان رضا الصلح، الإئتلافي (اللاّمركزي) العربي الوثيق الصلة بصيدا بوّابة جبل عامل الشماليّة[٩]، قَبَساً من مدحت باشا. وقد أتاحت له إلفتُه الآستانة، والنزاعات السياسيّة في عاصمة السلطنة، استعمال الوظيفة الإداريّة وسيلة إلى بلورة هيئة سياسيّة لدى الجماعة المحلّيّة، وذلك بدلالة عمله في النبطيّة التي محضها جهازاً يتألّف من مدرسة ومجلس بلدي وموظّفي دوائر مختلفة على ما تقدّم القول. ويبدو عبد الكريم الخليل مكمّلاً لرضا الصلح ومتمّماً له ولعمله. فقراباته المحلّيّة، التي تعود إلى منبت عائلي صُوري (من مدينة صور)، وتشيّعه تالياً، ودراسته في مركز السلطنة، كلّها أمور يسّرت له إمداد الصلح، السنّي والصيداوي، مقوّمات «عامليّة» تضاف إلى العرى الصناعيّة (الإداريّة والسياسيّة) التي مكّنه العمل الإداري والحكومي من نسجها

(٧) برنارد لويس: **الإسلام والعلمانيّة**، المصدر المذكور، ص١١٠-١١٢.

(٨) زين: **نشوء القوميّة العربيّة**، ص ٣٧، و٥٨-٥٩؛ أنطونيوس: **يقظة العرب**، ص ١٥١.

(٩) كان رضا الصلح يملك بضواحي النبطيّة قريتين هما الشرقيّة وتول، **معجم**...، **العرفان**، م ٨، ١٩٢٥، ص ٦٥٨-٦٥٩، أي أن شأنه كان شأن بعض وجهاء الشيعة الجدد، من آل عسيران وبعض آل الزين، الذين انتقلوا من الإدارة والتجارة إلى الأرض، ولم يكن مثل هذا الانتقال شاذاً، فثمّة بعض آل العيتاني (من سنّة بيروت) وآل الجوهري (من سنّة صيدا) الذين ملكوا أرضاً في جبل عامل.

واصطناعها[١٠].

الوجهاء ورؤساء العشائر

تصدَّر الصلح والخليل تكتّلاً مؤلّفاً من «وجهاء» جبل عامل (وصيدا) و«بكواته» الناشئين، هو منبت نخبه الاجتماعيّة والثقافيّة الجديدة. وينبغي حمل كلمة «منبت» على معناها الزمني والاحتمالي. ففي لائحة الذين مثلوا أمام المحكمة العرفيّة في عاليه، متّهمين وشهودَ دفاع واتّهام، أسماء معظم العائلات (والآباء في بعض الأحيان) التي تحدّر منها طاقم السياسيّين في جنوب لبنان الكبير للعقود اللاحقة، وأسماء عدد من العائلات التي تحدّرت منها البورجوازيّة المحلّيّة وكثير من كبار الموظّفين الإداريّين وصغارهم[١١]. فمن واحد وأربعين أسماً جمعها محمد جابر، هي أسماء متّهمين سيقوا إلى عاليه ومجلسها العرفي، تتصدّر اللائحة أسماء عائلات الزين وعسيران والخليل وبرّي والحاجّ علي وعلامة، وهذه كلّها عائلات شيعيّة، إلى عائلات السنّة، الصلح والجوهري والبزري وزنتوت والمجذوب وشاتيلا والقطب. وتشترك هذه العائلات، الشيعيّة منها والسنّيّة، في خروجها من تجمّعات مدينيّة أو شبه مدينيّة (أي بلدات آخذة في الاتّساع) بعضها قائم على الساحل، مثل صيدا وصور، وبعضها بعيد منه ومتّصل به، مثل النبطيّة، أو ضعيف الصلة، مثل بنت جبيل[١٢]. أمّا العائلات السنّيّة، فيصدر معظمها

(١٠) ينبغي حمل هذا الوصف للصلح والخليل على محاولة سليمان ظاهر تدبّر «الرئاسة العامّة» في مطلع الفصل، والمقارنة بينهما. فاضطلاع الرئاسة العامّة أو الدولة بالتمدين قمين بإضفاء الشرعيّة على قوّة قد تكون غريبة، قوماً وعشيراً ومذهباً.

(١١) في الصفحتين ٢٢٥ و٢٢٦ من تاريخ ...

(١٢) المصدر نفسه.

عن أصحاب التجارات، وتنمّ باتّصال السياسة والإدارة بالتجارة، بخلاف عائلات مشايخ الحرف المنقطعة من الاثنتين جميعاً(١٣).

في مقابلة هؤلاء، على معنى المقابلة السياسيّة والاجتماعيّة، كان كامل بك الأسعد «نشأ في وسط غير عصري، وربِّي تربية أرستقراطيّة محضة، وهو سليل أسرة آل علي الصغير المتحدّرة من محمد بن هزّاع الوائلي، الذي يقال إنه ورث إمارة جبل عامل من سلالة الأمير حسام الدين بشارة من أمراء الدولة الأيّوبيّة». لذا حسب المعاصرون، بديهة، أنه لم يكن ينظر إلى منزلة رضا الصلح «الممتازة» في جبل عامل نظرة ارتياح وقبول، وأنه يرى إلى «تدخّله في شؤون البلاد اعتداءً على سلطته التقليديّة». وعمل على اشتداد العداء بين الرجلين تنافسهما في انتخابات المجلس العثماني(١٤). أمّا «كره» الأسعد للخليل فيعود إلى ما ذكر للتوّ من منافسته الأسعد في عقر طائفته، وإلى حسبان الأسعد أن «النيابة عن الشيعيّين في جبل عامل حقّ من حقوقه لا تجوز لسواه مهما كانت هويّته وكفاءته»(١٥).

يعارض الحكم الأخير بين الحقّ وبين الكفاءة. وإذ يردُّ الحقّ إلى الحسب والنسب، وإلى مراتب رتّبتها «الطبيعة» (أي الولادة) وصدَّقتها الأحداث والأفعال وحقَّقتها، تُنبِّه الكفاءةُ على التحصيل وعلى الحدوث والكون. وإذ يفترض الحقّ وحدةَ الجماعة التي يتربّع

(١٣) أنظر تعداد تجّار صيدا مطلع القرن في ط. المجذوب: **تاريخ صيدا الإجتماعي**، ص ١٦٥-١٦٦، حيث ترد أسماء معظم العائلات المذكورة. وخلافاً لاتّصال التجارة والسياسة، يلاحظ أن عائلات مشايخ الحرف، ص ٢٠٣-٢٠٤، منقطعة من السياسة ومن الإدارة. قارن أيضاً مع لوائح أعضاء المجالس البلديّة الصيداويّة، ص٢٦٧-٢٦٨.

(١٤) حين فاز رضا الصلح في انتخابات ١٩٠٨ لم يكن سليم علي سلام بين الفائزين، وحين فاز سليم علي سلام، إلى كامل الأسعد، في انتخابات ١٩١٣، لم يكن رضا الصلح بينهم، س.ع. سلام: **مذكرات**... ص ١١٥، ١٩٠ تباعاً، وجابر: ص ٢١٤.

(١٥) جابر: ص ٢١٥.

ذو الحقّ في رأسها، واستواءها على هيئة ومُسْكة لا تحولان ولا يطرأ عليهما التغيّر والتبدّل، تفترض الكفاءة «رجاء المدنيّة» و«ناموس الارتقاء» اللذين نوّه بهما منشئ **العرفان** في فاتحة العدد الأول من المجلّة، و«الحركة والحرارة» اللّتين عارض بهما أحمد رضا الشبيبي سكونَ الشرق الأدنى وفتورهَ وضعفه. وهي تفترض «التحضير والتمدين» من طريق إقامة موازين العدل ووضع قواعد الحرّيّة وأصول المساواة، على ما ذهب إليه سليمان ظاهر. وإذا كانت فضائل الحقّ هي فضائل «الشرف والرفعة والعصبيّة والرأي»، بحسب ظاهر ورضا، ففضائل الكفاءة هي فضائل «المنافع»، وتقريبها للمحكومين[١٦] أو رفعها إيّاهم إلى مرتبة تمكّنهم من مراقبة الأمر السياسي، وفضائل الإنشاء والإدارة و«النبوغ» الفردي. وعلى هذا وصف محمد جابر رضا الصلح وعبد الكريم الخليل، وصديقيه أحمد رضا وسليمان ظاهر ووالدَ صاحب **العرفان** الحاجّ علي الزين. فقال في الصلح إنه من «أعلام العرب» و«أعظم قادة الأفكار» ومن «مؤسّسي النهضة العربيّة» و«ألمع نوّاب الأمّة العربيّة» في البرلمان التركي[١٧]. أمّا الخليل فهو «من أنبغ شبّان العرب علماً وفضلاً»، و«رائده المصلحة والإخلاص»[١٨]. وأمارة فضل رضا وظاهر هي انتخابهما إلى عضويّة المجمع العلمي العربي، وتآليفهما وأعمالهما المكتوبة[١٩]. وأمارة امتياز الحاجّ علي الزين كونه «مفكّراً» و«طالباً العدل والمساواة»[٢٠]. ويعلّل سلام استعفاء محمد أياس من رئاسة

(١٦) أحمد رضا: **العصبيّة**، عدد فبراير (شباط) ١٩٠٥ من **المقتطف**، ص ١٠٤.

(١٧) جابر: **تاريخ**... ص ٢١٤.

(١٨) المصدر نفسه: ص ٢١١-٢١٢.

(١٩) المصدر نفسه: ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٢٠) المصدر نفسه: ص ٢٥٤.

بلدية بيروت، في ١٩٠٨، بأمّيّته وضعف علمه[٢١].

والحقّ أن معارضة الحقّ (الرئاسة) بالكفاءة، أو «الأرستقراطيّة» (م. جابر) بالبورجوازيّة والعصريّة معارضةٌ لم تعاصر الحوادث التي سبقت روايتها، وانقسام النخب العامليّة حزبين متعاديين متناحرين، بل هي، أي المعارضة، أعقبت الحوادث والانقسام وتلتهما. أمّا الأفكار التي واكبت الأحداث أو سبقتها بقليل، وكانت عدَّةَ النخب الجديدة وزادَها في تأويل الأحداث المعاصرة، ودليلَها في سلوكها بحيال هذه الأخيرة، فنزعت إلى التوفيق بين الرئاسة المنبثقة من العصبيّة والحسب والقوّة وبين أسباب التقدّم والتمدين العَصْريّة، وحفظت لأهل القوّة حقّهم، كما حفظت حقوق أهل التحضير والتعليم والعدل والدين واللّغة، من غير أن تَغْفل عن ترجيح كفّة أهل القوّة والعصبيّة بعضَ الترجيح.

آل الأمر إلى تضادّ[٢٢] الرئاسة القائمة على العصبية، وعلى وحدة «المجتمع الخاصّ» الذي ينشئه القبيل لنفسه، ووجهاء الدرجة الثانية المتحدّرين من مديري أملاك رؤساء العشائر ومن تجّار المدن وأصحاب الوظائف والالتزامات والمهاجرين، ومن المتعلّمين، آل الأمر إلى هذا التضادّ والتنافر من بعد أن بدت وحدة الفريقين والفئتين متينة وقويّة. وكانت «حادثة الخيام»، أي ما يروى عن تعبئة شيعة جبل عامل لجبه تعبئة درزيّة في حاصبيا، على تخوم السكن الشيعي، في خريف ١٨٩٤، آخر مثال ربما لاتّحاد العصبيّة العامليّة تحت لواء رئاستها التقليديّة، قبيل دبيب الشقاق في الجسم العاملي.

(٢١) مذكّرات...، ص ١١٣.

(٢٢) التضادّ أو المضادّة وليس «التناقض»؛ في الفرق بين المفهومين ينظر لوتشيو كوليتي: **أزمة الماركسيّة** (بالفرنسيّة نقلاً عن: أزمة الإيديولوجيّة، بالإيطاليّة)، ١٩٨٤، ومقالة الكاتب في **تشريق وتغريب**، ١٩٨٧، بيروت، دار التنوير، ص ٣٧٦-٣٨٤.

وانضوى وراء هذا اللّواء وتحته كل أطراف الجماعة العامليّين، من فلاّحين ورجال دين ووجهاء ورؤساء عشائر تابعين للعشيرة الأقوى والمقدَّمة. ولخّص «زعيم البلاد الأكبر»، خليل بك الأسعد، رأيه في احتشاد شيعة جبل عامل بقوله: «إنني جدّ مسرور من هذه النهضة التي قامت بها الطائفة فظهرت بمظهر التضامن والاتّحاد»(٢٣). وكان هذا الجمع تحقيقاً لما كتبه أحمد رضا، من بعد عشر سنوات من قيامه واجتماعه، حين عرّف العصبيّة بأنها «المجموع الكلّي من حيث هو مجموع»، فتحكم الأمّةُ نفسَها بنفسها وترجع إلى «انتظام هيئتها لإدارة أمرها»، وتنيط التئام شتاتها بـ«جهة جامعة» تحفظ لها عصبيّتها(٢٤).

الجسم العاملي... مجتمعاً

تظهر رواية محمد جابر، وهو من شهود الحادثة والمشتركين في مختلف فصولها، دور المثقّفين والمتعلّمين والوجهاء على نحو بارز. بل إن المؤرخ -الشاهد- الفاعل يسوق روايته كلّها من جهة الدلالة على مكانة العلاّمة السيّد حسن يوسف مكّي الحسيني ودوره. والسيّد، المولود بحبّوش من قرى النبطيّة، في سنة ١٨٤٤، واللابث في النجف للدراسة ثلاثاً وعشرين سنة، والحائز درجة الاجتهاد فيها في سنة ١٨٩١، هو مؤسّس المدرسة الحميديّة التي كان من تلاميذها الثلاثي العاملي: محمد جابر نفسه، وأحمد رضا، وسليمان ظاهر،

(٢٣) جابر: **تاريخ...**، ص ٢٦١.

(٢٤) أحمد رضا: **العصبيّة**، القسم الثاني، مارس (آذار)، ١٩٠٥ من **المقتطف**، ص ١٨٠. لا يرى الكاتب، في المقالة نفسها، فرقاً بين تعريف العصبيّة المجتمعة والوثّابة وبين ما يدعوه «الجمهوريّة»، المرجع نفسه، كما مرّ معنا.

وهو مستأنف المدرسة التي أنشأها رضا الصلح ورعاها. ويظهر عالم الدين على صفة لم يرثها عنه من بعد أحد من العامليّين، وإن كان سبقه إليها كثيرون، تُدلُّ بهم التواريخُ العامليّة، ربما كان الشيخ عبدالله نعمة آخرهم قبل السيّد حسن الحسيني.

كان السيّد مكّي الحسيني، أو «السيّد الرئيس» كما يسمّيه تلميذه المؤرّخ، أستاذاً عامّاً يدلي بدروسه في المدرسة، وفي منزله حيث كان يحتشد في الليل «خلق كثير من الأهلين (...) يسمعون وعظه وإنشاده». فكان بين مدرسته وبين مجتمعه وداره اتّصال وثيق لم ينقطع. ومثل هذا الاتّصال عَلَمٌ على علاقة بين عالم الدين والحياة العامّة لم تنفكّ عضويّة وقويّة[٢٥]، إلى حين دبّ النزاع الذي سلف التطرّقُ إليه للتوّ بين كامل الأسعد والوجهاء العامليّين. فكان العالم النجفي المجتهد يباشر التدريس في مدرسته بنفسه، ويجلس مساءً إلى زوّاره الكثر الذين يؤمّون داره، ويقضي في القضايا والدعاوى والخلافات التي يحتَكم بها إليه أصحابُها. فهو من «أقدر الناس على حلّ المشاكل وفصل الخلاف (و) لا يسمع بنزاع متخاصمين إلا وسار بنفسه وعمل على حلّه»[٢٦]. فالقضاء أو الحكومة، ولاسيما إذا اضطلع بها من يوكلها إليه الأهلون أو الأهالي، ولا تنتهي إليه من طريق الدولة (السُّنّيّة، في الحال التي نتعقّب) أو الوظيفة، مثل هذه الحكومة تجمع حول القائم بها شتاتَ الأهالي وصفوفَهم المتفرّقة

(٢٥) يصف التميمي وبهجت أواصر الجماعة العامليّة وصفاً قاسياً، وينعتان حياتها الاجتماعيّة بالإنحطاط، فالمتاولة «مفطورون على الانقياد الأعمى لكبارهم»، ورؤساء الدين مضطرّون في هذه الانحاء «للترويج آمال الكبراء»، **ولاية بيروت**، ص ١٤٦. لا يكذب جيل المتعلّمين الثاني، من أمثال علي (عبد الكريم) الزين، وموسى الزين شرارة، وعبد الحسين العبداللّه، وعلي بزي، وغيرهم كثير، قسوة هذه الصفة.

(٢٦) جابر: **تاريخ**...، ص ٢٥١.

عشائرَ وغرضيّات ومراتبَ، وتجدّد العقدَ الذي قامت عليه السلطنة العثمانيّة والإسلاميّة بين سكّان المدن وأعيانها وأشرافها، من وجه، وبين السيف التركي، من وجه آخر. فاشترط أهل المدن على الفاتح العثماني «التكاتف والتحالف مع العلماء والعارفين بأمور الدين والشريعة» شرطاً للاعتراف به، وبإدارته وجيشه، وللإقرار بشرعيّة سلطانه. فشفع أصحاب الدالّة الاجتماعيّة لأصحاب السلطة السياسيّة والعسكريّة عند الأهالي[٢٧]. وتنيط الحكومة بصاحبها «التهذيب الشرعي» الذي يكبح جماح أولي العصبيّة[٢٨]. فإذا جمع عالمُ الدين والمدرّسُ الحكومةَ إلى عمل المعروف والإحسان إلى المحتاجين وعَضَدَ المشاريع الخيريّة ومساعدة بيوت العلم، وأوثقَ اتّصالَه بالوجهاء الجدد، من أمثال الحاجّ حيدر جابر[٢٩]، كسب دالّة كبيرة وغدا وجهاً من أعيان «المجتمع الخاصّ» الذي تلجأ إليه الجماعة في عبارتها عن وحدتها وتماسكها، وفي تمهيد خصوماتها.

ولما كان جبل عامل في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي في كنف الحكم العثماني المباشر، وفي قبضة إدارته، نهض السيّد إلى مناهضة السلطنة وإلى جبهها، وكان في طليعة مقاومتها في كل مرّة تطاول تعسّفُ الإدارة المباشرة إلى العامليّين عامّة وإلى وجهائهم خاصّة[٣٠].

(٢٧) ألبرت حوراني: **الأسس العثمانيّة...**، المصدر المذكور، ص ٧.

(٢٨) أحمد رضا: **العصبيّة (٢)**، المصدر المذكور، ص ١٧٩.

(٢٩) هو مجدّد بناء الجامع الكبير في النبطيّة سنة ١٨٨٧، والمنْفقُ على حفر بئر الحاجّ حيدر في الجهة الغربيّة من النبطيّة، ومُوْقفُ الأرض التي أُنشئت عليها المدرسة الحميديّة، وباني عدّة غرف منها. جابر: ص ٢٥٢، الهامش والمتن.

(٣٠) لذا لا يخلو حكم التميمي وبهجت من بعض التعسّف إذ يكتبان: «ليس في المتاولة عصبيّة قوميّة بل فيهم عصبيّة دينيّة»، ص ١٧٣ من **ولاية بيروت**.

حسن يوسف مكّي الحسيني

والحقّ أن الحادثتين اللّتين جلتا السيّد حسن يوسف مكّي الحسيني وجهاً عامليّاً بارزاً تتّصلان بالعلاقة بين الوجهاء العامليّين والإدارة التركيّة، أو بينهم وبين من يلوذ بها من الجماعات المذهبيّة الأخرى. ففي «فتنة صور»[٣١] حمل سعدي أفندي، مدير أملاك السلطان العثماني برأس العين، ورأس العين بحذاء صور[٣٢]، الحاجّ علي الزين، والدَ منشئ **العرفان** وأخاه الحاجّ اسماعيل الزين الذي قتل في حادثة الكوثريّة في أعقاب نيّف وعقد من الزمن، على القيام «بحركة عنيفة ثائراً على الظلم رافعاً صوته». لا يوضح المؤرّخ صفة الظلم الذي حدا بمن يسمّيه «الزعيم المفكّر» («من وجهاء الدرجة الثانية» المبكرين) على الثورة ورفع الصوت. إلا إن عمل سعدي أفندي هذا، وهو تدبير شؤون الأراضي السلطانيّة وتصريف استثمارها واستغلالها، يبعث على التخمين في علّة تمتُّ إلى عمله بسبب. فما ينسبه إليه جابر من إغرائه الحكّام «بالضغط على الأهلين والتضييق عليهم ومعاملتهم بالعسّف والشدّة» قد يحمل على أمور تتّصل بالمنازعة على الأرض والتزامها وريّها. ويرجّح هذا الاحتمالَ وصفُ المؤرّخ الواليَ العثماني عبد الخالق نصّوحي بك، وهو مَن رفعت إليه القضيّة المتنازعة، بالجشع وحبّ المال.

ومهما كان من أمر دقائق الخصومة وموضوعها، فلا ريب في أنها وضعت وجهاً لوجه إداريّاً تركيّاً ووجيهاً عامليّاً شيعيّاً من الوجهاء والعائلات التي تردّد نعتها في الصفحات السابقة مأخوذاً عن المؤرّخ، وهو «ممن شهد هذه الحوادث وتّتبع تطوّراتها» بحسب

(٣١) جابر: ص ٢٥٤، من دون تاريخ.

(٣٢) يذكر محسن الأمين أن الأرض المحيطة بصور، والمسمّاة بالخراب، كانت تابعة لأملاك السلطان العثماني، **خطط**...، ص ٣١٠.

قوله عن نفسه. وخفّ العلاّمة مكّي الحسيني إلى صور، وجمع وجهاءها وأعيانها، «وحضّهم على الثبات والروية، وتولّى بنفسه إدارة دفّة العمل وتحكيم خطّة الدفاع». أي إنه تولّى ضرباً من الرئاسة يقوم على التوسّط والتحكيم وتقديم اتّحاد الجماعة، وجمع كلمتها بحيال خصم أو سلطان خارجي. ويلاحظ من يتعقب سَيْرَ الرواية أن النزاع، برغم عمومه فئةً من العامليّين، لم يبعث الرئاسة العشائريّة والتقليديّة على التدخّل وإبداء الرأي وترجيح الكفّة. فكان على «الوجهاء والأعيان» أن يقوموا وينهضوا إلى الأمر وذلك بدالَّة العالم العلامة، وأن يتوسّلوا بها إلى إسماع الموظّف العثماني التركي كلاماً مرّاً، وتهديده تهديداً صريحاً، لينصرف «الظالمُ» من بعدها «مخزياً» بحسب بلاغ الانتصار الذي يذيل روايةَ محمد جابر للحادثة[٣٣].

فلا يسعنا إلا أن نلاحظ الشقّة بين الوجهاء والأعيان وبعض كبار العلماء من رجال الدين وبين رؤساء العشائر، وهم قوام «المجتمع الخاصّ» العاملي، من غير أن يكون في مستطاعنا أن نقدّر بعد مقدار هذه الشقّة وعمقها. إذ ينبغي، في هذا المعرض، ألا نَغفل عن وجه من وجوه العلاقة بين علماء الدين وبين رؤساء العشائر يتّصل بالموقع الجغرافي وما يتبعه من مواصلات ومصالح ودور. فالسيّد حسن يوسف مقيم بالنبطيّة، وهو ينتسب إلى جوارها. والنبطيّة، يومها، «قاعدة جبل عامل»، وموقعها «متوسّط بين أمّهات القرى العامليّة (و) يربطها بمدن الساحل وبحاصبيّا وطبريّا ومرجعيون». ورفعها هذا التوسّط إلى مرتبة اجتماعيّة «عالية». فمنها بعض أوائل أطبّاء

(٣٣) للمقارنة مع كلام سليمان ظاهر على انصراف الدولة إلى الرياسة العامّة من طريق إقامة موازين العدل ووضع قواعد الحريّة وأصول المساواة، ومع كلام أحمد رضا على تقريب الدولة القائمة بالقوّة والغلبة المنافع لمحكوميها بسلوكها نهج العدل، إلخ.

الشيعة مثل: علي جواد غندور، وبهجت الميرزا إبراهيم، ووديع الغفري. وللطبابة في أعين الجماعات الإسلاميّة في ذلك الوقت مكانة سامية تتّصل بالمدنيّة من وجه، وبالإمامة الشافية من العلل و«الزمانات» من وجه آخر. ومن النبطيّة بعض أوائل المدرّسين والإداريّين، وهي استقبلت التعليم النازح من ناحية تبنين، غداة «نكبة» الجزّار[٣٤]. إلى ذلك نشأت بالنبطيّة طائفة متماسكة وذات عدد من التجّار. وكان بعض هؤلاء من العائدين من «البرّ الجديد» (أميركا)، وبعضهم من المشتغلين بتجارة الحبوب والأقمشة، ويربى عددهم على مئة وخمسين تاجراً[٣٥]. وإنما تدلّ القرائن هذه مجتمعةً على أن واسطة عقد جبل عامل، أو مركزه، انتقلت، في غضون العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، من دائرته الجنوبيّة الداخليّة (تبنين/ الطيّبة) إلى دائرة أقرب إلى الشمال (صوب بيروت) وإلى الساحل الغربي، حيث صيدا، وجزّين بجوارها. وأدّى ذلك، في جملة عوامل، إلى ظهور الضعف على الرئاسة الصعبيّة، وقاعدتها النبطيّة، وقتَ بقيت رئاسة آل علي الصغير الأسعديين على معظم قوّتها، وإن على ركن فقير بالموارد الاجتماعيّة الجديدة من تجارة وتعليم وقرب من «حواضر» التبادل والتداول. فاجتمع، على هذا، للسيّد حسن يوسف أمران: تصدّر النبطيّة جبل عامل وقوّته الاجتماعيّة الناشئة، وضعف زعامتها الأهليّة والمحلّيّة.

وإذ يخاطب السيّد يوسف مكّي الحسيني مدير أملاك السلطان، فهو إنما يخاطبه بصفة رجل الشريعة، والمؤتمن عليها، وينعته، فيقول له: «أشهد أنك بعيد عن الإسلام وتعاليم الشريعة المطهّرة بُعْدَ الأرض عن السماء». فكأن عزوف رؤساء العشائر عن القيام بدورهم

(٣٤) سليمان ظاهر: معجم...، العرفان، م ٨، ١٩٢٥، ص ٦٥٦-٦٥٧.
(٣٥) التميمي وبهجت: ولاية بيروت، ص ١٧٤-١٧٥.

في حماية الجماعة التي يتربّعون في رأس مراتبها من جشع الموظّفين وسلطان الدولة، صَرَف بعضَ أجزاء هذه الجماعة إلى الاجتماع والتحلّق حول رجل الدين، بما هو رجلُ حكومة (تحكيم) وقضاء وشرع. وإذا كان الاجتماع والتحلّق هذان حول رجال الشرع من سمات العلاقة العثمانيّة، ومن قبلها العلاقة «السلطانيّة» بين السلطنة وبين الجماعات المغلوبة، المستقلّة (أنظر أ. حوراني، أعلاه)، فلا ريب في أن التشيّع العاملي أضفى على هذه السمة قوّة خاصّة، وهو بؤرة أو جزيرة في وسط مباين. وقد جاء إلحاقُ قمّة المراتب العشائريّة والاجتماعيّة، خليل بك الأسعد، بالإدارة العثمانيّة، وإدماجُه فيها محافظاً على البلقاء، جاء ليفاقم من احتياج «المجتمع الخاصّ» الأهلي إلى القيام بنفسه ومن اضطراره إلى مثل هذا القيام.

تبدو «حادثة الخيام»، في هذا الضوء، مظهراً من مظاهر العلاقة الجديدة بين الجماعة العامليّة وبين رئاستها. ومرجع رواية هذه الحادثة هو محمد جابر أيضاً[٣٦]. وشأنه بحيالها هو شأنه بحيال «فتنة صور»، أي أنه المؤرّخ والشاهد والفاعل جميعاً.

«حادثة الخيام»... أو القبيل في مُقابلة الدولة والجماعات

في خريف ١٨٩٤ أسفر عراك بين رجلين من أهل الخيام[٣٧]، من

(٣٦) **تاريخ...**، ص ٢٥٦-٢٦٥.

(٣٧) يقول محسن الأمين في الخيام إنها: «من أمّهات قرى جبل عامل»، ويعجب من جودة سهلها وزراعتها، ويسمّي من «أهل الوجاهة والصلاح» فيها الحاجّ حسن عبدالله وأولاده «الكثيرون»، وهم «وذريّتهم من أهل الشهامة والوجاهة والذكاء». **خطط...**، ص ٢٧٨ - ٢٧٩. ويقول سليمان ظاهر إن «نفوسها» (عدد سكّانها) بلغوا قبل الحرب ٣٧٠٠، زهاء ثلثهم من مختلف الطوائف المسيحيّة، ويشيد بالإلفة بينهم وبين مسلميها، «وفيها مقرّ آل عبداللهّ التي تنتسب إلى التنّوخيّين»، **معجم أسماء قرى جبل عامل**، **العرفان**، ج ٨، ١٩٢٣، ص ٥٩٢، ج ٢٢، ١٩٣١، ص ٥٥٧.

الشيعة، وبين ثلاثة رجال من دروز عين قنية، عن مقتل درزي وجرح خيامي. وأدّت ذيول الحادثة الأولى، إلى مقتل درزي ثان. فحشد الدروز الرجال والسلاح في قرية الماريّة، شرق الخيام، ونشروا بيارق الحرب. وهددوا الخيام بالاجتياح. فخشي آل عبداللّه، وهم عشيرتها الأولى، أن يتفاقم الأمر، «فكتبوا رسالة للسيّد الرئيس (حسن يوسف مكّي) يبسطون له المسألة ويسألونه النجدة». فعقد السيّد في منزله مجلساً ضمّ «عليّة القوم وأصحاب الرأي والتدبير». فأصدر المجلس منشوراً، عَهدَ بكتابته إلى محمد جابر وأحمد رضا وسليمان ظاهر، دعا «أبناء الشيعة في جبل عامل» إلى الاجتماع في الخيام والدفاع عنها بقوّة السلاح، ونهى عن تعدّي الحدود ومُبادَأة أحد بقتال أو بشَرّ. وأرسل «منادياً ينادي في الأسواق»[٣٨]: «هلمّوا لنصرة إخوانكم، هلمّوا للدفاع عن كرامة طائفتكم». وقام كَتَبَةُ المنشور بنسخه، وإرسال صور عنه مع السعاة إلى «زعماء البلاد ووجهائها» بتوقيع السيّد مكّي وختمه.

لم يكتب «الزعيمان» الخياميّان، الحاجّ محمد والحاج إبراهيم آل عبداللّه إلى «زعماء العشائر»، ولم يطلبا نجدة الخيام من هؤلاء، بل كتبا إلى العلاّمة، الحبّوشي المولد، النجفي الدراسة والفقه، المقيم بالنبطيّة، مما يلي الليطاني إلى الشمال، والقائم على مدرستها، والمحكّم في قضايا العامليّين ودعاويهم. وعمد السيّد العلاّمة إلى توجيه خطابه إلى «أبناء الشيعة»، مازجاً الأهل (الأبناء) بالمعتقد

(٣٨) كما كان شأن الولاة في المدن الإسلاميّة منذ القدم، بصدد «السوق» ومحلّه من المدينة الإسلاميّة، أنظر لويس ماسينيون: **طوائف الحرف والمدينة الإسلاميّة**، (١٩٢٠)، الأعمال الثانويّة، ج ١. ص ٣٧٠؛ يقول ماسينيون إن السوق في المدينة المشيّدة على ضفة نهر، أو على تقاطع طرق رأسُ ما فيها سوقُها، وحيث يقام السوق يُقضى، ويحتسب ويصلى، بل إن دستور المدينة الإسلاميّة مستمدّ من قواعد طوائف الحرف، إلخ.

والطائفة، مستعملاً السوق العامّ «مَطْرحَ» صوتها، شأن الحاكم الوالي وصاحب القوّة(٣٩). ولا شكّ في أن العالم يبلغ إلى الزعماء، كما يبلغ إلى الوجهاء، ما قرّ عليه الرأي، إلّا إنه لا يشرط قراره بإبلاغه اليهم، ولا يؤجّله إلى حينه. وهو، في سياسته هذه، لا يجهل «مؤاخذة السلطة» العثمانيّة واحتمال ردّها، بل إن الدفاع عن «كرامة» العامليّين الشيعة دعوةٌ جامعة على قدر ما تجلو هؤلاء العامليّين قبيلاً، في مقابلة «الدولة» وإدارتها والجماعات الأخرى المنضوية تحت جناحها.

تزعم الرواية التي يسوقها مؤرّخنا وشاهدنا و«بطلنا» أن وَقْعَ المناشير كان «عظيماً». فلم ينقض شطرُ نهار حتى بلغ عدد الناس الذين استجابوا نداء العلاّمة، ومَنْ حولَه، «خمسة عشر ألفاً إلى عشرين ألف مسلّح». هل استجاب هؤلاء كلّهم دعوةَ العلاّمة مكّي ودالَّته؟ حين يصف محمد جابر دوره، ويقول إنه كان «في جملة من سار إلى الخيام وشهد حوادثها (...) وممن عُهد إليه بإنشاء الرسائل...»، يعرِّف المتراسلين ومن جرت بينهم الرسائل والرسلُ فيذكر «زعماء العشائر» في طرف، و«الزعيمين المغفور لهما الحاجّ محمد والحاجّ إبراهيم آل عبدالّله» في طرف آخر. فكأن دعوة السيّد حسن يوسف مكّي كانت الحافزَ على النهوض إلى الاجتماع والقتال، والباعثَ على مثول اتّحاد الشيعة العامليّين. أما التعبئة نفسها، والإعداد للحرب والتنسيق بين المقاتلين، فأمور اضطلع بها «زعماء العشائر» وبعض متصدّري الوجهاء. ولا شكّ في أن العامليّين نهضوا جملة وجماعة، أو هذا ما تقوله الرواية، كما لا

(٣٩) يقول اللبنانيّون الجنوبيّون، وربما غيرهم، «طَرَحَ الصوتَ» عبارة عن طلب النجدة من القوم... أو «دبّ الصوت». والعبارة تقوم مقام ما كانت القبائل تسمّيه «الصريخ» أو الاستصراخ.

شكّ في أن اللواء الواحد الذي جمعهم هو تشيُّعهم، وأن الكلمة التي ألهبت حميّتهم هي كلمة أحد كبار علمائهم. إلا إنهم خفّوا إلى الجبهة، على تخوم جبل عامل الشيعي والسكن الدرزي، عشائرَ وبيارقَ وكتلاً. وهذا ما لم يغفل عنه المؤرّخ. فيكتب أن أول من أسرع للنجدة من زعماء العشائر ناصيف باشا الأسعد[٤٠]، النجل الثالث لعلي بك الأسعد، «الزعيم الأشهر»، وسليل أحد المتنازعين على تصدّر جبل عامل وأهاليه من أبناء حَمَد البك وأحفاده[٤١]. وينسب جابر إلى الحاج علي الزين، رأس آل الزين يومها[٤٢]، خروجَه من شحور ساعةَ وصله المنشور في خمسين رجلاً، ووصولَه إلى الخيام ومعه ألف رجل من أهل القرى المنضمّين إليه.

العلماء... حكومةٌ ومدافعة

كان علماءُ الدين، أهل الرأي والقول عامةً، من يربط بين أجزاء العامليّين الشيعة، ومن يصل بالكتابة والخطابة بين قراهم وبلدانهم وجماعاتهم وعشائرهم وزعمائهم. فهم من يرجّح كفّة الوحدة المذهبيّة على كفّة الفرقة العشائريّة بحيال الجماعات المذهبيّة أو الدينيّة الأخرى، وبحيال «الدولة» (العثمانيّة)؛ وهم من يترجم الخطرَ الذي

(٤٠) سبق لجابر أن أشاد بغيرة ناصيف ونهوضه بخيله ورجاله في حادثة الخيام، فكتب: «... فسار غير هيّاب ولم يبال بسخط السلطة الحكوميّة»، ص ٦٦.

(٤١) يرى جابر في الخلاف بين آل علي الصغير، حكّام القسم الجنوبي من جبل عامل، سمة من سمات تاريخه السياسي بين ١٨٦٣ و١٩١٨. فيذكر الخلاف بين أبناء علي بك الأسعد، شبيب باشا ونجيب بك وناصيف باشا، بين نزاعات أخرى، تصديقاً لرأيه، أي إن نجدة ناصيف طائفته التي يتصدّرها خليل ليست بريئة من خلافه مع أخويه.

(٤٢) يكتب سليمان ظاهر: **معجم أسماء قرى جبل عامل**، في مادّة «شحور»، أن القرية فيها اليوم (١٩٢٣): «كبير هذه الأسرة والوجيه القاضي الحاجّ علي الزين والد صاحب العرفان»، **العرفان**، م ٨، ج ٧، ص ٥٢٤.

تتعرّض له جماعةٌ من الشيعة خطراً يتهدّد جميعَ الشيعة. غير إن ترجيح كفّة الوحدة، وترجمة الخطر الذي يتهدّد جزءاً خطراً يتهدّد الجميع، لا يستقيمان، في ضوء رواية المؤرّخ، إلا بلزوم العلماء والمتعلّمين الجدد (الأساتذة) حدَّ التحكيم ولجمَ القوّة و«الطيش» ورعونة «الشباب». فالنداء الذي وقّعه كبير علماء جبل عامل نداءٌ دفاعي، سعى به السيّد مكّي إلى «دفع الغوائل»، وشدّد على أن لا تُتعدّى الحدود في أثناء المدافعة. وإذ توجّه آل عبداللّه الخياميّون إلى العالم الشيعي، إنما فعلوا ذلك بغية كبح تفاقم الأمر «بطيش الشبَاب». فهؤلاء استبدّ بهم الحماسُ وحاولوا مداهمة قرية الماريّة الدرزيّة غيلةً لو لم يسرع «العقلاء» إلى ردّهم وتهدئة ثائرتهم. وما الحضّ على حشد العامليّين حشداً عريضاً إلا من قبيل الدفع والردع، وكأن السيد يعوِّلُ، في رأس ما يعول، على الأثر الذي لا بدّ من أن يتركه في نفوس مزمعي الهجوم احتشاد جمع كبير من المسلّحين والمقاتلين والمنجدين، فينكفئ المهاجمون ويجتمع الطرفان على حلّ الخلاف «على طريقة العشائر»، بحسب نصّ البند الثاني من الإتفاق الذي أملاه، بعد المشاورة، آمر فرقة العسكر الشاهاني (دراغون من آلاي بيروت). وهو ما يفصح عنه الشيخ علي الحرّ، متكلّماً باسم الطائفة ومخاطباً آمر العسكر الشاهاني: إن هذا الاجتماع لم يحصل إلا بقصد الدفاع ومنع اتّساع الفتنة وحقن الدماء. ومثلُ هذا الحمل على الحكومة كان رائدَ السيّد مكّي في فضّ «فتنة صور»، فتولّى بنفسه «نزع ما في النفوس من غلّ وخصام (...) وإدارة دفّة العمل وتحكيم خطّة الدفاع».

جامع المذهب... وجامع العصبيّة القوميّة

يملي لزومُ حدّ الحكومة ولجم القوّة، والدعوة إلى الدفع من طريق الحشد الرادع، أن لا يتجاوز العلماءُ و«الأساتذة» و«المفكّرون» الحدَّ والدفع هذين إلى مباشرة القوّة، وإلى إنفاذ القرار نفسه. فالعلماء، ومن على شاكلتهم، وسطاء الطائفة والجماعة وليسوا «قادتها»[٤٣]، ولا المتسلّطين عليها. إنهم الوسطاء بين عشائرها وقراها، والوسطاء بين زعمائها ووجهائها. وينطوي هذا الفهم للوساطة على الإقرار بتفرّق الطائفة الواحدة جماعات وعصبيّات، والصدوع باجتماعها على جامعَيْن: ديني مذهبي يقوم العلماء بأوده وتبعاته، وعصبي قومي[٤٤]، ينَهض الرؤساء والوجهاء بتبعته وثقله. بل إن هذا التمييز، وهو ركن هذه الصفحات، ينظم عقد الرواية التاريخيّة ويوقِّع أحداثها وأدوارها. فإذا أشرفت المجابهة بين الشيعة والدروز على الانتهاء، وسعى ممثّلو «الدولة» في التحكيم، وانجلت كارثة الاقتتال، استمهل ممثّلو الطرف الشيعي الضابطَ التركي الجوابَ. «وكان القصد رفع النتائج إلى زعيم البلاد الأكبر، المغفور له خليل بك الأسعد لأخذ رأيه». ولم يكن «رفع النتائج» أمراً طارئاً، إذ «كان الزعماء يرفعون إلى خليل بك الأسعد خلاصة الحوادث في مساء كل يوم». ويدلي «زعيم البلاد» بحكمه ورأيه،

(٤٣) خلافاً لشعار التيّار الشيعي الإيراني والخميني، وهو تيّار يتصدّره رجال دين معظمهم من شيعة بعلبك-الهرمل، الحديثي التحصيل الديني، ومن الشباب من أمثال السيّد عبّاس الموسوي (قتل في ١٩٩٢) والسيّد ابراهيم الأمين والشيخ صبحي الطفيلي والسيّد حسن نصرالله، أو من المتعمّمين السنّة.

(٤٤) يستعمل محمد جابر النعت (إلى نعت «وطني») في معرض وصف ما آلت إليه حال «الشيعيّين» من ضعف الصولة في جبل عامل، بعد خسارتهم حكومتهم الوطنيّة، واستتباع رسوخ «قدم الدولة» إضعاف «الروح القوميّة»؛ وتقوم حادثة الخيام برهاناً على أن «الحماس القومي» لم تنطفئ جذوته، **تاريخ**... ، ص ٢٥٦.

فيهنّئ «الطائفة» على تضامنها واتّحادها، ويقرّها على منع الاعتداء و«الوقوف على قدم الدفاع» من غير نزق ولا طيش، ويبارك القبول بالصلح الذي يحفظ كرامة الطائفة ويحقن الدماء.

لا ريب في أن العامليّين ظهروا بمظهر «القبيل» المرصوص، والعصبيّة «المتناصرة» والمتواشجة. إلا إن تفاوتَ الأدوار التي اضطلع بها أصحاب الشأن، وبروزَ بعضهم واحتجاب بعضهم الآخر[٤٥]، أمارةٌ على انقسام الجماعة العامليّة، وعلى دبيب هذا الانقسام في جسمها. فالدور الذي اضطلع به العلاّمة حسن يوسف مكّي يبدو وكأنه يسدّ مسدّاً إحجام خليل بك الأسعد عن الاضطلاع بما ترتّبه عليه رئاسة «العشائر» وأهالي جبل عامل من أعباء ومبادرة. ويتّفق إحجام الأسعد مع بروز دور الوجهاء والعلماء (الشيخ علي الحرّ، إلى العلاّمة مكّي) و«الأساتذة» الشباب[٤٦].

ويخالف هذا البروزُ، النّامُّ بتفاوت الأدوار وببعض التقسيم فيها، الوحدةَ المتماسكة التي يتهيّأ بها العامليّون في الأحداث الكبيرة، السابقةَ «حادثة الخيام»، حيث لا وجهاء ولا علماء ولا فروع أخرى من آل علي الصغير. فإذ يورد محمد جابر لمعة من تاريخ حمد البك، بطل مقاومة المصريّين، والمتوفّى في ١٨٥٢ م، والمدفون في مقام النبي يوشع، ينوّه بدراسته على الشيخ حسن القبيسي، العلاّمة المدرّس في مدرسة الكوثريّة، وبحربه المصريّين

(٤٥) يروي جابر أن اجتماع خليل الأسعد و«الزعماء»، قبل فضّ النزاع، والجمعين، الدرزي والشيعي، عقد في «منتصف الليل تحت أشجار الزيتون»، في سهل كفركلا، القريب من الخيام، ساحة الحرب، ولم يعقد في الطيّبة، مقر الزعيم، ولا في ساحة الحرّب. المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٤٦) كان أحمد رضا بلغ من العمر، في ١٨٩٤، ٢٢ عاماً، وبلغ سليمان ظاهر ٢١ عاماً، ومحمد جابر ١٩ عاماً (بحسب النبذة على غلاف كتابه) و٢٤ عاماً بحسب هاني فرحات: **الثلاثي العاملي**، ص ١٧٥.

وانتصاراته عليهم، وبشعره ومراثي الشعراء فيه[٤٧]. وإذ يؤرخ لثورة العامليّين على المصريّين، في ١٨٣٦-١٨٣٩، لا يذكر أحداً إلى جنب قائدي الثورة، حسين بك الشبيب الصعبي وأخيه محمد علي[٤٨]. وتبلغ الصورة ذروة تماسكها وتدامجها في رسم علي بك الأسعد (ت ١٨٦٥)، خَلَف حَمَد البك، وابن أخيه أسعد. فعصره «عصر الشيعة الذهبي في العَهد الأخير»، وقد اجتمع للشيعة «العزّ والصولة»، والأمن، واستثمار الأرض، وخطبت الطوائفُ الأخرى ودَّهم، ونبغ في «بني عاملة» شعراء «أفذاذ»، وكثر المشتغلون «بعلم متن اللّغة» وكان علي بك «أديباً شاعراً» نظم قصيدة عينيّة شرحها اللّغوي الشيخ علي سبيتي[٤٩].

تتَّسم هذه الصور، وهي الأخيرة من هذا الضرب والطرز، بانتفاء الأجزاء والأبعاض منها. فرأس العائلة القويّة مُتَّحدٌ بالطائفة كلّها اتّحاداً لا تمييز فيه بين الرأس وبين الجسم أو الطائفة. والحكم الذي يباشره، فيتخلَّلُ ثنايا الاجتماع العاملي وينهضُ به (بالإجتماع)، ينبثق من جماعِ هذا الاجتماع وجُملته. فتتراسل وتتناظر نهضة مرافق الاجَتمَاع جميعاً: القوّة والأمن والمعاش والعدل واللّغة والأدَب، على مثال خلدوني حدّاه الالتحام (إلتحام الجماعة من داخل) والاستتباع (إستتباعها الجماعات الأخرى) أو المنعة والقيام بالنفس[٥٠]. فيتّحد الشاعر بالزعيم، وينعقد التلميذ على الفارس المحارب ويكتمل فيه، ويردّد المعاش والاستثمار صدى

(٤٧) تاريخ...، ص ٥١-٥٥ و١٤٩-١٥١.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٤٧-١٤٩.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٥-٥٦.
(٥٠) شرح الكاتب على المقدّمة، في: **الواحد نفسه**، ١٩٩٣، بيروت، دار الجديد، مقالة: **المقدّمة، التاريخ وجسد السلطان الممتلئ** (١٩٧٦).

«متن» اللّغة، ويصْدَع الرئيس بالشرع. فالحرب والدين هما ضرعا الوحدة العامليّة، يتربّع الزعماء على رأس الجماعة المحاربة، ويتعهّد العلماء الرفق الذي يفرّق بين الجماعة العامليّة وبين الجماعات الأخرى. ويشترك الزعماء والعلماء في حفظ نسب العامليّين وتاريخهم. فيجدّد الزعماء بأفعالهم وحروبهم ورئاستهم تحدّرهم من أسر امتزجت بحروب العامليّين ومقاومتهم وحفظهم تشيّعهم. ويقوم العلماء على استقامة العلاقات داخل بني عاملة، من وجه، وعلى تعريف ما يؤلّف بين العامليّين عبر أوقات وأزمان مختلفة، من وجه آخر(٥١).

إنقسام الوحدة البديعة

لم يبقَ من هذه الوحدة البديعة، عشيّة الحرب العظمى الأولى ومطلعها، شيء (هام) يذكر. أو بالأحرى لم يبقَ إلا أشياء للذكرى

(٥١) كتب جابر يقول: «كان الشعب العاملي مدرّباً على الطاعة العامّة لزعماء البلاد، ومن أسرع الشعوب لحمل السلاح، ينفرون كباراً وصغاراً في حالة الخطر للدفاع عن وطنهم، والانضواء تحت لواء القادة عند أول إشارة». المصدرنفسه، ص ٨٤. نظير هذه الطاعة العامّة كان الحكّام الأقطاعيّون «يعنون عناية تامّة بأهل اقطاعاتهم وأبناء طائفتهم أينما ساروا وحيثما حلّوا. وربما أوقع أحدهم قصاصاً صارماً أو شهر حرباً عواناً انتصاراً لأبناء طائفته وانتقاماً ممّن يعتدي عليهم»، ص ٩٦. ثم يكتب المؤرّخ العاملي: «وكان في جبل عامل في ذاك العهد سلطة عليا تفوق كل سلطة تتطأطأ لها الرؤوس وتنحني الرقاب، وهي سلطة المجتهدين من كبار العلماء. إليهم يرجع القضاء وفصل الخلاف بين الناس. وكانت فتاويهم حكماً مبرماً لا يقبل النقض يوجب على الحاكم الزمني العمل بنصّه ولو كان ضد الحاكم نفسه»: ص ٩١-٩٤. قارن بين هذا الوصف وبين تعريف «المجتمع المرتبي» العلاقةَ بين الكنيسة والملك في أوروبا، لوي ديمون: **مقالات في الفرديّة**، ١٩٨٣، باريس، ص ٥٢-٥٣، ٥٦-٥٧، حيث يدلّل المؤلّف على أن «التكامل المرتبي» بين الملك والكهنوت، في مرحلة من مراحل القرون الوسطى الأوروبيّة، كان شرط ردّ التمييز بين الديني والدنيوي إلى الدرجة، وليس إلى الطبيعة، فيجوز الكلام على سلطتين، زمنيّة وروحيّة، ويصحّ تحوّل الكنيسة إلى قوّة دنيويّة.

والتدوين. فشدَّت «الدولةُ» كبارَ رؤساء العشائر إلى إدارتها وسعت إلى دمجهم فيها. فعيَّن فؤاد باشا، وزير خارجيّة السلطنة في ١٨٦٠، علي بك الأسعد عضواً مستشاراً في المجلس الأعلى الذي اختاره للنظر في شؤون الولايات الداخليّة والساحليّة، وعهد إليه بقمع الفتن المتخلفة عن أزمة بلاد الشام. وارتقى خليل بك الأسعد في وظائف السلطنة وانتهى متصرّفاً للواء البلقاء (نابلس). وعيّن كامل بك الأسعد مديراً للنبطيّة، قبل أن ينتخب عضواً للمجلس العمومي ببيروت، ويحوز رتبة أمير اللّواء العسكريّة. إلى ذلك حلّ كبارُ موظّفي الإدارة العثمانيّة بجبل عامل، ولم يلبثوا أن غدوا ركناً من أركان حياته السياسيّة والاجتماعيّة. وظهرت فئة اجتماعيّة جديدة مؤلّفة من «وجهاء الدرجة الثانيّة» ومن «الزعماء المفكّرين» ومن «الأساتذة»، جمعت روافدَ مدبّري أملاك رؤساء العشائر المُقْطَعة، وأصحابَ الأملاك الجدد الذين ثبَّتهم قانونُ الملكيّة العثماني في ١٨٥٨، على ملكيّاتهم، إلى أثرياء التجّار وملتزمي الجباية الماليّة. وتضافر التنظيمُ الإداري الجديد الذي رفع الحكمَ الذاتي «الإقطاعي» وشدَّ جبل عامل إلى الولايات المشرقيّة الواسعة، مع قانون الملكيّة، تضافرا على توسيع تداول الأرض وعلى إشراك ملاّكين من المدن، مسلمين ومسيحيّين، في الامتلاك والتداول. وحمل تضاؤلُ الأوقاف، وضعفُ رؤساء العشائر، وانحسارُ دالّة العلماء، ومنافسة التعليم المدني الجديد، المدارسَ الدينيّة على غلق أبوابها. وانقسم التعليم، الذي كان واحداً، تعليمين. فيمَّم علماء الدين شطرَ النجف، ونزعوا إلى تشيُّع عام، مجرّد من «العامليّة» وذاكرتها ومن الفعل فيها والإسهام في حوادثها. ويمّم «الأساتذةُ» شطرَ تعليم مدني حمل بعضهم على دراسة «متن اللّغة»، فأحلّوا العربيّة المحلّ الأول من غير أن ينفكّوا من هاجس «العامليّة»

وتاريخها ووحدتها، وحمل بعضهم الآخر على سلوك طريق الوظيفة أو المهنة الحرّة أو الهجرة[٥٢].

(٥٢) كانت بعض مراكز التعليم الديني مصدر هجرة واسعة إلى الخارج، عشيّة الحرب الأولى وغداتها، فيما كانت آخذة في التحوّل إلى مراكز إداريّة.

الفصل السادس

دوائر الجماعة

حرّك الانقلاب العثماني، وإعلان الدستور، ثم ما تلاه من اضطرابات فلاّحية[1] ونزاعات قوميّة وتكتّلات، مشكلَ التعريف العاملي وتشابهه، في مطلع القرن. فإذ بدت «العامليّة» تأليفاً مكتملاً بين قرابة واسعة، قوامها «بنو عاملة»، وبين تشيّع إمامي عَلَوي، فجمعت بين العصبيّة وبين الدين، أو بين القوّة وبين الحقّ، وبين المحاربين وبين العلماء (من غير «الوظيفة» الفلاحيّة أو الزراعيّة والإنتاجيّة)[2]، سعى «الأساتذة» والوجهاء، وحتى الرؤساء إلى إدراجها، بتأليفها هذا، في الوحدات السياسيّة الكبيرة. فأقبلوا على

(١) لم يشر محمد جابر، معاصرها وأليف أبطالها وشخصيّاتها، إليها، وأغفلها إغفالاً تاماً. وحذا سليمان ظاهر ومحسن الأمين وأحمد رضا وأحمد عارف الزين وعلي الزين، حذوه.

(٢) إشارة إلى الترتيب الأسطوري الهندي-الأوروبي، على ما رتّبه عليه جورج ديمازيل، إذ انتهى من مقارنته الأساطير الأوروبيّة والهنديّة بعضها ببعض إلى حملها الأدوار التي يضطلع بها الأبطال على ثلاثة: دور الرئاسة (والعلم والحكمة)، ودور الحرب، ودور الزراعة (أو الانتاج)، أنظر: **الأسطورة والملحمة**، ١٩٦٨، باريس، دار غالّيمار.

العثمانيّة الإئتلافيّة، وانضووا تحت لوائها، ورأوا فيها ضمان اتّحاد ديني وسياسي لا يغمط المذاهب والأعراق والشعوب والثقافات حقَّها في الاستقلال الذاتي وحماية تراثها. فكان المتعلّمون والوجهاء ائتلافيّين لامركزيّين، أو اتّحاديّين لامركزيّين، وكان رؤساء العشائر مثلهم ائتلافيّين لامركزيّين. فكامل بك الأسعد، عضو مجلس المبعوثان العثماني، وصاحب «الرتبة الأولى من الصنف الثاني التي تعادل رتبة أمير اللواء العسكريّة»، وربما مصدر الوشاية برضا بك الصلح وعبد الكريم الخليل وغيرهما، وعلّة محاكمتهم في مجلس عرفي، انتظم في سلك حزب الإئتلاف «فكان من أركانه»، وناهض الإتّحاديّين وعاكسهم «معاكسة شديدة» قبل أن يمشي في ركاب جمال باشا[٣].

الدائرة العربيّة

لم تحل «العامليّة» بين العامليّين وبين العثمانيّة اللامركزيّة، كما لم تحل بينهم وبين النزعة العربيّة. فكان المتعلّمون عروبيّي الهوى وعثمانيّي الولاء وعامليّي الانتماء والهويّة من غير تدافع. فانخرط الوجهاء والأساتذة، في الآستانة وصيدا والنبطيّة وصور وأنصار وبنت جبيل وشحور، وغيرها، في الأندية العربيّة وفروعها، وأضافوا وسيطاً أو دائرة بين الدائرة العامليّة والإطار العثماني. وردّوا انخراطهم هذا الى أرومتهم اليمنيّة، وإلى أنساب الجماعات التي توافدت على جبل عامل منذ الفتوح العربيّة الإسلاميّة، كما

(٣) جابر: تاريخ...، ص ٦٢. يضيف المؤرّخ أن مماشاة الأسعد الاتحاديّين المركزيّين كانت «لأسباب قسريّة»، لا يفصح عنها. قارن مع عبد الكريم الخليل أعلاه.

ردّوه الى أنساب الحكام ورؤساء العشائر الذين تداولوا تصدّر مراتب العامليّين وأهل جبلهم. وكان في صفوف العروبيّين من أهل جبل عامل ممثّلون لبعض مراتبهم وطبقاتهم ووظائفهم. فقدم الى دمشق للإسهام في مؤتمر انعقد للمداولة في استقلال بلاد الشام، في نهاية الحرب العثمانيّة الروسيّة في ١٨٧٧، السيد محمد الأمين، والحاجّ علي عسيران، والشيخ علي الحرّ، وشبيب باشا الأسعد. وكان أحمد باشا الصلح، والد رضا الصلح، يمثّل مسلمي الساحل السُّنّة(٤).

فجمع الوفد بين العلماء والوجهاء (وفيهم الإداريّون العثمانيّون أو الذين يطلق عليهم أ. حوراني اسم «البيروقراطيّة») ورؤساء العشائر الذين شرعت «الدولة» بضمّهم الى إدارتها ووظائفها وألقابها. لكن الوفد جمع بين هؤلاء على تفاوت في التمثيل وفي الدالة، كبير. فإذا كان الصلح «يمثّل» عائلة مدينيّةً مرموقة وقديمة، بحسب مؤرّخ **تاريخ صيدا الإجتماعي**، وارتقى في معارج الإدارة

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٨. يصف السيّد محسن الأمين السيّد محمد، وهو أحد أعمامه: «رئيساً جليلاً، عظيم النفس»، وقد صار إليه منصب إفتاء بلاد بشارة، بعد أن كان لأبيه، علي الأمين، ولجدّه، محمد الأمين الأوّل (معاصر الجزّار)، وفد على ابراهيم باشا في عكّا «وأخذ منه فرماناً» بقرية الصوّانة وبأربعة فدن في شقراء كانت لأبيه معاشاً عن منصب الإفتاء، وكان في «نزاع ونضال» مع بعض الولاة العثمانيّين، ويتخاصم مع يوسف آغا المملوك وخليل بك الأسعد؛ **خطط** ...، ص ٣٥-٣٧. فكأن عروبة السيّد الأمين حصيلة مواقع باعدت كلّها بينه وبين السلطنة: من الحلف مع الخارج عليها (ابراهيم بن محمد علي باشا) إلى الخصومة مع من شرعت في ضمّهم إليها ودمجهم في أجهزتها. أمّا أحمد باشا الصلح فتولّى «عدّة متصرّفيّات». د. طلال ماجد المجذوب: **تاريخ صيدا الاجتماعي**، ص ٥٧ و٣٦٥. وكان الحاجّ علي عسيران من تجّار صيدا وقنصل إيران في صيدا طوال نصف قرن، المصدر نفسه. أمّا شبيب باشا الأسعد، فهو نجل علي بك الأسعد، إلا إنه لم يوفّق في وراثته، وأدّى تنافسه مع أخوته، ثم مع خليل بك الأسعد، إلى إقامته طوعاً في الآستانة، ٢٢ سنة: محمد جابر، ص ٦٥.

العثمانيّة الجديدة (الناشئة عن «التنظيمات») فإن شبيب باشا الأسعد من فرع آخذ في الضعف من آل الأسعد الصغيريّين. وإذا كان السيد الأمين والشيخ الحرّ يصلان بين مركزين ريفيّين ودينيّين، هما شقراء وجباع، فالثلاثة الباقون (وفيهم إثنان من الشيعة) ينتمون إلى الوجه الساحلي والمديني من جبل عامل. فيقتصر «التمثيل» بهذه الحال على الإعلان عن احتمال من احتمالات النخب العامليّة والصيداويّة، وهو احتمال لا يبدو أنه تعدّى حدود بعض هذه النخب، المدينيّة والدينيّة، إلى سواها.

إلى ذلك كانت عروبة الموفدين ائتلافيّة أو «فيديراليّة»، على ما نقول اليوم. فقد أقرّ المؤتمرون تأمير عبد القادر الجزائري، المقيم بدمشق، على سوريا، من غير التطرّق إلى وضع «المتصرّفيّات» أو «المديريّات» أو الولايات، وغيرها من التقسيمات السياسيّة والإداريّة، في إطار الإمارة السوريّة المزمعة. إلا ان ما لم يشكّ فيه العامليّون هو كون «جبل عامل» و«بني عاملة» كياناً تاريخيّاً وأهليّاً وثقافيّاً قائماً برأسه، ولم يظنّوا، أو يخطر ببالهم، أن إمارة عبد القادر أو غيره قد تحملهم على تبديل أمر هام في أوضاعهم. فهي (الإمارة) نظير حلف ناصيف النصّار، باسم «القبائل الثلاث»[٥]، مع ظاهر العمر، وهو حلف لم ينجم عنه أي انتقاص من استقلال الجبل العاملي، بل أتاح فرصة لتوكيد هذا الاستقلال ولترسيخ جذوره وتسامي أغصانه وثماره.

(٥) الأمير حيدر الشهابي في أحداث ١١٩٧هـ/ ١٧٨٢م من «**تاريخه**»، نقلاً عن سليمان ظاهر: **معجم**...، **العرفان**، م ١٨، ١٩٢٩، ص ١٠٣، مع تصحيح ظاهر بعض الإشارات في ص ١٠٤.

الكيان السياسي الأوسع

كانت «العامليّة»، أهلاً وتشيّعاً وتاريخاً، ركن تطلّع المتعلّمين العامليّين الى أطر سياسيّة قوميّة أوسع. فيحملونها معهم، ناجزة ومستقلّة، في سعيهم الى الإتحاد بأجسام سياسيّة أكبر وأوسع، ولا يرجعون عنها. لذا جبهوا التتريك، وهم نسبوه الى «جمعية الاتّحاد والترقّي»، بحدّة وقوّة، وأولّوا التمدين والتحديث مساواة وعدلاً يُقرَّان الجماعات العصبيّة والدينيّة على استقلالها ولامركزيّتها، ويرفدانها بمقوّمات العمران والإدارة والازدهار. فالتفّوا، بالقدر الذي تقدّم، حول عبد القادر الجزائري وإمارته العربيّة أو السوريّة، ولم ينظروا بعين السخط، أو حتى التحفّظ، إلى ما أنسوه من سعي مدحت باشا الى الاستقلال بولايات الشام والساحل. فكان إقدامه على رفع خليل بك الأسعد الى مرتبة متصرّف لواء البلقاء وترتيبه مرجعيون قائمقاميةً مركزُها كفركلا بعد أن ضمّ اليها هونين والحولة، وكان اختيار رضا بك الصلح مديراً للنبطيّة وبناءُ هذا الأخير فيها داراً للحكومة وإنشاؤه مجلساً بلدياً لها، وتعيين موظّفين من أبنائها، وتأسيسه أول مدرسة عصريّة فيها - كانت هذه الأمور كلّها علامات لا تخطئ، في نظر المتعلّمين العامليّين، على التوارد بين بلوغ جبل عامل «سمت عزّه» (ظاهر) وبين اندراجه في صرح كيان سياسي واسع. أما حين عمد القائمون على بناء دولة مركزيّة، من مصريّين وأتراك وفرنسيّين، إلى شرط بناء الدولة والتمهيد له بالتقييد على استقلال الجماعات القوميّة والمحلّيّة، وأزمعوا ضمّ هذه الجماعات أو دمجها في جسم سياسي متّصل وواحد، انتفض المثقّفون العامليّون وحكموا في هذه المحاولات حكماً قاطعاً بالفساد وبالإنكار.

ثورة الأعيان

رأى محمد جابر في السياسة المصريّة قضاء على الفوضى «والأحكام الجائرة التي كانت سائدة في عهد آل عثمان، فانتشر الأمن، وعمّ العدل، وتألّفت المحاكم لتأمين الناس على حقوقهم»(٦). إلا إن هذا الإنجاز لا يكافئ اتّخاذهم الشدّة في جمع الضرائب ومضاعفتها، وجمع السلاح، وتجنيد الشبّان، وفرضِ السخرة(٧). والحقّ أن ما لا يغفره المؤرّخ العامليُّ للإدارة المصريّة، مقتفياً في رأيه موقف النخب العشائريّة والعائليّة العامليّة من ابراهيم باشا، هو سعيها الحثيث الى إضعاف النُخب العامليّة وإلحاقها برأس لبناني، بين هذه النُخب وبينه تاريخ من الإحن والحزازات والحروب. فمن أخطاء الإدارة المصرية «الفاضحيّة»، بحسب جابر، «ضمّ جبل عامل لإمارة لبنان» برغم «الخلاف المستحكم بين أبناء لبنان وأهل جبل عامل»، وبرغم «الأحقاد بين ذوي الاقطاعات من زعماء البلدين المتغلغلة في النفوس والسارية سريان الدم في العروق». وهو يعزو الى ثقل التاريخ هذا غضب الأمير مجيد بشير الشهابي على «الشيعيّين» وإرهاقَهم ظلماً، وسوقَه منهم الى محبسه «زهاء الألف رجل»، وتحقيره علماءهم(٨).

فما العنف المصري واللبناني (الجبلي) على شيعة جبل عامل، وهي الصفة التي استهدفها العنف بحسب المؤرّخ الاخباري، إلا مظهر النزاع العاملي-اللبناني والشيعي-الدرزي، المستمرّ على مرّ قرون طويلة سلفت. ولما كان ينتظم الشيعة عشائرُ وأصحابُ

(٦) **تاريخ...**، ص ١٤٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٨) المصدر نفسه. مثله في مقالة أحمد رضا. **المتاولة...**، الحلقة الثانية من دراسة **المقتطف**، المصدر المذكور، ص ٦٣٠.

إقطاعات ومحاربون، أملى كسر الشوكة الشيعيّة النكال «بالزعماء والأعيان» والزجّ «في أعماق السجون» بمعظمهم[٩]. فكانت ثورة العامليّين على إبراهيم باشا وعلى الأمير مجيد شهاب ثورة زعماء وأعيان: حسين بك الشبيب، محمد علي بك الشبيب، حمد البك. وكلّل هذا الأخير انتصاره على المصريّين واللبنانيّين باستعادته لقب «شيخ مشايخ بلاد بشارة» وبخطاب جوقموش باشا، أحد القوّاد العثمانيّين، له بعبارة: «افتخار العشائر الكرام، حضرة متسلّم بلاد بشارة ...»[١٠].

وتنبّهت إدارة السلطنة الى الوقع الذي خلّفه سعي الحكم المصري في تصديع النخب العائليّة والعسكريّة الأهليّة، فنوّه عرضحال أرسله حاكم جبل لبنان العثماني، في ١٨٤٢، إلى حمد البك ليختمه «مشايخُ المتاولة جميعهم و(...) مشايخ القرايا»، نوّه بـ «عدالة الدولة العليّة وإنصافها» ومرحمتها «بعبيدها ورعاياها» وذلك «بدوامهم في إدارة أحكامها وعدم إعادة أحكام الشهابيّين بوجه الإطلاق»[١١]. ويُتْبع العرضحال تلويحه هذا بالحديث الشريف: «كلّهم راعٍ وكلّ مسؤول عن رعيّته».

الفرنسيّون... بعد المصريّين

لم ترَ النخب العامليّة، أكانت عشائريّة عسكريّة أو دينيّة «عالمة»، لم ترَ غضاضة في الدفاع عن الرابطة العثمانيّة وعن السلطنة، وكانت قد أصلتهما حرباً مريرة طوال ثلاثة أرباع قرن وتحصّنت

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠٥.
(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥١.
(١١) عن مشاقة، عن المصدر نفسه، ص ١٥٥.

منهما بالقلاع والحصون وظاهرت عليهما الولاة العصاة[١٢]. ذلك أن العدو التاريخي والديني في حال ضعف حسب معها العامليّون أنها لن تمكّنه من إلحاق الأذى والضرر بهم، من وجه، وحسبوا، من وجه آخر، أن الإجراءات والتدابير المصريّة قمينة، إذا ما أتيح لها أن تكتمل وتترسّخ، بتفكيك عرى الجماعة العامليّة. وكانت أمارات هذا التفكيك جليّة واضحة في إقدام المصريّين على إلحاق جبل عامل بخصم أهلي لدود، وفي سعيهم إلى إخضاع رؤساء العشائر والعلماء، وتعدّي هؤلاء وتخطّيهم الى نظم الأهالي «بنظام سلطانهم» (سليمان ظاهر) مباشرة ومن غير وسيط. وما يسمّيه ظاهر «نظماً» مباشراً، والكلمة دقيقة الإصابة، هو جمع المصريّين السلاح وتجنيدهم الشبّان. ومؤدّى الأمرين المتّصلين هو إخراج قوام العشائر العسكري والحربي من سلطان العشائر ورؤسائها. ونظير هذا، جمع الضرائب من طريق جباة موظّفين لا يلتزمون المساومة الملازمة لأداء الضريبة وجمعها حين يتولّى مشايخ العشائر ومشايخ القرى الجبايات. والحقّ إن الثورة على المصريّين اندلعت، وكانت شديدة على جيشهم، حيث الأبنية العشائريّة قويّة ومتينة على المثال الدرزي ثم المتوالي[١٣].

(١٢) ظاهر: **معجم قرى جبل عامل**، المصدر المذكور، **العرفان**، ١٩٢٩، ج ١٨، ص ١٠٣، حيث يكتب في سنة ١١٦٥هـ/ ١٧٥٠م إنها السنة التي «رمّم فيها العامليّون قلاع تبنين والشقيف وهونين وحصون مارون ودوبية وسربا وقلعة ميس، ولهم حكم إقطاع مرهوب الجانب وقد بلغ سمت عزّه في هذا العهد وخطب ودّه الشيخ ظاهر العمر الزيداني». ولا ينسى أحمد رضا التشهير بمسلك الانكشاريّة العثمانيّين بعد إجلاء الدالاتيّة والأرناؤوط المصريّين: **المتاولة**، الحلقة الثانية، ص ٦٣٠.

(١٣) أنظر ما يقوله و. بولك في صدد التحكيم الضريبي التقليدي في جبل لبنان: **فتح جنوب لبنان**، المصدر المذكور، الفصل الثالث، وروايته لامتناع قرية عماطور من محاولة آل جنبلاط زيادة الضريبة، ص ٦١ وما يليها. يربط المؤرّخ بين التجنيد الإلزامي وبين نهاية حياة الزراعة، وبينه وبين دور السلاح الفردي في صدّ هجمات البدو على الفلاّحين، الفصل السابع. حول البدو في جبل عامل، أنظر أدناه.

وإذ ينعى الشيخ سليمان ظاهر، بعد قرن تقريباً من الأحداث التي يرويها ويعقّب عليها محمد جابر، إذ ينعى على الفرنسيّين وعلى «المنهاج الإدّي» (نسبة الى إميل إدّه الذي كان رئيس الوزراء في ١٩٢٥) التوسّل بمشيئة القوّة في إتْباع قسم كبير من جبل عامل بلبنان الكبير «لا بإرادة بنيه (و) على غير رضى أهليه»، وفي فرض تقسيمات إداريّة جديدة، لا يأخذ ظاهر على الفرنسيّين الا ما أخذه العامليّون ورؤساء عشائرهم على المصريّين. فقوام «المنهاج الإدّي» بحسب ظاهر، هو «ترك البلاد خلواً من ولاة يديرون أمرها، اللّهم إلا عرفاء من الجند الذين لم يخلقوا للإدارة»[١٤]. فالولاة الأهليّون والمحلّيّون، أي تربّع النخب الأهليّة في سدّة مجتمعها «الخاصّ» (والنعت أيضاً لظاهر، ويعود الى قبل عقدين من ملاحظته التي وردت للتوّ)، هم معيار استقامة الجماعات على حقيقتها وقوّتها، ومنها الجماعة العامليّة طبعاً.

ومطاعن المثقّفين العامليّين و«الأساتذة» على الإتّحاديّين العثمانيّين هي من ضرب مآخذ أسلافهم على المصريّين، ومآخذ أولادهم على الاحتلال الفرنسي و«المنهاج الإدّي». وما نزعتهم الإئتلافيّة واللامركزيّة، وبعضهم كان اتّحاديّاً أو حسب نفسه اتّحاديّاً، الا مظهراً عصريّاً لانحيازهم العميق الى «جميعيّة» (ل. ديمون) عامليّة عضويّة تدمج «بني عاملة» في «بني متوال»[١٥]، على قول حيدر

(١٤) ظاهر: **معجم...**، **العرفان**، ١٩٣٣، ج ٢٠، ص ٢٦.

(١٥) حيدر الشهابي: **الغرر الحسان...**، أحداث سنة ١١٩٧هـ/ ١٧٨٢ م، ص ٨٤٢ من الطبعة المذكورة، يقول المؤرخ: نادى نصيف النصار «بقبائل بني متوال». أنظر أعلاه زجليّة شناعة المريحي الصفدي. ويلاحظ برنارد لويس امتزاج لفظة «ملّة» طوال القرن التاسع عشر العثماني، بالدين والعرق معاً، فثمّة ملل إفرنجيّة مسيحيّة، إلا إنه ليس ثمّة ملّة عربيّة أو تركيّة، **آثار الثورة الفرنسيّة في تركيا** (١٩٥٣) في: **عودة الإسلام**، ١٩٨٥، باريس، ص ٧١. وانظر تعريف «الجميعيّة»، على الضد من الفرديّة، في تذييل الكاتب على عمل لوي (س) ديمون: **مقالات في الفرديّة**، في **تشريق وتغريب**، المصدر المذكور، ص ٨٢-٨٦.

الشهابي، وتُرتِّب رؤساء العشائر وعلماء الدين على نحو يحفظ تناظرهما وتفاوتهما معاً[١٦]. فالرياسة «على المعنى الحقيقي» هي رياسات القبائل العربيّة التي «لا تخضع لإمرة ولا تدين لسلطان غير الذي يكوِّنه لها مجتمعها الخاصّ».

قطب السياسة العشائري... وقطب الاجتماع

إلا إن ما كان على المثقّفين العامليّين، وعلى العامليّين جميعاً، تدبيره وتصريفه، منذ الثلث الثالث من القرن التاسع عشر، أي منذ إتيان «التنظيمات» العثمانيّة أُكْلَها وثمارها، هو تصدّع الجماعة العامليّة وانكفاء مثالها الجميعي. فالفلاّحون شرعوا يستقلّون بالأرض، وينفكّون من الجماعات القرويّة ويهاجرون الى قارّات جديدة من بعد أن استنفدوا استصلاح ما حاولوا استصلاحه من أرض[١٧]. وباع أصحابُ الإقطاعات جزءاً من أراضيهم الى تجّار المدن، وعاد هؤلاء فباعوا الى المزارعين وإلى وجهاء جبل عامل المحدثين بعض ممتلكاتهم[١٨]. فغدت الأرض سلعة تجاريّة وموضوع تداول، وخرجت من علاقتها الرحميّة والعضويّة بالنظام العشائري والأهلي الذي كان يدمجها في بنيانه. الى ذلك، ظهر الخلاف بين

(١٦) أنظر الهامش ٥١ من الفصل الخامس.

(١٧) أحمد رضا: **المتاولة...**، الحلقة الثانية، ص ٦٣٥ وص ٦٣٦، حيث يشير الكاتب إلى اتّساع الزراعة إلى «الاحراج وجعلها صالحة للزراع» وإلى «استنبات الغلات في سفوح الجبال ومنعطفات الأودية». في رابط استنفاد الأرض الزراعيّة بالهجرة البعيدة، أنظر روبير كريسويل: **تجارب في الإثنولوجيا المقارنة**، مجلّة **الأعمال والأيام** (بالفرنسيّة)، كانون الثاني-آذار ١٩٦٦، بيروت، ص ٤١، وبطرس لبكي: **مدخل...**، المصدر المذكور، ص ١٤٩ و١٦٠.

(١٨) أحمد رضا: المصدر نفسه. الحاجّ إسماعيل الزين، قتيل الكوثريّة، من هؤلاء الوجهاء.

رؤساء العشائر واحتدّ. فاشتدتّ المنافسة بين بني العمومة إن في بني علي الصغير، رأس العشائر الكبيرة الثلاث، أو في العشائر كلّها، ومكّنت الإدارة العثمانيّة لآل الأسعد أسباب التصدّر. فأوْلت رؤساءهم الوظائفَ والألقاب، وقدَّمت ورثة حمد البك وعلي الأسعد وخليل الأسعد على ورثة الصعبيّين والمنكريّين. فانتشرت أملاكُهم من الحولة إلى ساحل صيدا، وكانت لهم المرتبة الأولى في جبل عامل كلّه، وهم القائمون على طرفه الجنوبي الشرقي بين عرب الفضل، والمخيِّمين بأراضي الجولان، وعشائر الجركس بقضاء القنيطرة، وعرب عنزة بأطراف الجولان، وعرب اللّجا بحوران، وعرب الشِّعْب وعرب الجلّ الآخذين في التحضّر والتوطّن، الى جنوب شرق صور وضواحي النبطيّة[١٩]. هذا حين كانت النبطيّة حاضرة جبل عامل الزراعيّة والتجاريّة والثقافيّة وقلبه الجغرافي والتحديثي والإداري، على ما ظهر في «حادثة الخيام».

فكان هذا التفاوت بين القطب السياسي العشائري وبين القطب الإجتماعي والثقافي والجغرافي (التحضيري والتمديني) من عوامل التصدّع العاملي. ولا شكّ في أن اضطلاع صيدا بدور متعاظم الأهمّيّة والخطورة في حياة جبل عامل[٢٠]ومكانة أحمد ورضا الصلح من الأمارات على هذا التعاظم، شد حياة العامليّين صوبَ الساحل وطرفه الشمالي الذي كان في القرن الثامن عشر، وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، «ممرّ» حكّام لبنان الى غزو جبل عامل

(١٩) التعداد منثور في مواضع متفرّقة من تاريخ جابر، ص ٢٦٠ و١٥٦ ومن **معجم**... ، ظاهر، **العرفان**، ج ١٨، ١٩١٩، ص ١٠٤، وج ٢٠، ١٩٣٠، ص ٢٦٧، وج ٢٤، ١٩٣٣، ص ١٤.

(٢٠) في **تاريخ صيدا الاجتماعي**، ص ١٨٦-١٩٨، عناصر تأريخ تشهد على تعاظم دور صيدا التجاري واتّصالها ببيروت ودورها. ويشير مؤلّفا **ولاية بيروت**، ص ١٦٤، إلى أن سُنَّة صيدا لا يسعهم التملّص من تأثير بيروت، «المركز الكبير»، عليهم.

والعيش فيه فساداً وحرقاً ودماراً[٢١]. فإذ كانت العلاقات تتوثّق بين القلب العاملي وبين صيدا والساحل، كانت الصدارة السياسيّة العشائريّة لم تزل بين أيدي رؤساء القوّة المتّصلة بالبداوة، والزراعة المستحدثة، والانتقاض على الدولة والإدارة.

تكاثر الآفاق

وكان الوجهاء «والأساتذة» من علامات التباعد بين أقسام الجماعة العامليّة وأجزائها. فهم نتاج فئة وسيطة بين رؤساء العشائر وأصحاب الإقطاعات وبين الفلاّحين والمزارعين، وخاصّة في الدوائر القريبة من المدن والتجمّعات السكّانيّة الكبيرة، بمحاذاة الأرض الزراعيّة (المحرث) والتجارة. فآل الزين وآل عسيران وآل الخليل وآل العبدالله (الذين تردّهم الأخبار وحدهم إلى نسب عربي قديم هو النسب التنّوخي)، والذين سوف تلحق بهم عائلات أخرى ربما يصحّ أن تسمّى عائلات «الوجهاء من الدرجة الثالثة»، مثل آل الصبّاح وآل ضاهر وآل جابر وآل فيّاض وآل عاصي وآل الحرّ وآل غندور وآل بزّي وآل خليفة وآل خاتون وآل مروّة وآل فخري وآل عزّ الدين وآل شاهين وآل سرحان، إلخ، إلى المتحدّرين من العائلات الدينيّة مثل آل الأمين وشرف الدين ونور الدين ومكّي وشمس الدين ونعمة وصادق وإبراهيم وشرارة، إلخ، تحدّروا من المدبّرين وتجّار البلدات الكبيرة والملتزمين وموظّفي الإدارة الجديدة ومتوسّطي المزارعين والعلماء أصحاب الإقطاعات الصغيرة والقائمين

(٢١) كتب سليمان ظاهر في مادّة «جبع» من معجم...، «إن وقوعها في أطراف لبنان الغربي كان علّة ما عانته من الشدائد»، وقربها إلى قاعدة حكّام الشوف جعلها «ممرّ الجيوش الزاحفة إلى جبل عامل». **العرفان**، م ٨، ١٩٢٣، ص ٣٤٧-٣٤٨.

على أوقاف المدارس. وقد رفد هؤلاء كلّهم رافدُ الفروع الثانويّة من أسر رؤساء العشائر، وخاصّة تلك التي أُبعدت من التصدّر و«الزعامة»، كآل الفضل وآل الجواد وآل العلي والدرويش وحرب وشبلي ونصرالله والأمين والتامر ويحيى وسهيل وغيرهم.

فأضفى هؤلاء على الجماعة العامليّة تنوّعاً شدَّ بين بعض نواها وجماعاتها الجزئيّة وبين الساحل ومدنه ومرافئه وأسواقه وامتداداته الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة «اللبنانيّة» (نسبة إلى لبنان القديم وبيروت). وآل هذا الرابط إلى اندراج الجماعات المذكورة في شبكات سياسيّة وثقافيّة واقتصاديّة واسعة، من قنواتها وأطرافها بيروت ومصر والآستانة والنجف وطهران ودمشق وحلب وحيفا. فكان التبغ، قبل الحصر، يصدّر إلى مصر؛ وكانت الآستانة مركز الجمعيّات العربيّة؛ وكانت **العرفان** تطبع ببيروت قبل أن يقتني منشئها مطبعةً في صيدا؛ وكان بعض آل الأسعد يتولّون الأعمال للسلطنة في اللاذقيّة أو طرطوس؛ وكان الجولان وحوران من أسواق عمل الزراعة الموسميّة؛ وكانت حيفا مهجر أبناء المزارعين العامليّين الشباب... فكثرت بكثرة هذه الفئات محجّات العامليّين ومحاور علاقاتهم ومنازعهم، وبرز التباين في تقويم المحجّات والمحاور والمنازع وفي ترتيبها. فولى بعض أعيان المدن والعلماء والفروع العشائريّة المسبوقة بوجههم إلى الآفاق القوميّة العريضة. ورأى آخرون، من وجهاء البلدات الكبيرة والوثيقي الصلة بالساحل وبالتعليم الجديد وبعض رجالات الإدارة، رأوا في عثمانيّة ائتلافيّة وعصريّة أفقاً يَعِدُ بالتقدّم ولا يتهدّد تماسكَ الجماعات التاريخيّة بالضعف.

لم يبقَ في مستطاع أي فئة من الفئات العامليّة أن تجمع حولها أطراف العامليّين وأن تؤلّف بينهم تأليفاً محكماً. وإذا اجتمع

العامليّون، كما في «حادثة الخيام» في خريف ١٨٩٦، ثمّ اجتماعهم بتفاوت غير خاف بين زعماء العشائر والوجهاء ورجال الدين «الأساتذة» والشباب. فمكث «الرؤساء» في الظلّ والعتمة، وتولّى الاستنفار رجال الدين والوجهاء، وتقدّم الحشد مَنْ بَيْنَهم وبين الرؤساء منافسةٌ وضغائن، وكان «الدفع»، أو المدافعة، اللّواء الجامع. ولم يمض عقدان من الزمن حتى انفجر التفاوت خلافاً وتناحراً. وكان قد ظهر من قبل منافسةً على انتخابات «مجلس المبعوثان» وتحريضاً ربما للفلاّحين على الملاّكين من الوجهاء. فأصاب التفاوت والخلاف والتناحر، أوّل ما أصاب، موضع الرئاسة وعلاقتها الجامعة (وهي كانت جامعة) بالجماعة ومراتبها وأبنيتها. ولعل تصدّر مسألة الأمّة سائر المسائل التي تطرّق إليها أهل الكتابة والقول العامليّون في **العرفان**، ومن قبل ومن بعد، قرينة على فعل التفاوت في الجماعة العامليّة، وعلامة على بحث بعض الجماعة المتصدّعة هذه عن مثال متجدّد للوحدة والتماسك.

لم تصمد دالّة العلماء أمام هذه الصدوع والتغيّرات كلّها. فخسرت المدرسة الدينيّة أوقافها وإقطاعاتها، ثم لم تلبث أن خسرت كثرةً من طلاّبها. فأغلقت أبوابها واحدة تلو الأخرى، وانفكّ الرباط الذي بدا دهريّاً بين جبل عامل وبين التشيّع وأعلامه. فيَمَّمَ بعضُ أبناء العائلات الدينيّة، أي تلك التي توارث أبناؤها تحصيل علوم الدين، شطر العتبات العراقيّة والإيرانيّة، وقصدت أعداد متزايدة من الفتيان والشبّان العامليّين المدارسَ المدنيّة الخاصّة والرسميّة حيث فتحت هذه المدارس أبوابها، بالمدن خاصة. فعاد من طَلَب العلوم الدينيّة علماءَ دين يغلب تشيُّعهم على عامليّتهم ويتقدّمها. فكتبوا في الخلاف بين الفرقِ الإسلاميّة، وفي خلاف السنّة والشيعة، كنحو العلاّمة السيّد عبد الحسين شرف الدين الموسوي في كتاب

«المراجعات»[٢٢]، والعلاّمة السيد محسن الأمين في كتاب «نقض الوشيعة في نقد عقائد الشيعة»، وهما علَما العلوم الدينيّة في النصف الأوّل من القرن العشرين بجبل عامل. فكان العامليّون، في أعمال العلماء، شيعة أو جزءاً من الشيعة الذين يتطلّعون إلى النجف ومشهد وقمّ. ورجع من درس العلوم المدنيّة مهنيّاً أو موظّفاً أو «استاذاً» أفنديّاً، عامليّاً في المرتبة الأولى تتقدّم أهليّته وروابطُه العائليّة والمحلّيّة تشيّعه. إلى ذلك انفكّت العربيّة أو أخذت بالانفكاك، لغة وتراثاً وأدباً، من علوم الدين. فكان أحمد رضا وسليمان ظاهر عضوين في المجمع العلمي (اللّغوي) العربي بدمشق من غير أن يكون سُلّمَهما إلى المجمع أعمالٌ أو مؤلّفات في الدين[٢٣].

آن كان ينفضّ عقد العامليّة، كان مثقّفوها المخضرمون يحاولون إدراجها في «أمّة»، أو في رابطة، لا تفصم العرى التاريخيّة والقوميّة

(٢٢) يعود تاريخ «المراجعة» الأولى إلى ١٣٢٩هـ/ ١٩١٠ م، «والمراجعة» ١١٢ والأخيرة إلى سنة بعدها، ط ١٩٧٩، بيروت، دار الاندلس. يذكر مقدّم الطبعة الثانية، ١٣٦٥-١٩٤٥ م، بغداد، دار الساعة، أن الكتاب طبع قبل عشر سنوات من طبعة بيروت، ص ١٨. وتدور كتب السيّد شرف الدين المطبوعة الأخرى مثل **الفصول المهمّة في تأليف الأمّة**، **والكلمة الغراء في تفضيل الزهراء**، **والمجالس الفاخرة في مآتم العترة الطاهرة**، **وفلسفة الميثاق والولاية**، وغيرها، على مسائل قريبة من «مراجعاته». والعلاّمة شرف الدين ولد في الكاظميّة، ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٢ م، وتوفّي في ١٩٥٧ ودفن في النجف، مكّي: **الحركة الفكريّة**...، ص ٢٢٠، وامتدّ فراقه بلده ثلاثاً وثلاثين سنة، **مقدمة المراجعات**، ص ٢٤؛ أنظر مذكراته التي أملاها، لاحقاً.

(٢٣) صرف رضا السنوات ١٩٣٠-١٩٤٧ في إعداد معجم متن اللّغة الذي أناط به المجمع العلمي بدمشق إنجازه، هاني فرحات: **الثلاثي العاملي**... المصدر المذكور، ص ١٠١-١٠٢. وبين أعماله الستّة المطبوعة ثمّة أربعة في اللّغة، ص ٤٧. وكان رضا، في **المقتطف** ثم في **العرفان** أوّل من شقّ الطريق أمام التأريخ العاملي. أمّا ظاهر فأنتخب عضواً في المجمع جزاء رسالة تاريخيّة في: **صلة العلم بين دمشق وجبل عامل**، المصدر نفسه، ص ١١٨، ويغلب التاريخ والاجتماع و«البلدان» (الجغرافية العربيّة الإسلاميّة) على أعماله التي ردّت إليها الصفحات السابقة مراراً.

(القرابيّة) التي تشدّ أجزاءها بعضها إلى بعض، وتشدّها كلّها إلى آفاقها ودوائرها الأوسع.

الفصل السابع

بين الجماعات الأهليّة والسلطان العثماني

خرج العامليّون من الحرب الأولى على نحو لا يخلو من غرابة ومن بواعث على العجب والخيبة. فالحرب التي كانت «كونيّة»، بحسب الصفة التي سبقت «العالميّة» إلى أقلام المثقّفين العرب[1]، آذنت بسلم كوني هو الآخر. وكان متوقّعاً ومحتملاً أن يعمّ هذا السلم جبل عامل وأهله، وأن يشمل سعيهم ومعاشهم.

قسوة الحرب

وحملهم على نشدان السكينة والاطمئنان قسوة الحرب التي دهمت جبل عامل كما دهمت غيره من البلدان. فجنّد الحاكم العسكري، قائد الجيش العثماني الرابع، الرجال، وساقهم إلى القتال سوقاً «على اختلاف طبقاتهم». وجُبيت الضرائب والإعانات والتبرّعات، وأطلقت أيدي صغار الموظفين، والعسكريّين منهم

(١) سليمان ظاهر: **جبل عامل في الحرب الكونيّة**، ١٩٨٧، بيروت، دار المطبوعات الشرقيّة.

خاصّة، في شؤون التجنيد. فوسع «الأونباشي من الدرك (...) قتل من يشاء ممن يزعم فرارهم»[٢]. وحلّت المجاعة في «ديار عاملة»، كما حلّت في غير دار قريبة أو بعيدة، وهي التي قامت بعض تجارتها على تصدير الحبوب الواردة من حوران، وعلى «إخراج شيء قليل من القطن والتبغ»[٣]، وتستغرق زراعة القمح سدس أراضيها المزروعة ولا يزيد محصوله على خمسة أضعاف البذار[٤]. فجاء نزع قضبان الحديد من السكة الفرنسيّة بين دمشق ومزيريب[٥]، في أثناء الحرب، ليضعف من تموين كل المناطق التي تنتشر حول جبل حوران، وبينه وبين الساحل[٦]، شأن جبل عامل. ولا ريب في أن ما يسمّيه شاهد عيان، هو عبد الحسين شرف الدين، «قطع الميرة عن (البلاد)»[٧]، إنما السبب فيه الإجراء العسكري الذي سلخ الوجه الغربي من ولاية بيروت من مصادر الغذاء والتموين الداخليّة، وانخفاض قيمة العملة الذي آل إليه إصدار كميّات كبيرة من الأوراق النقديّة في نيسان ١٩١٦، وانتشار الجراد في ١٩١٥[٨].

(٢) عبد الحسين شرف الدين: **مذكّرات**، مخطوطة مصوّرة، أمليت على الأرجح في النصف الثاني من العقد الرابع (الثلاثينات) من القرن العشرين، ص ٦١.

(٣) التميمي وبهجت: **ولاية بيروت**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٤٠. يقول المؤلّفان في صدد ناحية النبطيّة إن «ذخيرتها» الغذائيّة، أو غلال أرضها، تكفيها أربعة أشهر، وعليها أن تشتري ذخيرة الأشهر الثمانية الباقية، ص ١٧٥. وفي **مذكّرات** سليمان ظاهر، المخطوطة، وهي يوميّات كتبها بين ١٩١٨ و١٩٢٢، وترد إليها صفحات آتية، ثبت يومي بأسعار غلال حوران وأنواعها ومقاديرها.

(٤) **ولاية**...، ص ١٤٤.

(٥) ستيفن همسلي لونغريغ: **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ١٩٧٨ للترجمة العربيّة، بيروت، دار الحقيقة، ص٦٧، ترجمة بيار عقل.

(٦) يوسف الحكيم: **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ١٩٨٠ (ط. ثانية، الأولى ١٩٦٤)، بيروت، دار النهار للنشر، ص ٢٤٩.

(٧) **مذكّرات**، المصدر نفسه.

(٨) لونغريغ: **سوريا ولبنان**...، المصدر نفسه. حول الكوليرا، والأوبئة عامّة، في أثناء الحرب وسنواتها الأولى، أنظر: **ولاية بيروت**، ج ٢، ص ٢١٣.

لم تعفّ الحمى النمشيّة عن «عرض البلاد وطولها»، وتبعها «الوباء»، أي الكوليرا، «فكان أدهى وأمرّ»: «العرض المصون يبذل بأكلة، وبيع المكتبة الحافلة بنفائس الكتب بمدّ من طعام»(٩). وزاد الحال قتامة إغلاق الطرق البحريّة أمام المسافرين والمهاجرين الهاربين، وبوجه التحويلات الماليّة التي كان المهاجرون يرسلونها الى أهلهم المقيمين في الوطن، وذلك بعد أن وضع الحلفاء الحصار على سواحل المتوسّط وشواطئه تمهيداً للهجوم البريطاني على فلسطين، وللهجوم البريطاني والفرنسي واليوناني على مقدونيا(١٠).

من التأييد الى المناهضة

حملت قسوة الحرب التي خرّبت طرق المعاش وسبله، حملت العامليّين على انتظار نهايتها وأفولها بصبر فارغ. وحملهم على ذلك أيضاً توقّع نخبهم، من رؤساء وأعيان ووجهاء وأفنديّة، أن تحقّق تصفية المخلّفات العثمانية أمانيهم في الاستقلال القومي والمحلّي معاً، وفي العدالة والتقدّم. وقد انتهت هذه النخب، أو معظمها، الى هذا الرأي من بعد تردّد وحيرة انتزعاها من تأييد الدولة العثمانيّة، إبان الحرب، الى مناهضتها ومقاومتها والانضمام الى العاملين على خسارتها وهزيمتها. وقد رأينا **العرفان** تدعو قرّاءها، وهم تصدّر اسمهم فاتحة عددها، الى جمع الأموال والتبرّعات نصرة للعثمانيّين في الحرب التي يخوضونها في طرابلس الغرب، وفي الحرب الثانية التي كانت بلاد البلقان ساحتها وميدانها(١١). ولم

(٩) شرف الدين: **مذكّرات**، ص ٦٨.
(١٠) بيار ميكيل: **الحرب الكبرى**، المصدر المذكور، ص ٥٠٤-٥٠٥ و٥١٢-٥١٣.
(١١) عدد أيلول ١٩١١، الجزء ١٩، ص ٨٣٦-٨٣٧.

تخلّف حملة التتريك، كما دعيت، آثاراً عميقة في أهل الولايات العربيّة، أو قمينة بسلخهم من الولاء للسلطنة حين بدا أن دخولها الحرب قد يؤذن بانهيارها وانتصار دول كبرى، غربيّة ومسيحيّة، عليها. فلم تكد الحرب تبدأ حتى دبّ الشلل في الحركة العربيّة، وحلّ الضبّاط والمحامون والكتّاب والأعيان العرب جمعيّاتهم وروابطهم، «وتنادوا من مصر إلى عدن بتوحيد الصفوف والانضواء تحت لواء الخلافة ومناصرة السلطنة [خشية] انحلال الدولة ووقوع بلادهم تحت نير الاستعمار الأجنبي»(١٢).

ولا يلبث صفا، والشاهد منه، أن يكتب خلاف ما كتبه للتوّ، فيقول، في ص ٢١١ من كتابه، إن اشتعال الحرب العامّة، وسوق الناس الى الجنديّة، واشتداد البلاء والفوضى، آلت إلى نفور الناس من الدولة وتربّصهم بها الغوائل. أما النخب العربيّة، أو «الأحرار من العرب»، فاغتنموا فرصة النفور من الحكومة وانشغالها في الحرب «فنشطوا للعمل وإيقاظ الحركة العربيّة في سوريا». فأوفدت جمعيّة الثورة العربيّة، في ١٨ تشرين الأول ١٩١٤، عبد الكريم الخليل، محرّضاً على الدولة. أي إن «الانضواء تحت لواء الخلافة» لم يدم إلاّ سحابة ثلاثة أشهر صيفيّة. وأغلب الظنّ أن الاختلاف مصدره وضع الكلام على أمرين متباينين: فالإنضواء يصحّ في «رأي عام» ويتمثّل في شبه إجماع، ويشمل النخب كلّها، حين يكون قويّاً وواضحاً؛ أما إيقاظ الحركة العربيّة فيصحّ في بعض أجنحة من هذه النخب هي أحدثها وأضعفها(١٣).

(١٢) صفا: تاريخ... المصدر المذكور، ص ١٩٦.
(١٣) هذا ما يذهب إليه لونغريغ: **سوريا ولبنان**...، المصدر المذكور، ص ٨٣. والحقّ ان **مذكّرات** ظاهر، أو يوميّاته، تدلّ من غير شبهة على أن تأييد السلطنة لم يتبدّد غداة ميسلون.

آذنت محاكمات الديوان العرفي في عاليه، في حزيران وتموز ١٩١٥، بضعف الرابطة العثمانيّة ووهنها في صفوف النخبة العامليّة. وإذا امتحنت المحاكمات تماسك هذه النخب، وأظهرت بعض وجوه نزاعاتها الجديدة، فهي كانت، الى ذلك، معلماً على انعطافها إلى التيّار العربي المتجدّد بقيادة شريف مكّة وابنه فيصل، وميلها إليه. وكان سبق الاعتقال والاستجواب والمقاضاة إنضمامُ فيصل بن الحسين، في آذار ١٩١٥، الى «جمعيّة العربيّة الفتاة»، في دمشق، واجتماعه ببعض أعضاء «جمعيّة العهد» السرّيّة التي تضمّ ضبّاطا عرباً في الجيش العثماني. وكانت الجمعيّة أعلنت، قبل لقائها بفيصل، عزمها على العمل من أجل استقلال الولايات العربيّة، وعلى الحرب إلى جانب تركيا، ومقاومة التدخّل الأجنبي في صوره المختلفة «إذا تحقّق أن للدول الأوروبية مطامع في هذه البلاد»[١٤].

«الحرب» على جبهتين

ومعنى هذا الموقف أن النخب العربيّة العثمانيّة كانت، حتى لقائها بفيصل، أسيرة حسبان تمكّن منها وحملها على الظنّ أن في وسعها الحرب على جبهتين متحاربتين: على جبهة الاستقلال العربي ضد تركيا، وعلى جبهة التضامن مع تركيا ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصريّة. وأغفل حسبانها هذا أن الجبهة الأولى تضمّها هي وأعداء السلطنة في صفّ واحد، وأن الجبهة الثانية تجمع بينها وبين السلطنة من غير تمييز. أمّا كيف كانت تأمل هذه النخب في التوفيق بين أطراف موقفها في خضمّ معترك يولي المكانة التي يوليها للحرب

(١٤) أنطونيوس: **يقظة العرب**، المصدر المذكور، ص ٢٣٦-٢٣٧.

والإسهام فيها - والحرب تفصل المتحاربين الى معسكرات وتنزع الى اختصارهم في إثنين لا ثالث لهما - فهذا ما لم تعرب عنه الجمعيّة. وما كان موضعها من النزاع وموقعها منه يحملانها على الإعراب عنه.

لذا جاء انضمام فيصل الى الحركة العربيّة مخرجاً من التنازع الآيل الى الشلل، أو الى الدوران في حلقة مفرغة. ولم يكن فيصل ممثّل قسم من الحجاز فحسب، وسُلّم هذا البلد العربي الى اللقاء مع ولايات عربيّة أخرى، بل كان الجامعَ بين نزاعات أهليّة ومحليّة واجتماعيّة ما كانت لتجتمع من غيره. فهو ابن شريف مكّة الهاشمي، «والد العرب، وأوّل المسلمين، وكبير أمرائهم، وشيخ أعيانهم»(١٥)، أي هو سليل من لا يُتوهّم سلطان عربي من غير رئاستهم وتصدّرهم: أقحاح العرب، ومعدن الإسلام، وفرسان النزال(١٦). إلى ذلك كان فيصل، الذي يُجمع السيد عبد الحسين شرف الدين وتوماس إ. لورنس و ل. ماسينيون على الإعجاب بوسامته ودماثته ومظهره الملكي، ربيب بلاط السلطان عبد الحميد درايةً دبلوماسيّة وحنكة. وهو أدّبته خدمتُه في الجيش التركي بأدب الأمر والقيادة التكتيكيّة، كما ألفَ، في أثناء حياته باستانبول وعمله في المجلس التمثيلي التركي، تقاليد أوروبا وتدبيرها للأمور

(١٥) بحسب وصف توماس إدوارد لورنس: **أعمدة الحكمة السبعة** (١٩٢٦)، النصّ الفرنسي ١٩٦١، باريس، ص ١٢٤، يضع لورنس هذه العبارات على لسان جمعيّتي «العهد» و«العربيّة الفتاة».

(١٦) إذ يثور مثقّفو جبل عامل المحدثون على الاستبداد والجوع ينيطون آمالهم وأمانيهم بالخيل والحرب وفرسان هذه وتلك، وهم من هم ثقافة ومعاصرة وذهنيّة. ويذكر محمد صفا أنه نظم أبياتاً من الشعر، حين اجتماع المؤتمر العربي في باريس، في ١٩١٣، يشكو فيها الظلم ويختمها بالبيت التالي:

فمن للخيل يملؤها صهيلاً ومن للحرب يعركها جلادا

تاريخ...، ص ٢١١.

والشؤون السياسيّة[١٧]. واختلط بالسياسيّين والعسكريّين العرب، من عراقيّين وسوريّين، وعمل على الوصلة بينهم.

إنقسامات الحركة العربيّة

وكان للحركة العربيّة جناحان: أوّلهما عسكري وعراقي، يجمع نحو سبعين في المئة من ضبّاط الجيش التركي المولودين بين النهرين في إطار جمعيّة «العهد»، وآخرهما سياسي وسوري يضمّ ملاّكي أرض وكتّاباً وأطبّاء وموظّفين في «جمعيّة العربيّة الفتاة»[١٨]. وعلى رغم معرفة كل جمعيّة بالأخرى، وبعض العلاقات بينهما، كانت تنزع الواحدة إلى الاستقلال عن نظيرتها، وتقيس الأمور بميزان مختلف، وتتوسّل بوسائل مغايرة. فتسلّلت «العهد» السرّيّة إلى أعلى المناصب العسكريّة التركيّة، وانكفأت على نفسها، وأناطت عملها بالوحدات العسكريّة العربيّة، وبالفرصة التي قد يوفّرها اضطرار القيادة التركيّة الى جمعها، فتنفرد بحكم المناطق العربيّة التي يوكل إليها الدفاع عنها. أما «العربيّة الفتاة» فنهجت نهجاً سياسيّاً آخر قرّبها من العمل الحزبي العلني، وحملها على التوسّل بالصحافة والدعاوة، وعرّضها للإتّصال بغير دولة وللانقسام تالياً. فلا عجب إذا نظر الضبّاط العراقيّون من أمثال طالب النقيب وياسين الهاشمي، إلى سياسيّي سوريا وصحافيّيها وأثرياء ملاّكها بترفّع لا يخلو من الازدراء[١٩].

(١٧) يصف لورنس فيصل في غير موضع من كتابه المعروف، إلاّ إن الصفحات ١١٦-١١٧ من **أعمدة الحكمة** ... و١٢٣-١٢٥ قد تكون أبينها دلالة.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٩-٦٠. ووصف لورنس للجناحين أدقّ ملاحظة من سرد د. فرومكين للحوادث التي أدّت إلى إعلان الثورة في ١٩١٦، **سلام ما بعده سلام**، المصدر المذكور.

(١٩) **أعمدة الحكمة** ... ، ص ٦٠.

آل إلى فيصل، الهاشمي الحجازي، إخراج الحركة العربيّة من النزاع المعلن بين الجناحين السوري والعراقي، ومن الموازنة بين الانضواء العثماني والشروط الأوروبيّة الأجنبيّة[٢٠]. فتصوّر استقلال الولايات العربيّة، من خط مرسين-أضنه إلى حدود إيران شمالاً ومن حدود إيران إلى خليج العرب شرقاً، والمحيط الهندي جنوباً، وعلى امتداد البحرين الأحمر والمتوسّط إلى مرسين غرباً[٢١]، تصوّر هذا الاستقلال في صورة معاهدة بريطانيّة وعربيّة، يرعى فيصل إجراءها ويقوم على إنفاذها. ومعنى هذا أن في وسع النخب العربيّة أن تثور على الاستبداد والتجويع والامتهان، وربّما على المصير الذي صار إليه الأرمن من تقتيل وتشريد، من غير أن يسلّموا رقبة شعوبهم إلى نير أجنبي أو أن يوردوا الإسلام حتفه، على ما تخوّف بعض أركان هذه النخب، من أمثال شكيب أرسلان.

كان قيام من هو أهل بـ«الرياسة العامّة» واستقرار جبل عامل في «مجتمعه الخاصّ» (سليمان ظاهر)، نهاية نفق المتسلّط التركي وخاتمة الحرب المرتقبة، من غير أن يعني ذلك، كما مرّ من قبل، استعادة الجماعة العامليّة اتّحادها والتحام مراتبها. فقد تمّت المحاكمات العرفيّة، بعاليه، بانقسام النخب السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة على نحو ليس من اليسير رأبه أو رتقه. فانحازت الزعامة العشائريّة القديمة، وهي مناط وحدة المراتب الأهليّة والقوميّة (من القوم)، إلى

(٢٠) لكن دور فيصل هذا، وجرى المؤرّخون على المبالغة فيه، لم يخرج الحركة العربيّة من الشلل والتناحر والإجهاض، على ما بيّن حازم صاغيّة في: **أوّل العروبة**، ١٩٩٣، بيروت، دار الجديد.

(٢١) بيان جمعيّتي «العهد» و«العربيّة الفتاة» إلى الحسين بن علي في نيسان ١٩١٥، أنطونيوس: **يقظة العرب**، ص ٢٤٣. وكانت مذكّرة ماكماهون الجوابيّة، المؤرّخة في ٢٤/ ١٠/ ١٩١٥، والموجّهة إلى «شريف مكّة»، ردّاً على المذكّرة الأولى، المصدر نفسه، ص ٢٥٨-٢٦٠.

السلطة التركيّة، بينما انحاز إلى القيادات السياسيّة الجديدة من خلّفتهم أطوار السلطنة العثمانيّة الأخيرة في سعيها وراء التحديث والإدارة المركزيّة: من كبار الموظّفين وتجّار الساحل والداخل وملاّكي الأرض والوجهاء وبعض علماء الدين والمتعلّمين «الأفنديّة».

ولا ريب في أن الصف الثاني كان بعيداً من الالتحام. بل إن انقساماته هي التي أدّت به الى الاعتقال والتحقيق وأوردته مورد النفي والشنق (في حال عبد الكريم الخليل). وتعود هذه الانقسامات إلى سياقة التحديث العثماني التي فرّقت بين رئاسة طبيعيّة تتربّع في سدّة جماعة متآلفة عشيراً وأرضاً وديناً وتاريخاً، وبين فئات استحدثتها الإدارة المباشرة وبدايات الدمج الإداري والاقتصادي في سوق أخذت تسوّيها التجارة الأوروبيّة ورساميلها على شاكلتها، وأسهم في استحداثها كذلك ضعف التعليم الديني المحلّي وتهافته.

فكان النزاع بين رضا بك الصلح، ولفيفه من وجهاء جبل عامل ومثقّفيه، وبين رؤساء العشائر الذين يتصدّرهم ورثة خليل بك الأسعد، باباً الى نزاعات أخرى توّجتها المحاكمة العرفيّة في منتصف ١٩١٥. وتُظهر رواية السيد عبد الحسين شرف الدين لسنوات الحرب الأولى، ولما قام به في أثنائها، مظاهرَ أخرى من النزاعات الناشئة. إذ لا يكتم السيّد الذي تشدّه الى وجهاء شحور، من آل الزين، أواصر إلفة وإقامة ومصاهرة[٢٢]، أن «متزعّمي» صور

(٢٢) يذكر ظاهر أن شحور، بناحية تبنين، «قاعدة عمل الحكّام من أسرة الزين»، وكان فيها حتى غداة الحرب كبير الأسرة الحاج علي الزين والد صاحب **العرفان**، وهي من «مساكن آل شرف الدين»، **العرفان**، م ٨، ١٩٢٣، ص٥٢٤، من: **معجم قرى جبل عامل**، المصدر المذكور. ويروي ع. ح. شرف الدين أن والدته فضّلت منزله في شحور حين عاد إلى جبل عامل من دراسته النجفيّة، **مذكّرات**، ص ٣، وأن أخاه أقام فيها إبّان عودته أيضاً سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م، ص ٦. وحين رجع صاحب المذكّرات ليستقرّ في بلاد عاملة، في ١٣٢٢/ ١٩٠٤، كانت زرافات المستقبلين «من أهل شحور وناحيتها»، ص ٣٨.

أحجموا عن بناء مسجد للشيعة في المدينة. وحين عزم على الأمر «استخفّوه» عن رأيه، و«تلوّنوا» و«اعترضوا»، فكان معهم مثل «راكب الصعبة». لذا انتهز فرصة تغيّبهم مع الوالي العثماني ببيروت، إبّان الحرب، ليبرق إلى السلطان محمد رشاد طالباً إليه الإفراج عن ثلاثة عشر دونماً في «قبضته»، أي من أملاك السلطان. فأبرق السلطان «منعماً بالإجابة»، وشرع المبرَق إليه في إقامة قواعد المسجد[٢٣].

الدالّة والخلاف

لم تقتصر دالّة العالم على الإدارة التركيّة، في أثناء الحرب، على انتزاع أرض المسجد الشيعي ببرقيّة إلى استانبول وملكها، كما يسمّيه، بل تعدّت انتزاع الأرض الى إعفاء أئمّة المساجد الشيعة من التجنيد. ذلك أن هؤلاء كانوا أئمّة و«قوّامين على الطقوس الدينيّة» من غير أن يكونوا موظّفين في دوائر الحكومة برواتب مسجّلة لهم يتقاضونها «من أوقافهم». وكانت حالهم تلك أمارة على انفصالهم، وانفصال جماعتهم، من دوائر السلطنة المتّصلة بسلك العلماء وأهل السنّة، كما كانت من علامات قيام الشيعة العامليّين بأود مذهبهم وعلمائه وشؤونه. إلاّ إن السلطة أجمعت على سوق أئمّة مساجد الشيعة «مع سواد الناس» إلى الحرب. «فذعروا وتواروا». فعمد الكاتب، مرّة أخرى، إلى الإبراق إلى عاصمة السلطنة التي يسمّيها باسمها الرومي، وينسبها إلى ملوكها الرومان والبيزنطيّين، فيسمّيها القسطنطينيّة[٢٤]، كما دعا خلفاءها ملوكاً من قبل. وهو إذ يبرق،

(٢٣) مذكّرات، ص ٤٥-٤٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٣، وص ٦٢ لما قبلها.

ويستكتب الناس العرائض، ويستفزّ الشعب إلى «حقّه القانوني»، يتوسّل في المطالبة بالحقّ «الحكمة والأسلوب الحسن»، بحسب قوله. أما حجّته على حقّه فحرمان «الشعب العاملي» وامتهانه «دون إخوانه وجيرانه». وباكورة ظهور «الحرمان» وصفاً لحال العامليّين، والشيعة عامّة، قد يكون هذا الموضع؛ ويتحدّر من عرف بإطلاق هذه الصفة في الشيعة، وهو السيد موسى الصدر، من نسب يمتّ به إلى عبد الحسين شرف الدين مرّتين.

وينسب رجل الدين الى نفسه، وإلى دالّته على الحكم التركي، إنقاذ الشيخ عبد الله جواد مروّة من الإعدام شنقاً، إلى نيف وثلاثين شخصاً كانوا معتقلين في بيت الدين[٢٥].

وينتظم مواقف شرف الدين هذه، من السعي في بناء مسجد للشيعة في صور، «عنوان الإماميّة في البلاد العامليّة»، إلى العمل على شمل رجال الدين الشيعة بالاستثناء من التجنيد العامّ، إقبال على صلة ليّنة بالحاكم التركي، وحمله على محمل الحاكم المسلم، والتعويل على إصغائه لرجل الدين الذي يقصر وساطته على شؤون الدين وأهله. ولعلّ من الجلي أنه بفعله هذا يدرج نفسه، وجماعته القريبة، في حكم من يتوجّه إليه مبرقاً ومحتجّاً ومستقضياً[٢٦]. ويظهر هذا الأمر أجلى ما يظهر في الاحتجاج على استثناء أئمّة مساجد الشيعة من إعفاء رجال الدين عامّة من التجنيد. إذ إن ما

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٥. لا شكّ في أن صاحب المذكّرات يعني أنه أنقذهم من الاعتقال.

(٢٦) بعد نيِّف وثلاثة عقود على رأي شرف الدين الليِّن في السلطنة العثمانيّة، على خلاف رأي عروبي ولبناني قاس وقاطع، رأى روح الله خميني، الإيراني والشيعي، رأياً في السلطنة قريباً من لين رأي الشيخ النجفي واللبناني، فعزا إلى «الغرب» إرادة الحطّ من الإسلام وإضعافه إذ أضعف السلطنة التركيّة والسنّيّة، **الحكومة الإسلاميّة** (١٩٦٩)، ١٩٧٢ (النصّ العربي)، بيروت، دار الطليعة، ص ٣٢.

يسوغ طلب شرف الدين الإعفاء هو التسوية بين رجال الدين الشيعة وبين سواهم من «القوّامين على الطقوس الدينيّة». ومعنى طلب التسوية هذا أن عالم صور لا يجد غضاضة في الأسوة بين الطوائف الأخرى، أو إخوان «الشعب العاملي» وجيرانه، وبين طائفته؛ بل إنه يرى فيها طمأنة للناس «على كرامتهم» ورفع الامتهان عنهم. ولا ريب في أن مثل هذا الطلب، والباعث عليه، يندرجان في روح التنظيمات العثمانيّة التي رمت إلى سياسة الجماعات الدينيّة والقوميّة العثمانيّة بالمساواة والمواطنيّة العامّة[٢٧].

شرف الدين... بخلاف طبقته

إلى ذلك بقي السيّد شرف الدين بعيداً من الحركة العربيّة ومن الذين أدّى بهم الاشتراك فيها إلى المحاكمات العرفيّة. فهو ليس بين من سيقوا، من صور، إلى مجلس عاليه ومحكمتها، وليس بين الذين حملوا إلى المحاكمة شهوداً قد تجوز عليهم التهمة، كما كانت حال بعض الشهود[٢٨]. ويقتصر حديثه عن الأمر كلّه، في **مذكّرات**(ـه) على إشارة سريعة إلى المشانق التي علّقت في دمشق وبيروت[٢٩]. وإذ يكتب خبر إنشاء حكومات مؤقّتة تحفظ الأمن باسم شريف مكّة وملك الحجاز، في تشرين الأوّل ١٩١٨، يذكر أن من تولّى حكومة بيروت هو شكري الأيّوبي، وأن رياض الصلح رئيس حكومة صيدا، إلاّ أنه يغفل ذكر رئاسة الحاج عبدالله يحيى الخليل على حكومة صور[٣٠]. وكان الخليل هذا، مع الحاج

(٢٧) برنارد لويس: **عودة الإسلام**، المرجع المذكور، ص ١١٧ وما يليها.
(٢٨) صفا: **تاريخ...**، ص ٢١٩.
(٢٩) المرجع المذكور، ص ٦٢.
(٣٠) **مذكّرات**، ص ٦٥؛ والإثبات في صفا: **تاريخ...**، ص ٢٢٣.

اسماعيل الخليل، متّهمَي صور في المجلس العرفي التركيّ[٣١]. فلا يشكّ القارئ، في ضوء هذا الإغفال، وفي ضوء البرم الشديد بمن يدعوهم شرف الدين تارة «المتزعّمين»، وتارة «المتنفّذين»، وينسب إليهم تارة ثالثة العمل بـ«القاعدة الإقطاعيّة: فرّق تسُد...»، وينحي عليهم باللائمة لتفرّق شيعة صور وضياع مسجدهم الذي بناه الوائليّون ومصيره إلى إدارة الأوقاف العثمانيّة[٣٢]، لا يشكّ في أن ما يوحي به وجوه آل الخليل لرجل الدين الذي حلّ بين ظهرانيهم إنما هو الاستثقال بعينه[٣٣]. وإذ ينزل صور ويحلّ بها عام ١٩٠٨، ينزل ضيفاً على الحاج محمّد بحسون. وإذ يستنهض همم ميسوري الشيعة، يستجيب الحاج سليمان الرز ويتبرّع بداره «مجمعاً (حسينيّاً) للطائفة». ويعدّد من محسنيهم على أهل صور، في أثناء المجاعة والوباء والحمى، الحاج خليل محمّد حلاوي، والحاج أمين كنج، والحاج محمّد أيّوب عسّاف[٣٤]. وليس بينهم، كما هو جليّ، واحد من آل الخليل الذين ستؤول إليهم حكومة صور، من بعد أن حُملوا إلى المحاكمات التي جمعت النخب العامليّة، من غير رجال الدَين والعلماء، إذا استثنينا المفتي السنّي الصيداوي بهاء الدين

(٣١) صفا، ص ٢١٦.

(٣٢) **مذكّرات**، ص ٤٤-٤٧.

(٣٣) لا ينفرد شرف الدين بهذا الشعور الذي يشاطره إيّاه الموظّفان العثمانيّان رفيق التميمي ومحمد بهجت. فكتبا عند مرورهما بصور: ارتفعت رؤوس أفراد بين جميع الطبقات من أهالي القضاء، سواء كانوا متاولة أو سنّيين أو روماً أو موارنة «انتقلت إليهم ثروات تزايدت تدريجاً حتى وصلت إلى الحالة الحاضرة، وقد توسّلوا مع طول السنين بكل واسطة لتزيد ثروتهم، وإنماء ماليّتهم، كعضويّة المجالس والمأموريّات، التزموا الأعشار، وانتهزوا كل فرصة ممكنة...»، **ولاية بيروت**، ص ١٤٧. وينسب الموظّفان العثمانيّان، النابلسي والدمشقي، إلى أقسام من أثرياء الشيعة والسنّيين والمسيحيّين الاتّفاق على إبقاء بدلات الأعشار (ضريبة الأرض) على ما كانت عليه برغم تردّي حال الزراعة وكثرة المهاجرين، ص ١٤٨.

(٣٤) **مذكّرات**: ص ٤٤، ٤٥، ٦٤، تباعاً.

الزين، المنفي إلى إزمير[٣٥].

روابط أهليّة وعثمانيّة

تشير هذه الوقائع إلى اضطراب المواقف من القوى الكبيرة التي في يدها التدبير والأمر تبعاً لاختلاف مواقع النخب المحلّيّة وأدوارها وعلاقات بعضها ببعض. وإذا بدا أن معظمها مجمعٌ على رجاء «مستقبل عربي مستقلّ»[٣٦]، وعلى السعي من أجله وفي سبيله، لم يحُل رجاؤها هذا بينها وبين التنازع الذي قد يفضي بها إلى النفرة والفُرقة. وكما أتاح للسيد عبد الحسين شرف الدين موقعه الديني الإنصراف إلى معالجة بعض شؤون رعيّته الصوريّة، إذا جاز استعمال كلمة رعيّة المنقولة عن الإدارة الكنسيّة - فجمع من هذا الوجه بين مهادنة الإدارة وبين العمل على بناء جماعة شيعيّة تدين بالولاء له دون آل الخليل، آل النزاع بين كامل بك الأسعد ورضا بك الصلح، وبين الصلح وبين بعض متنفّذي صيدا من آل البزري[٣٧]، إلى وشاية الأسعد بالصلح وبعبد الكريم الخليل وإلى شهادة مصباح البزري، رئيس بلديّة صيدا، عليهما وعلى غيرهما من المتّهمين.

(٣٥) صفا: **تاريخ...**، ص ٢٢٨. والشيخ محمّد بهاء الدين الزين هو مفتي صيدا بين ١٩٠٦ و١٩١٤، وخلفه الشيخ كمال المغربي على الإفتاء (من بعد عزله؟)، وتولّت أسرته، الى تولّيها منصب الإفتاء مرّتين، منصب نقابة الأشراف، طلال المجذوب: **تاريخ صيدا الاجتماعي**، المصدر المذكور، ص ٥٩، ص ٣٦٤-٣٦٥ (الهامش)، وص ٤٤٥. وكان متولّو منصب الإفتاء يلتزمون الأعشار وينافسون على التزامها وجوه العائلات والتجّار؛ وقتل الشيخ عثمان الزين، مفتي صيدا وسلف الشيخ محمّد بهاء الدين، في ١٨٩٤، من جرّاء خلاف على التزام الأعشار، علي مروّة: **تاريخ جباع، ماضيها وحاضرها**، ١٩٦٧، بيروت، دار الأندلس، ص ٣٨٩-٣٩٠ (ترجمة الشيخ علي الحرّ).

(٣٦) شرف الدين: **مذكّرات**، ص ٦٥.

(٣٧) صفا، ٨٩ ص ٢١٢.

أمّا سليم علي سلام، وهو من سبق له أن اشترك في المؤتمر العربي في باريس، في حزيران ١٩١٣، برغم وفاة بكر أولاده، وأوقف في آب ١٩١٥ وحقّق معه بدمشق وعاليه، بتهمة العمل مع حزب اللامركزيّة بمصر على إنشاء دولة عربيّة مستقلّة عن السلطنة، فلم يفلح في التملّص من لقاء جمال باشا بالطيّبة، في دارة كامل الأسعد، يوم أعدم بدمشق عبد الوهاب الإنكليزي ورشدي الشمعة، في أيّار ١٩١٦[٣٨]. ومهما كان الرأي في دواعي سلام، أو الأسعد، إلى هذا اللقاء الذي لا ريب في أنّه أحرج الإثنين، فاللقاء علامة على استمرار بعض الروابط بين جناح من القيادات الأهليّة المحلّيّة وبين الإدارة التركيّة، لم تنصرم. ولم يفلح فيصل بن الحسين، حين قدم دمشق مطلع ١٩١٥، وهو في طريقه إلى الآستانة، في التفلّت من مرافقة جمال باشا إلى ساحة الإعدام بدمشق، على ما روى لورنس[٣٩]. ويعزو أنطونيوس إلى أعضاء «جمعيّة العربيّة الفتاة» الحذر عند اتّصالهم بفيصل، آنذاك، وينقل عنهم رأيهم في ميل فيصل إلى الأتراك[٤٠]. وأخذ الفرنسيّون وأصدقاؤهم على فيصل سلوكه مسلك التقيّة مع جمال باشا والأتراك أخذاً حاداً، من غير نظر إلى ظروف مسلكه هذا[٤١].

لم يغفل الأتراك عن استمرار روابط تشدّ إليهم قيادات أهليّة ومحلّيّة بارزة مثل تلك التي ذكرناها. وما استجابتهم بعض مطاليبها إلاّ من أمارات تنبّههم عليها، وهم من ساسوا ممتلكاتهم بسياسة يقرّ ألبرت حوراني باستعصائها على الوصف إذ يكتب أن قوامها «الأناة

(٣٨) سلام: **مذكّرات**، المصدر المذكور، ص ١٦٨، ٢٠٧، ٢٢٦.
(٣٩) **أعمدة الحكمة ...**، ص ٦٦.
(٤٠) **يقظة ...**، ص ٢٣٤.
(٤١) أنظر د. جورج سمنة: **سوريا**، ١٩٢٠، باريس، ص ٤٦٥.

والحذر والعناية بجعل نفوذ معيّن معادلاً لنفوذ آخر ضدّه حتى يبطل مفعول الإثنين»[٤٢]. لذا لم ييأس قائد القوّات التركيّة من استدراج الشيعة العامليّين إلى صفّ قوّاته، وفي مقدّمهم زعماؤهم ورؤساؤهم. فلوّح لهؤلاء بتجديد لحمة الجماعة العامليّة تحت لوائهم، وحَمَلهم على الإعداد لحملة على لبنان الجنوبي (أي جزّين والسكن المسيحي المتاخم للجبلَيْن) وعلى الشوف (الدرزي)، يقودها عبد اللطيف بك الأسعد[٤٣]، أخو كامل بن خليل الأسعد. ويعزو المؤرّخ إحجام الأسعد عن مسايرة القائد التركي إلى تنبّهه على «حوادث القرن الماضي» ومآلها إلى اقتتال أهلي مدمّر، بين المسيحيّين والدروز، وَسِعِ العثمانيّين يومذاك أن يلقوا بتبعته على عاتق الأهالي.

إلاّ إن الواقعة التي ينقلها محمّد جابر عن الأسعد نفسه، في ما يبدو، والتي تمثّل على صفة السياسة العثمانيّة عامّة، تظهر على نحو واضح قوّة الروابط التي ما برحت تشدّ المجتمع الأهلي ومراتبه إلى الإدارة العثمانيّة، عشيّة هزيمة هذه الأخيرة وجلائها عن البلاد. فالقائد العثماني «يستحضر» بعض زعماء جبل عامل، ويحرّضهم على التأهّب «لمهاجمة الشوف ودير القمر وما يتبعها»، ويوهمهم أن «لبنان يتمخّض بثورة ضد المسلمين يغذّيها الأجانب»، ويختصّ عبد اللطيف بك الأسعد بقيادة الحملة. وحيال أمر بهذه الخطورة، لا يملك الرئيس العاملي إلاّ «التظاهر» بالطاعة، والتوسّل بالحيلة إلى الانفكاك من دالّة التركي الآمر، فيلجأ إلى طلب أمر خطّي «يجيز (...) الدفاع والهجوم»[٤٤].

(٤٢) **الأسس العثمانيّة...**، المصدر المذكور، ص ٣.
(٤٣) صفا: **تاريخ...**، ص ٢٠٢-٢٠٣.
(٤٤) المصدر نفسه.

خلافة الخلافة

صحّ الخبر أم لم يصحّ[٤٥] فهو قرينة على بعد العامليّين، وربما غيرهم من الجماعات العربيّة، من الإعداد الحثيث لخلافة الإدارة العثمانيّة وحكمها[٤٦]. ولا يرجع ذلك الى عشو في النظر منعهم من توقّع هزيمة الأتراك في الحرب الكبيرة التي جُرّوا إليها، وأقحموا فيها. فهذا سليم علي سلام يردّ رغبته، هو وأصدقاؤه، في «الانضمام إلى مصر تحت الحماية الإنكليزيّة»، إلى هزائم السلطنة المتوالية أمام البلقانيّين والإيطاليّين في ١٩١١-١٩١٢[٤٧]، أي إلى ضعفها البادي وإلى ظهور علامات تصدّعها قبل الحرب بسنوات. وما الجمعيّات العربيّة الكثيرة، السرّيّة منها والعلنيّة، العسكريّة والمدنيّة، في عاصمة السلطنة وفي أطرافها، إلا من قبيل الإرهاص بالهزيمة التركيّة، والشعور بها، واستعجالها في أكثر من حالة.

ولم يغفل السلطان عبد الحميد عن قدم التمرّد على سلطانه، وعن قوّة جذوره، فيعزوه في مذكّراته إلى إشعال بريطانيا «حريق الفكرة القوميّة» في غير موضع من «سلطاننا»[٤٨].

لكن ثمّة فرقاً، وإن لم يكن عظيماً، بين الجمعيّات العربيّة، بمؤتمراتها، واتّصالاتها المحلّيّة والدوليّة، وتوقّعها ظرفاً مناسباً لا

(٤٥) مصدر التردّد في قبوله هو أن نقله عن طريق كاتب واحد، وليس الشكّ في عدل الناقل، فهو خبر الواحد.

(٤٦) وهذا ما لا يترك شكّاً فيه ضعف استجابة المجنّدين العرب والضبّاط نداء الشريف حسين ودعوات المفتين الهنود المسلمين، الى الثورة على السلطنة، فرومكين: المصدر المذكور.

(٤٧) مذكرات: ص ١٢٨-١٢٩. إلا إنه يستدرك فيقول إن ضعف «الدولة» لم يحملهم على الرغبة في ترك «حظيرتها»، المصدر نفسه.

(٤٨) سمنة: سوريا، المصدر المذكور، ص ٣١٦.

تحوز شرطاً واحداً من شروطه تقريباً[٤٩]، وبانقساماتها، وبين النشاط الذي انعقد حول فيصل بن الحسين، وكان أشراف مكّة مناطه. ولعلّ مردّ هذا الفرق أوّلاً إلى تمكّن المشيخة الشريفيّة من أن تجمع في كنفها، وبين برديها، ولو ظاهراً، نوازع ومراتب وجماعات كان من المحال عليها أن تجتمع في كنف آخر من غير أن يسبق اجتماعها نفْرة وتفرّق مدمّران. فالقيادات الجديدة كان جلّها، على ما رأينا في حال جبل عامل بشيء من الدقّة، من كبار الموظّفين الإداريّين، ومن سليلي التجّار في مدن الساحل وبلدات الداخل، ومن متعلّمي التعليم الحديث الذي جرى تحصيله إمّا في استانبول وإمّا في حواضر الولايات خارج الجماعات الأهليّة والمحلّيّة، وخارج تربتها ومؤسّساتها الخاصة.

(٤٩) أنظر، أعلاه، الإشارة إلى نزاعات جمعيّتي «العهد» و«العربيّة الفتاة»، من وجه، وانتظار ضبّاط «العهد» اجتماع الفرق العربيّة في ولاية عربيّة ليقوموا بالاستيلاء على «الحكم» فيها، من وجه آخر.

الفصل الثامن

«المجتمع السياسي» الخاصّ على مفترق طرق العالم

قد يصحّ في النخب والقيادات الجديدة وصف المؤرّخ والموظّف الانتدابي البريطاني لونغريغ، على نحو ظاهر. فهو قلّة ضئيلة لا تنيف عن واحد من عشرين من كتلة السكّان الكبيرة، تفصل بينها وبين هذه الكتلة هوّة عميقة، من غير أن يعني انفصالها تجانساً حقيقيّاً، اجتماعيّاً أو ثقافيّاً بينها. فهي خليط متنافر من ملاّكي الأرض وأثرياء المدن والمتعلّمين ومقدّمي طوائف دينيّة أقليّة. أما في ما يعود الى معايير التقويم والنظر والعمل فيكاد الاشتراك بين أجزاء هذه النخب يقتصر على «نقد مذعن للنظام القائم»، وعلى تعويل متفاوت الإقدام والثقة على إصلاح يقوده تدخّل أجنبي متضارب؛ وأخيراً على تجربة سياسيّة ضيّقة قوامها الاجتماع والكلام والكتابة والطموح إلى تولّي قيادة أوقفها الحكم التركي على الباشوات الأتراك وموظّفيهم. أي، بعبارة أخرى، كان أنصار العروبة من الشبّان «الذين انتخبوا أنفسهم بأنفسهم» ولم تسلس إليهم مجتمعاتهم الأهليّة قيادها وأمرها. أما المجتمعات هذه فكان مثالها وموضع صبوتها «غياب أي حكم»، ولم يكن مثالها على أي وجه

من الوجوه الحكومة العربيّة [١].

النخب «الخارجة»

إلى ذلك، وقبل كل وجوه هذه الحال ربما، شرعت هذه النخب في الخروج من ثنايا الحياة الاجتماعيّة السائدة، ومن معاييرها وقيمها ولحمتها، إلى عالم يضمّها وحدها، ولا يمتّ إلى الكتلة السكّانيّة الكبيرة إلاّ بأوهى الصلات. بل إن بقية هذه الصلات كانت تثقل كاهل النخب العربيّة العثمانيّة، فتظهر التبرّم بها والسخط عليها، وتجهر برغبتها في التحرّر منها والانعتاق من أسرها. وهذا ما لم يفت مراقباً داخليّاً مثل رفيق التميمي، وهو النابلسي الفلسطيني، وأحد مؤسّسي «العربيّة الفتاة»، عام ١٩١١ بباريس[٢]، إذ كتب في متعلّمي نابلس ومثقّفيها: «ثمّة ثلاثمائة شاب أكملوا تحصيلهم باستانبول، وبعضهم بأوروبّا، يعملون في وظائف المعارف والعدليّة وغيرها، ويقيمون خارج نابلس، في محيط بيروت وفي محيط الآستانة حيث فازوا بإظهار استعدادهم الأساسي(...) وعرفوا معنى الحياة، ووقفوا على لوازمها، ولهذا صعب عليهم بعد ذلك الامتزاج على أي وجه كان بمحيط نابلس. وبسبب ذلك أصبح من المحال أن نجد شابّاً واحداً نابلسيّاً أكمل تحصيله وعلمه ثم عاد إلى نابلس واختار الإقامة فيها زمناً طويلاً»[٣].

ويظهر خروج المتعلّمين والموظّفين، بحسب التميمي، من حياة

(١) س. لونغريغ: **سوريا ولبنان...**، الصفحات ١٢-١٣، ٣٧-٣٨، ٤٣، ٩٣. يستعيد هذا الوصف مشكل تعريف الأمة، على ما رأينا في صدد سليمان ظاهر والعرفان عامّة.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٣) **ولاية بيروت**، ج ١، ص ١١٢.

مدينتهم وأهلهم التقليديّة، في دقائق الحياة والمسلك. فهؤلاء يصعب عليهم إخراج «البوتين» (الأحذية) من أرجلهم والجلوس على المطارح، ولا تعجبهم مآكل أهليهم الثقيلة، ولا مسامراتهم، ولا القيل والقال المعتاد في البيوت؛ ويصعب عليهم قطع علائقهم مع العالم وسدّ آذانهم عن كافة تجلّيات الكائنات وأذواقها، كما يستحيل عليهم العثور على رفيق من نابلس ارتقت حاله(٤).

وما يصحّ في المتعلّمين والموظّفين الذين ينبغي ألاّ ننسى أنهم سليلو الطبقات المدينيّة العليا في معظمهم وليسوا، على شاكلة متعلّمينا، أولاد الطبقات الوسطى والمهاجرين من الريف - ما يصحّ فيهم يصحّ مثله في تجّار المدن وأثريائها من الملتزمين والملاّكين المتغيّبين عن أرضهم وضيعهم ومزدرعاتهم. وسبق أن رأينا أمثلة على المنازعات بين بعض هؤلاء وبين الفلاّحين العاملين في أرضهم، وهي نزاعات أدّت إلى قتل مالك الأرض وملتزم الذخيرة الحجازيّة الحاج اسماعيل الزين في إحدى الحوادث، وكانت على الدوام قرينة على عمل الانقسام الاجتماعي في جسم الجماعة الأهليّة والمحلّيّة، وعلى ابتعادها من وحدتها الجميعيّة التي كانت مستقرّها ومأواها وكنفها. ولم يسلم رجال الدين من آثار هذا الابتعاد، على ما مرّ كذلك، فانتُزعوا من الشجرة المحلّيّة واضطرّوا إلى الهجرة باكراً سعياً وراء التحصيل العلمي الديني.

كانت هذه الطوائف الاجتماعيّة معدن النخب السياسيّة التي تصدّرت الجمعيّات والمنتديات والحركات والمؤتمرات، وكان منها

(٤) المصدر نفسه. ويروي موريس بارّس لقاءه، غداة وصوله إلى بيروت، شابّاً لبنانياً يعرّف نفسه ابن مترجم وحفيد مترجم فخريّين، في حوزة جدّه رسائل من لامارتين ودو ساسي، ويحتجّ على نعت الكاتب لبنان بالجمال، ويعرب عن رغبته في تركه ليعيش في باريس حيث «الحياة ليست فقيرة»، **إستطلاع بلاد المشرق**، ١٩٢٣، باريس، ج ١، ص ٣٧-٣٩.

عالمَ السياسة السوري «السري والصغير»، بحسب نعت لونغريغ له(٥). والحقّ أن الطوائف هذه جمعت، إلى قلّتها، ولادة نخبها من أدوار ووظائف طرأت على جماعاتها من خارج، واضطلعت بكسر تماسك «المجتمع الخاصّ» الذي كان لهذه الجماعات، وما انفكّت مشدودة إليه وإلى حلمه ووهمه. فهي نشأت - عنَيت الطوائف الاجتماعيّة ونخبها السياسية - من انهيار الاجتماع القديم، ومن التصدّي لسَوْسه وإدارته على طرائق لا عهد له بها، قوامها تسليط بعض مراتبه الثانوية عليه، وانتزاع الوظائف الاقتصاديّة، والإداريّة، والعسكريّة، والتعليميّة من جميعه المندمج والمركّب.

الطوائف الاجتماعيّة الجديدة... ووطأتها

فلا عجب إذا ناصبت الطوائف والنخب الجديدة الفلاّحين، وهم كثرة هذه الجماعات، العداءَ، وبادلها الفلاّحون عداءها هذا بمثله. ولا عجب إذا كان بينها وبين مقدّمي الجماعات ورؤسائها وحكّامها نفْرة وفُرْقة آلت إلى خلاف ظاهر، اقتفت صفحات سابقة بعض آياته وعباراته. فلاحظ برنارد لويس، على سبيل المثال، أن الطاقم الإداري الذي أوكلت إليه استانبول إنفاذ التنظيمات، ومباشرة حكم الولايات على النحو الجديد، خارج عمود العشائر والعائلات، كان أشدّ وطأة على الأهالي وأثقل قبضة(٦). واستبعد الإصلاح العثماني صدورالسلطة عن الشعب وأناطها بإدارة السلطان، شأن الدستور نفسه الذي علّق في شباط ١٨٧٨. وإذا ماشت الطوائف الاجتماعيّة

(٥) سوريا ولبنان...، ص ٦٩.

(٦) فكرة الحريّة في الفكر السياسي الإسلامي الحديث (١٩٦٧، دائرة المعارف الإسلاميّة، ط٢٠). أعيد طبعه في عودة الإسلام، المصدر المذكور، ص ١٠٦ و١١١.

الجديدة الأوضاع الناجمة عن تسلّط المعايير الأوروبّيّة على الإنتاج الزراعي والتبادل التجاري، فهي عجزت عجزاً ظاهراً وجليّاً عن حل المشكلات التي نشأت عن هذا التسلّط. فتعاظمت الهجرة إلى مدن الساحل وإلى بلاد البرّ الجديد (الأميركتين)، واتّسعت الهوّة بين المساحة المزروعة وبين عدد الأفواه المولودة التي تطلب الغذاء، وارتفعت أسعار السلع المستوردة وعمّ الغلاء من غير أن تفيد الحرف المحلّيّة منه، وغدت السوق الدوليّة والإقليميّة عاملاً هامّاً (ومستوراً) في ازدهار زراعة محلّيّة أو انهيارها. ويذهب جورج سمنة الذي يحصي أربعة ملايين وأربعمائة ألف «سوري» تقريباً (وإقليمه يمتدّ من طوروس إلى العقبة، ومن البحر إلى أعالي جبال سنجار والفرات والصحراء شرقاً) إلى أن المهاجرين لا يقلّون عن نصف مليون، عام ١٩٢٠. وهو يعزو إلى الهجرة عامّة، واللبنانيّة خاصّة، إفراغ البلاد من نخبتها الثقافيّة والاقتصاديّة، إذ غادر زحلة في العشر التاسع من القرن الماضي ١٥٠٧ مهاجرين من ثلاثة آلاف مكلّف، وترك قضاء جزّين الذي يعدّ ٥٩٨٣ مكلّف قرابة ٢٢٣٠ مهاجراً، وترك من ١٥٥٤٩ مكلّفاً في كسروان ١٠٢٠٦ مهاجرين... [٧].

ويعزو التميمي وبهجت ضعف «الترقّي» السكّاني (أي الزيادة) في قضاء صور إلى اتّصال المهاجرة إلى أميركا «حتى إعلان الحرب»؛ وكان المؤلّفان ابتهجا، قبل صفحات، لزيادة سكّان قضاء صور ٩ آلاف نسمة في سبع سنين، آخرها سنة ١٣٣٣ هـ/١٩١٦، بنسبة تقارب ٢٨ في المئة [٨]. ويقدّر المؤلّفان عدد المهاجرين من القضاء بخمسة آلاف نسمة عاد نصفهم، ويقدّران عدد العاطلين عن العمل بألفين و٨٠٠ شخص، حين لا يبلغ عدد العاملين إلا

(٧) سوريا، ص ٢٨٨ و٢١٦-٢١٨.
(٨) ولاية بيروت، ج ١، ص ١٤٢ و١٣٨.

١٢٨٢ شخصاً[٩]. ويقدّران عدد المهاجرين من قضاء النبطيّة بألف مهاجر (من ١٥ ألف نسمة)، ويردّان قطع أشجار الزيتون إلى الطريقة الرديئة التي اتّبعت في جباية الأعشار[١٠].

أما سليمان ظاهر، مؤلّف **معجم قرى جبل عامل**، فلا يحصي في المجلّد الثامن من **العرفان**، ١٩٢٤/ ١٩٢٥، أقلّ من ٢٨ قرية خربة من ١٧٤ قرية يعدّها (عاد فأحصى، في ١٩٣٢/ ١٩٣٣، ٣٠٣ قرى)، تبلغ نسبتها من جملة القرى ١٦ في المئة. ويذكر كتّاب بعض مقالات **لبنان، مباحث علميّة واجتماعيّة**[١١]، بعض الزراعات التي كان الإنتاج العالمي مصدر تقهقر أصابها، كالذرة البيضاء التي أبطل القمح الأميركي زراعتها، والتبغ الذي نافسه وغلبه التبغ الإسلامبولي، والزيتون الذي يعصر منه الزيت وأفلحت الصناعة الأوروبّيّة في استخراج أنواع منه لمصابنها. بعبارة أخرى، كانت الطوائف الاجتماعيّة الجديدة أمارة على تمخّض جماعات السلطنة وولاياتها عن مشكلات حادّة، ومن ضرب غير مسبوق، تتّصل بالعلائق بين الولايات وبين المركز، وبين الرئاسات الأهليّة والإدارة العامّة، وبين الأسواق المحلّيّة والسوق العالميّة. فنشأت الطوائف هذه لتصل بين طرفي العلاقة المُشْكلَة، فزادتها إشكالاً وإعضالاً. فلم تتصدّر أي شكل من أشكال الإجابة عن المشكلات والمصاعب المتعاظمة: فلا كانت رائدة توسيع للأرض المزروعة أو تنويع للمزروعات، ولا محضت المحطّات التجاريّة دوراً نشيطاً في التبادل بين المنتجين والمستهلكين، ولا أحيت سوقاً حرفيّة داخليّة، ولا استجابت دعوة التعليم الحديث المنتشرة، ولا كانت مثالاً أو قدوة

(٩) المصدر نفسه، ص ١٤٩.
(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧٥.
(١١) المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٩٢، ٤١٧، ٤٥١، إلخ.

لحكم محلّي أو بلدي حرّ، ولا فكّت إشكال الهويّة المتشابك...

مطاولة ومقاواة

كانت النخب السياسيّة المولودة من الطوائف الاجتماعيّة الجديدة إيذاناً بمشكلات متفاقمة من غير أن تؤذن بحلول لهذه المشكلات، قريبة، أو يتطاول إليها نظر العامّة، وتتطاول إليها الأيدي. لذا كان تصدّيها للقيادة السياسيّة، ومنافستها للرئاسات التي كانت منها «الحكومات الوطنيّة» (محمد جابر) أي الأهليّة والمحلّيّة، ضرباً من المطاولة والمقاواة القاصرتين والمتعسّفتين. فالسياسة التي كانت تباشرها الجماعات لم تكن انفكّت بعد، هذا إذا أفلحت يوماً في الإنفكاك، من قوامها الأهلي ومن تقديمه الرئاسات الطبيعيّة التي تنتقل بالنسب والحسب والتمثيل على وحدة الجماعة وعلى لحمتها واتّصالها. لذا بدت المعارضة العربيّة للسلطنة، حتى من بعد أن تحوّلت السلطنة من رابطة عثمانيّة إسلاميّة إلى جهاز عسكري تركي يخشى فرقه العربيّة وارتدادها عليه[١٢]، بدت مغلولة وعاجزة عن أن تأتي عملاً مؤثراً لوحدها. أما ما صاغته مؤتمراتها وجمعيّاتها من برامج وبيانات ومشاريع فكان يفترض كلّه عملاً يؤثر في رأس السلطة والإدارة، ويتولاّه أناس يتربّعون في هذا الرأس، او يتمتّعون بدالّة كبيرة عليه. ومثال الجمعيّات السياسيّة العثمانيّة، من وجه تنظيمي وتكتيكي، هو الجمعيّات السرّيّة الإيطاليّة والبولونيّة، بينما حذت إيديولوجيّتها على حذاء تعاليم التنوير والثورة الفرنسيّة[١٣].

(١٢) لورنس: **أعمدة الحكمة...**، مطلع ١٩١٥ كان ثلث الجيش العثماني يتكلّم العربيّة، ومن أصل عربي، ومعظم هذا الثلث، في شمال سوريا، ص ٦٢ و٦٥. لكن لورنس يبالغ في تقدير مشاعر العداء العربيّة للسلطنة.

(١٣) ب. لويس: **فكرة الحرّية...**، المصدر المذكور، ص ١٠٩.

إلاّ إن بين الأمرين تبايناً كبيراً يفاقم منه الاختلاف بين إيطاليا وبولونيا، من وجه، وبين المجتمعات العربيّة، من وجه آخر. ولما كانت حال النخب هذه بعيدة من تحقيق الشرط المذكور أناطت فعلها بتدخّل قوى خارجيّة، أجنبيّة دوليّة، مثل بريطانيا وفرنسا، أو عربيّة تتصدّر المراتب والجماعات والعشائر، مثل أشراف مكّة الهاشميّين أو آل سعود أو إمام اليمن، وقبلهم جميعاً الأمير عبد القادر الجزائري(١٤).

وجاء تأمير الحجازيّين على الشتات السياسي والعسكري العربي، السوري والعراقي خاصّة، بنوازعه المختلفة والمتضاربة، مجيء الفكرة التاريخيّة الجامعة. فإذ تفترض الجمعيات والمؤتمرات مجتمعاً سياسياً انعتق من غلبة الجماعات الأهليّة، وانجز تفكيكها، وأرسى تمثيلاً قائماً على قوى مستقلّة عن هذه الغلبة بهذا القدر أو ذاك، وخلط بين الجماعات المتمايزة ثقافة وعشيراً - لم يفترض تأمير أشراف مكّة شيئاً من هذا كلّه. فوسع أصحاب هذه الجمعيّات والمؤتمرات، وهم من رأينا، الإقرار برئاسة حسين بن علي وولده، شأنهم شأن رؤساء العشائر والجماعات بجبل عامل، وبحوران وضواحي حماه وحمص ومعان ودرعا والبوكمال والبصرة، إلى رجال الدين والعلماء من سنّة وشيعة. بل إن الأقلّيات الدينيّة نفسها لم تعدم بعض نخبها سبباً يصل بينها وبين الإمرة الهاشمية والحجازيّة. ويرجع ذلك أولاً(١٥) إلى بناء الفكرة العربيّة الهاشميّة

(١٤) يندرج مشروع الخلافة الخديويّة (المصريّة) في هذا الأطار، شأن سعي بعض كبار الموظّفين الأتراك، مثل مدحت باشا، إلى الانفصال بالولايات المشرقيّة.

(١٥) ليس هنا محلّ الاحتجاج لهذا الحكم احتجاجاً مفصلاً ودقيقاً. إلا ان سنده هو الصفحات اللاحقة التي تدور على جبل عامل، وعلى مقارنة بينه وبين مناطق أخرى والت فيصل وتابعته.

على جماع ما تمخّضت عنه الحركات العربيّة، الشعبية منها والنخبَوية، منذ أربعة عقود[١٦]، من نزعات ومطاليب ورسوم اجتماعيّة حقيقيّة، وفي مقدمها «الائتلافيّة» أو اللامركزيّة.

فقد اتّفقت حركات المطالبة الإصلاحيّة - التي نهض بها كبار الإداريين وضبّاط الجيش والوجهاءُ والتجّارُ والعلماءُ والملاّكون - والانتفاضات الشعبيّة والقوميّة الأهليّة، اتّفقت جميعاً وأجمعت على رفع الكيان الأهلي إلى مرتبة الهيئة السياسيّة والإداريّة، وعلى رعاية انغراس الثانية في الكيان الأهلي وحدوده «التاريخيّة» (ظاهر). وكان التأليف بين الكيانات الأهليّة وبين الدولة القوميّة او الدينيّة لازمة المشاريع السياسيّة المختلفة، منذ مشروع المملكة العربيّة القادريّة (نسبة إلى عبد القادر الجزائري). وهو وحده أتاح لأنصار هذه المشاريع الجمع بين الولاء لوحدات سياسية واسعة، مزمعة، وبين القول، تارة بـ«شعب عامليّ»، وتارة أخرى بـ«أمّة عامليّة»[١٧]، من غير وجدان تناقض أو تنازع. أي لم يكن الولاء لرئاسة عربيّة، خلافة كانت أو ملكاً، يستتبع نقض المراتب التي تنظّم الجماعات في وجهة متميّزة ومستقلّة[١٨]، ولا يستتبع دمجاً بين هذه الجماعات أو خلطاً واسعاً يؤدّي إلى فقدانها تمايز هويّاتها.

(١٦) يجوز ابتداء هذا التأريخ بما اكتنف تقدّم إبراهيم باشا، ابن محمد علي باشا، من مصر إلى تركيا العثمانيّة، في العقد الرابع من القرن التاسع عشر وما أعقبه من حركات أهليّة. إلا إن التأريخ بأربعة عقود، أي منذ ١٨٧٥، يطابق بين إرث هذه الحركات المستمرّ، ولو خافتاً ومضمراً، وبين نشأة الجمعيّات السياسيّة السريّة، ج. أنطونيوس: **يقظة...**، ص ١٥٠-١٦٠.

(١٧) شرف الدين: **مذكّرات**، ص ٦٣، ٦٦، ٦٧، إلى عبارات شبيهة في جابر: **تاريخ...**، ص ٢٥٦ و٩٦.

(١٨) تنقسم هذه الوحدات إلى «أسر» و«عشائر»، وتجتمع في «أمّة»، أحمد رضا: **ما هي الأمّة**، المصدر المذكور؛ إلا إنها، في كل الأحوال، تتبع خطوط المراتب التي تتوِّج، في كل مرّة، أعلى مستوى من مستويات القرابة.

إلى ذلك كان تنصيب ملك عربي بعيد، لم تعلق به آثار النزاعات بين أطراف الجماعات الأهليّة، يخلّص الأطراف المتنازعة من وطأة دَين بعضها بالولاء لبعضها الآخر، وهو خصمها. فوسع علماء جبل عامل و«المتزعّمين» و«المتنفّذين» و«الزعماء» جميعاً، على ما بين بعضهم من الخلاف والمنافسة، أن يبايعوا أشراف مكّة بالإمرة والرئاسة من غير أن تُحمل المرتبة الأدنى على مبايعة المرتبة التي تليها وتعلوها، أو على الخروج عليها وعلى «الأمّة» التي صدّرتها وقدّمتها، وأناطت وحدتها وتماسك حلقات تاريخها بها. فالسيد عبد الحسين شرف الدين فيصلّي، شأن الحاج عبدالله يحيى الخليل، وإن سكت الأول عن اسم الثاني في روايته الحوادث التي آلت إلى تنصيب الخليل حاكماً على صور وقضائها، وكنّ له عداءً لم يزل متوارثاً إلى اليوم. وما يصحّ في السيِّد والحاج يصحّ في البَيْكين، كامل الأسعد ورياض الصلح، وفي آل الفضل ووجهاء النبطيّة، إلخ. فكلّهم يتّصل ولاؤه بفيصل، وكلّهم «شريفي»، من غير أن تدعوهم عصبيّتهم الشريفيّة إلى فضّ نزاعاتهم، أو إلى الخروج من الرابطة الأهليّة(١٩).

لا شكّ في أن مثل هذه الرابطة، أي الولاء الأهلي والشخصي معاً، يقوم على غلبة وحدة الجماعات الأهليّة، وغلبة رئاساتها الطبيعيّة والعشائريّة، على ما عداها وسواها من مراتب وطوائف اجتماعيّة ونخب جديدة. إلاّ إن هذا الترتيب مرآة لترتيب القوى الحقيقي والفعلي ولبنية هذه القوى في مجتمعات تترجّح بين وحدة جماعة محلّيّة وضيّقة، وبين وحدة الأمّة عامّة، من غير أبنية وسيطة

(١٩) حين حاول كامل بك الأسعد استعداء أعيان جبل عامل وعلمائه على رياض الصلح ثناه بعض هؤلاء عن محاولته، جابر: **تاريخ...**، ص ٢٢٣-٢٢٤.

تصل بين الوحدات وتربط بينها، على ما لاحظ جاك بيرك[٢٠].
وهذا ما حدا بالإدارة البريطانيّة في القاهرة إلى اقتراح الحسين بن علي وولده قادةً للحركة العربيّة. إذ لم تكد تركيّا تدخل الحرب، في أواخر ١٩١٤، إلى جانب ألمانيا - وكانت الجبهات في أوروبا نفسها استقرّت مؤذنة بحرب إنهاك طويلة - حتى برزت خطورة وضع السلطنة الداخلي، ودور سيطرتها على ولاياتها في إنفاذ الخطط العسكريّة الألمانيّة. وكانت الطاقات الحربيّة التركيّة متواضعة، قياساً على القوى المتحاربة وطاقاتها. لكن ما قصدت إليه الخطط الألمانيّة من إغلاق المضائق، وقطع الطريق إلى البحر الأسود واستعمال الخطّ بين بغداد وهامبورغ، رمى إلى الحؤول بين بريطانيا وفرنسا وبين تموين الحليف الروسي غرباً، وشلّ هذا الأخير، ورمى كذلك إلى تهديد إيران، والهند من ورائها.

إلى ذلك، كان في وسع تركيا التدخّل في مصر، وقطع الطريق على روسيا إذا ما تقدّمت نحو الهند عبر فارس. أما إعلان استانبول الجهاد فكان من المتوقّع أن يجيء شعوب القرم وتركستان الخاضعة لسلطة القيصر، إلى مسلمي إيران والهند وفيها يومها باكستان وبلاد البنغال وأفغانستان وأفريقيا الشمالية وبعض أفريقيا السوداء، مع ما يرتّب ذلك من حرج على القوّتين الأوروبيتين البارزتين، بريطانيا وفرنسا - فما كان يتوقّعه الحلفاء من اشتراك روسيا في الحرب، وهو إرهاق ألمانيا، وتفريق قوّاتها على جبهات طويلة، وتأليب الشعوب

(٢٠) **قرى الدلتا ١٩٥٣-١٩٥٥**، من كتابه **من الفرات إلى الأطلس**، ج ١، ١٩٧٨، باريس، دار سندباد، ص ٣٦٠. يلاحظ بيرك أن العمل السياسي أو الجمعيّة الدينيّة يختاران الفرد الذي يلتحق بهما وهو من خارج الأبنية المتينة التي تنهض عليها الحياة القرويّة: فينتسب الفرد إلى الدائرة الوطنيّة والعامّة أو ينزوي داخل الدائرة الضيعويّة، ويُترك ما بين «التحليق صوب العلاء أو الانسحاب من تحت» خلواً من الأبنية.

السلاقية عليها، هو عينه ما كانت الخطّة الألمانيّة تريده من تركيا[٢١] - على أن تحلّ الشعوب الإسلاميّة محلّ الشعوب السلاقيّة في القيام على تركيا. وتحلّ الجماعات الأهليّة من الحرب المزمعة هذه المحلّ الأول، على نحو ما ظهر جليّاً في محاولة القيادة الألمانيّة تغذية انتفاضة عامّة في المغرب، من مراكش إلى طرابلس الغرب ومصر، وعلى نحو ما حدث في المشرق العربي عن يد الدوائر البريطانيّة.

جبهات الحرب

ارتدت الحماية البريطانيّة لمصر خطورة خاصّة حيال محاولة الأتراك السيطرة على المنطقة التي تقع شرق مصر، وتشرف على المسالك المؤدّية إلى الهند وهي السويس. والبحر الأحمر، وشبه الجزيرة العربيّة، والعراق الممتدّ إلى شطّ العرب وخليج العجم. فكانت حملة جمال باشا الأولى على السويس بهذا الغرض. لكن فشلها لم يحُل بين الجيش التركي، والقيادة الألمانيّة، وبين القيام بهجوم استهدف، هذه المرّة، شطّ العرب، أي موضعاً بحذاء طرق الهند البريطانيّة، ويسع القوّات التركيّة، إذا أحكمت سيطرتها عليه، عزل القوّات الحليفة، الروسية إلى الشمال والبريطانيّة إلى الجنوب الآسيوي، عن مصر وأفريقيا، والإيقاع بها إذا حاولت النزول في الإسكندرون، والتقدّم إلى الجنوب الغربي، صوب غزّة وسيناء، أو إلى الجنوب الشرقي، صوب البصرة والحدود الإيرانيّة والعراقيّة. وحين حاول البريطانيّون، على رأس قوّات هنديّة، التقدّم من الكويت إلى الشمال، نحو بغداد، اوقفهم الجيش التركي السادس،

(٢١) ميكيل: **الحرب الكبرى**، المصدر المذكور، ص ٢٨٥.

وحصرهم في كوت العمارة، وهزمهم[٢٢]، بعد أن دخل في روع الضبّاط البريطانيّين أن أهل الهند أشدّ مراساً على الحرب من الأتراك، الشعب المحارب، قبل أن ينتبهوا إلى أن القوّات المحاربة كان جلّها من العرب غير الراغبين في الحرب[٢٣]. وحين عاود الجيش الرابع التركي، في تموز ١٩١٦، هجومه على القنيطرة، إلى الجنوب من غزّة وفي طرف سيناء، كان البريطانيون أفلحوا في إنشاء سكّة حديد من بور سعيد إلى القنيطرة، وفي جبه الهجوم الجديد، وابتداء هجوم مضادّ.

تصدَّرَ الخطط الحربيّة الألمانيّة والبريطانيّة، في هذه المرحلة من الحرب، وضعُ المنطقة الممتدّة من مصر إلى الخليج الفارسي، وامتدادها الشمالي بين شواطئ البحر الأبيض المتوسّط وحدود إيران[٢٤]. فبينما سعى البريطانيّون، من جهتهم، إلى رفع سدّ على طول ساحل البحر الأحمر يمنع توسّل الأتراك بقواعدهم الحجازية إلى بثّ الألغام وتعطيل الملاحة وتسلّل الأسلحة والدعاة إلى مصر والسودان وإفريقيا، ويحول بين الحامية التركيّة في اليمن وبين تهديد عدن[٢٥]. كما سعوا إلى رفع سد آخر، انجليزي وعربي، يوقف التقدّم الألماني بوساطة الولايات التركيّة، من الشمال الأناضولي إلى مصر عبر سوريا وفلسطين، وإلى الهند عبر العراق وفارس - سعى الحلف الألماني والتركي إلى إحكام السيطرة على عقدة الطرق الاستراتيجيّة هذه، واستعمالها في عزل روسيا عن حليفتيها الأوروبيتين، ومنع بريطانيا من إقامة جسر بين مصر والهند، وفي

(٢٢) وصف العمليّات العسكريّة في ميكيل، المصدر السابق، وفي د. فرومكين، سلام ...، ص.

(٢٣) لورنس: **أعمدة ...**

(٢٤) أنطونيوس: **يقظة ...**، ص ٢٠٨.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢١٤-٢١٦.

صرف شطر من القوّات الفرنسيّة والبريطانيّة عن الجبهات الأوروبيّة إلى المستعمرات الآسيويّة والإفريقيّة والمغربيّة من طريق إثارة القلاقل والاضطرابات والثورات فيها.

رسوم سكك الحديد

ولعبت خطوط السكك الحديديّة في العمليّات العسكريّة، وفي «تناول المكان مباشرته» (ماكيافيلي)، دوراً بارزاً. فاستعجل البريطانيّون، على ما تقدّم، بناء سكّة من العريش إلى يافا، في أثناء الحرب، ردّاً على التقدّم التركي نحو السويس. وأنشأت السلطنة سكّة درعا-بُصرى حتى سفح جبل حوران، في أثناء الحرب أيضاً. وكانت طاقة الخطوط على النقل، وسرعة النقل، عواملَ هامّة في نجاح الخطط العسكريّة، والمضي عليها أو العودة عنها. وسبق الحرب تنافسٌ حاد بين الدول الصناعيّة الأوروبيّة عامّة، وبين فرنسا وألمانيا خاصّة، على بناء الخطوط الحديديّة، واستغلالها، والتوسّل بها إلى التسلّل إلى قلب السلطنة العثمانيّة وولاياتها العربيّة. فكانت بنية الخطوط الحديديّة مرآة لنحو كل دولة من الدول المتنافسة في تناول الحيّز العثماني والعربي ومباشرته واستعماله. فانطلقت كل الخطوط الفرنسيّة من مرفإ على ساحل المتوسّط الشرقي: طرابلس، بيروت، يافا، وتوجّهت منه إلى داخل متباين العمق[٢٦]، لكنه لا يعدو خط حلب، حماه، حمص، دمشق، المزيريب، القدس، بموازاة الساحل.

وإذا صحّ وتحقّق أن هذه الشبكة ليست سوى مجموعة من

(٢٦) ج. سمنة: سوريا، ص ١٥٧، إلى الخريطة في مقابلة ص ١٩٢.

الخطوط المبعثرة والمفتقدة إلى التناسق والتكامل، بحسب رأي جورج سمنة وعبارته(٢٧)، فهي بلا ريب على رسم القوّة الفرنسيّة ومصالحها، ورسم علائقها السياسيّة والثقافيّة والأهليّة، على ما تشهد عليه خارطة سمنة نفسه (أنظر الهامش الأسبق). فالمدارس، والمستشفيات والمستوصفات، والمياتم وأديرة الرهبنات، والإرساليّات، وفروع المصرف العثماني، ومكاتب الملاحة طبعاً، تجتمع كلّها في مستطيلٍ زاويته الجنوبيّة الغربيّة عند يافا-الرملة-اللّطرون، وزاويتُه الشماليّة الغربيّة في أنطاكية وضواحيها، في مقابلة حلب إلى الشرق، وسبحة القدس، وبيت لحم، ومأدبة، إلى الجنوب الشرقي(٢٨).

وتبع الرسمُ هذا النحوَ الذي نحته السياسة الفرنسيّة في شبك علاقاتها بالجماعات الأهليّة المحلّيّة. فكان الساحل، العربيُّ والسنّي الأهل، موطئ قدم التجارة الأوروبيّة مع ولايات السلطنة وداخلها، والحلقةَ التي وصلت بين التجار والقناصل وبين الجماعات المسيحيّة المنتشرة في الجبال المطلّة على السواحل وفي مدن المداخل التجاريّة. فعملت الشبكة التجاريّة الفرنسيّة على تأطير المواضع التي أفلحت السياسة الفرنسيّة في ضمّها إليها، أو أملَت الفلاح في هذا الضمّ. وهي عينها المواضع التي فاء إليها، إلى الجماعات المسيحيّة التي اقتسم تصدُّرَها التجّار ورجال الدين، سواقطُ الريف العثماني، المتسارع التداعي والتضعضع منذ القرن الثامن عشر، على ما لاحظ

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٢٨) أنظر تعداد المدارس والأديرة ومراكز الاستشفاء إلخ، في: مؤتمر سوريا الفرنسي، وأحوال الشركات الفرنسية في مرافق النقل والمال والتجارة في كتاب جان دوكرويه: **الرساميل الاوروبيّة في الشرق الأدنى**، ١٩٦٣، باريس، وانظر، في شأن الاستثمارات الصناعيّة، كتاب بطرس لبكي المذكور غير مرّة أعلاه: **مدخل إلى تاريخ لبنان الاقتصادي**.

ڤولني، والهاربون إلى مدن أخذت في الاكتظاظ، قياساً على مواردها ونتاجها. فالأقلّيّات الإسلاميّة (الشيعيّة والعلويّة والدرزيّة) والمسيحيّة، تجتمع عند ما يسميّه لوي (س) جوليفيه «الحدود المتوسّطية للبلدان العربيّة»، وعند الحدود التركيّة والفارسيّة لسوريا والعراق، وذلك في أبعد بلاد من المدن المقدّسة في شبه الجزيرة العربيّة(٢٩). ويسافر موريس بارِّس بين الإسكندريّة وإنطاكية، وهذا هو الوجه الساحلي من رحلته، فإذا «توغّل» في الداخل لم يجز جبل النصيريّين وبلاد اليزيديّين قريباً من خطّ دمشق-حلب نفسه(٣٠). ولا يختلف رسم رحلة ڤولني عن رسم رحلة بارِّس، وڤولني سبق الآخر بقرن وثلث القرن(٣١).

أما الشبكة الألمانيّة فأنشئت على رسم حساب سياسي واستراتيجي مختلف رمى إلى السيطرة على الشرق الأدنى (أي القريب من أوروبا وخاصرتها التركيّة) والقريب من عاصمة السلطنة، إستانبول. فامتدّ من إستانبول خطّان: أولهما، خطّ بغداد، ربطَ الرأس العثماني بخليج العجم من مفترق المسلمية إلى الشمال من حلب، والآخر، خطّ الحجاز، من الشمال إلى الجنوب، ربط الشمال السوري والمشرقي بالحجاز، فوسعه أن يتّخذ من بغداد محطّة إلى فارس والهند، وأن ينعطف في قسمه الجنوبي، عند درعا على طريق المدينة المنوّرة، غرباً ليتّصل بمحطة اللّطرون، ومنها

(٢٩) **التطوّر الاجتماعي والسياسي...**، المصدر المذكور ص ٤٣٣-٤٣٤.

(٣٠) **استطلاع بلاد المشرق**، المصدر المذكور، ج١ و٢.

(٣١) **رحلة إلى مصر وسوريا** (١٧٨٧)، ١٩٥٩، باريس ولاهاي، ص ١٩٢-١٩٥ وخارطة السكّان؛ تستبعد المقارنة بين الرحّالتين وكذلك مضمون النظرة وفلسفتها. أنظر كذلك لامنس: **مختصر تاريخ سوريا**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٨٩-٩٠، حيث يذهب لامنس إلى أن تاريخ الجبل اللبناني «يحتوي» تاريخ سوريا بعد القرن السابع عشر- وذلك بربطه بين الساحل (التجارة الأوروبيّة) وبين الجبل (استقلال الأمراء).

بمصر[٣٢]. ويذكر جورج أنطونيوس أن زيارة غليوم الثاني، الإمبراطور الألماني، إلى استانبول، عام ١٨٩٨، كانت بغيتها الحصول على سكّة الحديد المتمّمة لتلك التي مدّها الألمان من حيدر باشا إلى قونيه، لتحاذي جنوب الأناضول قبل أن تنعطف شرقاً إلى الموصل، فتنطبق «تمام الانطباق على الحدود التي تفصل عنصرياً بين الأتراك والعرب»، وتصل البحر المتوسّط - من طريق فرع بين الخطّ الرئيسي وإسكندرونة - بخليج العجم، مهدّدة على نحو مباشر وجليّ المصالح البريطانيّة في الشرق[٣٣].

ولم يقتصر بناء الشبكة الألمانيّة، الموضوعة على رسم المصالح البريطانيّة، وبغية نقضها واستدخالها (أخذها من داخل)، لم يقتصر على النسج على منوال متماسك ومركزي، بل تخطّاه إلى ما يشبه الفلسفة العمليّة السياسيّة. فرمت الشبكة إلى إنشاء «هيكل يسند جسم السلطنة المتداعي» وإلى خنق الخطوط الفرنسيّة والبريطانيّة، وقطعها في عدد من المواضع، وجعلها تحت رحمة الخط الألماني، وإصلائها حرب تعرفة تنزف مواردها (شارل رابو). إلى ذلك، ويأتي هذا الأمر في رأس المسألة التي تعنينا، حرصت الشبكة

(٣٢) الملاحظة لمهندس السكك الحديديّة الفرنسيّة، شارل رابو، نقلها عنه ج. سمنة، **سوريا**، ص ١٥٧-١٥٨.

(٣٣) **يقظة...**، ص ١٤٦، وخارطة المملكة العربيّة، ص ٢٤٣، سبقت الإشارة إليها أعلاه. يشير أنطونيوس في الصفحتين السابقتين إلى أن أبرز العاملين الأتراك والعرب على الثورة على عبد الحميد هم من «ذوي العقول الممتازة» الذين استمالتهم المعاهد العسكريّة تحت إمرة البعثة الألمانيّة العسكريّة برئاسة الكولونيل فون درجولتش، وقدمت البعثة تركيا في ١٨٨٣، واقامت فيها ثلاث عشرة سنة. أي أن ضبّاط جمعيّة «العهد» تلقّوا، إلى إعدادهم العسكري الفني، إعداداً استراتيجيّاً طبع بطابعه نظرتهم السياسية، فحملوا السياسة على التأطير الإقليمي وعلى السيطرة على المفاصل التي تربط بين الكتل الجغرافيّة والسكّانيّة؛ وهذا ما حاكاه أنطون سعادة، «السوري» القومي الاجتماعي، في بعض كتاباته، وما كان مدار منازعة بين الساسة العراقيّين والساسة السوريّين، قبل انقلابات البعث وبعدها.

الألمانيّة على الربط برباط متّصل وقوي بين حلقات الجسم الصحراوي والبدوي وأجزائه، وهو يمتدّ من معاقل البداوة، في شبه جزيرة العرب، إلى شرق الأردن وسوريا اللذين يقومان من لبنان وفلسطين مقام «الثغور البدوية»، بحسب عبارة لوي (س) جوليفيه البديعة(٣٤).

الثورة والسكّة

ويتّخذ تأليب لورنس وفيصل البدوَ، منظوراً إليه من هذه الجهة، دلالة ثابتة وحاسمة. والخرائط التي يضمّها لورنس إلى روايته لدوره في الحركة الشريفيّة(٣٥) تجمع من غير انفصال بين رسم الشبكة الحديديّة وبين ديرات القبائل، وبين هذه وذاك وبين طرق تنقل لورنس. إذ تمتدّ بين المدينة ومعان ديرات العتيبة والشمريّين والعطيّة. وما أن يترك الخطُّ الحديدي معان حتى يدخل ديرات بني صخر وعنزة ويحاذي حوران وعشائره الدرزيّة. فلم يكن في وسع الخطوط البريطانيّة أن تتقدّم من خطّ رفح-بيرشيبا إلى يافا-أريحا، إذا لم تأمن جانب القوّات التركيّة، إلى الشرق من خطوطها، بين معان ودرعا؛ وأن تأمن جانب القوّات التركيّة، بحذاء خط الحجاز الحديدي، كان يعني أن تثور قبائل الديرات التي يدخلها الخط، وأن تحول بين القوّات التركيّة وبين استعماله، بموازاة التقدّم البريطاني نحو الشمال، إلى دمشق وبيروت، على ما جرى في ٣٠ أيلول

(٣٤) **التطوّر الاجتماعي والسياسي...**، ص ٤٣١، خلافاً للشبكة الفرنسيّة التي خلفت الصحراء وراء المدن وتركتها، رابو في سمنة، ص ١٥٧.

(٣٥) **أعمدة الحكمة...**، الصفحات ٤٠-٤١، ٨٥، ٩٣، للخرائط الأولى والثانية والثالثة، وثبت أسماء الأمكنة التي تنقل بينها في ملحق على حدة، ص ٨٢٣-٨٢٦.

١٩١٨ و٨ تشرين الأول.

وهذا ما عمل وكَّد شريف مكّة على إنجازه وإنفاذه. فانضمّ رجال البدو المقيمون إلى جنوب شرق من مكّة إلى الأميرين فيصل وعلي منذ إعلان حسين بن علي ثورته في مطلع حزيران ١٩١٦[٣٦]. وحين المسير إلى جدّة كان قوام القوّات الشريفيّة المهاجمة ثلاثة آلاف وخمسمائة من قبائل بني حرب. ولم يضعف أمير حائل الشمري، شمالاً، وإمام اليمن، جنوباً، ولم يمسكهما عن مهاجمة الحركة الشريفيّة إلا انضمام قبائل حاشد وبكيل إلى الشريف. وعجز هذا الأخير عن هزيمة حامية المدينة التركيّة، وعن أخذ القلعة، لأن الحامية كانت تحميها مدفعيّة ثقيلة جيّدة، ولأن الخطّ التركي بين المدينة وبين دمشق استمرّ يعمل من غير عائق. وفي رأس العوائق أمام حرب متحرّكة عليها أن تستولي على دمشق الواقعة، على بعد ٦٠٠ ميل، إزالة تلك العوائق القبليّة. لذا أرسل فيصل رسلاً إلى شيوخ بلاد مؤاب والأردن، زعماء بني عطية والحويطات والرولّة. وكانت استجابة عودة أبو تايه، شيخ التوايهة من عرب الحويطات، عاملاً قاطعاً في نجاح الهجوم على العقبة، وركب لورنس وحده إلى تدمر ليطلب العون من شيوخ ولد علي وعشائر الكواكبة. وعند عودته عرّج على شيخ دروز حوران واللّجا، حسين الأطرش، ونزل عند نوري الشعلان، شيخ مشايخ عشائر الرولّة.

ولم يبدأ الزحف إلى العقبة إلا في أعقاب عشرة أيام، قام في أثنائها، يرافقه الشريف ناصر، بزيارات لشيوخ القبائل المختلفة. وطوال الأشهر الستّة التي أعقبت سقوط العقبة، وسبقت الاستيلاء على معان، صرف فيصل همّه وهمّته إلى «توسيع دائرة التحالف مع

(٣٦) أتبع رواية أنطونيوس: يقظة...، ص ٢٨٩-٣٤١، والعبارات بين المزدوجات من نصّه بالعربيّة.

القبائل». ومهّد للاستيلاء على المحطّة الرئيسة، على الطريق المفضية إلى دمشق، بضم «كل القبائل في منطقة معان» إليه وبالغارة على السكّة الحديديّة وتخريب الطرق والجسور والقناطر، على مثال الحرب البدوية التقليديّة. وجهد رسل فيصل إلى داخل بلاد الشام في إقامة علائق مع زعماء السكان «القريبي العهد بالبداوة». وسعى والده وهو في عقد عهد سرّي مع كبار الشيوخ القبائل، رجاء أن يدعو هؤلاء المجنّدين العرب إلى الفرار من الجيش التركي. وحيث أفلح فريج أبو مدين، شيخ قبائل بير السبع، بين البحر الميت وغزة، «بإيماءة» منه في فضّ الجنود العرب عن الأتراك والقضاء على المقاومة التركيّة، أخفق اللنبي في احتلال عمان لتردّد المفارز القبليّة في طاعة فيصل ومتابعته. ولم يحن الهجوم النهائي إلاّ من بعد أن كسب فيصل إلى صفّه «ولاء كل من تبقى من الشيوخ بين خليج العقبة والفرات وتأييدهم للثورة، وحشد نوري الشعلان (...) أتباعه (...)، وتعهد شيوخ حوران وجبل الدروز سرّاً بأن يثيروا فتنة في الأرياف تتّفق وزمان شنّ الهجوم». أما أول من طرق أبواب دمشق، مساء الثلاثين من أيلول ١٩١٨، فلم يكن غير نوري الشعلان نفسه، شيخ الروَلّة. وحين دخل فيصل المدينة كان معه «١٢٠٠ من أتباعه على ظهور خيولهم العاريات».

أما الساحل، من حيفا إلى طرابلس، فلم يقم «العرب» بأي دور في التقدّم على طول طريقه[٣٧]. وأنزل البريطانيّون قوّات في حيفا بوساطة أسطولهم، واتّخذوا الميناء الفلسطيني محطّة، وجهّزوا تموين الداخل منها. ثم تقدّم الفيلق الواحد والعشرون البريطاني إلى بيروت، فدخلها في الثامن من تشرين الأول، ومعه معظم الكتيبة

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

الفرنسيّة العاملة في فلسطين وسوريا، وكانت البحريّة الفرنسيّة أنزلتها على الساحل قبل يوم واحد[٣٨].

(٣٨) لونغريغ: **سوريا ولبنان...**، ص ٨٤-٨٧. بل إن الجيش البريطاني أنشأ «طريقاً مارّاً بالناقورة إلى صور» عند دخوله من فلسطين إلى الساحل، محسن الأمين: **خطط جبل عامل**، المصدر المذكور، ص ١٦٦.

الفصل التاسع

أحلاف متناحرة

إتّصل العامليّون بالحركة الشريفيّة الفيصليّة، ودخلوا فيها، من طريق التعبئة القبليّة والعشائريّة التي قام بها فيصل ولورنس في أثناء تمهيدهما لتقدّم القوّات العربيّة من الحجاز إلى حلب، ولاضطلاعها بدور الميمنة بحيال ميسرة اللنبي الساحلية، - ولعلّ أقرب نقطة من جبل عامل مرّ بها رسل فيصل، ولورنس، وهم يجولون في خلال البلاد المحيطة بطريق الوحدات العربيّة، هي القنيطرة، بين جبل حوران الدرزي والطرف الجنوبي الشرقي من جبل عامل الشيعي، حيث مرّ لورنس في ٤ تشرين الأول (١٩١٨)[١]. والقنيطرة هي مُسْتَقَرُّ «الحاكم العربي الشريفي» الأقرب إلى جبل عامل[٢]. وعلى مقربة من القنيطرة، في سهل الحولة وسهل الخيام، منتجع عرب الفضل، وعلى رأسهم الأمير محمود الفاعور الذي شدّته إلى فيصل

(١) **أعمدة الحكمة...**، ص ٨٢٦. ويقول علي الزين: «ولا يخفى أن الجولان متّصلة بجبال بني عاملة لا يفصله عنها غير عرض مرج الحولة...» **للبحث عن تاريخنا في لبنان**، ١٩٧٣، ص ١٥٩.

(٢) أحمد رضا: **للتاريخ**، من مذكّرات الشيخ أحمد رضا، عضو المجمع العلمي العربي في حوادث جبل عامل سنة ١٩٢٠، **العرفان**، م ٣٢، ١٩٤٦، ص ٨٥٠ (**مذكّرات ١/ ١/ ١٩٢٠**).

صلة وثيقة، كما شدّت بينه وبين أهل مرجعيون «عصبيّة»، أو كحلف، تلك التي بين أهل الحضر والزراعة وبين شيوخ البدو؛ والفاعور استضاف عرب الحويطات، «عرب عودة أبي تايه»، في «دياره» حين حلّوا في حاصبيا وكوكبه[٣].

تطرّف المكان وتأخّر الزمان

وبقيت عصبيّة الحركة العربيّة بجبل عامل، حين آذن فيصل بدخول شرق الأردن في أعقاب استيلاء البريطانيّين على العقبة، بقيت حصراً على الوجهاء والأفنديّة والأساتذة من دون أعيان العائلات الحاكمة، كما كانت تدعى، أو رؤساء العشائر. ولما لم يكن بين العامليّين من درس في استانبول، وانخرط في صفوف الجيش العثماني، كان إسهامهم في الحركة العربيّة محلّياً، واقتصر على النبطيّة وعلى حلقة ضيّقة من أفرادها. ولما كانت عشائر جبل عامل من أكثر عشائر وعرب برّ الشام تطرّفاً، قياساً على المحور البدوي الممتدّ من قلب جزيرة العرب إلى حلب - وينسب هنري لامنس السكّان البدو الذين دخلوا جنوب جبل لبنان واستوطنوه، في القرن الثالث الهجري، إلى قبائل فلسطينيّة قديمة من بني جذام وعاملة، وكان دخولها من فلسطين، أي من الحولة -[٤] تأخّر إيفاد رسل فيصل إليها إلى بُعَيْد دخوله دمشق. ولا يبدو أن الحاجة إلى حركة حكّام جبل عامل كانت ماسّة، وهم بين الساحل الذي أخذ الجيش النظامي على عاتقه احتلاله، وبين كتلة بدوية كبيرة إلى

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٢ و٢٥٨ من العرفان، م ٣٣، ١٩٤٧. ونكتب اليوم، كوكبا، بالألف.

(٤) **مختصر...**، ج ٢، ص ٨.

الشرق سبق كسبُ ودّها.

لذا ماشى رؤساء العشائر العسكريّين الأتراك إلى حين انسحابهم، وعرف هؤلاء دالّتهم على كامل وعبد اللطيف الأسعد. فالتطرّف في المكان أعقب تأخّراً في الزمان، وفي الدور، وفي القوّة. فعشائر جبل عامل، وإن اندرجت في النسيج القبلي والأهلي العربي الذي توسّطه أشراف الحجاز واستنفروه باسم قريشيتهم العربيّة والإسلاميّة فوصلوا عرب الحجاز بعرب الأردن وفلسطين وسوريا، هذه العشائر بقيت طرفيّة، ولم يكن لها دور في خروج فيصل من المدينة إلى دمشق، عبر معان ودرعا وديار القبائل العربيّة. بل إن كامل بك الأسعد حين وَصَلته رسالة من فيصل، مع موفد هو إيليا الخوري، يحثّه فيها على «مهاجمة السواحل وطرد الأتراك منها، ورفع الراية العربيّة في انحاء جبل عامل»(٥)، لم يكن منه إلاّ «التريّث»، بحسب صفا نفسه. ولم يرَ الفرصة سانحة إلاّ في اليوم الثالث من تشرين الأول ١٩١٨. غير إنه، على رغم ذلك، لم يُقْدِمْ، بل أرسل كتابَ فيصل إلى محمود بك وفضل بك الفضل (الصَعبيّين، في المصطلح العشائري) بالنبطيّة. فجمعا الأعيان في دارهما وتليت رسالة فيصل على المجتمعين «فصفّقوا لها ابتهاجاً وسروراً»(٦). ولم يحمل الابتهاج والسرور أحداً على القيام بعمل في سبيل ما دعا المصفّقين إلى التصفيق والابتهاج والسرور. وحين قدم الأسعد النبطيّة، بعد يومين من قراءة رسالة فيصل، «انصرفت همّته لمناوأة رياض بك [الصلح] وحكومته»(٧)، على ما يقول الشاهد محوقلاً في سرّه وربما في علنه.

(٥) صفا: تاريخ...، ص ٢٢٢.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

«سجيَّة الفُرقة»

وعند اجتيازها الديار التي تفصل بين شمال الجزيرة العربيّة، وتوابعه الأردنيّة، وبين جنوب برّ الشام، الفلسطيني والأردني، وذلك عند مفصل العقبة، إنتقلت الحركة الشريفيّة من دائرة اجتماعيّة وجغرافيّة وسكّانيّة الى دائرة أخرى. فما استمر الحجاز مسرح الحركة كانت «الأمداد التي تنضمّ إليه [إلى فيصل] جميعاً من أبناء القبائل»؛ وإذ جاوز «الجيش» العربي العقبة واجه «تحوّلاً في وظيفته وتكوينه» دعاه إلى الحرب بإمرة أللنبي، وأدخل في صلبه كتائب نظاميّة تعاظم دورها وأثر ضباطها طرداً حتى دخول دمشق(٨). ومن بعد أن كانت الأمداد قبليّة خالصة، أي حجازيّة وأردنيّة، وخلت، أو كادت، من القوّات العشائريّة والعثمانيّة (من الجيش التركي المفلول) من «الثغور البدويّة»، من سكّان سوريا وفلسطين والعراق، اختلطت قوّات القبائل العربيّة الخالصة بالقوّات النظاميّة، أو شبه النظاميّة، المتحدّرة من فلول الجيش العثماني. ولم يتآلف الخليط البدوي والنظامي هذا. وتعود بعض النفرة الى مبتدإ الحركة في المدينة المنوّرة نفسها حين وصل عزيز علي إلى جدّة ليتولّى، وهو الضابط العثماني الكبير، القيادة العسكريّة. فما عتم أن شبّ خلاف حادّ بينه وبين الشريف حسين بن علي، يردّه انطونيوس إلى «شغف» الضابط «بالكفاءة» وحرصه على المعايير العمليّة والنظاميّة. والحقّ أن خلاف عزيز علي وشريف مكّة آذن بصعوبة التأليف بين الأجزاء البدويّة نفسها، من وجه أوّل(٩)، وبينها

(٨) أنطونيوس، ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٩) يعقد أنطونيوس صفحتين يتناول فيهما ما يسمّيه مترجمو الكتاب «سجية الفُرْقَة» في «كيان» المجتمع العربي، ص ٣١٨-٣١٩. ويستوقف أن الكاتب يعقد صفحتيه هاتين إذ تمهّد روايته لسرد ما قام به فيصل ممهّداً لهجومه على العقبة.

وبين طاقم السياسيّين والضبّاط المتحدّرين من الإدارة التركيّة ومن حياة المدن القديمة، التجاريّة والسياسيّة، من وجه آخر.

وإذا كانت القيادة الحجازيّة والشريفيّة مقدّمة ضروريّة لابتداء الثورة على الأتراك، وعلى السلطنة، وذلك لجمعها بين الصدارة المكّيّة الرمزيّة وبين التوسّط في العروبة، لم تكن قدرتها على دمج النخب المدينيّة، من جمعيّتي «العهد» و«العربيّة الفتاة»، وعلى التوفيق بينها وبين مشايخ العشائر، مؤكّدة، ولو كانت بعض سبلها ممهّدة. وقد تقدّمت الإشارة إلى الهوّة التي تفصل بين معظم السكّان، أو كتلتهم الغالبة، وبين النخب الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة. وزاد هذه الهوّة إتّساعاً نوع النخب التي كان ولاؤها لفيصل، مع مطلع ١٩١٥، مرتكز الحركة الشريفيّة في بلدان الهلال الخصيب ومجتمعاته. فإلى تركيّة بعضها، إي انتسابه إلى عائلات تركيّة مقيمة منذ زمن في الولايات العربيّة، رجحت مكانة الضبّاط العراقيّين، واضطلع ممثّلو المسيحيّين بدور متغيّر، وظهر التباين بين المثالات السياسيّة الأهليّة والثقافيّة التي تحتذي عليها كل من الجماعات المنضوية تحت اللواء الشريفي.

فضبّاط العراق كانوا كثرة أعضاء «العهد»، بينما لم تلعب العشائر العراقيّة دوراً يذكر في فلّ القوّات التركيّة، بل لعبت الدور الكبير في حمايتها وفي إنزال الهزائم في القوّات البريطانيّة المُصْعدة من البصرة إلى العمارة. أمّا المسيحيّون فكان دورهم بارزاً في الدعوة الى «أمّة عربيّة»، وإلى «دولة عربيّة»، وإلى سوريا من طوروس إلى العقبة، ومن الموصل والفرات إلى المتوسّط. لكن الغلبة البريطانيّة آلت إلى حمل هذا الحلم على احتمال أضعف وأشدّ تواضعاً. أمّا المثالات السياسيّة فترجّحت بين الإمارة البدويّة الصغيرة التي قد تقرّ بحلف بين القبائل، وبين الدولة على المثال الألماني

القيصري، من غير أن تستبعد الدائرة الطائفيّة المستقلّة أو النظّام البلدي في المدينة. وليس تلويح ج. سمنة بغلبة بدويّة تعمّ البلدان التي تقع شمال شبه الجزيرة العربيّة[١٠]، إلا من قبيل «الحرب النفسيّة» والتهويل على الأوروبيّين بكتلة بدويّة دائمة الاضطراب.

قيادتان منقوصتان

فإذا صحّ ذلك، انضوى تحت عباءة الحركة الشريفيّة ضربان من العجز: عجز نخب المدن عن تعبئة الكتلة البدويّة والريفيّة العظمى وعن استجرارها إلى القتال في سبيل الاستقلال وبناء كيان سياسي وحقوقي ومجتمعي، وعجز شيوخ القبائل ومقدّمي الجماعات الطائفيّة وملاّك الأرض عن تصدّر مجتمعات أخذت بعض أقسامها المدينيّة والمحدثة من التوسّع بطرف متعاظم. فلم يكد يستتبّ الأمر لفيصل في سوريا، على ما بدا، حتى عهد بالإدارة إلى «أنصار العروبة الشبّان الذين اختاروا أنفسهم بأنفسهم»[١١]، وهذه هي سمة النخب من أهل المدن في مجتمعات تستظهر فيها الرئاسات بالحسب والنسب والجاه والأفعال المدوّية التي تشترك فيها الجماعات وتتوحّد بها. ويعزو المؤرّخ البريطاني، لونغريغ، عمل فيصل إلى إدراكه امتناع قيام حكومة «ذات سمات حجازيّة» في هذا الصقع من العالم العربي[١٢]. أمّا حكم المقاطعات التي بقيت على الرسم التركي فتولاّه أفراد انبثقوا من الجماعات الأهليّة (مثل سليم الأطرش بحوران)، أو كانوا على شاكلتها (مثل حبيب باشا السعد في جبل

(١٠) سوريا، ص ٢٢٩-٢٣٠.
(١١) لونغريغ، سوريا ولبنان...، ص ٩٣.
(١٢) المصدر نفسه، ص ١١٠.

لبنان).

ولم يحتفظ الأتراك بالمدن السوريّة الشماليّة، على تواطؤ من أهلها، ولم ينكفئ جبل النصيريّين على نفسه، ولم يقع صدام أرمني-إسلامي عنيف في بيروت، ولم يخمد البريطانيّون محاولة الأمير سعيد الجزائري قيادة تمرّد في دمشق، ولم تنهب قوّات فيصل القبليّة «مناطق بالغة الإغراء»(١٣)... وهذه كلّها دلائل على المصاعب التي اعترضت قيام مجتمع سياسي ينبغي أن يحظى بما لا غنى له عنه من المُسكة والتراتب والإجماع على «قوانين» الحكم، ليتمكّن من تدبير الشؤون العامّة وولايتها. وإذ بدا لوهلة عابرة أن «هداية» فيصل السياسيّة(١٤) قمينة برفع الحواجز والفُرقة من بين أصحابه، لم تتأخّر عوامل الفُرقة والاختلاف وظهرت من جديد واستشرت. وكان مدارها على حدّ (تعريف) الجماعات، وعلى نظم مراتبها في جسم سياسي مختلف المنازع، وفاقمت المنازعات الأجنبيّة من اختلافها وتضاربها.

الانتخاب والولاء

تمثّل «الحكومات» التي انتخبت في جبل عامل، غداة دخول فيصل دمشق، على تباين المنازع الأهليّة والسياسيّة واختلافها. فاختارت مدينتا الساحل، صيدا وصور، إثنين من الوجهاء بينهما وبين «زعيم عاملة السياسي»(١٥)، خلاف انتهى في آخر أدواره إلى

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠-١١٦؛ وصاغيّة: **أوّل العروبة**، الفصل الأخير، المصدر المذكور.

(١٤) أنطونيوس، ص ٣١٩.

(١٥) شرف الدين: **مذكّرات**، ص ٣٩.

العداوة المعلنة. أمّا النبطيّة وتبنين، المديريّتان اللتان استقرّ عليهما التنظيم الإداري العثماني، فلم ينتخب أعيانهما ووجهاؤهما أحداً لأن آل الفضل الصعبيّين وكامل بك الأسعد يحلاّن منهما محلّ الرئاسة الطبيعيّة. ولا تُعطى هذه انتخاباً ولا يرى فيها الناس برأيهم، بل يصدعون بها صدوعاً وولاءً. كذلك ثمّة بين الولايات أو الرئاسات المحلّيّة واحدة تجمع إلى صفتها المحلّيّة صفة العموم. فكامل بك الأسعد يتربّع في سدّة حكومة تبنين، ويقوم مقام «حاكم المقاطعة [العامليّة] كلّها والمندوب لإدارة شؤونها بأمر الملك فيصل»[١٦]، جميعاً. ولما كان الأسعد رأسَ داخل جبل عامل، أو «داخليّته»، ووريث «شيخ مشايخ المتاولة»، لم يجز ضمناً أن يترأس آل الفضل على حكومة النبطيّة القريبة من تبنين، والواقعة في نطاق الداخل، وإن خرج دورهم فعلاً وعملاً مخْرج الرئاسة المحلّيّة[١٧].

فجاءت حكومات جبل عامل خليطاً متنافر المثالات والرسوم ومتنابذ المنازع السياسيّة، ومتباعد الدلالة الإجرائيّة والتمثيليّة، إلى اختلاف منابت «الحكّام» الاجتماعيّة. وإذا كان للرئاسة الطبيعيّة أن تستقوي بدالّتها، وبجريها على جاري التقليد الأهلي في الترئيس والطاعة، كان بيّناً وجليّاً أن الوجهاء الجدد أضعف قواماً وأوهى ركناً من هذه الرئاسة. فدالّتهم من ضرب آخر ليس له الثبات والمكانة اللذين لدالّة الرئاسة الطبيعيّة أو العشائرية، وهم مندوبون من الساحل المتطرّف والمختلط. وهذا لم يشترك في الحركة الشريفيّة ليعوّض تطرّفه - قياساً على مركزيّة الداخل العاملي -، ولم يسهم

(١٦) جابر: تاريخ ...، ص ٢٢٣.

(١٧) يروي جابر، المصدر نفسه، ص ٢٢١-٢٢٢، أن محمود بك الفضل جمع وجهاء النبطيّة حين انتهت إليه برقيّة الحكومة العربيّة التي أعلنها سعيد الجزائري (أنظر لاحقاً) بدمشق، وتلا عليهم البرقيّة «واستلم إدارة الحكومة».

فيها على النحو الذي طلبه فيصل من كامل الأسعد (ولم ينهض إليه الأسعد). فإذا كانت نخب الساحل أعرق صلة بالحركة العربيّة، من طريق الإدارة والتعليم والتجارة، فلا ريب في أن قوّتها على الإسهام الأهلي، المتمثّل في التعبئة التي لا ينتفي منها الوجه الحربي، ضئيلة. فلا هي قادرة على تصدّر حركة عربيّة تدين لها، أي لنخب الساحل ولتلك القريبة منها، بغرسها ونبتها الأوّل وأفكارها، لأن التصدّر يعود إلى الرئاسة العشائريّة وإلى الداخل المتماسك القبيل والعصبيّة؛ ولا الرئاسة العشائريّة قويّة على ضوي نخب الساحل والمدن إليها، وعلى استلحاقها من غير استتباعها (إحالتها نفراً من الأتباع) الذي ينفي دورها وخواصّها.

فلا عجب إذا انشغل الأسعد أوّل ما انشغل، حين دخل فيصل دمشق، بإرساء رئاسته العامليّة على أساس غير منقوص ولا مدخول: لا ينتقصه وجهاء المدن والساحل ولا يستدخله غير الشيعة من ذوي الدالّة على بعض فئات الشيعة. وتوسّل الأسعد إلى غرضه بما ليس بينه وبين النزاع الأهلي فرق واضح. فانقلاب النزاع بين الأسعد وبين الصلح إلى نزاع أهلي يقسّم الشيعة والسنّة معاً، فيشقّ السنّة من أهل صيدا إلى موالين للصلح ومشايعين لخصومه (من آل البزري، على ما مرّ)، كان احتمالاً لم يبالِ به الأسعد. كذلك كان انشقاق الشيعة أنفسهم إلى «أسعديّين» وإلىَ «أعداء» لورثة ناصيف النصّار، على ما شرع يظهر بين الانقلاب العثماني وأواخر الحرب، أمراً غير مستبعد. هذا إلى استعداء بعض الشيعة على بعض السنّة، وهي حالة ثالثة محتملة لا تدين باحتمالها إلى المنطق الخالص، بل تستند إلى واقعة سياسيّة واجتماعيّة جديدة هي حاصل الدور الأخير في الحكم العثماني.

شرعيّة أهليّة مشتركة

كان المتنازعون والمتخاصمون يحكِّمون في أمورهم وشؤونهم الإدارة العثمانيّة، القريبة والبعيدة. ولم تغفل الإدارة المذكورة عن وظيفة التنازع والتخاصم المحلّيّين، ولا عن الخدمة التي يؤدّيها التنازع والتخاصم هذان في تثبيت قبضتها على الجماعات الأهليّة. لكن حكومة فيصل الجديدة كانت حكومة من ضرب مختلف ليس من اليسير حدّه وتعريفه. فهي ليست قوّة فاتحة أو قوّة مستولية. وهي ليست هيئة منتخبة، لا من طريق الإقتراع ولا من طريق الولاء والحلف القبليّين. ولا هي، أخيراً، ثمرة حركة عامّة، دينيّة أو قوميّة، أنشأت مؤسّساتها ومراتبها وعلاقاتها في خضم تكوينها ومعاركها. وظهر من طريقة فيصل في تولية من ولّى، وفي خطاب من خاطب، أنه يأمل انضواء الجماعات متماسكة إليه. فهو يكتب إلى الأسعد طالباً إليه رفع الراية العربيّة في «أنحاء جبل عامل»، وطرد الأتراك منه، كما طلب الأمير محمّد سعيد (الجزائري) إلى محمود بك الفضل «إعلان الحكومة» بالنبطيّة «باسم الحكومة العربيّة» التي أعلنها هو بدمشق[١٨]. وفي كلتا الحالين، حال فيصل وحال سعيد، ثمّة من ينسب إلى نفسه سلطة تفويض وعهد إلى أفراد بعينهم يعلم فيهم قوّة على الأمر لا يدينون بها إلى المفوِّض. فالإثنان، من يَعهد ومن يُعهد إليه، سواسية في صدورهما عن شرعيّة أهليّة مشتركة. ويفترض مثل هذا الصدور لحمة أهليّة لا صدع فيها ولا ثلمة، أو يفترض اتّحاداً يعرف كيف يداري خلافاته ويحكّم فيها. لكن نكير الأسعد على الصلح، المنتخَب من أعيان دائرته، من غير قيام سلطة نظير الإدارة العثمانيّة تقضي في النزاعات

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٢١-٢٢٢.

والخصومات، لا ينمّ بتفرّق الجماعة وحسب، بل ينمّ أيضاً بتوهّم الرئاسة القدرة في نفسها على بتّ الخصومات على النحو الذي كان قائماً قبل أن تنقسم الجماعة وتتفرّق وتتنازع فئاتُها على الرئاسة، بل على مقوّمات الجماعة نفسها هذه المرّة.

وآلَ سعي الأسعد إلى إسقاط «حكومة رياض بك» في اجتماع حفل بالعلماء والأعيان، وإلى التضييق على مناصري الصلح من العامليّين الشيعيّين وهم، بحسب محمد جابر، سليمان ظاهر، وأحمد رضا، وأحمد عارف الزين ومحمّد جابر نفسه - آل هذا السعي إلى الفشل، من غير أن يعلّل ناقل الخبر علّة الفشل[١٩]. لكن ما أعقب الاجتماع من أحداث دلّ من غير لبس على أن ما يدور عليه النزاع، أي «الحكومة»، ليس بين أيدي المجتمعين ولا في ملكهم. فلم تكد قوّات ألّنبي تصل إلى صيدا، وينبغي ألا ننسى أن فيصل كان قائد جناح هذه القوّات الأيمن[٢٠]، حتى ولت هذه القوّات حاكماً على صيدا و«ملحقاتها»[٢١] هو الضابط الفرنسي فيجل. فكان أوّل إجراء أنفذه الحاكم الجديد «منع الاجتماع العام والمظاهرات السياسيّة»[٢٢]. أمّا الإجراء الثاني فكان إقالة حاكم صيدا المنتخب، ولم يلبث أن تبعه تولية حاكم فرنسي على النبطيّة، وثالث على صور[٢٣].

ولم يُقل رؤساء العشائر، طبعاً، وفي مقدّمهم الأسعد، ولم

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٣-٢٢٤

(٢٠) ولو بناء على عهد سياسي سرّي قوامه رسائل ماكماهون إلى الحسين بن علي.

(٢١) دلالة على موقع صيدا العاملي الجديد، وهو خلاف الوجه الذي كان العامليّون عامّة يحملون عليه موقعهم من صيدا وموقع صيدا منهم.

(٢٢) نصّه في جابر، ص ٢٢٤، في ١١/ ١٠/ ١٩١٨.

(٢٣) شرف الدين: **مذكّرات**، ص ٦٨. حاكم صور هو دلبستر، أمّا حاكما صيدا والنبطيّة فهما شاربنتييه وروزفلدر، جابر: ص ٢٢٥.

يعزل رجال الدين، من العلماء، من نفوذهم. بل على النقيض من الإقالة والعزل، حضر نيجر وشربنتييه ودلبستر، ضباط الإدارة الفرنسيّة العسكريّة، إلى صور، وفاوضوا عبد الحسين شرف الدين أن تكون له «الإدارة المطلقة في التعيينات و[في إرساء] أسس الحكم المحلّي»، بحسب عبارة شرف الدين نفسه[٢٤]، المحمول على تمجيد نفسه والتفاخم من غير تواضع. فوقع العزل على من يمتّ إلى الجماعة الأهليّة بآصرة التمثيل والانتخاب، مثل رياض الصلح و(ربما) عبد الله يحيى الخليل، وشكري باشا الأيّوبي (رئيس حكومة بيروت الفيصليّة). فآذن ذلك، مرّة جديدة، بتفاوت مواقع النخب السياسيّة من الجماعات الأهليّة، وبضعف جناحها المحدث. وحين أحبط الاحتلال رجاء «المستقبل العربي المستقلّ»، و«الحكومة العربيّة المستقلّة»، و«أماني الأمّة من الوحدة السوريّة المستقلّة بحكومتها الدستوريّة اللامركزيّة»[٢٥]، وأناط «الاجتماع والمداولة في صيرورة البلاد [و] حلّ قضيّتها»[٢٦] بالحلفاء دون غيرهم، زال فيصل عن موقع القاسم المشترك بين الأجنحة والجماعات العامليّة (وغير العامليّة طبعاً)، وأزيح عنه، وخلي بين الجماعات وبين ضروب جديدة من النزاعات الأهليّة والسياسيّة.

(٢٤) **مذكّرات**، ص ٦٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٥-٦٧.

(٢٦) من بيان فيجل، حاكم صيدا العسكري، في ٢٤/١٠/١٩١٨، عن جابر: ص ٢٢٤.

الفصل العاشر

أدواء الوحدة

عادت مجلّة **العرفان** إلى الصدور في الشهر الأخير من ١٩٢٠، فصدَّرها منشئها برثاء «... هذا الوطن التاعس [الذي] يتململ(...) تململ شخص حكم عليه بتقطيع أوصاله، فهو يئنّ متألّماً (...)»[١]. ويأخذ الرثاء، الذي خرج قائله من نعي الجهل والخمول والرضوخ للاستبداد على الأمّة إلى نعي «الشقاق» عليها، يأخذ على «الشعب» غلواءه وخيلاءه وتسلّطهما عليه. فالنخبة تشخّص في المعوقات التي تعوق تحقيق ما تراه لنفسها ولشعبها أمراضاً، أو أدواء، ينبغي علاجها وطبابتها كنحو علاج الداء العضوي. فيخاطب أحمد عارف الزين قارئه: «ولو نبشت دفينة هذا الشعب (...) لأجابك جلّ أفراده، غير متردّد ولا متريّث، الداءُ الشقاق والدواء الاتّفاق...»[٢].

شاهد الجماعة

وتتردّد الكلمة عينها في مذكّرات شرف الدين. فهو أيضاً يرى أن ما شهده في أيّام الاحتلال الفرنسيّ الأولى ليس غير «الداء القديم

(١) م ٦، ج ١-٢، ص ١-٣.
(٢) المصدر نفسه.

(...) داء الانقسام والحسد والنفاق» وقد بدت «أعراضه» مع ظهور نفر «مذبذب» من المتزعّمين في الميدان انقلب سرّاً عنه[٣] وغيّر مواقفه. أمّا الشعب نفسه، أي «الأمّة العامليّة» أو «الشعب العاملي» أو «عاملة» من غير تخصيص[٤]، فهي (أو هو) دوماً واحدة ومُجمعة. وليس في الأمر كناية معنويّة، بل تدلّ هذه الكلمات في أذهان كاتبيها ومستعمليها على شاهد هو، على سبيل المثال، «الاحتشادات الهابطة من الجبل إلى صور وشحور»[٥]، حيث يقيم المجتهد العاملي، وحيث يصطاف. أو هو (الشاهد) اجتماع «أختام العلماء والوجوه والمختارين من مختلف البلاد العامليّة»[٦]، والرايات والهتافات والمفرقعات وصهيل الخيل التي استقبلت شرف الدين إذ قدم وادي الحجير للاشتراك في مؤتمر وجوه جبل عامل «وكأن عاملة نشرت فيه ببعث جديد»[٧]. وهو «زلزلة» الأرض و«إطباق» السماء وانعقاد «الرهج» فوق الوادي قبل «أن يبرز كالبدر ينشقّ عنه الغمام» السيِّدُ الشحوري ثم الصوري[٨].

(٣) ص٦٧ من **مذكّرات** شرف الدين. يعزو جابر الأمر إلى رواج «سوق الجواسيس» من «بعض ذوي النفوس المنحطّة» و«كل من وهت وطنيّته وانحطّت مبادؤه»، **تاريخ...**، ص ٢٢٥.

(٤) وردت هذه العبارات في **مذكّرات** شرف الدين في مواضع سبقت الإشارة إليها. أما أحمد رضا فيستعمل عبارات مثل «جبل عامل» و«بلاد بشارة»، شأن محسن الأمين وسليمان ظاهر ومحمد جابر.

(٥) شرف الدين، ص ٦٦.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٨) محمد علي الحوماني: **العروبة** (مجلّة)، العدد ٢٠ من السنة الأولى، ١٩٢٠، ص ٢٦، عن **مذكّرات** شرف الدين نفسه، ص ٧١. ويقع المراقب على إقامة وحدة الجماعة نظير احتشادها حشوداً كبيرة، وعلى التدليل على وحدتها الماثلة بالجموع والعدد، في وصف «حركة المحرومين» (و«أمل» من بعد) و«حزب الله» الخميني، للمهرجانات التي أقامتها «الحركة» أو أقامها «الحزب»، ويقيمانها. وهذا رسم «سلطاني»، على ما ذهب إليه الياس كانيتي في كتابه الكبير **الجمع والسلطان** (١٩٦٠ بالألمانية، و١٩٦٥ بالفرنسيّة)؛ أنظر مقالة الكاتب في الكتاب، **تشريق وتغريب**، ١٩٨٧، بيروت، دار التنوير، ص ٣٨٥-٣٩٢.

كيف آلت وحدة الجمع الماثلة من غير شقاق ولا فرق، وهي كانت صفة لا تفارق الجماعات عامّة، أو توهمها نفسها، والجماعة العامليّة خاصّة. وكيف انجلت هذه الوحدة عن فرقة أهليّة لم يشكّ المعاصرون في أنها عين الداء الذي ينبغي علاجه؟ وكيف اجتمعت في الجماعة الواحدة نوازع اللحمة ونوازع الفرقة، النوازع «الفوضويّة البربريّة» و«التعويل على الحلول السلميّة (والأخذ) بالأناة والتساهل»[٩]؟

إضطراب التعريف والتباس الخطاب

وترتدي هذه الأسئلة خطورة خاصّة في سياقة تتتبّع نشأة النخب العامليّة، لاسيّما أن بعض هذه النخب قام بدور بارز في الأحداث العامّة التي تمخّضت بسمات الحياة السياسيّة والفكريّة اللاحقة، وطبعت بعضها بطابعها. إلى ذلك لم يألُ بعض هذه النخب جهداً في تدبّر هذه الأحداث، والنظر فيها، وسردها وتعليلها. والحقّ أن الذين أسهموا في حوادث ما بعد الحرب الأولى، وكتبوا فيها، حملتهم هذه الحوادث، من طريق سويّ أو من طريق متعرّج، على تمحيص كثير من صورهم وأفكارهم ومفهوماتهم، وعلى مسألتها عن حقيقتها. وإن جرى ذلك كلّه في ثنايا الروايات التي تركها بعضهم (أحمد رضا، عبد الحسين شرف الدين، محمّد جابر) أو في النحو الذي نحته أعمالهم وأعمال غيرهم (سليمان ظاهر، محسن الأمين، أحمد عارف الزين) من معاصريهم ومجايليهم.

وما يستوقف في رواية ما جرى بين أيلول ١٩١٩ وتموز

(٩) مذكّرات، ص ٧٤-٧٥.

١٩٢٢[١٠]، وفي الرأي فيه، هو الجمع بين الإدانة والتسويغ، وبين التحفّظ والموافقة، وبين التنصّل والإعجاب. وليس مصدر الملاحظة التباس الأحكام التي تتخلّل الرواية، وتنهض عليها المواقف، بل ما يظهر في هذا الالتباس من اضطراب العلائق بين مختلف الفئات العامليّة، ومن العسر الذي تجده هذه الفئات في حدّ نفسها وحدّ عامليّتها، وتعريفهما التعريف المستقيم والمتماسك. ويؤول الاضطراب والعسر هذان بالنخب العامليّة إلى مباشرة العمل السياسي، والرأي السياسي، على نحو تحاول الصفحات اللاحقة تعقّب رسمه واقتفاءه.

الزعامة من غير جواز

ويظهر لنظرة أولى أن المؤسّسات العامليّة التي ناطت بها الجماعات الأهليّة سياستها، أو سوسها، ما زالت قائمة، وما زالت تضطلع بوظائفها وأدوارها المعهودة والمتعارَفة. فعلى رأس البلاد العامليّة، أهلا وصقعاً، من يقوم منها مقام الشيخ، أو «شيخ

(١٠) لا تقتصر الأحداث التي عرفت بـ«أحداث ١٩٢٠» على السنة المذكورة، إذ سبقت هذه الأحداث التي كان ابتداؤها الهجوم على مرجعيون، في مطلع كانون الثاني ١٩٢٠، أعمال «السلب والنهب وقطع الطرق» التي قام بها عرب اللهيب، غير بعيد من الحدود الفلسطينيّة الجديدة، **البشير** (جريدة كاثوليكيّة دينيّة إخباريّة تصدر ثلاث مرّات في الأسبوع)، عدد ١١ أيلول ١٩١٩. ويتعقّب أحمد رضا آثار وقائع «حرب العصابات» حتى مقتل وكيل كامل بك الأسعد على أراضي قرية حانين بيد أحد أهالي عينبل، **مذكّرات تاريخيّة**، **العرفان**، م ٣٩، ١٩٥٢، ص ١١٥٦. أمّا رواية أحمد رضا الأخرى في **العرفان** فجمعها سعيد الصبّاح، إلى مقالات رضا الأخرى، في كتاب حقّقه ولم يصدر، على ما كان متوقّعاً. وكتب سليمان ظاهر يوميّات هذه الحوادث بدقائقها في مذكّرات مخطوطة لم ترَ النور ثلاثة أرباع القرن بعد كتابتها، وتلطّف أحد أنجاله، السيد عبدالله ظاهر، فلم يحل بيني وبين قراءتها. وكتب منذر جابر وسمير صادر رسالتين جامعيّتين في الحوادث هذه، وكذلك محمّد شريم، الخ.

المشايخ»، على سنّة جدّه الذي سبق له أن ألّب البلاد، وتقدّم مقاومتها المصريّين، وجمعها كما جمعها أخوه قبل عقود من الزمن تحت راية مقاومة العثمانيّين وولاتهم. فإذا شاء فيصل أن يخاطب العامليّين، ساحلاً وداخلاً، كتب إلى كامل بك الأسعد. وإذا أمل إقرار العامليّين بحكومته أرسل رايته (العلم العربي)، وأحد خاصّته، إلى الأسعد نفسه. وإذا أراد نظم هذا الجزء من البلاد العربيّة بسلطانه أقر للأسعد برئاسة «المقاطعة كلّها»، وندبه إلى إدارة شؤونها، معاً (أي الإقرار والندب). أمّا إذا انتخبت مدن الساحل من تفوّضه حكمها استثني الداخل من مثل هذا الإجراء، الذي يحتمل صلاح غير واحد للتمثيل، بخلاف الداخل الذي لا يحتمل زعيماً له، غير منتخب، إلاّ الأسعد.

وظهر، إلى ذلك، أن الزعامة الأهليّة الأولى تنهض على مراتب متّصلة. فيلي كامل الأسعد آل الفضل الذين يطلّون من الشقيف، ومن قلعته، على جنوب جبل عامل، بين صور وحاصبيّا، وعلى شماله، بين صيدا وجزّين. فإذا سعى الأسعد إلى امتحان موقف، أو رأي، أو ناس، أوكل إلى محمود بك الفضل، أو إلى فضل بك الفضل، إفشاءه، أو جمْع الأعيان في دارهما بالنبطيّة، واسطة عقد جبل عامل، وقراءة ما ورد على سيِّد مثلّث تبنين-هونين-الطيّبة، عليهم، ونقل رأيهم إليه (إلى الأسعد). ويحيط بهاتين المرتبتين المتّصلتين أعيان ووجوه منهم العلماء المعمّمون أي رجال الدين؛ ومنهم فروع العائلات الكبيرة التي استقرّت في قرى ومزارع بعيدة من منابتها الأولى؛ ومنهم أثرياء التجّار؛ ومنهم «أفنديّة» المتعلّمين والموظّفين. وتقوم اجتماعات الأعيان والوجوه من الرئاسات العشائريّة مقام مجالس الرأي والشورى، أو «الوفود» التي كان يجمعها أوائل خلفاء بني أميّة، بحسب هنري لامنس، من

رأس الحكم. ويلي الأعيانَ والوجوهَ الناسُ، أو «البلادُ»، أي «الاحتشاداتُ» التي تستقبل، تارة، عالماً عاد إلى موطنه بعد طلب العلم سنين[١١]، وتحفّ، تارة أخرى، اجتماعاً بارزاً تعقده الرئاسات مع الأعيان، كما في وادي الحجير في ٢٤/ ٤/ ١٩٢٠، وتبايع المجتمعين، وتمدّ ما قرّ رأيهم عليه قوّة هي قوّة مثول الجماعة نفسها وشاهدها.

يرسو ركن هذا البناء الاجتماعي والرمزي على الوحدة. وهذه، في حال جبل عامل، لها ضرعان: التشيّع والقرابة، بنو متوال وبنو عاملة. وقد اختلط حليبهما في «أثر تاريخي»، رأينا محلّه من كتابة سليمان ظاهر، وتصوّرت الجماعة العامليّة فيه بصورة البنيان المتماسك. ولا ريب في أن الشقوق أخذت في الظهور، ولم تفلح حتى تظاهرات الوحدة، كما في «حادثة الخيام»، في إخفائها وحجبها. إلا إن مصدر هذه الشقوق كان، حتى اليوم، العلاقة بين رؤساء العشائر وبين الوجهاء الذين تفتّقت عنهم التنظيمات والإصلاحات العثمانيّة. وها إن وجهاً جديداً للشقاق والاختلاف يبرز مع سياسة عشائر المنطقة الشرقيّة من جبل عامل. إذ لم تكد المنازعة بين فيصل والفرنسيّين تظهر، وتذرّ قرنها، في أعقاب الإنزال البحري الفرنسي على شاطئ بيروت، حتى توسّل فيصل بمن ضوى إليه من رؤساء القبائل والعشائر إلى إقلاق الفرنسيّين، وإظهار سيطرتهم على البلاد والأهالي بمظهر الضعف[١٢]. فأرسل «الرؤساء

(١١) أنظر وصف ع. ح. شرف الدين «زرافات» مستقبلية من أهل شحور حين عودته من النجف في ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤، ونزوله «بالجماهير» في «رحاب» الأسعد بالطيّبة، ولقائه الناس «أفواجاً أفواجاً، مشاة وركباناً» بين الطيّبة وشحور، ووفود الزيارة والتهنئة من «أنحاء البلاد العامليّة» مدة ليست بالقصيرة، **مذكّرات**، ص ٣٨-٣٩؛ وأعلاه وصف نزوله في وادي الحجير.

(١٢) صيغة الإنذار في شرف الدين: المصدر المذكور، ص ٧٠.

من عشائر الفضل»، وهم عرب الجولان والحولة، «رسائل الثورة» إلى كامل بك الأسعد: فإمّا أن ينضمّ إليهم ويكون معهم حرباً على فرنسا، وإما أن يعتزل فيكون غرضاً لحربهم قبل فرنسا[١٣].

وفي هذه الأثناء، أي في كانون الثاني ١٩١٩، انعقدت مفاوضات الصلح في باريس، وكان فيصل ناطقاً باسم الولايات العربيّة، مستظهراً بحليفه البريطاني. فعمد الفرنسيّون إلى اللجنة السوريّة المركزيّة، ورأسها شكري غانم، ونصّبوها في مقابلة فيصل، فكان ذلك فصلاً جديداً من معارضة الداخل (المنطقة الشرقيّة) بالساحل، شاطئاً وجبلاً. وفي هذه الأثناء أجريت انتخابات إلى المؤتمر الوطني، فظهر تفاوت التمثيل بين القطاعين: الشرقي، من وجه، والساحلي (والجنوبي)، من وجه آخر. فكان تمثيل الأوّل تامّاً، والثاني مجتزأ. وعقد المؤتمر جلسته الأولى في ٢٠ حزيران ١٩١٩، يوم وصول اللجنة الأميركيّة، المعروفة باسمي مقرّريها كينغ وكراين[١٤]. وكان الأسعد، وهو رأس «بلاد» تمتدّ من طرف المنطقة الشرقيّة إلى الساحل وتحجز بين الكتلتين الغربيّة والجنوبيّة من البلاد المتنازعة، يتلكّأ في الإنحياز انحيازاً واضحاً إلى أي طرف من الأطراف التي تتجاذب تأييد الجماعات الأهليّة. وكان هذا دأبه مع الأتراك، ثم مع فيصل قبيل دخوله دمشق.

عشائر ومزارعون

كان تولّي أكثر عشائر الطرف الجنوبي والشرقي من جبل عامل

(١٣) لونغريغ: **سوريا ولبنان...**، ص ١١٥-١١٧، يوسف الحكيم: **سوريا والانتداب الفرنسي**، ١٩٨٣، بيروت، دار النهار للنشر، ص ٧.
(١٤) المصدر نفسه.

بداوةً، الحرب على الفرنسيّين، وحملها زعيم عشائر جبل عامل على متابعتها ومماشاتها، وإلاّ أصليَ هو كذلك الحرب، كان ضرباً من مزاحمة المكان السياسةَ، ومن أخذ محلّها. فالعشائر المذكورة، وإن اشتركت مع العشائر العامليّة في الاسم، هي عشائر من نوع آخر مباين. فهي حديثة التوطّن في ديار كانت القبائل التي أقامت بها قلقة المُقام على الدوام، تتنازعها الصحراء القريبة الى الشرق، والسهولُ التي تحفّها إلى الشمال والغرب؛ وهي، إلى ذلك، سنّيّة. وقد تحاشاها العامليّون الشيعة تحاشيهم الولاة الأتراك والعثمانيّين. فكانت مواطنها ترسم حدود جبل عامل، إلى الجنوب، بسلسلة متّصلة من القلاع بين هونين ومارون، وتمرّ بميس. واتّصالُ ديارها بالديار العامليّة لم يضمّها إلى الرئاسة العامليّة. لذا فهي لا تخاطب «رئيس عشائر جبل عامل» بخطاب التابع للمتبوع، أو المولى للولي، بل تخاطبه بخطاب الندّ للندّ، وتهدّده بالقوّة والحرب.

ويظهر تداخل البلاد العامليّة والفلسطينيّة، عشائر ومواضع، جليّاً في رواية مخائيل نقولا الصبّاغ العكّاوي **تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزايداني**(١٥). فمن انتقال عرب الزيادنة إلى طبريّة إلى تجنيد ظاهر «البعض من العربان» لحماية البلد من العربان أنفسهم، ومن استيلائه على قلعة طرشيحا (أو ترشيحا) بمعونة عرب الصقر إلى استيلائه على قلعة صفد بمعونة المغاربة، ومن تعيين بلاد المتاولة «بين جبال الدروز وبلاد صفد» إلى إعطاء المتاولة ظاهراً العمر يارونَ والبصة بعد كسرتهم - ترتسم صورةُ مختلطة لهذه البلاد. فهي بلاد مزارعين وعربان معاً، وتلفظ الصحراء أنفاسها عند تخوم هذه البلاد. وإذا حاول «الوهابي»، عبد الله بن سعود، في ١٨٠٩،

(١٥) المصدر المذكور، ص ٣١-٤٠.

الاستيلاء على إيالة الشام، أمر والي دمشق والي عكّا، سليمان باشا، بالخروج إلى لقاء الوهابي وجيشه بالمزيريب، عقدة الممرّ البدوي من شمال الحجاز إلى جنوب برّ الشام. فيسرع سليمان باشا إلى أمر الخيّالة والمشاة، من غزّة إلى بيروت، بملاقاته بطبريّة، المتّصلة بالممرّ البدوي. ومن الذين يصدر إليهم أمره بموافاته بطبريّة فارس الناصيف، «شيخ مشايخ المتاولة»، والشيخ سعد القعدان، شيخ عرب بني صخر، ومشايخ عرب التركمان «التابعين ديرة بلاد صفد»، ومشايخ عربان بلاد صفد[١٦].

وكانت بين كامل بك الأسعد وبين الأمير محمود الفاعور خلافات وعصبيّات قسّمت بينهما أهل البلدان الواقعة على حدود بلاد العامليّين وعرب الحولة وطبريّة[١٧].

التأليف في المطالبة

وكان جواب الأسعد مرآة لموضعه الحقيقي من العامليّين، ولموقفه المترجّح والمتردّد، وللظرف الذي تتنازعه قوى وسياسات مختلفة. فأجاب إنه ليس منفرداً بالرأي في عاملة «دون العلماء ودون الزعماء، من أمثاله»، فإن أجاب «المفكّرون» في عاملة طلب العشائر الحرب على فرنسا، ففرنسا دولة غنيّة مجهّزة لا قبل لهم بها، وإن

(١٦) المعلّم ابراهيم العورة: تاريخ **ولاية سليمان باشا العادل**، ١٩٣٦، صيدا، لبنان، ص ١٠١-١٠٣، والكاتب، المعلّم ابراهيم، هو كاتب ديوان سليمان الباشا بعد أبيه، المعلّم حنّا العورة. أنظر رواية مختصرة في تاريخ الأمير حيدر الشهابي: **الغرر الحسان...**، المصدر المذكور ج ٣، فصل ٢، أحداث ١٢٢٥هـ، ص ٩١٢. وانظر في أمر سلسلة القلاع م. الأمين: **خطط جبل عامل**، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(١٧) أحمد رضا: **للتاريخ**، م ٣٣، ١٩٤٧، من **العرفان**، ص ٢٥٢ (يوميّات ١٣/١/١٩٢٠).

امتنعوا عن إجابته «فهذه جبهة وطنيّة تدعوهم إلى جهاد وطني، وذلك ما لا قبل لهم بالامتناع عنه»[١٨]. أي إن الأسعد كان يميل، من دون لَبْس هذه المرّة، وشأن معظم العلماء العامليّين، إلى ما سمّاه السيد عبد الحسين شرف الدين «الخطة السلميّة»، أو «التريّث» و«اعتماد المفاهمة»، و«العصيان المدني الشامل»[١٩].

ولا شكّ في أن مثل هذه الدعوة، على نقيض التهديد الذي لوّح به مشايخ العشائر وبخلافه، ينمّ بتعقيد المجتمع العاملي المتعاظم، وبولادة جنين مجتمع سياسي عليه التأليف بين مختلف المواقع والروابط والآراء والمصالح. ويستوقف في الدعوة هذه الى «الخطّة السلميّة» و«التريّث»، إلخ، إنها تصدر عن أهل رأي معظمهم مجمع على الميل عن فرنسا والاحتلال «ميلاً لا هوادة فيه ولا لين» وعلى العدول عنها إلى «الحكومة العربيّة المستقلّة»[٢٠]. كان على أهل الرأي («المفكّرين» في لغة صفا وشرف الدين) أن لا يغفلوا، وهم يتوقّعون ربما مقدم اللجنة الأميركيّة، عمّا يحوط طلب «المستقبل العربي المستقلّ» من أخطار تتهدّده وتحول دونه. فثمّة الفوضى التي لن تكون «إلاّ من العراقيل التي تخذل قضيّتنا، وتدلّ على عدم كفايتنا لما نطلبه»، والتفريط بسلامة النصارى «بوجه

(١٨) شرف الدين: مذكّرات، ص ٧٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٦٩ و٧٢ و٧٤، تباعاً. كان شرف الدين نوّه، في مطالبته استانبول بإعفاء رجال الدين الشيعة من الخدمة العسكريّة، بـ«الحكمة والأسلوب الحسن في المطالبة» بالحقّ القانوني، ص ٦٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦٦. لا ريب في أن استعادة هذه الحوادث وروايتها بعد عقد ونصف العقد أو أكثر من وقوعها وحدوثها، خلّفتا أثراً قد يكون عميقاً في دقّة الرواية. فصاحب المذكّرات يترجّح بين الإدلال بمكانته عند الفرنسيّين وبين التنصّل من التبعة عن المكانة المدّعاة هذه. وميله إلى الأسعد لا شكّ فيه، وميله عن «الأفنديّة» من آل الخليل وغيرهم لا شكّ فيه كذلك. فلا عجب إذا اجتمع من هذا، ومن تنازع الأسعد الرأي، مزاج متنازع بدوره، زاده تقادم الزمن منازعة.

خاص»(٢١)، وانفراط عقد العامليّين وتفرّقهم حكومات يتنازعها «إقطاعيّون مذبذبون» و«منافقو الأفنديّة والمتزعّمون»(٢٢).

الاستقلال المهدّد

ما كان للرؤساء والوجهاء والأعيان أن يغفلوا عمّا يتهدّد طلبهم الاستقلال العربي، على حين كانت بياناتُ الحكومة العربيّة في بيروت تحضّ الأهالي على ألاّ يتعدّى بعضُهم على بعض، وتمنع حمل السلاح، وتنيط بأقرب مخفر بوليس بتّ التعديّات، وتتهدّد بالإعدام المخلّين بالأمن العام، وتحظر التظاهرات والتجمّع وإلقاء الخطب، الخ(٢٣). والحقّ أن هذه البيانات كانت حبراً على ورق، لا يسمع لها أحد أو يطيعها. فالحكومة الفرنسيّة نفسها مغلولة اليد «لا يمتدّ سلطانها متراً واحداً وراء المدن الساحليّة»، والبلاد مضربة ثائرة لا ترجع إلى الدوائر الرسميّة في أمر من أمورها(٢٤). ذلك أن إنسحاب «الكتلة» أو الكردوس البريطاني، لم يخلِّ مكانه لكردوس آخر متماسك مثله. فحلّ محلّه ما دعاه معلّق فرنسي معاصر «الغبار» الفرنسي(٢٥): فاضطربت المواصلات، وعاث المجنّدون العثمانيّون المسرَّحون فساداً، وتعاظمت كلفة العمليّات العسكريّة. وفي هذه الأثناء قام اليونانيّون، بحماية بريطانيّة وفرنسيّة، بإنزال على الشاطئ التركي، بإزمير، في أيّار ١٩١٩. فألجأ التقدّم اليوناني أشدّ العناصر التركيّة همّة ونشاطاً وثباتاً إلى آسيا، وعمّت الروح

(٢١) من خطبة شرف الدين في مؤتمر الحجير، المصدر نفسه، ص ٧٢.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٩ و٧٤.
(٢٣) صفا: **تاريخ ...**، ص ٢٢٢-٢٢٣، بيان رئيس الحكومة عمر الداعوق.
(٢٤) شرف الدين، ص ٧٤.
(٢٥) تيستيس (اسم مستعار): **منجزات فرنسا بسوريا**، **مجلّة العالَمين** («لا ريفو دي دو موند» الشهريّة الفرنسيّة) شباط، ١٩٢١، م ٦١، ص ٨١١.

القوميّة الأناضول، وشرعت المقاومة الفلاّحيّة تنتشر في كيليكيا. فكان على فرنسا أن تصرف قوّاتها التي أعدّتها للسيطرة على سوريا إلى كيليكيا وأن تجبه عداءً إسلاميّاً متعاظماً من جرّاء تجنيد الأرمن في حربها على تركيا والوعد الذي قطعته لهم ببعث وطَن قومي أرمني في كيليكيا ودياربكر وأورفه ومرعش، إلى الشمال من العراق، والجنوب الشرقي من الأناضول[٢٦].

إلى ذلك، لم يكن موقف القيادة الفيصليّة واحداً ولا مجتمعاً. فكان وزير الحربيّة يوسف العظمة من الغلاة في طلب الاستقلال والسرعة فيه؛ وكانت بينه وبين القوّات القبليّة صلات وثيقة، منها صلته بالأمير محمود الفاعور وعرب الفضل[٢٧]. وكان رشدي بك الصفدي، قائد الفرقة الشريفيّة الثالثة في حلب، من دعاة إغراق البلاد في حرب عصابات ترهق فرنسا وتحملها على الانسحاب خوف الانهيار[٢٨]. وربما أدّى فلاح الفرنسيّين في استجلاب الولاء الدرزي، من بعد العداء الذي نمّ به إطلاق النار، في تموز ١٩١٩، على قائد البحريّة الفرنسيّة في شرقي المتوسط، ومحاولة اغتيال بيكو في بعقلين، والهجوم على بيت حبيب باشا السعد[٢٩]، ربما أدّى

(٢٦) موريس بيرنو: **المسألة التركيّة**، عدد كانون الثاني ١٩٢٢، من **مجلّة العالَمين**، ص ٣٠٩-٣١٠، وعدد نيسان من المجلّة نفسها، ص ٩٢٠-٩٢١.

(٢٧) مائير زامير: **نشأة لبنان الحديث**، ١٩٨٦ للنصّ العربي (المحرّف العنوان إلى الكيان المسيحي اللبناني) بيروت، دار المروج، ص ١١٧، ترجمة سليم فارس؛ يكتب المترجِم: محمد الفاعور، بدل محمود... كانت عرقلة يوسف العظمة استعمال الفرنسيّين خط رياق-حلب من ذرائع ميسلون، يوسف الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**، المصدر المذكور، ص ٩.

(٢٨) تيستيس: المصدر المذكور، ص ٨١٥.

(٢٩) زامير: **نشأة...**، ص ١١٦-١١٧ (يؤرّخ الدكتور يوسف مزهر: **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، ل.ت.) ١٩٥٣؟، ص ٩٠٧، لإطلاق النار على الأميرال الفرنسي في آب من السنة نفسها). وكان شيوخ حوران الدروز يسعون إلى فكّ بلادهم عن سوريا وإلحاقها بالأردن، ي. الحكيم: **سورية...**، ص ٣٣. وأخيراً اجتمع المؤتمر السوري العامّ في الثاني من تموز ١٩١٩ (وليس في ٢٠ حزيران على ما يذهب إليه لونغريغ، ص ١١٧).

إلى خشية الفريق الفيصلي من تضييع ولاء الجماعات المحاذية لمنطقة النفوذ الفرنسي، ومن هذه الجماعات عرب الحولة وطبرية، وإلى التعجيل في استعمالها وتأليبها[٣٠]. وكانت بريطانيا تُعدّ العدة لانسحاب قوّاتها من سوريا، في الأسبوع الأوّل من تشرين الثاني ١٩١٩، في وسط شجب علني لإقدام فيصل على الاتّفاق مع كليمنصو و"ذعر» المؤتمر السوري منه، وانسحاب العراقيين احتجاجاً[٣١].

إلتباس الآلة المحلّية

لم يكن فيصل نفسه أقوى تماسكاً بإزاء الحال في جبل عامل. فهو يحرص من غير ريب على التفاف جزء من الساحل حوله، ويأمل في أن يكون حفظ سلامة المسيحيين المقيمين بين أظهر الكثرة المسلمة، إلى الجنوب من الجبل اللبناني، حجّة في يده على المفاوضين الفرنسيّين وأصحابهم من سوريّين ولبنانيّين، ودليلاً على قدرة حكومته على سوس دولة مختلطة الجماعات وتدبيرها التدبير السويّ. ولم يكن أحد ليجهل أن الساحل، أو الساحليّة نظير الداخليّة، هو امتحان القدرة والسياسة هاتين. وما أشكل ربما على سياسة فيصل وما التبس عليها وبيدها، هو أداتها أو آلتها المحلّية. فرؤساء العشائر العامليّون والمستقرّون في الرئاسة منذ زمن طويل،

(٣٠) لم تكن خشية أعوان فيصل في غير محلّها، فقد أظهرت تحقيقات اللجنة الأميركيّة أن شيعة البقاع غير متّفقين على الولاء لفيصل، لونغريغ: **سوريا ولبنان...**، ص ١١٨.

(٣١) أنطونيوس: **يقظة العرب**، ص ٤١٦. أنظر بنود الاتفاق الفيصلي-الفرنسي في لونغريغ، ص ١٢٣: حكم عربي في سوريا الداخليّة، انتداب على جبل لبنان، حكم ذاتي للدروز ضمن سوريا، إيلاء التمثيل الدبلوماسي إلى فرنسا.

ومقدَّمُهم كامل الأسعد، يملكون وحدهم التدبير القمين بحفظ ما بين الجماعات العامليّة من أواصر وحلف، وبالإقامة عليها. إلاّ إن هؤلاء الرؤساء يدينون بشريفيّة معتدلة. فلم تحملهم عصبيتهم الشريفيّة لا على احتلال الساحل، على رغم طلب فيصل إليهم الأمر، ولا على استباق دخول الأمير الحجازي دمشق ومبايعته في مهرجان من المهرجانات المدوّية التي يملكون سرّها. فرؤي الأسعد ينظر إلى قوّات أللّنبي تتقدم، من عكا إلى صور وصيدا، من غير أن يُغادر هضابه وشرفاتها المطلّة على الطريق الساحلي. ورؤي كذلك يسعى بالبريد بين رسول فيصل وبين حكّام الشقيف من آل الفضل الصعبيين.

جناح «الوثبة»

أما مَن كان أداة طيّعة في يد فيصل، والفريق الذي يحفُّه، فهم رؤساء العشائر الذين تنزل عشائرهم تخوم جبل عامل، وتعتاش من «الخوّات» التي تجبيها من فلاّحي السهلين المتّصلين، الحولة والبقاع الجنوبي، وتفرضها على طريق الحبوب بين حوران وبين الغرب والساحل(٣٢). وهؤلاء هم من يسمّيهم شرف الدين «رؤساء العشائر وأعلام النهضة العربيّة»، ويسمّي محمود الفاعور «واسطة عقدهم المنظوم»(٣٣). كان هذا الجناح من الغرضيّة الفيصليّة يرى «الوثبة» ويدعو إلى استعجالها. وحين اجتمع وفد العامليّين إلى فيصل

(٣٢) في وثائق شارل عيساوي، وتعليقه عليها، المضمومة في **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب**، ١٨٠٠-١٩١٤، ١٩٨٨ و١٩٩٠ الطبعة العربيّة بترجمة د. رؤوف عباس حامد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، نظائر بناحية حلب وحمص وحماه وتدمر، لمثل هذه العلاقة.

(٣٣) **مذكّرات**...، ص ٧٢.

بدمشق، في أواخر نيسان ومطلع أيار، بذل فيصل للوفد «ما [يحتاج] إليه في الوثوب من عتاد وجُند وأطبّاء». مع التواضع على التريّث حاضراً[٣٤].

ومهما كان من أمر اتّصال الوثبة العشائريّة بالوثوب الفيصلي، وهو ما لنا إليه عودة، فما لا شكّ فيه هو أن أطوع فريق بين يدي فيصل، من أفرقاء جبل عامل وظواهره وضواحيه، إنما هو الفريق المتطرّف منزلاً واجتماعاً. ومن الجلي أن هذا الفريق ليس مضطراً إلى الاضطلاع بتبعات سياسة تعمُّ جبلَ عامل كله، ساحلاً وداخلاً، مدناً وريفاً، مسلمين ومسيحيّين، رؤساء عشائر ووجهاء، وتحملُ على عاتقها التأليف بين مَنازع الجماعات المختلفة وأهوائها واحتياجاتها. فهذا الفريق قد يكون عاملاً من عوامل الحركة، والتمرّد على سلطة قائمة وشلّها وإضعافها، لكنه لا يصلح هيكلاً لبناء حكومة تسوس بالقانون والدولة جماعات متباينة. فإذا شاء فيصل، أو فريقه، التريّث والمفاهمة واستتباب الأمن في جبل عامل، فلا مناصّ من تقديم كامل الأسعد والمراتب العامليّة على عشائر الطرف الشرقي الجنوبي المتوثّبة. لكن مثل هذا التقديم، وإيلاء الأمر للمراتب العامليّة، يُضعفان من قوة الدالّة الفيصليّة بإزاء الدول الكبرى التي يهدّدها فيصل بتلويحاته السياسيّة والعسكريّة، وبإزاء بعض أجنحة «حكومته»، ويحكّمان مصالحَ الجماعات ورأيها في أفعالها، حين يحتاج فيصل، في مفاوضاته المختلفة وفي إرساء صدارته على فريقه وأعوانه، إلى استجابة خططه وأوامره استجابةً سريعة.

اختار فيصل، أو اختار فريقه له، إطلاق يد الفريق المتطرّف،

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧٣.

«المتوثّب»، والمقيم بأطراف جبل عامل الجغرافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة، والذي لا يعبأ بحفظ مُسْكة الهيئة العامليّة. ولا عجب إذا كان الأسعد و«دياره»، أي داخل جبل عامل وبحذاء منازل عشائر الفضل وعلى طول القلاع التي رسمت الحدود العامليّة بإزاء بلاد صفد والحولة الفلسطينية، مرتع الوثبة الموالية لحكومة فيصل. وكانت العشائر المقيمة على بداوة ربما هي ماضي بني عاملة ومن استلحقته، كانت هذه العشائر هي مصدر الشقاق، هذه المرة. وبعد نيّف وعقد من الزمن على الحوادث الفلاّحيّة التي أعقبت الإصلاح العثماني، وبعد نصف عقد على محاكمات عاليه، بقي الحزب الأسعدي محور الخلاف والخصومة. لكن الفئة التي ناصبت الرئاسة العامليّة الخلافَ والخصومة، في أواخر العقد الثاني ومطلع العقد الثالث من القرن العشرين، لم تكن هي نفسها الفئة الجديدة، وليدة التجارة والإدارة والتعليم، بل الفئة القديمة المتربّعة في رأس العصبيّات القبليّة المتماسكة، الآخذة بناصية طرق الرعي والتجارة، والممسكة بأطرافها. وكان النزاع الجديد امتحاناً للنخب العامليّة خلّف آثاراً في مباشرتها السياسة وثقافتها، وترك ندوباً عميقة في نسيجهما، وفي الاجتماع العاملي وعلائق جماعاته بعضها ببعض.

الفصل الحادي عشر

المنازعات المتفرّقة... ووحدتها «الإقليميّة» والعربيّة

تتّهم صحيفة البشير عرب اللهيب بالعودة إلى السلب والنهب وقطع الطرق والحيلولة دون الاتّجار بالحبوب والخضر والمواشي[1]. وعرب اللهيب هؤلاء «لا يملكون شيئاً من المواشي، ولا يفلحون الأرض، بل يعيشون من السلب والنهب»، شأن «المتشرّدين» عامة[2]. كان هذا في مطلع أيلول ١٩١٩. وفي منتصف آخر شهر من السنة، وكانت السلطات الفرنسيّة أفلحت في حصر أعمال العصابات الدرزيّة في الشوف، «فاقتصرت» على ست حوادث منها حادثتان اقترفتهما عصابات مسيحيّة[3]. وفي منتصف كانون الأوّل أبرزت الصحيفة نفسها اسم صادق الحمزة، من دبعال، ونسبت إليه إنشاء عصابة من «الأشقياء» عددهم عشرون. وعدّدت الصحيفة أفعال عصابة حمزة: هجوم على دردغيا (ديردغيا، في كتابة أخرى) ونهب مختارها، وسوق ثلاثين رأساً من البقر والماعز من مزرعة الطويري[4].

(١) أنظر الهامش العاشر من الفصل السابق، المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) مزهر: **تاريخ لبنان العامّ**، ج ٢، المصدر المذكور، ص ٩٥٤-٩٥٥.
(٤) **البشير**، ١٩/١٢/١٩١٩، عدد ٢٥١٠.

حاجز خرائب وقلاع

ربما كانت هذه الحادثة فاتحة الحوادث التالية التي جمعتها الروايات تحت باب عصابات جبل عامل. وصادق حمزة، أو الشيخ صادق حمزة الفاعور، بطلها، من دبعال «قرية من عمل صور من قرى الساحل»[٥]، تشترك مع قرى أخرى من ساحل صور، تعرف باسم «قرى الشِّعب»، شأن أم توته وأم الرُب، في نزول «عرب الشِّعب المتحضّرة» أو «الأعراب المتحضّرون»، فيها[٦]، وعلى مقربة من الناقورة الفاصلة، ساحلاً، بين جبل عامل وفلسطين. وتقع دبعال هذه في وسط عدد من الخرائب المهجورة التي كانت قرى أو مزارع مثل إمِّيْه وبرج الهواء وبرج منّاع ودباش وشلفيت (أو شرعيت) ومرج البصل والجارودية[٧]. وترسم هذه الخرائب، شأن القلاع التي مرّ ذكرها، حاجزاً يحجز بين فلسطين العثمانيّة، وقبائلها المتجدّدة البداوة، وبين جبل عامل الذي استقرّ سكّانه منذ ردح من الزمن وانقطعوا، بالتشيّع على الأغلب، من الموجات البدويّة السنّية النازحة من أغوار الأردن، شرق فلسطين، وبلاد صفد. إلى ذلك، تشترك خرائب الشّعب، وأملاكه ومزارعه وقراه، في خروجها من ملْك آل علي الصغير ويدهم «كما خرجت كل أملاكهم في جوار صور»[٨].

(٥) الأمين، **خطط**...، ص ٢٨٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٧؛ ويقول الأمين في ص ٢٩٤، في مادّة «الشّعب»: «جُلّ أراضيه أحراج وغابات، وفيه آثار عمران قديمة وآبار وصهاريج [...] وخرابات كثيرة تدلّ على أنه كان معموراً عمراناً لا مزيد عليه». والشِّعب هو مصيف مدن الساحل الفينيقيّة فاليونانيّة فالرومانيّة والبيزنطيّة، وحفريات آثاره في مبتدإها.

(٧) في مواضعها من **خطط**... الأمين، بين ص ٢٣٨ و٢٨٠، وهي جُلّ الخرائب التسع عشرة التي يذكرها ظاهر في **معجم**...، م ٢٣ و٢٤ من **العرفان**.

(٨) ظاهر: **معجم**...، م ٢١ من **العرفان**، ١٩٣١، ص ٣٣٣. أنظر رواية ابراهيم العورة توزيع قرايا الشومر العاملي، ما عدا الصرفند وأنْصار وميس (القرى «الكبار») على المشايخ، **تاريخ ولاية سليمان باشا العادل**، المصدر المذكور، ص ٤٦ - ٤٨، ولأخذ «متسلّمية» بلاد بشارة، ومنها صور، منهم، ص ٤٩-٥٠.

أما دردغيا والطويري، وهما القريتان اللتّان وقع عليهما السطو، فأولاهما إلى الشرق من صور، وعلى بعد نصف ساعة من شحور جنوباً، «كان يمر بها طريق العجلات المعبَّد بين صور وبانياس» (م. الأمين)، وأهلها كلّهم من الروم الكاثوليك[٩]. والثانية، الطويري، مزرعة صغيرة يدير زراعتها مسلمون ومسيحيّون، إلى الشمال من شحور، على بعد أربعة أميال، ويملكها «الخواجا» جورج مشحور[١٠]، من بعد أن كانت من أملاك الشيخ محمد علي خاتون[١١].

أي أن الحادثة تقع، من بين أمور أخرى تقع عليها، على سكّان متحضّرين، ومقيمين في وسط أخذ يخسر صفته الزراعيّة ويشرِّد فلاّحيه ويحملهم على الهجرة إلى حيث الزراعة أرسخ، والأرض أوفر، والسكّان مختلطون طوائفَ، والحكومة (بمعنى النفوذ) مختلطة. وتقع القريتان حول شحور، إلى الشمال والجنوب منها، وهي مركز «حكومة» آل الزين، من أقطاب «وجهاء الصف الثاني»، على ما مرّ في الفصول الأولى. وتقدّم للتوّ أن خليفة الجزّار على ولاية عكا قسم قرى الشومر، شمال الليطاني، على رؤساء عشائر جبل عامل، وأبعدهم من بلاد بشارة التي انتقل ملك أرضها إلى الوجهاء والمزارعين من أهلها. فأضعفت القسمة هذه مناعة بلاد بشارة العسكريّة بإزاء الولاة والعشائر العربيّة، وقوّت مادّتها الاجتماعية. وإذ يتحلّق المهاجمون حول شيخ بدوي، أو قريب من

(٩) ظاهر: **معجم...**، م ٢٣، ١٩٣٣، من **العرفان**، ص ١٩، كان عدد أهلها ٣٩٥، في مطلع العقد الرابع.

(١٠) المصدر نفسه، م ٢٤، ١٩٣٣، ص ١٦.

(١١) الأمين: **خطط...**، ص ٣١٩. لا يذكر المؤلّفان، ظاهر والأمين، تاريخ الملك وانتقاله.

البداوة، يبرز من بين سكّان القرى الذين وقع الاعتداء عليهم مختارُ دردغيا، خليل ابراهيم، الذي يملك ألف ليرة، ومربّو ماشية متّصلة بالإقامة المستقرّة وبتجارة الحليب.

هل سبق أن شهدت هذه الجهة من بلاد بشارة، وهي جنوب جبل عامل، مثل هذه التعدّيات؟ ليس في روايات المعاصرين ما يؤيّد مثل هذا الافتراض. ولو صحّ الافتراض لما كان في مستطاع قرى مسيحيّة أن تنشأ وتزدهر. إلاّ إن مسلك صادق حمزة ورجاله ينحو نحواً تقليدياً من العلاقة بين البدو وبين فلاّحي الأرياف المتاخمة للصحراء، وهو نحو لم يقتصر على التخوم الصحراويّة بل تعدّاها إلى قلب ريف ضعيف الآصرة والعرى بالأرض[١٢]. وما كان يمسك «العرب»، أو البدو المتسلّلين إلى ثنايا السكن الفلاّحي العامليّ، عن الغارة و«الغزوات والوقائع»[١٣] هو تَرَبُّعُ رئاسة عشائريّة في رأس الجماعة العامليّة، احتفظت من المجتمع القبلي بوجه حربي بارز[١٤]، وذلك إلى امتناع العامليّين من البداوة النازلة في أطراف جبلهم بسلسلة الحصون والأبراج التي تؤلّف ترساً عريضاً يمتدّ من هونين إلى الناقورة، غُفل عن شأنه ودوره في ما غفل عنه من أدوار تاريخ قريب أو بعيد.

تهديد الفرنسيّين بالرهائن المسيحيّين

لكن نهاية سنة ١٩١٩ كانت حبلى بالنزاع بين القوّتين الفاتحتين،

(١٢) جاك فوليرس: **فلاّحو سوريا والشرق الأدنى**، ١٩٤٦، باريس، ص ٦١-٦٤؛ وكتاب فوليرس ما زال، بعد نصف قرن على طباعته، الأنفذ نظراً في المسألة.

(١٣) شرف الدين: **مذكّرات**...، ص ٦٩.

(١٤) مرّت بعض مظاهره في رواية «حادثة الخيام».

البريطانيّة والفرنسيّة، وبالخلاف الفرنسي والفيصلي، وبما تمخضت به سياقة دخول فيصل إلى دمشق من حوادث وخلاف. فجاءت الغارات على بعض القرى بين قضاء تبنين وبين «الشِّعب» الصوري لتُميط اللثام عمّا خلّفه تريّث فريق كامل بك الأسعد في اللحاق بركب الفريق الفيصلي المتوثّب، بحسب كلمة كرَّر شرف الدين استعمالها، من مشكلات وحزازات. فوقعت الغارات الأولى على منطقة لم تنتخب «حكومة»، وذلك من بداءه الأمور استمرار الرئاسة العَليّة الصغيريّة (الأسعديّة يومذاك) على حكمها، وحيث يسع المهاجمين استمدادُ بؤرة جغرافيّة وسكانيّة يكثر فيها العرب وسواقط الفلاّحين (الخرائب). ولا ريب في أن هجمات العرب، المؤتمرين بأمر فيصل أو فريقه، على قرى مسيحيّة ومختلطة، ينيط بالفرنسيّين، وبردّهم الجواب على فيصل، سلامة هؤلاء المسيحيّين. ولما كانت رعاية المسيحيّين تأتي في رأس ما تعلنه السياسة الفرنسيّة من أسباب الانتداب وعلله[١٥]، لم يبعد أن يكون أصحاب فيصل رهنوا أمان المسيحيّين وسلامتهم، حيث في مكنتهم تهديدهما، بالردّ الفرنسي. فإما أن يحجم الفرنسيّون عن التسلّط على سوريا وإما أن يعرّضوا أمان المسيحيّين وسلامتهم، وهما ذريعتهم إلى التسلّط، للبليّة والمحنة.

غير إن مَن كان في وسعه أخذُ الفرنسيّين بهذا الاختيار، وحملهم عليه في جبل عامل وبين أظهر العامليين، ليس من الرئاسة والوجاهة العامليّتين في شيء. فهاتان، الرئاسة والوجاهة في ظلّ ولاة عثمانيّين أدركتهم ضوابط «التنظيمات»، رعتا سكناً فلاّحيّاً مسيحيّاً انصرف إلى

(١٥) ج. سمنة: **سورية**، المصدر المذكور، ص ٦٦٥-٦٦٧، سان-رينيه تايينديه: **فرنسا وسوريا**، المجلّد ٤٩ من **مجلة العالمين**، ١٩١٩، ص ٧٧١.

عمل الأرض، وكانت له خبرة مديدة بهذا العمل وقام بأوده واضطلع به، واقتصر على الإقامة بضواحي جبل عامل وظواهره، فحجز بين الجبل العاملي وبين الجماعات الأخرى من درزيّة وسنّية(١٦).

قوسان مسيحيّان ... وأربعة مسارح

والحقّ أن ثمّة قوساً من القرى المسيحيّة، إلى الشمال من جبل عامل، ويحجز بينه وبين الشوف الدرزي وصيدا وإقليم الخرّوب السنّيين، يتغلغل طرفُه الشرقي، بين جزّين والنبطيّة، في قلب جبل عامل، ويتشعّب إلى الغرب متوجّهاً إلى الساحل الصيداوي والزهراني. وثمّة إلى الجنوب الشرقي قوس سكّاني مسيحي آخر يفصل بين العامليّين الشيعة وبين دروز البقاع الجنوبي ومسلميه السنّة (في البقاع الغربي). ويتخلّل سكان مسيحيّون، في قرى كثرتها منهم، خط القلاع والحصون والأبراج، بين جدَيدة مرجعيون، ملتقى جبل عامل والبقاع، وبين الناقورة إلى الجنوب من صور وملتقى جبل عامل وفلسطين الساحليّة. وإذا غلب الروم الكاثوليك

(١٦) أنظر معظم المراجع التي كثر الردّ إليها في بعض الفصول السابقة: ظاهر والأمين والتميمي وبهجت ولامنس وبولوك وڤولني والعورة، إلخ. وربما كان من قرائن انبثاث المسيحيّين وتوطّنهم القديم، ثم المستأنف، في جبل عامل كثرة القرى التي تحمل إسم (دير) أو (كَفَر) في أولها. إذ بلغ عدد القرى التي جمعها محسن الأمين في باب «دير» ست عشرة قرية، ص ٢٨٢-٢٨٥ من **خطط** ... (لم يستبق ظاهر منها في **معجم** ... إلاّ إحدى عشرة، م ٢٣ من **العرفان**، ١٩٣٢، ص ٣٥٤-٣٥٥). وبلغ عدد القرى التي تبدأ بـ «كَفَر» إحدى وعشرين قرية، **خطط** ... ، ص ٣٤٥-٣٤٨ (عدّ ظاهر منها ١٦ قرية في م ٢٥ من **العرفان**، ١٩٣٤، ص ٥٧١-٥٧٣ و٦٩٤ - ٦٩٥). وإذا كانت لفظة «دير» غنيّة عن التعريف وعن تعليل الإضافة إلى السكن المسيحي، فلفظة «كَفَر» تعني القرية بالسريانيّة، بحسب **معجم البلدان** و**مراصد الإطلاع** اللذين ينقل عنهما الأمين، واللذين يخصّان «أهل الشام» بها.

على جملة السكّان المسيحيّين، وعلى أهل الجنوب الشرقي والجنوب الغربي والزهراني خاصة، والروم الأرثوذكس بعض الغلبة، لاسيما في الديرات البدوية أو «الثغور»، فلم يعدم الموازنة ثقلاً في مختلف الجماعات المسيحيّة لاسيما بضواحي جزّين، وفي القرى التي تصل بين المراكز الهامّة (بين جزّين والنبطيّة، بين مرجعيون والناقورة)، أي في الأرياف الخالصة التي لم يكن خالطها بعدُ اجتماع المدينة الناشئ.

في أثناء شهر تامّ، بين السادس من كانون الأوّل ١٩١٩ والسادس من كانون الثاني ١٩٢٠، هاجمت العصابات المختلفة ثلاثين قرية في جبل عامل، وقسرت سكّانها على النزوح إلى الساحل(١٧)، حيث «الحاميات» أيّ القوّات الفرنسيّة، وإلى النبطيّة والمدن ونواحي فلسطين حيث استقرّ الاحتلال البريطاني(١٨). وامتدّت أعمال الإغارة والقتل إلى أنحاء جبل عامل، حيث السكن الطائفي المختلط. فكانت الخيام وحاصبيّا وجدَيْدة مرجعيون، وما يحوطها من مزارع وقرى صغيرة مثل المطلّة والخربة ودير ميماس والقليعة، مسرحاً أوّل من مسارح «الغزوات والوقائع». وتقع هذه القرى كلّها على الطريق بين حاصبيّا وبين الطيّبة، حيث يقيم رؤساء آل الأسعد، وغير بعيد من منازل عرب الحولة.

وكانت بعض المزارع والقرى، إلى الجنوب من النبطيّة، مثل دير

(١٧) م. زامير: **نشأة لبنان الحديث**، المصدر المذكور، ص ١١٧. يلاحظ نشاط متروبوليت الروم الكاثوليك بصور، في غضون هذه الأحداث، وذلك في مرآة الرسائل والكتب التي بعث بها إلى الحكومة الفرنسيّة والتي يشير المؤرّخ إليها في هوامشه، ص ٣١٠.

(١٨) أحمد رضا: **للتاريخ**، المصدر المذكور، ص ٨٤٨ من م ٣٢، ١٩٤٦، من **العرفان**، وصحيفة **البشير**، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٠ (عدد ٢٥٢٤).

سريان، وطيرسمحات والقصيِّر وعلمان والطويري ودردغيا، مسرحاً ثانياً. أما المسرح الثالث الذي جرت فيه الغزوات فكان بعض القرى التي تحوط تبنين وبنت جبيل، مثل صفد البطيخ وبرعشيت وحدّاثا ويارون وعين إبل، في وسط سكن شيعي كثيف (نسبيّاً)، ولصيق بـ «العربان» المنتشرين على تخوم جبل عامل الفلسطينيّة. وقد استحدثت العصابات البدويّة والمتوالية مسرحاً رابعاً، قريباً من الساحل، بين جويّا والبحر، يضمّ قرى جويّا والبيّاضة وعلما والبازوريّة وعين بعال والمنصورة والرماديّة، ومعظمها يقع في منطقة الشِّعب التي سبق الكلام عليها(١٩).

صفتا المهاجَمين

تقسم المساكن والمواطن التي هوجمت إلى قسمين. فهي إما بلدات كبيرة، قياساً على متوسط نظائرها، مثل الجدَيْدة (جديْدة مرجعيون) والقليعة ودير ميماس وعين إبل وعلما؛ وإما قرى صغيرة، تقرب مما كان يدعوه كُتَّاب جبل عامل «مزدرعات» أو مزارع، مثل الخربة وطيرسمحات والقصيِّر وعين بعال وعلمان. فالجدَيْدة كانت تعدّ قبل الحرب الأولى ثلاثة آلاف وستمئة نفس. ويصفها سليمان ظاهر بكثرة مهاجريها، وبرقيّ مدارسها الكثيرة، وبجمال أبنيتها. ومن القرائن على نشاط أهلها وعلى زخم الحياة فيهم قيام طبيب منها، يدعى أسعد رحّال، مع إعلان الدستور العثماني، بإصدار صحيفة المرج وطباعتها على مطبعة نقلها إلى

(١٩) أسماء القرى التي طاولتها الغزوات من أعداد صحيفة البشير، في الأشهر الأربعة الأولى من ١٩٢٠.

الجدَيْدة نفسها[٢٠]. لكن اتّخاذها مركز قضاء في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وكثرة مهاجريها إلى الأميركتين، وغلبة الروم الأرثوذكس على سكّانها، لم يُبعدها من الأرض والزراعة، وعن سيماهما. فدُور الجدَيْدة لم تنفكّ «تشبه (...) المزارع ولذلك كانت بعيدة عن بعضها»، على ما وصفها التميمي وبهجت في أثناء الحرب الأولى[٢١]. أي اجتمعت للجدَيدة كثرة السكّان، وخصب الأرض، وعائدات الهجرة، والمدارس، والمركز الإداري، وعيون الماء، والقرب من البداوة: فيرى الرائي منها الحولةَ عن بعد «كالخيال».

وتقع القليعة على بُعد ميلين من الجدَيدة، جنوباً. وكل أهلها، الذين كانوا يعدّون قرابة السبعمئة، من الموارنة، ويعملون في أرض خصبة تُشرف على سهول الخيام، وتثمر التين والزيتون والعنب والبطيخ. ويتصدّر البلدة «وجهاء آل فرنسيس». وكانت دير ميماس، إلى الجنوب الغربي من الجدَيْدة وعلى خمسة أميال منها، تعُدّ هي الأخرى مئات من المسيحيّين (ثمانمئة بعد الحرب)، وتزرع الزيتون والتين، وتعصر الزيت في معاصرها، وتقوم بأود مدرسة، وتُصدِّرَ آلَ عودة من بين أهلها وتقدّمُهم. أما عين إبل فكان عديد أهلها، بعد الحرب، ألفاً وأربعمئة وخمسين نفساً، فيهم ألف ومئتان من الموارنة. وعلما، على ستة أميال من صور، إلى الجنوب الشرقي منها، «من القرى المسيحيّة الكبرى، التي قارب سكّانها الألف بعد الحرب. وكانت قاعدة الشِّعب، أيّ عاصمته، فأقبلت على زراعة التبغ إقبالاً مشهوداً، أيّ انها أثْرَت من هذه الزراعة، ثم تركتها بعد

(٢٠) صفة البلدات والقرى عن معجم... ظاهر، ما لم نُشر الى خلاف ذلك.

(٢١) **ولاية بيروت**، ج ١، ص ١٧٩.

أن هبطت أسعاره. واجتمع فيها، إلى ٣٣٦ مارونياً، و٢٥٠ كاثوليكيا، . ما لا يقلّ عن مئة وخمسين من البروتستانتيّين ؛ وهو عدد كثير يدلّ على صلة وثيقة بالإرساليّة الأميركيّة، إما من طريق الهجرة أو من طريق التعليم.

بإزاء هذه الكوكبة من البلدات الكبيرة والمزدهرة، المنتشرة بين ملتقى البقاع والحولة وبين ساحل صور بمحاذاة «أهل البادية والأعراب» و«أطراف الناس» (أحمد رضا)، تبدو القرى الأخرى التي هاجمتها العصابات متواضعة وضئيلة. فالخربة، إلى الجنوب من الجدَيْدة وعلى ثلاثة أميال منها، لم تبلغ بعد الحرب الثلاثمئة نسمة. وطيرسمحات «تكاد تكون خالية من السكّان» (عام ١٩٢٣، تاريخ كتابة ظاهر القسم الأوّل من معجمه)، بعد أن سكنها «قليل من المسيحيّين» قبل الحرب للعمل في أرضها. ولم يبقَ منها إلاّ مزرعة صغيرة يسكنها زُرّاعها، ويملكها ورثة سعيد أفندي الخوري من عين إبل. أما القصيرِ، إلى الشمال من تبنين على مسير ثلاث ساعات مشياً منها، فلم يبقَ من سكّانها إلاّ ستة وعشرون شيعيّاً يعملون في أرض كانت ملكاً لإبراهيم بك الأصفر، وملكها بعده ورثته. ويقتسم سكنى صفد البطيخ، إلى الشمال الشرقي من تبنين وعلى مسيرة نصف ساعة منها، مئة كاثوليكي وخمسون شيعيّاً لا غير.

وجوه المنازعات ووحدتها

لا شكّ في أن إقدام المهاجمين على مهاجمة البلدات الكبيرة والمزارع الصغيرة وجه من وجوه المنازعة بين البدو وبين الزُرّاع والتجّار، من وجه، وبين سواقط العاملين في الأرض وبين المزارعين

من ذوي الصلة المتينة والقديمة بها[٢٢]، وبين المسلمين وبين المسيحيّين، وبين أهل الأرياف والبوادي وبين أهل البلدات والحَضر. إلاّ ان السلطنة العثمانيّة، التي أصلت البدو والأعراب عداوة شديدة الوطأة وبادلوها مثلها وأشدّ، أفلحت في فرض المسالمة على الجماعات البدويّة التي كانت تنتجع أطراف البوادي وتطلب الماء والرعي والخوّة في جنباتها. وكان من ثمار هذه المسالمة المفروضة أن أمَّ المسيحيّون، من زُرّاع ومن تجّار وحرفيّين، المواضع الواقعة عند ملتقى الباديّة والسهول وطرق المواصلات الهامّة، أو هم لم يتركوها ولم يُخلوها في ما تركوا وأخلوا من بلاد منذ الفتوح العربيّة والاسلاميّة. ومرَّ أن مثّلث القنيطرة والحولة وعيون جنوب البقاع (الجوز، المغارة، الحمام، الحاصباني، الوزّاني) هو من هذه المواضع. وما ازدهارها، الماثل في كثرة السكّان ونشاطهم وفي حسن المباني وعدد المدارس، إلاّ قرينة على الاستقرار واستتباب الأمن اللذين عمَّا المثلث هذا. لذا لا تبدو صحيفة **البشير** محقّة حين تعزو كف الأشرار عن السلب والنهب وقطع الطريق إلى سطوة حكومات الحلفاء، وتنعت مسلك عرب اللهيب هذا بالأمر الذي «تعوّدوه في الدولة البائدة»[٢٣]. فلو صحّ ذلك لما قدرت الصحيفة

(٢٢) تُجمع إشارات العامليين على الربط بين السكّان المسيحيّين، فلاّحين كانوا أو تجّاراً، وبين عمل الأرض وإتقانه والدراية به. فقلّما خلت إشارة إلى أصحاب الأملاك من تجّار بيروت (الأصفر، أبيلاّ، سرسق) أو وجهاء البلدات (فرنسيس، عودة، الخوري) من الإشادة بعملهم في الأرض. ويُظهر المؤرّخون التلازم بين خروج المسيحيّين اللبنانيّين من مواطنهم الشماليّة الأولى وبين استصلاح الأرض، والعمل فيها، واستغلالها. فكانت الرهبانيّات السلك الذي عمَّر الأرض ووسّع الإقامة والسكن المسيحيّين. إلاّ ان انقلاباً على «الفلاّحين» وعلى صورة الفلاّحة ومفهومها شاب أواخر الطور الزراعي الماروني في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، على لسان المطران نقولا مراد؛ أُنظر إيليا حريق: **التحوّل في التاريخ اللبناني الحديث**، المصدر المذكور، ص ١٠٦؛ ومهد هذا الانقلاب ربما لحركة الهجرة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

(٢٣) عدد ١١ أيلول ١٩١٩.

ان تُصدر مقالتها وخبرها عن «مراسَلات عينبل لمكاتبنا»، ولما بلغت عين إبل مبلغ السكّان الذي بلغته، أو ملك بعض أهلها طيرسمحات، إلخ.

آذنت مهاجمة البلدات والقرى المسيحيّة العامليّة - والمسيحيّة صفة من صفاتها الأخرى: الكثرة، الأرض، بعض الرخاء... - بتحوّل سياسي ليس من المغالاة نعته بالخطورة. فقد أقدم بعض حاشية فيصل، من ضبّاط الجيش العثماني السابقين والإداريّين الموظّفين، على تأليب خليط من رؤساء العشائر المستوطنة، وأبناء العائلات المحلّية الكبيرة، ومن «أطراف» العاملين في الأرض، على الرئاسة العامليّة التقليديّة التي يحفّها العلماء والوجهاء والأفنديّة، ويتابعونها على قراراتها ورأيها. فأظهرت حاشية فيصل الدمشقيّة، من بعد انسحاب العراقيّين وبروز الخلاف بين فيصل نفسه وبين المؤتمر السوري، أظهرت الخلاف في الجماعة العامليّة، وتوسّلت إلى إحراج الرئاسة التقليديّة وحملها على المشي في ركاب السياسة التي ترتأي وترى. ووجْه الجدّة في الأمر أن النزاعات القديمة كانت تقسم العامليّين، وغيرهم من الجماعات، عشائر وعائلات وغرضيّات، فتحفظ مُسْكة الأقسام ووحدتها بهذا القدر أو ذاك، ويعود عقد عاملة فيجتمع في حربها على الوالي العثماني، أو على القائد المصري، أو بحيال التهديد الدرزي، والتسلّط الفرنسي.

أما اليوم فتعمد رئاسة (أهليّة) تحظى بولاء الرئاسات العامليّة، ولو شاب هذا الولاء بعض التردّد في الإنفاذ والعمل، تعمد إلى استدخال الجماعة العامليّة، وسلخ بعض أطرافها القوميّة والعائليّة والاجتماعيّة منها، وتؤلّب هذه الأطراف على الرئاسة بغية إملاء موقفها (موقف القوّة الفيصليّة الدمشقيّة) عليها، وعلى الجماعة التي تتصدّرها. ولم تتورّع حاشية فيصل في سعيها هذا عن الخروج عن

سُنّة سياسيّة محلّية ثابتة قوامها مقارعة غرضيّة بغرضيّة، أو غرضيّة كبيرة ببعض مراتبها، واستنفار حلف عشائري أو محلّي على مثيله - دون تهديد الأعراف الداخليّة التي ترعى علائق الجماعة بالجماعات التي تعيش في كنفها. فتوسّلت حاشية فيصل إلى حمل كامل الأسعد على مماشاتها في حربها على الفرنسيّين وحشرهم بإضعاف دالّته على جبل عامل، وضرب جماعات الجبل بعضها ببعض، وتأليب بعضها على بعضها الآخر. أيّ هي توسّلت إلى إملاء رأيها على الرئاسة الأهليّة بتغذية الشقاق الأهلي داخل الجماعات العامليّة، المنقسمة على نفسها شأن الجماعات عامّة. وحشدت في هذا السبيل، وابتغاء هذه الغاية، المنازعات بين الأعراب وبين أهل البلدات والقرى، وبين المراتب الثانويّة في العائلات القديمة وبين المراتب المتصدّرة، وبين فقراء العاملين في الأرض وأهل الخرائب وبين الزُرّاع الراسخي الأقدام في مزارعهم...

وهذه فروق ومنازعات حقيقيّة لم يبتدعها فريق فيصل ولم ينشئها من عدم. إلاّ إنه كان مجدِّداً حيث ألّف بين كسور اجتماعيّة وعائليّة ومذهبيّة ومحلّية، ولَحَمَ بينها. فحملها على مهاجمة هدف واحد، هو البلدات والقرى المسيحيّة، وأسبغ هو (أيّ فريق فيصل) على هذا الهدف دلالة سياسيّة أخذها من حربه على الفرنسيّين، ومن تقويمه للعلاقة بين الفرنسيّين وبين البريطانيّين، وللعلاقة بين فيصل وبين الفرنسيّين. وهو، في مقابلة ذلك وعلى خلافه، بثّ منازعة، من ضرب جديد كذلك، بين كتلة بلاد عاملة، ومن تضويه إليها وتضطلع الرئاسة الطبيعيّة برعايته، وبين أطراف هذه الكتلة وسواقطها.

فأحرج الفريق الفيصلي هذه الرئاسة، وحال بينها وبين الاضطلاع بدورها الذي جرت على الاضطلاع به. فهي إذا حامت

عن القرى المسيحيّة، على ما تملي عليها وظيفتها، بدت منحازة إلى الفرنسيّين وليس إلى الكتلة العامليّة، واستعدت عليها الأجنحة الفيصليّة من العامليّين وبلادهم. وإذا تركت الرئاسةُ العامليّة المحاماة عن المسيحيّين نكصت عن دورها، وقصَّرت دونه، وقدَّمت عليها عشائرَ الأطراف وبعض رؤساء العائلات الفرعيّة.

فلم تكن البلدات والقرى المسيحيّة العامليّة هدفاً واحداً، أو مشتركاً، إلاّ إذا وُقف عليها من جهة سياسة الفريق الفيصلي الدمشقي، وسعيه إلى حمل الفرنسيّين على الانسحاب من سوريا وإلى إضعافهم بإزاء السياسة البريطانيّة ودبلوماسيّتها. وبعبارة أخرى، من العسير أن يجد مَن يؤرّخ لأحداث هذه المرحلة «محوراً طائفيّاً»، أو «وحدة طائفيّة»، تجمع شتاتها، وتجلوها صداماً واحداً بين بعض مسلمي جبل عامل وبين بعض نصاراه، من خارج الصلة التي ربطت بين بعض الجماعات المحلّيّة وبين مركزها العربي الفيصلي، أو من خارج سعي هذا المركز إلى تقوية دوره الإقليمي وإنفاذ سياساته المحليّة والدوليّة. فخلَّفت هذه السياسة الهوجاء والرعناء رسماً أو مثالاً مميتاً التصق بالعروبة ويحتذى عليه إلى اليوم.

الفصل الثاني عشر

المقاومة بالعصابات...
أو «أطراف» البلاد والأهل والمراتب

ممن تألّفت العصابات التي قامت بمهاجمة العسكر الفرنسي، وأغارت على قرى وبلدات مسيحيّة، وعلى بعض المستوطنات الصِّهيونيّة، ونهبت وقتلت مسلمين، في بعض الأوقات؟

يدلّ التعداد السريع الذي تضّمنه السؤال دلالة واضحة على أن العصابات لم تكن مؤلّفة من جنس واحد من السكّان المحلّيين، عامليّين كانوا أو غير عامليّين. فثمّة أجناس من السكّان (العربان، العصابات القبَليّة والعشائريّة، العصابات المحلّية الشيعيّة، الدروز، أهالي القرى من شيعة وسُنّة) اشتركوا في أعمال مختلفة في مقصدها ودورها وموضعها. وإذا صح أن أيّاً من هذه الأجناس لم يختصّ بضرب من الأعمال، فكان الهجوم السياسي ينتهي إلى نهب وقتل، لكن طابعاً غلب على أعمال بعض الجماعات المسلّحة ووسمها بميسمه.

عرب الأفعال لا الأقوال

اضطلع عرب الحولة، وعلى رأسهم الأمير محمود الفاعور، إلى

رؤساء آخرين مثل زعل السلوم ودهام الفضل وعبدالله الحميد وكامل حسين اليوسف، بمهاجمة الفرنسيّين، والتصدّي لهم، في مواضع معروفة: المطلّة، والخالصة، وضواحي الجدَيْدة ومرجعيون، وجسر الخردلة (أو الخردلي) بين النبطيّة ومرجعيون، وجسر القاقعيّة إلى الجنوب من النبطيّة. واشترك في بعض هذه الأعمال الحربيّة صادق الحمزة والشيخ الدرزي كنج، من مجدل شمس[١]. وكان الفاعور نائباً في المؤتمر السوري عن دمشق وأقضيتها[٢]، وشيخاً من مشايخ القبائل العربيّة المحيطة بفلسطين، والمنتجعة بين غور الأردن وبين السهول المتّصلة من حماه إلى الشمال، وتغلب عليها عَنَزَة. أيّ أن الفاعور مثال للفريق القبَلي الذي أحاط فيصل، واستمدَّه هذا الأخير قوّته الميدانيّة والعملانيّة، وبقي بعيداً من ردهات الإدارة والحكومات...

وقد أطراه فيصل نفسه في خطاب ألقاه في النادي العربي بدمشق، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٠، فوصفه بأنه كان «معتزلاً في البادية، خالياً إلى نفسه؛ لا يعمل شيئاً ولا يحرّك ساكناً»، لكنّه قام في أثر «قيام أحد عليه»: «فثار وقاتل. فهذا رجل أفعال لا رجل أقوال. ونريد أن يكون جميع رجال الأمّة فعَّالين لا قوّالين». ثم خصّص فيصل ضرب الأفعال التي يتوقّعها، ويزجيها مديحه، غامزاً ربما من قناة العامليّين وغيرهم من أعيان الشوف والدروز، فقال:

(١) من مواضع متفرّقة من المذكّرات التي كتبها أحمد رضا، وسبق ذكر مصادرها. تُردّ الهوامش اللاحقة الى تاريخ اليوميّات. وبجوار المطلّة والخالصة مستعمرتان يهوديّتان.

(٢) أورد يوسف الحكيم لوائح بأسماء نوّاب المؤتمر في الجزء الثالث من ذكريات **سورية والعهد الفيصلي**، ١٩٦٦، بيروت، دار النهار للنشر (ط. ثالثة، ١٩٨٦)، ص ٩١-٩٤. ويمهّد الحكيم للوائح بالقول إن حكومة فيصل قامت بدعوة أعضاء المجلس العمومي، المنتخبين قبيل الحرب الأولى، وعلى مقتضى القانون العثماني، «ليكونوا أعضاء في المؤتمر السوري»، ص ٩٠.

«وذلك في المواقف التي تشير إليهم الحكومة بالقيام فيها»[٣].

من القوّة العامّة إلى القوّة الأهليّة

وكان الفاعور، ومن معه من عرب الفضل وبعض دروز حاصبيّا، هجم على الجيش الفرنسي النازل قرب المطلّة وفي جوارها، غير بعيد من الخصاص، منزل الفاعور ومعقل دياره، في ٤/ ١/ ١٩٢٠[٤]. وإذ قصف الفرنسيّون الخصاص ردّ عرب الفاعور بقصف المطلّة، وبالإغارة على الجدَيدة، البلدة المسيحيّة القريبة والكبيرة، وعلى القليعة. ودخل العرب الجدَيْدة واتّجهوا إلى دائرة البرق والبريد، واستولوا عليها، مؤذنين بمسلك سياسي، وبتحكيم معايير سياسيّة وإداريّة في أفعالهم. فهم يعلنون من طريق الاستيلاء على مرفق عام، حكومي، إرادتهم الحرب على قوّة عامّة وحكوميّة، وليس على قوّة أهليّة ومحلّية. أيّ ان العسكر الفرنسي غرضهم وعدوّهم. أما هم فقوّة عامّة أيضاً، تسعى إلى النيابة العسكريّة عمّن ينوب عنهم محمود الفاعور، ومن فَوْقه فيصل، انتخابيّاً وسياسيّاً. وهذا ما ينبغي أن يمثّل عليه قتالُ العسكر الفرنسي في المطلّة، واحتلالُ مرفق عام وجهاز من أجهزة الإتصال، أيّ البرق والبريد، في الجدَيدة.

(٣) عن صحيفة البشير، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٠، عدد ٢٥٢٤.

(٤) يعزو رضا الهجوم الأوّل إلى الفرنسيّين، وينقل رواية عن الحاج محمد سعيد بزّة (أو بزّي)، من أعيان بنت جبيل، ورئيس المحكمة البدائيّة في مرجعيون قبل ان يُعزل ويلجأ إلى النبطيّة غداة الحادثة التي يرويها، ينقل أن العسكر الفرنسي نزل من جسر الغجر إلى قرية السنبرية، في الحولة، وأصلى قرية الخصاص ودار الأمير الفاعور مدافعه (مذكّرات الثلاثاء ٦/ ١/ ١٩٢٠). ويغفل رضا وبزّة ذكر ما سبق القصف الفرنسي من أعمال سلب ونهب في منطقة تبنين خاصة (أنظر أعلاه)، أدّت إلى مصادرة الفرنسيّين دار الأسعد بالطيّبة، في ٣١/ ١٢/ ١٩١٩ (مذكّرات ١/ ١/ ١٩٢٠).

لم تلبث القوّة العامّة أن انحطّت إلى قوّة أهليّة، خاصة، فَعدتْ على سكّان وأهل، ونهبت البيوت وحرقتها، واشتبكت مع الأهالي المسلّحين فقتلت منهم وقتلوا منها(٥). ويلتمس رواة الخبر العذر للمهاجمين، فينسبون المبادرة إلى النهب إلى «أهل شبعة» (أو شبعا)(٦)، ويعلّلون تبادل النار الذي أدّى إلى الاقتتال، إلى قيام «بعض رجال الجدَيْدة» بإطلاق الرصاص على المهاجمين على رغم أن هؤلاء أعطوا الأمان «مَن لا يريد الاستقلال التامّ»(٧). والتسمية كناية عن مسيحيّي الجدَيْدة الذين لم يمشوا في ركاب الحركة الشريفيّة الفيصليّة، وهي (أي التسمية) محاولة حفظ الصفة السياسيّة والعامّة للعرب المهاجمين. فنجم عن الهجوم، وذيوله، ضيقُ النبطيّة بالمهاجرين: من يهود المطلّة، إلى مسيحيّي الجدَيْدة ومسلميها، وأهالي القليعة والخربة ودير ميماس.

تعليل الحكومة والنخب

لم يملك حاكم القنيطرة الشريفي، بإزاء ما آل إليه الهجوم السياسي من انتهاك أهلي، ومن هجرة عامّة، إلاّ التنصّل من الهجوم. فكتب إلى العسكر الفرنسي بالمطلّة أن لا حرب بين حكومته، أو حكومة القنيطرة، وبين عسكر فرنسا. وأن ما وقع إنّما هو من أفعال «العصابات»(٨) وليس من أفعال الحكومة. وتنصّل

(٥) رضا: يوميّة ٦/١؛ بلغ عدد قتلى المهاجمين عشرين، وقتلى الأهالي أربعة، ثلاثة رجال وامرأة، وعدد البيوت المحرّمة ثمانية.

(٦) لا يذكرها لا سليمان ظاهر ولا محسن الأمين في قرى جبل عامل، وهي بلدة معظم سكّانها من أهل السنّة، شأن سكان القرى التي تحوطها، ومن رعاة الماشية الحديثي التوطن على ضفّة ممرّات الرعي بين غور الأردن وبين السهل السوري الشمالي.

(٧) ينقل رضا في هذا الموضع عن بعض المهاجِرين من الجدَيْدة إلى النبطيّة، كما ينقل عنهم في صدد أهل شبعة، يوميّة ٦/١.

(٨) رضا: يوميّة ٨/١/ ١٩٢٠.

الحاكم هو عينه تنصّل الكاتب العاملي الذي يتوسّل إلى بغيته بالروايات التي تنسب ما لا يليق بالعمل السياسي إما إلى مُندسّين، الحركة الشريفيّة منهم براء، وإما إلى أهالي الجدَيْدة و«شبّانها» و«متهوّسي المسيحيّين في مرجعيون»[٩].

ومثل هذا الترجُّح والاضطراب في التعليلِ وإلقاء التبعة ملازمٌ لموقف النُّخَب العامليّة، من الأحداث التي نتقصّى. فَمن وجه أوّل تتّحد هذه النّخب اتّحاداً وثيقاً بالحرب على الفرنسيّين، وتأخذ عليهم اقتطاع «المنطقة الغربيّة» - أيّ الأراضي المحيطة بجبل لبنان والمضمومة إليه - من سوريا الداخليّة والمنطقة الشرقيّة، قسراً، وتناصرُ من يتصدّى لهذا الاقتطاع بكل الوسائل. وهي، من وجه آخر، لا يسعها تبنّي ما ينجم عن هذا التصدّي من «ذيول محزنة» تباعد بين «أهل المسيحيّة وأهل الإسلام»، وتُلحق التخريب والتقطيع «بالوفاق والإلفة» اللذين لا يقوم مشروع فيصل والمملكة الشريفيّة إلاّ بهما[١٠]. والنّخب العامليّة، شأن النّخب العربيّة عامّة، تحجم عن تناول أو معالجة انحراف الحرب على الفرنسيّين إلى حروب بين الأهالي، وتحوّلها من حرب سياسيّة إلى نهب وسلب وقتل لا ضابط لها. وهي تُحجم كذلك عن مسألة إسهام من يسهم في هذه الحرب (أيّ عرب الفضل وبعض أهل شبعة) واستنكاف من يستنكف (عامّة العامليّين)، وعلّة الإسهام والاستنكاف هذين. فالانحراف يحلّ في

(٩) يوميّة ١٢/١.

(١٠) أنظر خطاب فيصل في ١٩١٩/٦/٥، حين عودته من مؤتمر الصلح إلى دمشق: «... إن مطاليب الأقليّة من الشعب سيكون لها المقام الأوّل المرجّح على غيره لإزالة الشقاق الذي أوجده الأتراك بين العناصر العربيّة (...) إن البلاد ستقسم إلى مناطق اقتضتها الحالة الجغرافيّة والسياسيّة، لأن القسم الجنوبي لا يدار كما يدار الساحل، ولا الساحل كالداخل»، عن الحكيم: **سورية والعهد الفيصلي**، ص ٧٣-٧٤. وكرّر فيصل موقعه هذا في خطاب ألقاه بحلب في التاسع من الشهر نفسه، فأشار إلى «تأييد حقوق الأقليّة بموجب عهود مكتوبة»، ص ٧٤.

المرتبة الثانية أو أدنى إذا حملت السياسة على القصد والنيّة والعزم، واقتصر حملها على هذه، دون الوسائل.

حدود «المنطقة البنّية»

وعاد الفاعور ورجاله، في أعقاب الهجوم على الجدَيْدة، إلى تصويب تصدّيه، وصبَّهُ على العسكر الفرنسي. وكان الفرنسيّون جمعوا، في غضون الحوادث التي نتتبّع، قوّة محاربة بلغت الألف على جسر الخردلة، خارج البلدان والقرى. ورمى الفرنسيّون من حماية الجسر الذي يصل بين النبطيّة وبين مرجعيون إلى الحؤول بين الحركة الشريفيّة وبين عزل القوّات الفرنسيّة النازلة بين شرق جبل عامل وفلسطين. كما رموا إلى حماية طريق تموين الساحل من الداخل (حوران والبقاع وصفد). وكانت المنطقة المذكورة تنتظر، وينتظر أهلها وساستها معها، بتَّ الدول العظمى أمرها: فإما أن تُلحق بالمنطقة الجنوبيّة، أيّ بفلسطين، وإما أن تلحق بالمنطقة الغربيّة، أيّ بلبنان[11] فأنذر الفاعور العسكر الفرنسي المرابط عند

(١١) يروي رضا في يوميّة ٢٠/٨/ ١٩٢٠ من مذكّراته التاريخيّة أن كامل الأسعد رفض أن «يضع يده بيد» غورو، أيّ أن يعقد حلفاً بينه وبين العسكري الفرنسي، وقال إنه ينتظر أمر البتّ في تحديد الحدّ بين لبنان وفلسطين، فإن كان الحدّ هو نهر القاسمية كان أميناً على نفسه بدخوله في حدّ فلسطين، وإن كان الحد المشيرفة نظر لنفسه ما يصنع. وشهد عمل العصابات أوجَه بين اجتماعين فرنسيّين وبريطانيّين وقرارين: أوّلهما في ١٥/ ٩/ ١٩١٩، ويتناول الجلاء البريطاني عن آسيا الصغرى وسوريا ودير الزور وإقرار فرنسا لحليفتها بالموصل وشرق الأردن؛ وثانيهما في ٢٤/ ٤/ ١٩٢٠، في سان ريمو، ويدور على نقل الاتّفاق العسكري إلى حيّز التنظيم الإداري والسياسي، ومنه رسم الحدود. ويرجع الخلاف على حدود «المنطقة البنّية» إلى مفاوضات سايكس وبيكو، إذ طالب الفرنسيّون بمنطقة صفد، إلى الشمال الشرقي من فلسطين، بينما طالب اليهود بنهر الليطاني، والبقاع الجنوبي، وجبل حرمون، ومنابع الأردن، وجبل حوران، وشرق الأردن، لونغريغ: **سوريا...**، ص ٨٩، وإدمون رباط: **تطوّر سوريا السياسي**، ١٩٢٨، باريس، ص ١٨٠-١٨٥.

جسر الخردلة بالتسليم، بينما هجم دروز حاصبيّا، في الثامن من كانون الثاني، على المطلّة. وفي اليوم التالي استهدف هجوم عربي، قامت به العشائر، العسكر الفرنسي بالمطلّة. فآذنت الهجمات المتكرّرة التي يشنّها العرب والدروز بحرب واسعة ومنظّمة تعزل المنطقة الغربيّة والساحليّة عن جنوبها الشرقي الذي يتنازعه البريطانيّون والفرنسيّون وفيصل، وتسعى إلى إجلاء الفرنسيّين عن الجنوب الشرقي المتنازَع، وتقطع المنطقة الفرنسيّة عن تموينها ومصادره الداخليّة.

أتبع العرب هجماتهم الخارجيّة بأخرى داخليّة. فغافلوا حرس جسر الخردلة وذبحوا أربعة منهم في ٢٧ من الشهر الأوّل من السنة[١٢]. وفي اليوم التالي نزل عسكر شريفي بقيادة عارف بك الحسن قرية بلاط، شمال مرجعيون وغرب حاصبيّا، وتقدّم بعض أفراده إلى جسر الخردلة ليَهدموه، فقتلوا اثنين من حرسه، وانسحبوا من غير أن يقوموا بالمهمّة التي أوكلت إليهم. ولم يمضِ أسبوع على الحادثة التي سفرت فيها القوّة الشريفيّة الفيصليّة عن وَجهها حتى قُتل إثنان من الدرك الحكومي على جسر القاقعيّة، إلى الغرب من جسر الخردلة وغير بعيد منه. ولما جزع محمود بك الفضل من الأمر، وتخوّف ممّا قد يعود عليه منه، أراد أن يكتب كامل الأسعد

(١٢) تترجّح رواية رضا بين نسبة الحادثة إلى البدو وبين نسبتها إلى بعض «الإنعزاليّين» من نصارى مرجعيون. أما الشطر الثاني من الرواية فيعلّله رضا تعليلاً معقداً، لم يتورّع التحليل السياسي المحلّي اللاحق عن وروده من غير تردّد، مفاده أن «الانعزاليّين» هؤلاء «لا يريدون أن يغادر العسكر الفرنسي ناحيتهم»، فإذا قتلوا منه مقتلة عمد إلى البقاء وإلى زيادة عدد القوّة المرابطة. ولا يعدم هذا التحليل، على تعقيده، أدلّة حسيّة، فيكتب صاحب اليوميّات أن العسكر المرابط على الجسر وجد جماعة من دير ميماس والجديْدة، المسيحيّتيْن، مجروحين برصاص العسكر، يوميّة ٢٧/ ١/ ١٩٢٠، أيّ انهم أصحاب القتلة على الجسر. وعاد الكاتب عن تخمينه هذا من غير أن يعلن الأمر في يوميّة اليوم التالي.

إلى فيصل ويدعوه إلى إبعاد هذه «المزعجات» عن الناحية، أيّ النبطيّة وجوارها، فأشار عليه الشيخ أحمد رضا بالكتابة إلى الفاعور، وهو «مدير حركة الثوّار في هذه الجهة»(١٣).

لم تحمل الهجمات المتكرّرة على الجسور الفرنسيّين على تحصينها والمبالغة في حمايتها. فرجع ألف منهم إلى بيروت في الثامن من شباط، أيّ بعد أربعة أيّام من قتل الدركيّين، وعوّلوا ربما على الثلج الذي كسا النبطيّة في تلك السنة كما لم يكسُها من قبل(١٤). فعاد عرب الحولة، بقيادة كامل حسين اليوسف، إلى مهاجمة الفرنسيّين بالخالصة، في الثامن عشر من شباط، فردّ الفرنسيّون بقصف متاريس البدو الذين انكفأوا من عين الذهب، في سهل الحولة، إلى مرتفع جبل الحيّات، حيث دارُ الحاج عبدالله الحميد، «من أعيان الحولة»(١٥). ولم يقتصر قصف الفرنسيّين على ردّ هجوم العرب، بل طاول طريق صادق الحمزة وعصابته، بمحاذاة الخالصة، إلى جويّة، في قلب جبل عامل، بين تبنين وصور.

(١٣) رضا: يوميّة ٤/ ٢/ ١٩٢٠؛ فردّ الفضل أن بين الفاعور وبين الأسعد خلافاً وأن الثاني توعّد الأوّل ورجاله بالقتل ورماه بتهمة بيع نفسه للفرنسيّين «بدراهم معدودة!!» (علامات التعجّب من رضا).

(١٤) رضا: يوميّة ١١/ ٢/ ١٩٢٠.

(١٥) ينمّ خبر رضا عن الموقعة بطريقة في نقل الأخبار وتناقلها هي وجه من وجوه «الحرب النفسيّة» التي بكّرت الحركة العربيّة في استعمالها، إلاّ اذا كانت تلك الطريقة من مقوّمات ثقافة عربيّة بدويّة ما زالت إلى اليوم (عام ١٩٩٥) بمنزلة النواة من ثقافة المثقّفين العروبيّين المُحدثين، وهم جامعيّون ومؤرّخون وباحثون اجتماعيّون وصحافيّون وكتّاب. ينقل رضا أن «بعض أهل الجدَيْدة»، وهم من المسيحيّين ومن أنصار الفرنسيّين وأعوانهم، على ما كرّر رضا نفسه، قدّروا خسائر الفرنسيّين في الموقعة هذه «بنحو المائتين» من القتلى، وهو عدد ضخم جداً. أما قتلى العرب المهاجمين فلم يُعلم، وفي هذا الجهل ما فيه من الغرابة، وخاصة إذا قيس على العلم بخسائر العدوّ. إلاّ إن ما شاهده رضا، وما ينقله بأمانة، هو مرور «بعض الجرحى» من الفرنسيّين بالنبطيّة في طريقهم إلى بيروت للمعالجة، يوميّة ٢٠/ ٢/ ١٩٢٠، ورواية دركي عن «بضعة جرحى»، يوميّة ٢٢ من الشهر نفسه.

الحسم... بالعزل عن الأطراف البدويّة

كان الفرنسيّون توسّلوا إلى صدّ غارات العرب بما توسّل به العرب إلى حصر الفرنسيّين وإزعاجهم، فأشركوا مسيحيّين من دير ميماس والقليعة في نهب كفركلا في ١٣ كانون الثاني، وشتّتوا أهالي القرى الذين تواطأوا مع العرب أو استقبلوهم في قراهم قبيل غاراتهم على العسكر. وكان حظ كفركلا وعديسة وهونين من التشتيت ذريعاً، منذ منتصف الشهر الأوّل من ١٩٢٠. إلى ذلك ردّوا على الهجمات العسكريّة البدويّة بإعادة عسكرهم إلى النبطيّة، في منتصف آذار، وبإمداد مواقعهم في مرجعيون، في أواخر الشهر نفسه. وحين نقل الفريق العربي تصدّيه إلى موضع قريب من خط الساحل، عند عتبة زلوم، بين صيدا والنبطيّة، وأوكل هذا الأمر إلى أدهم بك خنجر، أسرع الفرنسيّون إلى حسم الأمر في ١٢ أيّار. وكانت بلاد بشارة، منذ مطلع نيسان، «في حالة العصيان التامّ»[١٦] الذي فاقمت منه حادثتا عين إبل وصور في الأسبوع الأوّل من أيّار. وشرعوا يُعدّون العدّة، غداة مؤتمر سان ريمو، إلى تأطير جبل عامل، من ساحله إلى أطرافه الشرقيّة، تأطيراً محكماً.

فقاموا بحملة على بلاد بشارة انطلقوا فيها من صور، في ١٩ أيّار، وبلغوا جويّة في ٢١ منه، واتّخذوا من تبنين، في أوّل حزيران، مركزاً للحملة، وفرضوا فيها غرامة باهظة على جبل عامل بلغت مئة ألف ليرة ذهباً. وحين دخلت القوّات الفرنسيّة دمشق في ٢٥ تموز، غداة موقعة ميسلون، آذن ذلك بانهيار الجبهة التي غذتها هجمات العشائر البدويّة النازلة في الحولة على العسكر الفرنسي. فأنذر العسكر أهالي الحولة بالتسليم على يدي محمود بك الأسعد،

(١٦) رضا: يوميّة ٥/ ٤/ ١٩٢٠.

وأوفد الأمير طاهراً الجزائري إلى محمود الفاعور، وشنّ حملة على صادق الحمزة وأخيه في جوار بنت جبيل، في الأيّام الأخيرة من آب. فانتهى بذلك عزل جبل عامل عن أطرافه البدويّة، وهي دعامة الفريق الفيصلي في حربه على الفرنسيّين، والتي اضطرّ الفريق المذكور إلى التوسّل بها حين أيقن بأن الجسم الأهلي العاملي شديد التردّد في سلوك طريق المجابهة المسلحة العامّة.

«الحلف» العاملي والعربي...

مهدّت لهجمات عشائر الحولة العربيّة، والتي نَحَت نحو حرب نظاميّة أو حاولت ذلك، هجمات من ضرب آخر قامت بها عصابات تشدّها إلى العشائر المذكورة أواصر مختلفة، واختارت لها مسرحاً مواضع أخرى من جبل عامل. ومرّت في الفقرة السابقة كيف خالط الهجمات البدويّة على الفرنسيّين ولابسها هجومٌ أهلي ومحلّي، من بعض أهالي كفركلا وشبعا وعديّسة وهونين، وكلّها قرى وبلدات محاذية لمنازل عرب الحولة وطبريّة ودروز حاصبيّا، على القرى والبلدات المسيحيّة القريبة مثل القليعة ودير ميماس والجدَيْدة والخربة. وما تولاّه عرب أو عربان العشائر المستوطنة على حدود جبل عامل لم يلبث أن قام به، على نحو مختلف ومنتظم، جماعات مختلطة ضوَت إليها عرباً وفلاّحين بإمرة رؤساء ينتمي جُلّهم إلى عائلات ذات حسب تفرّعت عن أسر جبل عامل الحاكمة.

وبدا أن ثمّة ضرباً من تقسيم العمل بين هجمات الأطراف وبين هجمات الداخل العاملي. فانصرفت هذه إلى القرى والمزارع التي يملكها مسيحيُّون، ويعمل فيها فلاّحون معظمهم مسيحيُّون. فبعد

هجمات صادق الحمزة على دردغيا والطويري، في الأسابيع الأخيرة من ١٩١٩، اقتصرت المناوشات والهجمات على الأطراف، وعلى الطريق الذي يصل الأطراف الفلسطينيّة والعامليّة بالساحل. فحطّ كامل الأسعد رحالَه بجبل عامل عائداً من تخفّيه، بعد أن نهب العسكر الفرنسي دارته في الطيّبة، وباشر اتّصالاته بالفرنسيّين، هو ووجوه العامليّين. فطلب من المختارين التوقيع على عرائض تعلم المؤتمر السوري برضى العامليّين بإلحاق جبلهم بلبنان مع «امتياز خاص ضمن الكيان اللبناني». كان ذلك في مطلع شباط[١٧].

... ردّاً على مساومة الفرنسيّين

فما ظهرت علامات انعطاف عاملي إلى المساومة مع الفرنسيّين، إبّان الحشد الفيصلي والتلويح بقدوم عرب الحويطات ونزولهم في ديار الفاعور، حتىَ عاودت جماعات مسلّحة هجماتها على قرى المسيحيّين ومزارعهم. فهاجمت جماعة، قيل إنها من العرب، قريتي القصيّر وعلمان، اللتين يملكهما ابراهيم بك الأصفر، ونهبتهما، في اليوم الثالث من شباط. وتقع القريتان في نهاية طريقين تتفرّعان من طريق واحدة تصل بين الطّيبة، «كرسي» الأسعد، ودير سريان. ولا تبعد علمان الا مسافة قليلة من الليطاني، ومن جسر الخردلة، حيث سبق وذبح عرب الفضل والعسكر الشريفي ستة جنود فرنسيّين من حرس الجسر، في ٢٧ و٢٨ كانون الثاني، أي قبل قرابة أسبوع من الغارة على القريتين

(١٧) رضا: يوميّة ٢/ ٢/ ١٩٢٠ التي اجتمع الكاتب في ليلها بالأسعد العائد إلى النبطيّة. ودار حديث الأسعد مع رضا على وجوب إنشاء مدرسة علميّة في جبل عامل يساعدها الأسعد «بشيء من أملاكها».

المسيحيّتين.

وفي الثامن عشر من شباط هجمت عصابة على بلدة جويّة فنهبت بعض الدكاكين، أو المحال التجاريّة الصغيرة، وساقت بعض المواشي. وجويّة بلدة سكّانها من الشيعة، بينهم عدد من المهاجرين الى نيجيريا والسنغال أثروا «وهم على حال حسنة» (ظاهر)، وتقع على الطريق بين صور وتبنين وغير بعيد من الشّعب. لكن المهاجمين لم يأتوا من قرى الشّعب، على ما دلّ عليه طريق انسحابهم. ذلك أن كامل الأسعد الذي أحفظه تسلّلُ العرب إلى قلب جبل عامل وعدوانهم على بعض البلدات الشيعية الكبيرة (مثل الخيام، في الثامن من شباط) وأضعف من مكانته تخلُّلُ عرب الحولة دار إقامته.

عمد الأسعد الى استنجاد العسكر الفرنسي على مهاجمي جويّة. فسلك هؤلاء طريق الشرق، قاصدين جوار بحيرة الحولة حيث منازلهم فمرّوا بخربة سلم، ونهبوا دار أحد وجهائها، حسن دبّوق، ودار أخيه، ولم يقوَ العسكر الفرنسي على أخذهم إلا لمّا انتهوا الى عين صبور، في أرض الحولة نفسها.

وبينما كانت العشائر تهاجم الجسور التي تصل شرق جبل عامل بساحله وشماله الغربي، إنتشرت العصابات حول الليطاني وضفّتيه، وأتبعت الغارة على علمان والقصيّر بغارة على القصيبة، وهي بلدة بعض أهلها من المسيحيّين، في ٢٤/٣، ومرّت بقاقعيّة الجسر في طريقها الى غرضها. وفي اليوم نفسه حملت جماعة مسلّحة على الخربة والقليعة، فدارت معركة دامت ساعات عدّة، وأظهرت استعداد القرى المسيحيّة لصدّ الهجمات وتوقّعها لها، وأحرقت الجماعة بيوتاً وخسرت قتيلين من أفرادها.

الحكومة الفيصليّة العامليّة

وشهد شهر آذار ١٩٢٠ تنصيب فيصل ملكاً على سوريا (في الثامن منه)، فآذن ذلك باختبار ولاء الرئاسات العامليّة للملك الجديد، وباختبار لحمتها، وعلاقة أهل جبل عامل بها. وكان من علامات هذا الاختبار أن أرسل قائمقام حاصبيّا الشريفي كتاباً الى كامل الأسعد يطلب إليه الاحتفال بالتنصيب في الثامن من الشهر، أي يوم التنصيب نفسه. فنقل الأسعد الخبر، والورطة، إلى الفضلين، محمود وفضل، على جاري عادته. فلم يعملا شيئا لأن الكتاب تأخّر، ولعلّة أخرى هي أنه «مع الاحتلال لا يمكن عمل شيء من ذلك» (رضا). لذا لم ترجع القيادة الشريفية إلى الأسعد في شأن الأمور اللاحقة، فأوكلت الى صادق الحمزة، قريب الأسعد، ورأس جماعة مسلّحة متينة الصلة بعرب الحولة[١٨] وبالعسكر الشريفي في حاصبيّا والقنيطرة، أوكلت إلى صادق هذا رفع العلم الفيصلي والعربي على عديّسة، وبليدة، بعد أن مرّ بالطيّبة، ومعه من رجاله مئة وخمسون رجلاً، بين فارس وراجل. ولا تبعد عديّسة أكثر من ثلاثة كيلومترات من الطيّبة الأسعديّة، إلى الجنوب الشرقي منها. أما بليدة، وهي على أربعة عشر كلم إلى الجنوب من عديّسة، فمن قرى بنت جبيل. وتقع القريتان بمحاذاة أرض الحولة، وبالقرب من كتلتين من القرى المسيحيّة، شمالاً (عديّسة) وجنوباً (بليدة). وقد أرفق صادق الحمزة رفع العلم العربي في القريتين بالطلب إلى احدى القرى المسيحيّة القريبة مئة وخمسين بندقية «باسم نزع السلاح»،

(١٨) ينقل رضا خبراً عن قتال بين يهود المطلّة وبين عرب الحولة، في ٢ آذار ١٩٢٠، اشترك فيه، إلى جنب العرب، «ثوار جبل عامل» و«زعيم الثائرين العامليّين»، صادق الحمزة الذي أبلى بلاء وانيا: أطلق قنبرة (قنبلة) كانت بيده على سقف الدار، حين شعر بكمين يهودي مدبّر للمدعوّين، «فتساقط رجال الكمين هلكى».

وأمهل أهل القرية أربعاً وعشرين ساعة قبل مهاجمتها.

وانتدب الفريق الفيصلي إلى إعلان منشور الاستقلال السوري، ونشره في جبل عامل، صادقاً نفسه. فلا يتمالك الشيخ أحمد رضا قلمه ونفسه من نعت من نُدب الى مثل هذه المهمّة بـ «الزعيم الثائر»[١٩]، وهو، أي الكاتب، من لم تَفُته مناسبة التذمّر من عصابات الثوار مرّة واحدة. وأخذ صادق الحمزة الذي قام مقام رديف محلّي، عاملي وشيعي، للقوة العشائريّة القريبة والمؤتمرة بأمر الفريق الفيصلي، أخذ يظهر بمظهر حكومة فيصليّة عامليّة. ولما كان لإعلان منشور الاستقلال «وقع عظيم» ولقي «ابتهاجا عامّا»[٢٠]، وكان الحمزة السُّلَّم الذي اختاره فيصل للصلة بينه وبين العامليّين، تهيّأت أعمال الحمزة ورجاله بهيئة مقبولة. فهذه الأعمال، من نهب وسلب وقتل و«فوضى ضاربة»، و«تحزّب سياسي تجاوز أصوله التي تضرّ بالوطن وبأهله»[٢١]، منكرة في حدّ ذاتها من غير شكّ، وتنتزع من الشيخ احمد رضا، ومن السيد عبد الحسين شرف الدين، ومن غيرهما من «العقلاء» إدانة صريحة[٢٢].

البدوي المغير والبطل العربي

لكن «العقلاء» أنفسهم، ومن وجه آخر، يندفعون إلى تبنّي المعنى الذي تنطوي عليه أعمال العصابات، وإلى تأييده ومناصرته،

(١٩) رضا: يوميّة ١٣/ ٣/ ١٩٢٠.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) يومية ٣/ ٢/ ١٩٢٠، تعقيب رضا على مهاجمة العرب القصّير وعلمان، أنظر أعلاه.

(٢٢) في ١٤ نيسان ١٩٢٠ تداعى «الأعيان»، من «زعيم البلاد الأكبر» إلى «أفنديّة» النبطيّة، إلى اجتماع يعلن «مناهضة» العصابات، يومية اليوم المذكور.

والاستنكاف من إتيان كل ما يتنقّصه ويجرحه. لذا تمتّع صادق الحمزة، ومثله أدهم خنجر بوجهين: وجه البدوي أو شبه البدوي المغير على الماشية والدجاج، والقاتل إذا ما افتُضح أمره وهو يهرب، ووجه البطل العربي المتصدّي على فرسه للأجنبي المحتلّ، واليهودي المغتصب، والمسيحي المداهن و«الانعزالي». وإذا وضع الوجهان في الميزان رجحت كفة البطل العربي ولم يُحسب حساب لوجه البدوي السارق. ولا يكفّ رضا، في هذه الأثناء، عن تدوين أعمال السرقة والنهب التي يرتكبها من انتدبه فيصل إلى رفع علمه، وإعلان منشوره، عملاً عملاً. ومثل هذا التدوين، في حال مثقّف عربي وعروبي، أمارة على أمانة نادرة، وربما دليل على حيرة وقلق عميقين لم يَسَع احمد رضا إلى مواراتهما ولا إلى مداراتهما.

أُوكل الى صادق الحمزة إذاً الإضطلاع بدور نظامي، عاملي، يؤيّد الدور العربي الذي تولّى الأمير محمود الفاعور القيام به، ويشدّ من أزره. ويظهر من الصعوبة التي اعترضت توقيع «مضابط» (عرائض) التبرّؤ من تنصيب فيصل ومن قرار المؤتمر السوري[٢٣]، والتي اضطرّ نخلة الخوري، مدير ناحية النبطية، إلى الإقرار بها، أن الفريق الفيصلي عوّل على «النفور [العاملي] من الالتحاق بلبنان»[٢٤] لكي يرسي أركان حكومة مستقلّة، قائمة برأسها، تحمل رؤساء العشائر والأعيان والعلماء حملاً على الالتحاق بالسياسة الدمشقيّة، وكان شرط التوفيق في هذا السعي إضطلاع صادق الحمزة وأصحابه بدور الحكومة العامليّة العتيدة، أو بعبارة أدقّ: قوّته على مثل هذا الإضطلاع وقدرته عليه.

لم يعتّم أن بدا عجز صادق الحمزة عن الاضطلاع بمثل هذه

(٢٣) يومية ١٤/ ٣/ ١٩٢٠.
(٢٤) المصدر نفسه.

المهمّة على نحو واضح، على رغم شيوع الشعور بأن بلاد بشارة غدت، مطلع نيسان، في حال «عصيان تامّ» وخاصّة غداة خروج عصابات مسيحيّة في مرجعيون، وبين عديّسة والنبطيّة. فأغارت جماعة من المسلمين على إبل السقي، في الخامس عشر من نيسان، وقتلت اثنين من «خيرة شبابها». وشاع خبر في النبطيّة عن قرب هجوم العرب والعصابات على النبطية نفسها. كما شاع أن القائد الشريفي، علي خلقي، المرابط في الخالصة، انتُدب لقيادة الهجوم على بلاد بشارة كلّها، جنوب الليطاني، يعاونه في ذلك مجلس عشائري مؤلّف من خمسة من رؤساء العشائر. واتّخذ هذا المجلس صفة «جمعية دائمة» بيدها زمام الأمر.

«حكومات» العصابات

وظهرت بجوار المروانيّة، بين النبطيّة وبين الساحل ومن أعمال الصعبيّين القليلة الباقية، عصابة من أدهم بك خنجر الصعبي، ومحمد علي حدرج الهونيني (من هونين، في أطراف جبل عامل الشرقيّة)، وحيدر قاسم حيدر الدويري (من الدوير، إلى الغرب من النبطيّة). فكانت باكورة أعمالها، في ١٧ نيسان، سلب دركيّين من درك الحكومة. ولم ينقضِ أسبوع على فعلها هذا حتى قتلت أحد أهل الصرفند، حسين عليَ خليفة، بوادي النميريّة في طريقه إلى النبطية، وسلبته ما عليه من مال. وفي اليوم الأخير من الشهر نفسه قتلت العصابة دركيّاً بخراج النميريّة، وهي قرية من أراضي الصعبيّين (الى زفتا والمروانيّة القريبتين) على رغم قرار أعيان جبل عامل في اجتماع الحجير بالإمتناع من القتل والسلب. وقتل أدهم خنجر دركيّاً آخر، بأرض زوطر، بالقرب من جسر الخردلة على

الليطاني، في الأسبوع الأول من أيار.

عمدت كل عصابة من العصابات المحلّية الكبيرة إلى اقتطاع دائرة، أو ديرة، تسرح فيها وتمرح، ويفترض أن تقيم فيها حكومتها، على غرار حكومات العائلات القديمة، من عليّة صغيريّة أو صعبيّة أو شكريّة، أو على غرار الحكومات التي أنشئت في أعقاب انسحاب العثمانيين بصور وصيدا والنبطيّة، وفي تبنين ضمناً (أنظر أعلاه). وكان سائق العصابات في اقتطاع ديرتها انتماء قائد العصابة، أو الجماعة المسلّحة، الأسري والعائلي، وما يتبع انتماءه هذا من علائق خاصة ببلاد بعينها ودون غيرها. فلما كان صادق بك الحمزة من أسرة علي الصغير، ومن فرعها التامري، اقتطع رجاله، عملاً وفعلاً، البلاد التي حوتها طويلاً حكومة رأس العائلة أو العشيرة، كامل بك الأسعد وحكومة آبائه من قبله. وكذلك شأن أدهم بك خنجر الصعبي، الذي يمتّ بصلة القرابة الى آل الدرويش، من حكّام إقليم الشومر، والذي اتّخذ من قرى بين النبطية وبين مصبّ الزهراني في البحر مجالاً يجول فيه هو ورجاله. وكان الأمير محمود الفاعور تولّى عقدة الطرق بين البقاع والقنيطرة والحولة على مثال القوّة الفرنسية. وحاول قطع الطريق بين السهول الداخليّة والساحل مراراً، على ما تقدّم.

... وفجواتها

كان ثمّة «فجوات» بين هذه البلاد لم تنجح العصابات في ملئها. فبقي جوار صيدا وجزين وجباع بمنأى من هجمات الجماعات المسلّحة، ربما لقربها من الساحل المحمي. بل إن النبطيّة نفسها لم تقم في أرضها عصابة تتمتّع برأس عائلي فيسبغ على أعمال السرقة

و النهب حلّة السياسة الأهلية. ولما كان مرتع العصابات يتّصف بأمرين: القرب من منازل البدو، واجتماع قرى مسيحيّة، أو اشتراك مسيحيّين في سكن القرى، ظهرت فجوة كبيرة في البلاد الممتدّة بين بليدة، حيث وقف صادق الحمزة، وبين الشِّعب، إلى الجنوب من صور. ففي الدائرة المذكورة كوكبة من القرى والبلدات المسيحيّة: يارون ورميش وعين إبل، ودبل، والقوزح، إلى القرى الصغيرة، التي تقرب من المزارع، ويعمل في أرضها فلاّحون شيعة مثل عيثرون ومارون وصلحة والمالكيّة وكونين والطيرة وبيت ياحون وحدّاثا. وبعض القرى الصغيرة هذه يقيم فيها سكّان حديثو التوطّن والعمل في الأرض، وقريبو العهد بالبداوة[٢٥]. وإذا كانت برعشيت وصفد البطيخ ويارون وحدّاثا ودبل تعرّضت للسلب ولبعض حوادث القتل، منذ مطلع ١٩٢٠[٢٦]، بقيت كبرى القرى المسيحيّة، عين إبل، بمنأى من الهجمات، برغم ثرائها (النسبي) وكونها «مطمع أنظار الأشقياء»[٢٧]. وتقع عين إبل بجوار بنت جبيل، البلدة الشيعية الكبيرة التي يقام فيها سوق أسبوعي يوم الخميس. وتصف صحيفة

(٢٥) بقي محسن الأمين، حتى سنوات بعد الحرب العالمية الثانية، يذكر أهل مارون الراس بالشجاعة، **خطط**... ص ٣٥١ ويعرفهم الجوار بإتقان السرقة، ويذكر أهل عيثرون (عثرون) بالشجاعة والشهامة والكرم، ص ٣٢٢. ومن سمات قرى بلاد بنت جبيل وتبنين قلّة عدد السكان (صفد البطيخ: مئة نسمة، شقرة: خمسمئة، عيثرون: خمسمئة، المالكيّة: مئتان وثلاثون، قدس: مئة وعشرون، الطيرة: ثلاثمئة...) وارتفاع عدد القرى الخربة (صديق، آراح...). عن مواضع متفرّقة من ظاهر: **معجم**...، وخاصة م ٨ من **العرفان**، ١٩٢٣.

(٢٦) **البشير**، في ٢٧/ ١/ ١٩٢٠، عدد ٢٥٢٤.

(٢٧) المصدر نفسه. يعلّل محرّر الصحيفة اليسوعية الأمر بيقظة أهل عين ابل وثبات شبابها الذين باعوا كل ما ملكت يدهم واشتروا الأسلحة. وفي ٢٥/ ١/ ١٩٢٠ تألّفت في عين إبل جمعية دعيت «جمعية اتّحاد الشبيبة» ووافق شاربنتييه، مستشار لواء صيدا الاداري، يومها، على إنشائها، **البشير**، في ٣/ ٢/ ١٩٢٠ عدد ٢٥٢٧.

البشير السوق العام هذا بـ «مجتمع» لصوص الجوار، وتنسب إلى أهل القرى المسيحية المتحلّقة حول البلدة قراراً بالعزوف عن الاشتراك في السوق لاضطراب الأمن في ظواهر البلدة الكبيرة[٢٨]. وتعدّد الصحيفة من الجماعة المسلّحة المحلّية «متاولة معروفين» هم أمين ابن الحاج علي محمود (بزّة أو بزّي) وموسى بو ضاهر طرفة، وأخوه علي.

إنتهى اجتماع أعيان جبل عامل في وادي الحجير، على مقربة من جسري الخردلة والقاقعيّة (بحسب كتابة ظاهر)، في ٢٤ نيسان، باستقدام صادق الحمزة وبقسمه على القرآن بأن يحفظ الأمن، ويكفّ عن السرقة ومهاجمة القرى، وجباية الأموال منها، وقتل بعض أهلها، «لأن جهادنا سياسي لا ديني»[٢٩]. إلا إن كاتب المذكّرات التاريخيّة، وأحد المشتركين في الإجتماع، لم يعدم ملاحظة تحفظ بعض رؤساء الجماعات المسلّحة عن مقرّرات الإجتماع، وخاصّة عن تلك التي تتّصل بحفظ الأمن. والحق أن البلاد، الواسعة، التي أنشأ حمزة فيها حكومته، شهدت منذ فاتحة نيسان نشاطاً محموماً لرجاله، ربما في أعقاب ولاية حمزة راية فيصل وإعلان منشوره في آذار. وكان لقرى صور الحظّ الوافر من هذا النشاط. ومن هذه القرى والبلدات: جويّة، وعلْمه، وعين بعال، والبازوريّة. بل إن العصابة أخذت تطلب «الأموال الأميرية» وتجبيها، وتمنع رجال الحكومة من جبايتها، من غير تمييز بين طوائف سكّان القرى. ولا شكّ في أن أموال المهاجرين، في هذه المنطقة الغنيّة بهم، وحيث يكثرون، وآن السيولة النقدية أو النقد المتداول قليل، غنيمة سهلة، يُيَسِّر جمعُها لمن ينوي السفر والهجرة «جميع ما

(٢٨) عدد ٢٠/ ٤/ ١٩٢٠، رقمه ٢٥٥٩.
(٢٩) أحمد رضا: اليومية، بتاريخه.

يلزمه»(٣٠).

حفيظة «ثورية»

أتى قرار اجتماع وادي الحجير بالكفّ عن السلب والقتل في أعقاب نشاط عصابة الحمزة المحموم. فلاحظ الشيخ الأحمد رضا «حفيظة غير (صادق الحمزة) من زعماء الثوّار» مثل محمود أحمد بزّة، المدعو محمود الأحمد، وهو رأس جماعة بلاد بنت جبيل وقراه من المسلّحين. وكان اقتصر رجال بزّة على بعض أعمال السلب في الوديان المحيطة بعين إبل وبنت جبيل، حتى أن البشير تصفهم بـ«بعض الرعاع»(٣١)، استخفافاً بهم وتحقيراً لهم. ولم يكن محمود الأحمد متحدّراً من أسرة من الحكّام، على مثال الحمزة وخنجر. بل هو ابن عائلة من عائلات «وجهاء الصفّ الثاني» التي انتظرت مصير النفوذ والحكومات اليها، ووقفت من الاحتلال الفرنسي موقف الترقّب، تارة، وموقف المعارضة السياسية، تارة اخرى. فكان التنطّح الى مقارعة الأسعد، على ما ذهب إليه صادق الحمزة خاصّة، أمراً عسيراً على سليل أسرة محلّية وغير بعيدة العهد بالتملّك والترؤس(٣٢). إلى ذلك، أحاطت بالبلدة الكبيرة قرى فقيرة سبقت الإشارة إلى الروابط التي تشدّها إلى البداوة، لا سيما مارون وصلحة وعيتا الشعب وكونين وعرب الحمدون، طبعاً. وفي وسط هذه القرى جميعاً عين إبل، الممتنعة من سواقط فلاحي القرى وعربها وبدوها بشبابها وسلاحهم وثباتهم، على قول الصحيفة اليسوعية.

(٣٠) البشير، في ٢٠/ ٤/ ١٩٢٠.
(٣١) عدد ٧/ ٤/ ١٩٢٠.
(٣٢) يذكر ظاهر من أملاك آل بزة قرى صغيرة هي: قدس وبيت ليف ورشاف (التي يقتسمونها مع آل السبيتي وآل عز الدين)، معجم...، الموادّ المذكورة.

«يوم» عين إبل

بينما كان الكولونيل نيجر، مستشار المنطقة الغربية الإداري، يُسرُّ لكامل الأسعد ومحمود الفضل وبعض أعيان آل الأمين بمقرّرات مؤتمر الصلح الذي ملّك فرنسا سوريا، من طبرية إلى «آخر حدود الموصل» بحسب زعم المستشار وأمانيه، ويهدّد العصابات بنشر القوة الفرنسية على الحدود الجديدة، ومنها الحدّ بين صلحة والمالكيّة، مثلاً، وبين مارون وبنت جبيل، شاع أن «أوباش عين إبل» هتكوا إمرأة مسلمة من حانين[٣٣]. ولم ينجح تكذيب الأسعد الشائعة. فاهتاج المتحمّسون من «شباب تلك الناحية» واجتمعوا في الخامس من أيار عند بركة كونين، على ثلاثة كيلومترات الى الشمال من بنت جبيل. وكان هناك رأس الجماعة المسلّحة المحلّية محمود أحمد بزّة، المتحفّظ عن مقرّرات أعيان جبل عامل قبل عشرة أيام، وحوله جمع غفير «يلتهب حماسة» (أحمد رضا)، اجتمع من بنت جبيل وعيثرون ومارون وصلحة وعيتا الشعب وكونين وحانين وبيت ياحون وعرب الحمدون، وهي من القرى الصغيرة المنتشرة في الحاجز الذي حجز بين جبل عامل وبين المنازل البدويّة الفلسطينيّة، واغتذى سكّاناً وعادات، من هذه المنازل وأهلها. وأوفد الأسعد إلى الإجتماع العامّي هذا، والذي ضوى إليه بعض القرى التي يملك الأسعد فيها أرضاً، مثل كونين وبيت ياحون ويعمل فيها عدة من المجتمعين، أوفد وجوه آل بزّة، عائلة محمود الأحمد، مثل الحاج حسن والحاج علي يوسف، فطلب الوفد من المجتمعين «ترك الأمور

(٣٣) تترجّح رواية أحمد رضا في البحث عن الأسانيد والعلل بين الشائعة هذه وبين إقدام عصابة من عين إبل على قتل نصرالله سويدان، من ياتر (ياطر) غدراً، تابع يوميّة ٨/ ٥/ ١٩٢٠، ج ٩ من م ٣٣ من **العرفان**، ص ١١١٥.

بيد العقلاء»[٣٣].

ويدلّ التئام الاجتماع على الوجه الذي التأم عليه على حدوث شقاق أهلي في هذه الجهة من البلاد العامليّة. «فوجهاء الدرجة الثانية» من معارضي كامل الأسعد قبل الحرب الأولى، ومن آخذي جانب التحفّظ السياسي بإزاء الاحتلال الفرنسي، من أمثال محمد سعيد بزّة[٣٤]، هؤلاء يبدون على قدر بيّن من الضعف في هذه البقعة من جبل عامل. فهم أصحاب دالّة ضعيفة على أمثالهم من أصحاب الأرض والتجارة، بخلاف ما هم عليه نظراؤهم في صور والنبطيّة وصيدا. وهم على خلاف يبدو حاداً مع الرئاسة العشائريّة التي لم تنتدب الحاج محمد سعيد بزّة إلى الإجتماع العامّي، بل انتدبت أبناء عمه وخصومه الذين ينافسهم على تصدّرهم. وثمّة، إلى ما سبق، وجه آخر من وجوه العلاقات الأهليّة والاجتماعيّة في بنت جبيل وجوارها هو قرب البلدة من العرب البدو، وقرب سكان بعض القرى في جوارها من البداوة. لذا فلانتداب عرب الحمدون من يمثّلهم في اجتماع كونين دلالةٌ خاصّة. فهو يعني أن العرب طرف في الإعداد لأعمال الجماعات المسلّحة، وفي رسم خطتها، وليسوا مادّة هذه الأعمال وهذا الرسم وحسب. وهو يعني ان عامّة الفلاحين بجوار بنت جبيل - وإذ تبنين مركز الناحية وإدارتها غائبة عن الاجتماع على رغم قربها من بنت جبيل وكونين[٣٥] - أقرب إلى البداوة المتاخمة منهم إلى أصحاب الأرض الجُدد، وإلى تجّار البلدات وعائلات ملتزمي الأعشار والعلماء. وحيث لا عائلة حكّام

(٣٣) رضا: يومية ٦/ ٥/ ١٩٢٠.
(٣٤) انظر الفصل المتقدم والمتعلق بمحاكمات المجلس العرفي بعاليه.
(٣٥) يذكر سليمان ظاهر أن ثلث سكّان تبنين من المسيحيين (عام ١٩٢٣) وينوّه باتفاق مسيحيّيها وشيعيّيها، ص ٤٣٨-٤٣٩ من العرفان، م ٨، ١٩٢٣.

من الوجهاء، الأقوياء الدالّة، ولا رئاسة عشيرة قديمة الحسب ولو من مراتب متفرّعة أو دنيا (والحال الأخيرة هي حال صادق الحمزة وأدهم خنجر)، وحيث شغر لأمر ما محلُّ العالم الديني الكبير[٣٦]، يسود ضرب من المساواة بين أبناءِ العائلات المتصدّرة وبين فلاّحي القرى الصغيرة، والعرب المتوطّنين في الجوار. وكان «مؤتمر» كونين، في السادس من أيار ١٩٢٠، من مظاهر هذه المساواة الناجمة عن ضعف دالّة الفريقين: فريق العشائر وفريق الوجهاء.

جاءت شائعة هتك بيّاعة اللبن الحانينيّة، والتذرّع بها للدعوة إلى اجتماع عموم قرى بنت جبيل، دليلاً آخر على عمق أثر البداوة وتقاليدها في هذا الجزء من البلاد العامليّة[٣٧]. وقد تصدّرت البداوةُ ومعاييرها وقيَمُها السلوك الأهلي، مع ضعف المراتب الأهليّة السياسيّة والدينيّة والاجتماعيّة الناظمة قوى المجتمع الأهلي المحلّي. فكان الاجتماع والحشد على مقربة من البلدة المسيحيّة، خارج البلدة

(٣٦) يكتب ظاهر أيضاً في مادّة بنت جبيل الاولى، أي عام ١٩٢٣، أن الشيوخ كاظم ومحمد وموسى شرارة توفّوا جميعاً، الأوّلان في النجف والثالث في بنت جبيل. لذا استقدم أهلها السيد مهدي الحكيم، ضمناً، ليقوم بمهمّات العالم من فقه وفتوى وتدريس، لكنه توفّي بدوره. فليس بها من العلماء الا الشيخ حسين أسعد بزّه، العائد حديثاً، المصدر السابق، ص ٤٣٩-٤٤٠. وفي **معجم...**، ١٩٣٠، يرى الكاتب تباشير نهضة في البلدة، التي نقص عدد سكّانها في السنوات الثماني المنقضية خمسة في المئة، يستدلّ عليها ببعثات علمية إلى النجف الأشرف، وإلى النبطيّة وبيروت، ويبدو أن نجم علمائها أفل منذ وفاة مدرّسيها وفقهائها من آل شرارة في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، **العرفان**، ج ٢٠، ص ٥٦٢. ويؤيّد ما جاء في مادّة (بنت جبيل) في **خطط**... الأمين، ص ٢٤٦-٢٤٣، ما خلصنا إليه من حدوث فجوة في دالّة علماء بنت جبيل منذ وفاة موسى شرارة في ١٣٠٤ هـ/ ١٨٨٦ م.

(٣٧) أما في صدد مقتل أحد شبّان ياتر (ياطر)، أنظر الهامش ٣٣، فيستوقف أن ياطر هذه لم يكن أحد من أهلها في عداد المجتمعين على بركة كونين. ولم يرد ذكر نصرالله سويدان إلا في الرواية الثانية للهجوم على عين إبل، التالية حادثة الهجوم وشيوع فظائعها. ولا يعني هذا أن الياطري لم يقتل، بل يعني أن مقتله لم يحمل أهله وأهل قريته على المداولة في الأمر، أنظر لاحقاً.

الشيعيّة الكبيرة (بنت جبيل)، وفي قرية يمكن منها التسلّل إلى عين إبل من دون المرور بقرية أخرى، إيذاناً بالعزم على القيام بحملة تأديبية بعيدة الصدى وعريضته. فأُحرقت عين إبل، وقتل من أهلها بحسب رضا، «مقتلة عظيمة»(٣٨) كان فيها للأطفال نصيب، ونهبت، وفرّ أهلها هرباً. وتبعهم في فرارهم وطلبهم النجاة أهلُ القرى المسيحيّة المجاورة: دبل، ورميش، والقوزح.

... وغداة «اليوم»

وغداةَ يوم عين إبل، في السابع من أيار (أحرقت عين إبل في ليل ٦/٧ أيار) وعلى رغم مجيء كامل الأسعد إلى حيث وقعت الحوادث من بعد أن أوفد أخاه، محموداً، ليسكّن ثائرة الناس، وعلى رغم سعيه إلى تدارك أثر غيابه في وقوع ما وقع، طوّق صادق الحمزة صور، وقصفها وتبادل وحرسها الوطني (من المتطوّعة المسيحيّين) والمسيحيّين من أهلها النار. فانجلت الواقعة عن ستة قتلى من الصوريين، وعن استياق مئة رأس من البقر. وفي أثناء انسحاب حمزة ورجاله، قتل بستانياً وزوجته يعملان في بستان الحاج عبدالله يحيى الخليل، أحد ملاّكي الأرض في صور وعضو «حكومتها» الأولى وأحد «وجهاء الدرجة الثانية».

فبدا أن مهاجمة عين إبل، وإلحاق القدر الكبير من الخسائر الذي أُلحق بها، حلقة في سلسلة هجمات بادرت إليها الجماعة المسلّحة في البلاد العامليّة بين صور والجديدة. وكانت ثالثتها الغارة على دير ميماس، في الثامن من أيار، على الرغم من أن دير ميماس، وهي من أعمال الأسعد، شملتها «حماية كامل بك» ورعاية بطرك الروم

(٣٨) قدّرت رسالة متروبوليت الروم الكاثوليك إلى غورو، في ٥/٥/١٩٢٥، عدد الضحايا بخمسين، زامير: نشأة...، ص ١١٨ و٣١٠.

الأرثوذكس بدمشق، غريغوريوس حدّاد[٣٩]. وفي ١٢ أيار حاول أدهم خنجر أن يقطع الطريق على ثلّة من جنود النقل الفرنسيين بين النبطيّة و صيدا.

تعطيل مؤتمر الحجير

تعاقبت هذه الهجمات التي قامت بها الجماعات المسلّحة والمنظّمة، حين كانت عصابات صغيرة، نتطرّق اليها أدناه، تعيث فساداً وسرقة في أنحاء جبل عامل وأرجائه. وجاء تعاقبها بين اجتماع الحجير وبين شقّ ذيول اتّفاق البريطانيّين والفرنسيّين في سان ريمو طريقها إلى المحافل السياسيّة الدمشقيّة[٤٠]، وإلى الأوضاع

(٣٩) وكان ذا حظوة خاصة عند فيصل، وهو الذي بايعه في ٨/٣/ ١٩٢٠ ملكاً على سورية باسم رؤساء الطوائف المسيحيّة، يوسف الحكيم: **سورية والعهد الفيصلي**، ص ١٤٢-١٤٣.

(٤٠) في الثاني من أيار دُعي مجلس الوزراء الفيصلي إلى الاجتماع، وقرّر المثول أمام المؤتمر السوري الذي يصفه رئيس الوزارة، رضا الركابي، بـ«التهوّر والإفراط في المطاليب؛ اما الشيخ كامل القصّاب، «زعيم الحركة الوطنيّة الأول»، فنقل إلى فيصل «إجماع الرأي العام على رفض ما جاء في قرار سان ريمو وعلى مقاومة كل اعتداء على حدود البلاد واستقلالها حتى النفس الأخير»، المصدر السابق، ص ١٥٦-١٥٧. ولاحظ يوسف الحكيم، مؤلّف الكتاب ووزير التجارة والزراعة والأشغال العامة في وزارتي فيصل الملكيّتين والدمشقيّتين، أن ميزة الوزارة الثانية، برئاسة هاشم الأتاسي، عن الأولى إحلالها الشابين عبد الرحمن شهبندر والمقدّم يوسف العظمة محل الشيخين سعيد الحسيني (من وجهاء القدس) واللواء عبد الحميد قلطقجي؛ والشابان معروفان بـ«تطرّفهما في المبادئ الوطنيّة وتمسّكهما بفكرة المقاومة»؛ ص ١٥٩. ولم يلبث وزير الحربيّة الجديد، العظمة، أن مدّد خدمة العلم الإجباريّة من ستة أشهر الى سنة؛ ص ١٦١، وعارض إتفاق فيصل وكليمنصو الذي حاول فيصل الرجوع إليه وحمل فرنسا على العمل به، ص ١٦٢، ولوّح باجتجاج «ثلاثمائة فدائي» من حمص على استخدام الفرنسيّين قطار سكة الحديد في نقل معدّاتهم ورجالهم الى حلب، وعيّن رشيد الصفدي، داعية حرب العصابات، معتمداً للحكومة السورية في بيروت خَلَفاً لأحمد اللّحام، ص ١٦٦.

السياسيّة والعسكريّة الميدانية والإقليميّة[٤١]. ولا شكّ في أن الهجمات الأخيرة، على عين إبل وصور، قصدت إلى ترويع السكان، من مسيحيّين ومسلمين، وإلى إظهار الإجراءات الإداريّة والأمنية الفرنسيّة، مثل إنشاء حرس محلّي من المتطوّعة المسيحيّين، بمظهر العجز عن حماية من ينبغي حمايتهم. كما قصدت قصداً واضحاً إلى تعطيل صفة التمثيل الأهلي والسياسي التي جرى العرف على نسبتها إلى الذين اجتمعوا في وادي الحجير، ودعاهم كامل الأسعد إلى الإجتماع والمداولة.

فظهر من غير لُبس، وعلى أيدي جماعات محلّية وأهلية، وفي بلاد بنت جبيل خاصّة، أن الرئاسات العشائريّة والحكام المحلّيين وعلماء الدين لا يملكون حماية مَنْ هم في كنفهم وفي ذمّتهم ما لم يمشوا في ركب المتربّعين في سدّة القيادة الفيصليّة. كما لا شكّ في أن الهجمات اغتذت من الهيئة التي كانت عليها العلاقات المحلّية بين فئات السكان، من وجهاء وفلاّحين وطوائف وقرى وعرب وعائلات. فكانت «المقتلة» الأعظم في عين إبل بجوار بنت جبيل، حيث اجتمع ضعف المراتب القديمة (رئاسات العشائر) والجديدة (الوجهاء) إلى مخالطة الفلاّحين العربَ، فنجم عن المخالطة والضعف هذين تنظيم عامّي وشعبي سوّى بين فئات هذه الجهة من البلاد العامليّة، وحال بين المراتب الإجتماعية وبين القيام بدورها في لجم العنف، وأطلق الزمام لعنف واسع.

(٤١) أبرزها هدنة ٣٠ أيار ١٩٢٠ بين الأتراك والفرنسيّين، ثم خرقها وغرق القوات الفرنسية بكيليكيا، في غمار حرب فلاّحية قاسية، تيستيس **عمل فرنسا...**، المصدر المذكور، ص ٨١٨-٨٢٥.

إنكفاء بعد فورة

آذنت الهجمات على عين إبل وصور ودير ميماس بحملة تأديبيّة فرنسيّة أشركت قواتُ الإحتلال فيها متطوّعة الحرس المحلّي وجماعات مسيحيّة مسلّحة. فأغار عيد الحوراني وعصابته على الشرقيّة، بضاحية النبطيّة، منتصف أيار، ودخل العسكر الفرنسي صور في التاسع عشر منه، قبل أن يتقدّم إلى جويّة (في ٢١/ ٥). فلم يكن من أهالي قرى بنت جبيل إلا أن تركوا قراهم وبلداتهم وأخلوها إلى القرى الفلسطينيّة القريبة من التي تشدّهم إلى أهلها علاقات الجوار والإتّجار(٤٢). فنهب المتطوّعة، وبعض الأهالي من المسيحيّين، البيوت الخالية في بنت جبيل وعيناتا ومارون، حين كان أصحابهم ينهبون القرى في بلاد صور. فردّ صادق الحمزة وأدهم خنجر ورجالهم، مع من ضوى إليهم من جماعات أخرى مثل جماعة شبيب العبدالله من الخيام، بالمرابطة على طريق العسكر الفرنسي إلى الساحل. فاحتلّوا جسري الخردلة والقاقعيّة، وأخذوا قلعة الشقيف المشرفة على الجانب الشرقي من الطريق المذكورة. واجتمع أربعمئة رجل إلى محمد بك التامر بعديّسة وأتبعوا الإشراف على الطريق الداخليّة بهجمات دامية على دير ميماس، والخربة، وشمال الجديدة، في منتصف حزيران، فنزح أهلها إلى النبطيّة(٤٣).

كان من نتائج الفورة التي رافقت استيلاء الفرنسيّين على طريق صور إلى الجديدة مروراً بجويّا وتبنين وبنت جبيل، انكفاءُ الجماعات المسلّحة إلى الخطّ الداخلي وجسوره. وأدّت الفورة هذه إلى هرب القيادات الأهلية ولجوئها إلى فلسطين ومصر، وانشغال عشائر

(٤٢) اليوميّات، بتاريخها، في أحمد رضا.
(٤٣) أحمد رضا: يوميّات ١٤ و١٥ و١٦/ ٦/ ١٩٢٠.

الحولة وطبرية والجولان بالأخطار التي تتهدّد دمشق وفيصل، وانسحاب دروز حاصبيّا من الحرب على الفرنسيّين. وأردف الفرنسيون استيلاءهم العسكري بهصر واستنزاف اقتصاديّين كانت غرامة المئة ألف ليرة مصرية عنوانهما. ولم تعفّ الجماعات المسلّحة المسيحيّة التي تنامت في أعقاب التهجير والغارات على القرى، والإحتلال العسكري الفرنسي المباشر، ولم تقف عن قطع الطرق والنهب والقتل، أحياناً. فكان عيد الحوراني ورجاله يحومون حول النبطيّة. واشترك توفيق عزيز ورشيد عطيّة وجرجي الخوري، من قرى جزّين، في حصار الطرق المؤدّية إلى جباع، تلك التي تصل بين صيدا وبين قرى الزهراني وإقليم التفّاح والنبطيّة. وقطع بعض أهل القليعة الطريق بين الجدَيدة وبين النبطيّة. وأخذت جماعات مسلّحة مختلفة تقتصّ من أهل كفركلا وهونين وعديّسة وزبدين وغيرها، المتهمين بإيواء المسلّحين من رجال العصابات المسلّحة ومعاونتهم(٤٤).

العصابات الصغيرة

مشت إلى جنب هاتين القوّتين، العشائر العربية البدوية والعصابات التي يقودها أبناء عائلات قديمة «من الدرجة الثانية» عصابات صغيرة، محلّية، يقتصر نطاق أعمالها على القرية المسيحيّة المجاورة، أو المسلمة إذا تعذّر وجود قرية مسيحيّة. وغالباً ما تألّفت تلك العصابات من اتّحاد أو خليط من البدو وفقراء الفلاّحين وسواقطهم وبعض الدروز. ورئسها رجال لم يحفظ مدوّنو الأخبار

(٤٤) المصدر نفسه: يوميّات ٦/١٩ و٧/١٧ و٧/٢٩ و٨/٦ و٨/٩ و٨/٣١ و٩/١٧ ١٩٢٠.

وكتّاب المذكرات أسماءهم، وربما لم يسمعوا بها. فكان المدعو علي حرب، وعائلته من فروع أسرة علي الصغير(٤٥) من تولين، على رأس رجال يقطعون الطريق، ويسرقون، ويشتركون في الحركات الواسعة، بين تولين وجويّا، والبازورية(٤٦). وجمع «علي» فرحات، من عيثرون رجالاً حام بهم حول قرى بنت جبيل، وكذلك كان شأن محمد أحمد شريم بحولا، بين عديّسة وميس الجبل، وشأن رشيد غصين بين كفركلا والطيّبة، وموسى بوزقلي في ضواحي بحيرة الحولة(٤٧)...

وإذا كانت العصابات المحلّية الصغيرة تعمل في ظلّ الجماعات التي يتصدّرها الشيخ صادق الحمزة وأدهم بك خنجر، أو تلك التي يتقدّمها محمود الأحمد وشبيب العبدالله - وهذه أدنى مرتبة من تلك - وتختلط أعمال الفئتين، فلا شكّ في أن للعصابات الصغيرة دائرة أضيق من دائرة الجماعات الكبيرة، ويطغى على مسلك أفرادها الارتزاق اليومي فلا ينبغي أن ننسى أن البلاد خرجت لتوّها من حرب بدّلت حكّاماً بحكّام، وشهدت مجاعة تركت آثارها في عدد السكّان الذي لم تفلح عشر سنوات بعد الحرب من العودة به إلى ما كان عليه عشية الحرب. وكانت سبقت الحرب أزمات ثقيلة مثل حصر التبغ، وقفل السوق المصرية في وجه تصديره إليها من جبل

(٤٥) ظاهر: معجم...، م ٢١ من العرفان، ص ٣٣٢.

(٤٦) من حديث الشيخ عبدالله حرب إلى محمد شريم، في ١٩٨١، في معرض الإعداد لرسالة جدارة في علم اجتماع السياسة.

(٤٧) المصدر نفسه. وردت أسماء هؤلاء، إلى أسماء غيرهم، في الأحكام التي أصدرتها الإدارة الفرنسية منتصف آب ١٩٢٠، على القائمين باضطرابات المنطقة الغربيّة. فكان علي حرب وموسى بوزقلي ورياض محمد حسن فرحات (وليس علي فرحات) بين من صدرت عليهم أحكام بالإعدام والنفي ومصادرة الأموال، أنظر صحيفة لسان الحال، في ١٧/٨/١٩٢٠، عن رضا: يوميّة ٢٥/٨/١٩٢٠.

عامل، ومثل تفاقم الهجرة وتركها عدداً من القرى خرائب. وآلت مشكلات الأرض إلى فقر الفلاحين، ثم إلى جوعهم وموت أعداد منهم. فكانت الإغارة على القرى والبلدات التي تملك زراعة نشيطة، وموارد مصدرها المهجر، فرصة تكسُّب وتعيُّش لم تصدّ عن انتهازها لا ثقافة البداوة المنتشرة في تلك الأنحاء، ولا اليقين بعدالة الحرب على المسيحيّين، أنصار الفرنسيّين، وعلى مهادني الإحتلال الفرنسي من الرؤساء والوجهاء والعلماء.

تخلّلت وقائع السرقة والسطو الهجمات الكبيرة التي قامت بها الجماعتان السالفتا الذكر. ولما كان السطو والسرقة يخالطان الهجمات السياسية، ويشينانها شيْناً ظاهراً، عمد مدوّنو الأخبار إلى التشهير بالسارقين والتنديد بهم، بغية تبرئة الهجمات من السرقة، وغسل المهاجمين والثوّار من تهمة الانحطاط الى مرتبة السرّاقين واللصوص، وهي التهمة التي عمل من تربطه آصرة بضحايا الهجمات على إلصاقها بالمهاجمين وقصر بواعثهم عليها(٤٨). فعزا أحمد رضا السرقات الأولى التي رافقت هجمات عرب الفاعور على الجديدة إلى أهل شبعة(٤٩).

في بلاد النبطيّة

لكن نشاطاً متميّزاً عن أعمال العصابات الكبيرة وهجمات العرب لم يلبث أن ظهر واتّخذ من بلاد مرجعيون، وبلاد بنت جبيل، وبلاد جويّا، وبلاد النبطيّة، مسرحاً له ومجالاً يجول فيه. وإذا

(٤٨) أنظر في أعداد البشير صفة المهاجمين، أياً كانوا: فهم أشقياء ومتشرّدون ومعاشهم من الغزو والسلب، وعابثون بالأمن ولصوص...
(٤٩) يومية ٦/ ١/ ١٩٢٠.

كانت السرقات التي وقعت في بلاد مرجعيون وبنت جبيل وجويّا، يعود معظمها إلى فروع عصابة صادق الحمزة، ومنها ربما العصابات الصغيرة التي ذكرنا بعض أصحابها(٥٠)، فحال السرقات في بلاد النبطيّة مختلفة. ووقعت هذه السرقات على مزارع سينيه، والحمراء والحمي، والكفور(٥١)، وكلّها من المزارع التي تحفّ النبطيّة والشقيف، ويملك بعضها يوسف الزين. وفي الحالات المذكورة كلها كانت سرقة البقر والغنم هي الغرض من السطو. وقدر الأسعد، في الحالات كلّها أيضاً، على ردّ المسروق إلى أصحابه، إما في اليوم الذي وقعت فيه السرقة أو في اليوم التالي. وفي حادثة سرقة الحمراء القريبة من الشقيف، في ٣٠ نيسان، استاقت «عصابة من الثائرين» الرعاة والبقر، وأطلقت الرعاة بعد أن عبرت الليطاني نحو الشرق، وإذ سُئل الرعاة عن المهاجمين وعمّن يكونون، أجابوا إنهم «خليط من بدو ومن أهل إقليم حاصبيّا، ومن بلاد بشارة». ويدلّ عبورهم إلى الشرق، أي الى البلاد التي تحوط الحولة، ومنها كرسي الأسعد نفسه، الطيّبة، أنهم في ملك كامل الأسعد، وسلطانه. وما الدالّة التي للأسعد عليهم، وعلى أمثالهم، إلا أمارة على أن السارقين يتكسّبون ويتعيّشون من السرقة، خلافاً لأعمال العصابات الأخرى التي جمعت إلى السرقة الواسعة القتل والترويع والإغارة على القرى المختلطة السكّان، والعبارة عن إرادة وموقف سياسيين في ظرف بعينه. أما الخليط الذي كان يتجوّل في أنحاء النبطيّة

(٥٠) تذكر البشير أن «عصابة من اللصوص» تسرح وتمرح في قضاء صور منذ أوائل ١٩٢٠، ومن أعمالها البارزة هرب بعض المسجونين من السجن (لا تقول الصحيفة أين هو السجن)، وهم: السيد موسى (؟) وحسن مصطفى، ومحمد طورا (طرة؟ درة؟) وخليل محمود، وتصف الأخير بالشقي الكبير وتخبر عن انضمامه إلى العصابة، عدد ٢٠/٤/١٩٢٠.

(٥١) رضا: يوميّات ١٣/٣ و٣٠/٤ و١/٥ و٣/٥ و١٤/٥/١٩٢٠.

وأرجاء بلادها فلم يسطُ إلا على شيعة، ولم يجاوز السطو إلى القتل أو الجراح ولا مرّة، وبقي منصاعاً للرئاسة الأهليّة ومذعناً لطلبها ردّ المسروق.

نشأت عصابات السرقة وعملت في بلاد النبطيّة التي لم تشهد جماعات مسلّحة من الضرب الذي عرفته البلاد العامليّة بين صور والحولة. وحتى أدهم خنجر الصعبي الذي يملك والده، الحاج خنجر بك الصعبي، مزرعة السكنونيّة، غرب المروانيّة(٥٢) وعلى الطريق بين النبطيّة وبين الزهراني، لم يقوَ على نفخ الحياة والحركة في حرب عصابات محلّية واسعة. فاقتصرت «عصابة المروانيّة» التي أنشأها أدهم مع اثنين من عامّة الناس هما محمد علي حدرج، من هونين، وحيدر قاسم حيدر، من الدوير(٥٣) على أعمال قطع الطرق والسلب، وعلى القتل بقصد السرقة. فكانت حصيلة نشاط أدهم خنجر قتل ثلاثة أشخاص، أحدهم من الصرفند والإثنين الآخرين من الدرك (قُتل الأول في أرض الميريّة، والثاني في أرض زوطر)، وقُتل للعصابة رجل من شوكين يدعى أحمد يونس جواد في أثناء محاولة هجوم على العدّوسية(٥٤). اما ما خلا ذلك فلم يُقدم أدهم خنجر على نشاط حربي سياسي إلا في واقعتين: هجومه بعقبة زلوم على عسكر فرنسي، واشتراكه مع الحمزة والعبدالله والتامر في ما ظهر بمظهر الإعداد لهجوم عام، في ١٤ حزيران، في أعقاب الحملة الفرنسية العامّة على جبل عامل، واحتلاله قلعة الشقيف. ولم يفلح جماع هذه الأعمال في نشر الاضطراب في النبطيّة وبلادها وقراها،

(٥٢) ظاهر: معجم...، ج ٢٣ من العرفان، ١٩٣٢، ص ٤٩٢.
(٥٣) لم يرد إسمهما في لائحة المحكومين التي نشرتها لسان الحال، المصدر المذكور.
(٥٤) رضا: يوميّات ١٧/ ٤ و٢٢/ ٤ و٥/ ٥ و١١/ ٦/ ١٩٢٠. يُلاحظ أن نشاط العصابة الشومريّة نسبة الى إقليم الشومر، ملحق نشاط الحمزة ورجاله.

وفي إخراجها من سلطان الحكومة على نحو ما خرجت بلاد صور وجويّا والشِّعب وبنت جبيل وقرى الليطاني وشرق جبل عامل، في خلال الأشهر العشرة، بين أيلول ١٩١٩ وحزيران ١٩٢٠.

تظهر النبطيّة، من هذا الوجه، نقيض بنت جبيل التي شهدت بلادها أوجَ العنف الذي عمّ جبل عامل وذروته. فاجتمع في النبطيّة رؤساءُ العشائر من آل الفضل الصعبيّين الذين كانوا يصرّفون شؤون البلاد عن يد كامل بك الأسعد وأمره، وبعضُ كبار علماء العامليّين في زمنهم من أمثال السيد عبد الحسين نور الدين، أحد من انتدبهم مؤتمرو الحجير إلى دمشق، والشيخ عبد الحسين صادق. واجتمع كذلك فيها أبرز الوجهاء العامليّين من تجار وملاّكي أرض وكتّاب ومتعلّمين وموظّفين. فكانت نخبها تسرع إلى الردّ على المضايقات الناجمة عن اضطراب الأمن وقطع الطرق، وتعاظم الهجرة، وتقوِّم الأوضاع والظروف، أو بعضها، تقويماً سياسيّاً. فكان من جرّاء ذلك أن قامت النبطيّة بدور عاصمة جبل عامل السياسيّة، وأن جالت بين غوغائها ودهمائها وبين التحوّل إلى السلب والنهب والقتل، على رغم أن الجماعات المسلّحة نشطت على الدوام في البلاد الواقعة على ضفتي الليطاني، غير بعيد من النبطيّة، وتقصّدتها بتهديدها ووعيدها.

الفصل الثالث عشر

الهويّة الثابتة والمتنقّلة

لم تكن سياسة الجماعات المسلّحة السياسة العامليّة الوحيدة، بل كانت في معظم الأحيان ملحقة بسياسة النخب الأهليّة، وردّ جواب عليها. والحقّ أن مواقف الجماعات هذه، ومنْ ورائها مواقف الفريق الفيصلي النافذ[1]، اغتذت من أحوال الاجتماع العاملي، ومن اختلافها وتفاوتها. فكان «أهل الأطراف»، إن من جهة البلدان (الجغرافيّة) أو من جهة المراتب الإجتماعيّة، أشدّ العامليّين على القرى المسيحيّة، وأسلسهم انقياداً للفريق الفيصلي المتشدّد والمتوثّب، وأكثرهم ميلاً إلى التخفّف من شرائع الدولة ومن قوّتها. أما أهل الداخل أو الوسط فكانوا مقتصدين بعض الاقتصاد في عنفهم وحملتهم وتخفّفهم. ولما كانت الجماعات العامليّة، على اختلاف منازعها وأهوائها، تنضوي في الجماعة العامليّة الأوسع،

(١) كتب يوسف الحكيم، معاصر تلك المرحلة من التاريخ المحلّي، يقول: «ومما لا يختلف فيه إثنان أن معظم اركان الحكومة السورية في العاصمة والمحافظات وأعضاء المؤتمر السوري كانوا واقفين على ما كانت تقوم به العصابات الوطنية من جهود وكان بعضهم موافقاً على استمرار جهادها، بينما كان البعض الآخر يصرّح بعدم وجود أيّة نتيجة لها سوى سفك دماء المواطنين، ولاسيما بعد أن تمّ الإتّفاق بين فيصل وكليمنصو على مصير سورية ...»، **سورية والعهد الفيصلي**، ص ١٧٠.

وتُردّ على الدوام إلى ما فيه مصلحة هذه الجماعة واتّحادها ومُسكتها، ويسعى بعضُها إلى حمل بعضها الآخر على الانحياز إلى موقف دون غيره، سرت في الجماعة العامليّة حياة سياسيّة متنازعة ظهرت على صفة ورسوم بعينها.

نحن ...

كان العامليّون، في جملتهم، فيصليّين، أو «شريفيّين»، على ما جرى القول يومذاك. أو هكذا كانت نُخبهم. وهذا ما كانت تعلنه وتجهر به. ولم يلغِ هذا الإنتساب التشابه أو الاضطراب والقلق من النسبة القوميّة. فجاءت هذه النسبة، في كل مرّة كان على العامليّين ونخبهم أن ينتسبوا ويجهروا بهويّتهم، مركّبة على مثال ما جاء به أحمد رضا في مقالته «ما هي الأمّة»، وسليمان ظاهر في مقاله «الرئاسة والرؤساء»[٢]. فهذا سليمان ظاهر نفسه يجيب حسن حمدان، رئيس بلدية النبطيّة، الذي أخذ عليه تقاضي راتبه من دار الاعتماد العربي في دمشق أمام حاكم صيدا العسكري، شاربنتييه: «لا ننكر أننا عرب قبل كل شيء، وأننا سوريون نحبّ وطننا...»[٣].

ويجمع ظاهر بين الصفتين من غير فصل ولا تمييز: «نحن شعب عربي سوري...». ولا يُنكر المتحدّث أن والد فيصل، الشريف حسين بن علي، «رئيس ديني»، ولا يرى ما يمنع من الدعوة «للسياسي بعد الدعاء للديني»، أو من تعليل ملك فيصل، السياسي على زعمه، «بإجماع أهل الحلّ والعقد»، أي بالشرط الذي يشترطه

(٢) أنظر الفصول الأولى.
(٣) رضا: يوميّة ٣/ ٤/ ١٩٢٠.

أهل السنّة وفقهاؤهم، ولا تقرُّ به الشيعة. أما ما يحتجّ به شاربنتييه من اقتصار الدعوة إلى فيصل على مسجدين بيروتيّين، ودعوة معظم المساجد لسلطان الأتراك، فيردّه أحمد رضا وسليمان ظاهر قائلين: «إننا لا نعترف بـ [سلطان الأتراك] خليفة لأن الخلافة في قريش، ونحن حتى في زمن الأتراك لم نكن ندعو لخليفتهم»(٤). فيخرج المتحدّثان من «إجماع أهل الحلّ والعقد» السنّي إلى مقالة بعض السنّة، وهي مقالة يتوسّل بها الشيعة الأثنا عشرية إلى إناطة الخلافة بأهل البيت، من ذرّية بنت الرسول، دون غيرهم من قريش وهاشم، وبني طالب والحسنيّين(٥).

إستقلال جبل عامل... ضمن الوحدة السوريّة او الكيان اللبناني

يترجّح بعض أهل النخبة العامليّين بين العروبة وبين سوريّة عروبية وفيصليّة محدثة(٦)، . كما يترجّحون بين إسلام عام وبين حجج الفرق الإسلاميّة المختلفة. ويتنقل عبد الحسين شرف الدين، في صفة نفسه وفي نعت جماعته، بين «المسلم الإمامي العربي» وبين «الشعب العاملي» و«الأمّة العامليّة»، ويجمع بين «العصبيّة الدينيّة»

(٤) المصدر نفسه.

(٥) أنظر تعليق الكاتب على كتابيْ النوبختي: **فرق الشيعة**، والأصبهاني: **مصارع الطالبيّين**، في **تشريق وتغريب**، المصدر المذكور، ص ١٢٨.

(٦) لا أثر للصفة السورية في أدب العامليّين قبل نهاية الحرب العالمية الأولى، بما هي صفة قوم أو أرض. وتظهر هذه الصفة في فاتحة الجزءين ٩ و١٠ من المجلد السادس، آب ١٩٢١، من **العرفان**، التي يتصدّرها العنوان الصريح التالي: «الوحدة السورية»، ص ٤٠٦. وكانت إشارة مقالة في الجزء ٥/٦ من المجلّد نفسه، نيسان ١٩٢١، إلى «الأصقاع السورية»، ص ٢٩٤.

وبين «النخوة العربيّة» من غير تفريق[٧]. وإذا شاء أحد الشعراء العامليّين، «أديب عاملة في عصره»، الشيخ محمد حسين شمس الدين، مديح شرف الدين نفسه، لم يجد وصفاً له أشرف من وصفه بـ «روح عاملة»[٨]. ويخاطب وفد قوّاد الثورة العربية، أحمد مريود وأسعد العاصي، المؤتمرين في وادي الحجير، على النحو التالي: «على جبل عامل أن يصرّح بخطّته ومنهاجه»[٩].

فالنخب العامليّة، الأهليّة والدينيّة، هي جبل عامل. وهذا ما لا يتردّد المؤتمرون في ادّعائه لأنفسهم حين يقرّرون إرسال وفد إلى دمشق، في ختام اجتماعهم، يفوّضون إليه «باسم العامليّين» عرض مطالبهم. بل إن من صلب هذه الطلبة إلى فيصل وفريقه الإقرار باستقلال جبل عامل استقلالاً داخلياً ضمن الوحدة السوريّة[١٠]. أما حين يكتب العلماء العامليّون إلى رؤساء العصابات المرابطين على جسري الليطاني وفي قلعة الشقيف، فيقرّعونهم باسم «الوطن» الذي يتهدّده بالخراب حؤول العصابات بين مسلميه الشيعيّين ومسيحيّيه وبين التفاهم. ويعلّل العلماء، ومنهم الشيخ حسين مغنيّة والشيخ عبد الحسين صادق، تقريعهم صادق الحمزة وشبيب العبدالله وأدهم خنجر، بإلباس هؤلاء الشيعة «ثوب العار»[١١]. فيردّ المتّهمون بأن الفرنسيين وأتباعهم من أهل «وطننا» يريدون «إتلاف هذه الطائفة من جبل عامل»، ويستظهرون على علماء الدين بـ«الغيرة الإسلامية»، ويُشهدونهم على عمومها «أركان البلاد

(٧) مذكّرات، المصدر المذكور، ص ٥٨ و٦٣ و٦٦-٦٨.
(٨) المصدر نفسه، ص ٨١.
(٩) رضا: يومية ٢٤/ ٤/ ١٩٢٠.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) رضا: يوميّة ١٤/ ٦/ ١٩٢٠.

وأقطارها من الشيعة والسنّة»[١٢].

أما إذا نقَّل ممثّلو جبل عامل الكثُر، وبحسب الظروف، ارتباط جبلهم وبلادهم بين سوريا الفيصليّة ولبنان - كما حُمل على ذلك وفد مؤلّف من الشيخ عبد الحسين صادق، ومحمود وفضل بك الفضل، والشيخ محمد أمين شمس الدين التقى غورو في الثاني من شباط ١٩٢٠[١٣] - اشترط الوفد للقبول بإلحاق جبل عامل بلبنان أن يكون له «امتياز خاصّ ضمن الكيان اللبناني». وهذا عينه الشرط الذي سوف يشترطه موفدو اجتماع وادي الحجير إلى فيصل، وعلى الوحدة السورية، والذي أقرّ به فيصل في بعض خطبه، وخاصّة تلك التي ألقاها بعد لقائه كليمنصو[١٤]. ولا يبعد أن تكون راودت صورة دولة شيعيّة، أو متواليّة، خاطر الإدارة الفرنسيّة في مطلع عهدها بالبلاد التي احتلّتها[١٥]، وذلك على مثال الدول التي أُزمع إنشاؤها من الجماعات الدينية المذهبيّة في جبل الدروز، وجبل النصيريّين، وكيليكيا الأرمنية[١٦]، في إطار سورية واحدة كتلك التي عرّفها جورج سمنة، وتابعه على تعريفها شكري غانم، عشيّة إعلان غورو لبنان الكبير في حدوده.

(١٢) يوميّة ١٦/٦/ ١٩٢٠.
(١٣) يوميّة تاريخه.
(١٤) أنظر الهامش العاشر من الفصل السابق.
(١٥) م. زامير: **نشأة لبنان الحديث**، المصدر المذكور، ص ١١٨.
(١٦) العبارة عن فلسفة هذا المشروع السياسيّة في مقال سان رينيه تاياندييه، **فرنسا وسوريا**، المتقدّم ذكره، والصادر عام ١٩١٩، في **مجلّة العالمين**، حيث يذهب الكاتب، وهو كان قنصلاً عاماً لفرنسا ببيروت، إلى ان «المجتمع المدني» لا يمتاز عن المجتمع الديني، ولا يخرج عنه، في الإسلام، إذ «الدين وحده رابط اجتماعي»، ومن هو خارج الدين هو خارج المجتمع، لذا تحوّلت كل طائفة من الطوائف الدينيّة والمذهبيّة الى «أمّة»، ص ٧٨١-٧٨٢. ويدعو الكاتب، في الوقت نفسه، إلى أخذ البلاد بين طوروس وسيناء، والمتوسط والصحراء، مأخذ إطار «مجتمع سياسي» واحد، ص ٧٩٦.

المقاومة المتهاوية

تقدَّم كيف لم يخف كامل الأسعد بعض التحفّظ عن الإنضمام إلى فيصل واللّحاق بركبه. ولعلّ تحفّظه هذا عبارة أمينة، بهذا القدر أو ذاك، عن شعور العامليّين الذين يبدون شريفيّين فيصليّين، ميلاً وقلباً، لكنّهم يحجمون حين يدعو الداعي إلى ترجمة ولائهم موقفاً شعبيّاً عامّاً. فكان هذا شأنهم لمّا حضّهم فيصل نفسه على انتزاع الحكومة، أي الإدارة المحلّيّة، من الأتراك، وحَمَلهم على احتلال الساحل، والسيطرة عليه، قبل وصول القوّات البريطانيّة إليه وهي تتقدّم شمالاً. فأتى إحجام أهل جبل عامل عن تلبية نداء فيصل دليلاً على ضعف الحركة الفيصليّة والعربيّة في المنطقة الغربيّة، وبياناً عن تسليم هذه الحركة للقوّات البريطانيّة ولسياستها ومطاليبها.

وانتقص تقاعس العامليّين، نُخباً وعامّة، عن الإنتصار لفيصل إنتصاراً ظاهراً وبيِّناً، من زعم فيصل المقدرة على ضوي جماعات عربيّة متباينة مذهباً وبلداناً واجتماعاً تحت عباءته ورايته. فدخل فيصل دمشق على رأس قوّات بدويّة التحق بها فارّون من الجيش العثماني، فاقتصرت عصبيّة القائد الجديد على البدو، من وجه أوّل، وعلى بقايا الإدارة العثمانيّة ومخلّفاتها، من وجه آخر. وإذا كان العنصران هذان فاعليْن في الاستيلاء على مخلّفات إدارة متداعية، وكانا ناجعيْن في إرساء الأسس الأولى لسلطة جديدة، فهما قاصران عن الشبك المتماسك بين الحكم الجديد وبين الفئات الفلاّحيّة الضعيفة القوام والتمكُّن، وبينه وبين الجماعات المسوَّرة بهُويَّات متميّزة وبمعتقدات دينيّة ومراتب أهليّة، نظير الجماعة العامليّة أو الجماعة الدرزيّة أو غيرهما من الجماعات الأهليّة المدينيّة والقبليّة.

ولم يعتم أن تخلّت الجماعتان عن فيصل، وآذن طلبهما الاستقلال الذاتي، أو الإمتياز الخاصّ، بهذا التخلّي. وحين حال اتّفاق القوّتين العظميين بين فيصل وبين الإفادة من خلافهما، فحقّ على فيصل وفريقه مقاومةُ الإحتلال الفرنسي وجبهُ قوّاته، إنهارت المقاومة الشريفيّة، ولم تقوَ على الصمود والانتشار وتعبئة من يميل ميلها. ويردّ تيستيس، المراقب الفرنسي، السرعة التي تهاوى بها فيصل إلى اجتماع الهدف العسكري، وهو الجيش الشريفي، والهدف السياسي، أي الحكومة الفيصليّة، والمرمى الجغرافي، وعنى به دمشق، في غرض واحد وحيّز واحد(١٧). وهذا بخلاف المقاومة التركيّة في كيليكيا. فهذه المقاومة حظيت بالتفاف الفلاّحين، ونصرتهم وعضدهم. فكانوا خصماً متحرّكاً، لا يُمسَك به، «يملك الأناضول كلّه خلفه»، كما يملك أن يقلق على الدوام الحاميات الفرنسية، وأن يقطع طرق اتّصالها وتموينها(١٨).

علاقات جوار وولاء متنازَعة

اجتمع في الحكومة العربيّة البداوةُ والإدارة العثمانيّة، أي ما أقام جبل عامل على الدوام في جواره، وما كان عليه أن يستخلص منه، على الدوام أيضاً، هويّته وتمايُزَه. فكانت علاقات الجوار بين العامليّين وبين البداوة والولاة العثمانيّين علاقات تنازع واقتتال. فلم يهبّ العامليّون إلى طرد الأتراك وإلى بيعة فيصل هبّة الرجل الواحد، أو الجماعة الواحدة، وهو الداخل دمشق على رأس قوّات

(١٧) عمل فرنسا في سوريا، المصدر المذكور، الحلقة الأولى، ص٨٣٩.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٨١١، و٨٢٨-٨٣٠.

بعضها بدويّ وبعضها الآخر كان عثمانياً حتى البارحة.

ولّما شرع الحكم الجديد في إنشاء إداراته وأجهزته، السياسيّة والفنّية والعسكريّة، حافظ على إرث السلطنة. فدعي أعضاء المجلس العمومي في ولايتي دمشق وحلب، وهم انتُخبوا في ١٩١٣، إلى الإنضمام إلى المؤتمر السوري، برلمان الحكم الشريفي ومجلس شعبه. أمّا المنطقتان الغربيّة والجنوبيّة فاقتصر الأمر على إجراء «انتخابات خاصّة قام بها أنصار الوحدة السوريّة» في بعض مناطقهم[١٩]. فجاء مزاج الانتخاب المزدوج ليثبّت استبعاد الشيعة العامليّين، وغير العامليّين، من هيئات الحكم الشريفي السياسية، وليصوِّر بعض من يرى فيهم رؤساء الجماعة العامليّة خصوماً ومنافسين. فكان محمود الفاعور، خصم كامل الأسعد، على ما مرّ، من النوّاب عن دمشق وأقضيتها، جنباً إلى جنب مع الدكتور محمّد حيدر، من شيعيّي أهل بعلبك. أمّا بيروت وأقضيتها، فناب عنها ثلاثة من آل الصلح هم رضى (أو رضا) ورياض وعفيف؛ وآل الصلح خصوم تقليديّون لآل الأسعد، ومنافسون على ولاء بعض العامليّين، وهم من صيدا، باب جبل عامل إلى ما كان يُدعى لبنان وبيروت. وناب عن الشيعة عبد المحسن صادق، وعن المسيحيّين عروبي من عروبيّي الجمعيّات الذين شدّتهم كلّهم إلى آل الصلح روابط وثيقة، هو مراد غلميّة[٢٠].

ولا ريب في أنّ بين ما زاد العلاقة بين الإدارة الفيصليّة وبين جبل عامل إشكالاً أنّ رضا الصلح كان في عداد من تألّفت منهم الوزارتان الفيصليّتان، غداة إعلان التتويج وغداة «اتّفاق سان ريمو».

(١٩) الحكيم: **سورية والعهد الفيصلي**، ص ٩٠-٩١.
(٢٠) لائحة أعضاء المؤتمر السوري في ص ٩١-٩٤ من كتاب الحكيم.

فرضا الصلح هو وزير داخليّة وزارة رضا الركابي، ورئيس مجلس شورى الدولة في وزارة هاشم الأتاسي[٢١]. فما حمل بعض مثقّفي جبل عامل المحدثين، وأفنديّته، على بَيْعة فيصل، وعلى نصبه خليفة على التيّار العربي الذي ورث أندية ما قبل الحرب وجمعيّاته، هو عينه ما صدّع لحمة النُّخب العامليّة إبّان الحرب وأضعفها، وحَمَل الأسعد على الإيقاع بعبد الكريم الخليل ومن لفّ لفّه ولفّ آل الصلح. وها هو الخلاف نفسه بين الأشخاص والأفراد، وفي الجماعات، يعود من جديد على نحو أبرز، ويختلط بالتباين بين الجماعات والفئات التي ينوب عنها هؤلاء.

وأخيراً، لم يحظَ العامليّون، ولا الشيعة، بتمثيل سياسي مستقلّ، بخلاف الدروز الذين نظمت جبلهم محافظةٌ مستقلّة لم يشاركهم فيها شريك، وبخلاف المدن السنّية الكبيرة، والجماعات البدويّة (بحوران والكرك). فلا شكّ في أنّ ذلك لم يكن من دواعي الإجماع على الولاء لفيصل ولفريقه بدمشق ولاءً متيناً وثابتاً.

تصدّع الإجماع

لكن ما يستوقف المراقب وهو يؤرِّخ لأحداث هذه المرحلة هو تصدّع إجماع العامليّين، وتفرّق رأي نُخبهم، من غير أن تتجاذبهم نزعاتٌ سياسيّة واضحة أو مستقرّة. بل إنّ التصدّع والتفرّق هذين لا يعفّان عن دخيلة الشخص الواحد أو عن موقفه ورأيه. ولعلّ الرأي في أعمال الجماعات المسلّحة مثالٌ ظاهرٌ على ما نقول. فيعزو السيّد عبد الحسين شرف الدين اضطراب حبل الأمن، وانتشار «الفوضى

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤٤ و١٥٩.

في البلاد» إلى ما أشيع عن تجاوز «أولياء الفرنسيّين» الحدود، وما نجم عن تلك الإشاعات من فورة العصبيّة الدينيّة ويقظة النخوة العربيّة، على ما ورد في شاهد سابق[٢٢]. والحقّ أنّ الفورة والنّخوة هاتين ما كان لهما أن تُفضيا إلى الأضطراب والفوضى، لولا أن أبطل الإنكليز إنشاء الحكومات المحلّيّة الموقّتة التي قامت باسم الملك حسين، في أعقاب انسحاب الأتراك من الولايات العربيّة، وشملت النبطيّة وصيدا وصور من بلاد عاملة.

وكان على هذه الحكومات، الموقّتة، أن تحتفظ بالزمام لتلقيه إلى الأمير فيصل، مناط «مستقبل عربي مستقلّ» رجته النُّخب العامليّة، وسعت اليه وفيه. أمّا شكل الدولة الذي بدا أنّ ثمة إجماعاً عليه بين النّخب، وربما الجماعات، والذي ورثته هذه وتلك من تجربتها السياسيّة في أثناء المرحلة الدستوريّة العثمانيّة، فهو الملكيّة الدستوريّة واللامركزيّة، الجامعة في حدودها «وحدة سوريّة»، تضمّ المناطق الثلاث: الشرقيّة والجنوبيّة والغربيّة، أي سوريا وشرق الإردن وفلسطين ولبنان[٢٣].

وخاب هذا السعي جرّاء الموقف البريطاني، ومماشاته خطط السيطرة الفرنسيّة، وجرّاء «داء الانقسام والحسد والنّفاق» الذي أصاب بعض الزعماء والمتزعّمين ودبّ في صفوف الناس عامّةً، فمالوا إلى الفرنسيّين وحابوهم. وسبقهم إلى ميلهم هذا المسيحيّون العامليّون. فتكاثرت عوامل الشقاق ودواعيه؛ وغذّاها العسكر الفرنسي وإدارته، إذ جهّز المسيحيّين بالأسلحة «بدعوى تمكينهم من حماية حوزتهم». وتغافل عن الثوّار قبل أن يبذل السلاح للمسلمين

(٢٢) مذكّرات، ص ٦٨.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٥ و٦٧.

أيضاً ويدعوهم إلى تأديب العصاة. وينسب شرف الدين إلى الإدارة الفرنسيّة حمل المسلمين على الثورة بالنصارى والعدوان عليهم ليتّسع الخرق، وتقيم الإدارة حكمها على عدم كفاية الشعب «لما ينشده من التحرّر والانعتاق»[٢٤].

حاجز العلماء وحاجز الزعماء

يميل شرف الدين، وهو يسوق تعليله هذا، إلى إلقاء التَّبعة على القوّتين البريطانيّة والفرنسيّة، وعلى سياستهما ومقاصدهما، الباطن منها والمعلَن، لكنّه لا يغفل عن دور الإنقسامات المحلّيّة من غير أن يجلو دورها أو رسمها. فثمّة «متزعّمون» كثر، وثمّة جماعات طائفيّة غير مجتمعة على رأي. إلى ذلك ثمّة «فتيان عرب» لا يمتنعون من ثورة الحماسة، ولا من الإغراء بمواطنيهم المسيحيّين أو من الانقياد للغرور ولأذيّة المواطنين «نهباً وقتلاً وتجريحاً». والناس أنفسهم منقسمون. فكانت الغزوات والوقائع تقع من بعضهم «موقع البشرى والإيناس»، وتقع من آخرين «موقع الهمّ والبؤس»[٢٥]. ويصف الكاتب، وهو معاصر وشاهد وشريك في الأحداث، يصف شعور الجماعة التي أُوكل اليه (بعض) أمر الكلام والبحث في مصير جبلها مع فيصل بلسانها بـ «الحيرة» و«القلقَ» و«الاضطراب»[٢٦].

فالرؤساء من عشائر الفضل، في المنطقة الشرقيّة، يخيّرون كامل بك الأسعد بين الإنضمام إليهم والحرب على فرنسا، وبين الاعتزال فيكون غرضاً لحرب العشائر قبل فرنسا. وعشائر الفضل هذه ليست

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٩.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٧٠.

عامليّة، ولا بلادها بلاد عاملة. وإن هي متَّتْ إلى العروبة، شأن العامليّين، فبينها وبين العامليّين حاجزٌ لا يلبث الأسعد أن يذكّر به، بل يتوسّل به إلى عقد اجتماع الحجير، وهو حاجز «العلماء»، كناية عن التشيّع وعن مكانته ومنزلته من لحمة الجماعة العامليّة ومسكتها، ثم حاجز «الزعماء»، كناية عن القوام الأهلي المستقلّ وعن التدبير الحزبي والسياسي المنفصل ومراتبه.

الائتلاف و«الجبهة الوطنية»

كان الاحتكام في الحجير وواديه إلى هؤلاء، أي إلى حاجز الجماعة العامليّة عن عشائر المنطقة الشرقيّة. واجتماع الحجير، في مرآة رواية شرف الدين وفي مرآة روايات أخرى، أمارة على «اللامركزيّة» التي لم تنفكّ النّخب العامليّة تدعو إليها، وتنادي بها، وترفع رايتها. وهي، أي اللاّمركزيّة، ما دعته لغة النّخب الثقافيّة والسياسيّة قبل الحرب الأولى: «الائتلاف»، وما قاومت به النّخب عينها سياسة التتريك الإتّحاديّة (نسبةً إلى «الإتّحاد والترقّي»، جمعية الضبّاط التي استولت على حكم السلطنة عام ١٩٠٨). وينقل شرف الدين عن الأسعد ردَّ جوابه على رسل الرؤساء من عشائر الفضل وعلى تهديدهم، فيقول: قال الأسعد: لست منفرداً بالرأي في عاملة دون العلماء ودون الزعماء، فإن أجاب «المفكّرون» في عاملة طلب [الحرب على فرنسا] ففرنسا دولة غنيّة مجهّزة لا قِبَل لهم بها، وإن امتنعوا عنه فهذه جبهة وطنيّة تدعوهم إلى جهاد وطني، وذلك ما لا قِبَل لهم بالامتناع عنه(٢٧).

(٢٧) المصدر نفسه.

ولا شكّ في أنّ الأسعد، شأن شرف الدين نفسه، يقدّم الشقّ الثاني من الاختيار، ولا يرى الشقّ الأوّل احتمالاً يُسوِّغ العمل به والسعي في سبيله. ويظهر تقديمُ شرف الدين سياسة «الجبهة الوطنيّة» على الحرب على فرنسا في ما يسمّيه «التريّث» و«اعتماد المفاهمة»، ويدعو اليه ويتمسّك به. وما التخيير الذي يردّ به الأسعد، والعامليّون، على إحراج العشائر الشرقيّة إلاّ من مظاهر اللاّمركزيّة الائتلافيّة، وعبارة من عباراتها، وإنّما منقولة إلى المعارضة السياسيّة والقوميّة، وإلى الطور الذي يسبق الإضطلاع بأعباء الحكم[٢٨]. فـ «الجبهة الوطنيّة»[٢٩] هي الصيغة التي تَجْمع بين جماعات متّفقة على محاربة عدوّ أجنبي واحد، يفوقها قوّة وتجهيزاً. لذا فهي لا تتوقّع الانتصار عليه في حرب شاملة ومُعلنة، تُملي بين ما تُمليه على الجماعات المشتركة الانصهار، أو الانصياع لقيادة مركزيّة واحدة، لكنّها تعوِّل على مطاولة المحتلّ القويّ المعارضة السياسية، وتحتفظ، في هذه الأثناء، بقوامها الداخلي، ومراتبها.

قَسَمُ الحجير السالب

لم يكن اجتماع الحجير، على ما يصفه شرف الدين، لقاءً بين علماء وزعماء ومفكّرين وأعيان، إلخ. بل كان «الجماعة»،

(٢٨) لذا كان على موفدي المؤتمرين بالحجير أن ينقلوا طلباً إلى فيصل باستقلال جبل عامل إستقلالاً داخلياً، رضا: يوميّة ٢٤/ ٤/ ١٩٢٠.

(٢٩) شرف الدين: **مذكّرات**: ص٧٠. لا ندري إذا كانت العبارة بنت ذلك الوقت أم هي من بنات الوقت الذي كتب شرف الدين فيه مذكّراته، عشيّة الحرب الثانية (أنظر الإشارة إلى تاريخ ابتداء الدراسة في المدرسة التي أنشأها العلاّمة العاملي، في تشرين الأوّل ١٩٣٩ (ص ٥٤)، وإلى «الأزمة العالميّة الحاضرة» (ص ٥٩).

- والكلمة من صاحب المذكّرات - كلها حاضرة وماثلة، كأنّها «نشرت فيه ببعث جديد». فَقَدمت براياتها وهتافاتها وخيلها وبنادقها. وانعقدت «جَلْجَلَةً»، و«رهجاً» (محمد علي الحوماني)، و«سيلاً» (نفسه)، أي جمعاً مندمجاً وملتحماً[٣٠]. واستظهر المؤتمرون بهذه الحال، أي بصفة الجماعة الحاضرة والماثلة والواحدة، ليُقسموا اليمين على حفظ الأمن وإقرار الهدف والحرص على سلامة النصارى بوجه خاصّ. وقَسَم اليمين، في اجتماع عام، قرينة على علاقات تجمع المراتب، أي التفاوت، إلى الأخوّة، أي المساواة. وهو قرينة على أنّ ما يشدّ أصحاب القَسَم بعضهم إلى بعض هو من معدن الخفيِّ، ومن معدن القرابة الظاهرة، معاً.

وإذ يجمع القَسَم، عادةً، بين من صدق عزمهم على الحرب، وعقدوا النيّة عليها، فيلحم القَسَم بينهم ويؤاخي، ويجدّد رابطتهم، تعاهد العامليّون، بوادي الحجير، على الإقلاع عن الحرب، وعلى الكفّ عن أذى النصارى، وهم أسلاب الحرب وغنيمتها. إلى ذلك، انتزع المؤتمرون من أيدي «فتيان العرب»، أي من رؤساء الجماعات المسلّحةَ الشبّان، ومن رجالهم، «القضيّة» التي يحامون عنها. فناطوا حفظها (حفظ القضيّة) بالامتناع من أعمال الغزو والسلب والقتل، وبالبرهان على إظهار «الكفاية» لما يطلب العامليّون[٣١]. وتندرج هذه المطاليب في باب واحد هو كبح النزعات المتطرّفة، ولجم أهل الأطراف، من شبّان المراتب الثانويّة في الأسر الكبيرة، ومن عرب البلاد المجاورة، ومن سواقط الفلاّحين والبدو.

(٣٠) أنظر الكناية عن الجمع الملتحم والمحارب بالماء والنار والريح في كتاب إلياس كانيتي: **الجمع والسلطان**، المصدر المذكور.

(٣١) **مذكّرات**: ص ٧١-٧٢.

تولّى القيام بمطاليب الإجتماع المؤتمرون عامّة. وأوكل هؤلاء إلى كبار مجتهدي جبل عامل وعلمائه المفاوضة مع فيصل وفريقه الدمشقي. فآذن التفويض، واختيار المفوَّضين، والخطة المُناطة بهم، آذن ذلك كله بالسعي إلى عزل الجماعات المسلّحة عن الجسم العاملي، وإلى نفي صفة التمثيل أو التفويض، ولو المضمر، عنها. فجمع الوفد، في من تألّف منهم، «روح عاملة» (شرف الدين)، وملك من طريق التفويض جسمها وجوارحها، وبقي عليه أن يناسب بينها وبين قلبها بالمفاوضة مع فيصل.

الحشد للسلم... كما للحرب

لكنّ المؤتمر كلّه كان فريسة تدافعٍ حادّ وعنيف. فمن وجه أوّل، غلبت على اللقاء بين أعيان جبلِ عامل ووجوهه صفة الحرب والقتال و«الجهاد في سبيل الحقّ» (الحوماني). فخرج مخرجَ الإعداد لها. وما صور الجَلْجَلة والرهج والسيل، واختلاط الألوية بالصهيل، والهتافات بالمفرقعات، وموجات الصدى بعضها ببعض[٣٢]، إلاّ مظهر هذا الوجه من اللّقاء. أمّا من وجه آخر فكان على المؤتمرين، وهم عقلاء العامليّين ورؤساؤهم وأهل العقد والحلّ فيهم، أن يتوسّلوا بصورة الحرب وظاهرها وزينتها، إذا جازت العبارة، إلى كبح جماح المحاربين من العامليّين، ومن شبّانهم خاصّة، وإلى حملهم على القبول بتفويض الأمر إلى حكماء الجماعة وشيوخها.

أي إنّ العامليّين، رؤساء وعامّة، لمّا أرادوا العبارة عن أخذهم

(٣٢) كل العبارات مأخوذة من ص ٧٠-٧١ من مذكّرات شرف الدين.

جانب السلم والتريّث والمفاهمة، حشدوا لذلك كمن يحشد للحرب والقتال ويعدّ العدّة لهما. فوقف السيد عبد الحسين شرف الدين واستهلّ الإجتماع الشعبي برواية الحادثة التي وقعت بين أهل صور وبين المتطوّعين اللّبنانيّين، من مسيحيّي جبل لبنان، صبيحة اليوم المقرّر للاجتماع، وكادت تسفر عن اقتتال واسع[٣٣]. ثم انتقل من استهلاله هذا إلى تهديد صادق الحمزة وأدهم خنجر ومحمود الأحمد (بزّة أو بزّي) بـ «العقوبة والمصادرة» إذا هم لم يكفّوا عن غزواتهم وغاراتهم على المسيحيّين، وعلى القرى والطرق. أمّا القيد الذي قيّد به المجتمعون الخارجين على إرادة الجماعة فهو القَسَم على القرآن[٣٤].

والقبول بالقَسَم قيداً، والتعويل عليه رادعاً، أمارة على إقرار قوي بأن الحمزة وخنجر والأحمد، وأصحابهم، لم ينفكّوا من الجماعة ومن قيدها (الديني) على أفرادها، ولم يخرجوا عليها أو منها. فالقَسَم إنّما هو تجديد ولاء لما يجمع الجماعة، ويربط بينها. ولا يعدو المُقسم الدخولَ في هذا الولاء، والجهرَ بالتمسّك به. وإذ اقتصر المجتمعَون على طلب القَسَم من رؤساء الجماعات المسلّحة، ولم يتعدّوه إلى إجراء عملي لوّح به مراراً تارةً محمود الفضل، وتارةً أخرى الشيخ عبد الحسين صادق، وهو قتال العصابات والحرب عليها، لم يقطعوا الحبل بين العصابات وبين الجماعة العامليّة، ولم يبتّوا الصلة بين الغزوات والغارات وبين «الجبهة الوطنية» المزمعة والمؤمّلة.

(٣٣) لم يتطرّق شرف الدين للحادثة في مذكّراته المتأخّرة، أمّا رضا فرواها بتفصيل في يوميّة ٢٤/ ٤، فكتب يصف أثر خطبة شرف الدين في نفوس المستمعين: «وكان أثر [الخطاب] في النفوس واضطرامها حقداً وكرهاً لهذه السياسة المتّبعة من السلطات كبيراً عظيماً».

(٣٤) رضا: المصدر نفسه.

بين «التريّث» و«الوثبة»

ويتضمّن الأمران، الصلة والرابط، مشكل العلاقة بين وجوه السياسة العامليّة آنذاك: العلاقة بين الأعيان وبين «أطراف الناس»؛ وبين الإستقلال الداخلي العاملي وبين الدولة السوريّة الفيصليّة؛ والعلاقة بين الجهاد السياسي والجهاد الديني؛ وبين المسيحيّين والمسلمين، إلخ. وتنازع هذا المشكل المعقَّد العامليّين على عتبة انعطاف كبير في تاريخهم. وربّما كانت معالجته، على الوجه الذي عولج به من عناصر ترجّح وتدافُع لم يبرأ منهما الإجتماع العاملي اللبناني، على قدر ما تصحّ الصفة ويصحّ دوامها، في أثناء العقود اللاحقة.

خرج شرف الدين من «مؤتمر الحجير التاريخي» إلى دمشق من طريق القنيطرة حيث حلّ ضيفاً على محمود الفاعور، واجتمع في داره بـ «رؤساء العشائر وأعلام النهضة العربيّة» و«أفذاذها». وبينما كان يجري الإعداد لمهاجمة عين إبل وصور، كان يدلي عالم صور وشحور برأيه في «التريّث»، ويستمع إلى رأي الرؤساء والأعلام والأفذاذ في «الوثبة»، ويعقد مع فيصل «جلسات متعدّدة» لا يغفل عن الإشارة إلى انفراده به في بعضها[٣٥]، ويقف في مواسم الأدب والسياسة «مواقف لا تُنسى». حتى إذا وقعت الواقعة وصفها بـ«الكارثة»، وحَمَلَ على مظهرها «الفوضوي البربري» وعلى قسوتها

(٣٥) ص ٧٣ من **مذكّرات** الراوي. وهذا بخلاف الفقرة السريعة التي يخصّ بها محسن الأمين، وهو في عداد الوفد إلى فيصل ولكن من مكان إقامته بدمشق بحيّ الخرايب، اللقاء برأس الدولة العربيّة الموقّتة، في **سيرة المؤلف**، الجزء الثاني والخمسون من **أعيان الشيعة**، وذيل المجلّد العاشر من طباعته الجديدة، ١٩٨٦، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، حقّقه وأخرجه واستدرك عليه حسن الأمين. أنظر مقالة للكاتب في سيرة الأمين، وبعضها في المقارنة بين الأمين وبين شرف الدين، في **تعبير الصور**، ١٩٩٠، بيروت، المركز الثقافي العربي، ص٤١٧-٤٢٢.

التي لا تبيحها شريعة، وحكم بإساءتها إلى خطّة الحجير وخطّة فيصل[٣٦]. إلاّ إنّه عزا ذلك كلّه إلى «النعرة الطائفيّة» التي حرّكها الفرنسيّون، وإلى سعيهم إلى إظهار العامليّين بمظهر من لا يستطيع إدارة نفسه. أمّا من تهدّدهم العالم بالمصادرة والعقوبة، وأخذ قسَمَهم على القرآن بحفظ الأمن، فَغَلَطُهم هو اغترارهم، ومقابلتهم الاعتداء عليهم، واستفزاز «ذيول الفرنسيّين» لهم، بالإستياء. أمّا كيف قتل الاغترار والاستياء «مائة قتيل ونيّف من تلك البلدة»، فأمرٌ لم ينجلِ منه لكاتب مذكّراته شيءٌ، بعد انقضاء عقدين من الزمن[٣٧].

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٣٧) نظير رواية شرف الدين تنصيبَ نفسه مَلكاً على مؤتمر الحجير، وعلى العامليّين، يروي السيد محسن الأمين قدومه جبلَ عامل قافلاً من ملاقاة فيصل. فيقول إنّه عرّج وصحبه على قرية الذنيبة للمبيت. فأبى أهلها أن يضيفوهم أو يرضوا بهم ضيوفاً. ويُنكر الأمين الأمر ساخطاً: «مع أنّنا لم نستطعمهم لأنّ طعامنا كان معنا». فقصدوا، الأمين العائد من مجالس فيصل، وصحبه، دار شيخ البلدة، فقال لهم أهل الدار: عندنا مرضى. فخرجوا إلى ساحة البلدة فأخذ أهلها يتفرّقون... المصدر المذكور. وهذا قرينة، بين قرائن أخرى، على موضع العالم، أو على أحد مواضعه، من الجماعة والجماعات المجاورة، فلا يُختصر الموضع المتقلّب بالخطابة وبهرجتها.

الفصل الرابع عشر

النّخب والناس... أحزاباً وشِيَعاً

لم يكن الإعداد لسياسة التريّث والمفاهمة بعقد اجتماع حربي، أو جهادي، إلاّ أحد مظاهر التنازع الذي كان ينشب أظفاره في الجماعة العامليّة كلّها. وظهر عمقُ هذا التنازع في عسر إجماع النّخب العامليّة على سياسة واحدة، أو على وجوه غير متضاربة من السياسة. وإذا كان حظ التنافس، بين أفراد هذه النّخب، من أسباب التخبّط والتنازع كبيراً، فالتنافس لم يقتصر على الأفراد، ولم يُصب فريقاً من النّخب دون فريق، ولم تظهر أعراضه في المدافعة بالمناكب وحدها. فالعللُ أبعدُ، وأشدّ التباساً بمقوّمات الجماعة العامليّة، وبما طرأ عليها من تغيّر في العقود الثلاثة الأخيرة، الى اشتباك العلل هذه بمقاصد الجماعات المختلفة وسياساتها الآنيّة.

حجاب الإجماع

حجب الإجماع على الدولة الشريفيّة السوريّة خلافاً لم تلبث نتائجه أن بدت وظهرت. فاجتمع إلى فيصل وإلى فريقه الدمشقي لفيفٌ من العلماء، ومتقدّمي العشائر العربيّة المحيطة والمتخلّلة جبل

عامل، ومن المراتب الثانوية في أسر الأعيان، والأفنديّة والمتعلّمين والوجهاء. واجتماع من اجتمع إلى فيصل، وإن كان لا يعني على وجه الدقّة أنّ من بقي من عاملة انصرف عنه أو عاداه، لكن أدّى من غير ريب إلى ظهور فرق كبير في المواقف، وإلى اضطراب العلاقة بين فئات الجماعة العامليّة. كذلك لم يرفع اجتماع المجتمعين الخلافَ والفُرقَة من بينهم، بل هو لم يضوِهم في كتلة واحدة، ولم يقطع بين بعضهم وبين الجماعات الأخرى المخالفة.

اجتمع إلى فيصل، ابتداءً، مَن كان بينهم وبين كامل الأسعد ما تواضع المعاصرون من كتاب المذكّرات وضحايا الحادثة على تسميته بـ«حادثة عاليه»[1]. ويعنون بها سَوْق عدد كبير من العامليّين إلى المجلس العرفي التركي في عاليه، ومحاكمتهم، والحكم على بعضهم بالسجن، وعلى بعضهم الآخر (آل الصلح خاصّة) بالنفي؛ عدا الحكم على عبد الكريم الخليل بالموت شنقاً. وهؤلاء فئة واسعة إذا قيس عددها بعدد أفراد النّخبة العامليّة عامّة، وبعدد الوجهاء خاصّة. وهم قسم كبير من طبقة اجتماعيّة جديدة أو محدثة، رأينا بعض ما يشدّ بينها وبين الأرض والتجارة والوظيفة وأفكار التنظيمات العثمانيّة من روابط وأواصر. والحقّ أنّ هؤلاء الناس، وفي مقدّمهم رياض الصلح، إبن رضا الصلح، لم ينسوا حادثة عاليه، ولم يطووا صفحتها. فلم يكد قائد القوّات الإنكليزيّة يدخل صيدا، ويجتمع بنواب الأهالي ومقدّميهم، حتى علا صوت رياض الصلح، حاكم المدينة والمصدِّق على حكمه من قائد قوّات الحلفاء

(١) إلى ما سبق وتقدّم في هذه المسألة، يقرأ في **أوراق تاريخيّة**، لعلي الزين، الفصل الذي عقده للحادثة، دلالةً على الأثر القوي الذي خلّفته في أذهان النّخبة الجنوبيّة وجيلها اللاحق؛ أنظر تعليق الكاتب على فصل الزين المذكور في **تعبير الصور**، ص ٣٩٩-٤١٦.

في مصر (اللنبي نفسه)، باتّهام الأسعد بالإيقاع به وبأصحابه، وبالحملة على من كان يتلذّذ باحتساء كؤوس الشاي بينما كان يصيبه، هو وأمثاله، عسف الأتراك ونكالهم[٢]. بل إنّ سباقاً حاداً بين الأسعد وبين الصلح على حكم جبل عامل لم يلبث أن تفاقم، على ما أشار شاهدان هما محمّد جابر وسليمان ظاهر وكرّرا.

الخليط الفيصلي والعاملي

ضوى إلى فيصل، إذن، من شرعوا يقاسمون الأسعد، ورؤساء العشائر عامّة، النفوذ والمكانة. لكن ضوى إليه معهم مَنْ بينهم وبين رؤساء عائلاتهم، أكانوا من آل علي الصغير[٣] أم من الصعبيّين[٤]، حزازات تعود إلى تفاوت المكانة الطارئ من بعد استواء، أو ما يشبه الإستواء. ونقل هؤلاء معهم إلى غرضيتهم أو عصبيّتهم الجديدة سمات ورثوها من مكانتهم وأسرهم، من استعلاء، وروح حربيّة لم تدمثها سياسةُ الناس وطولُ اعتيادها، ومن تسابق على التصدّر والتقدّم. وحملتهم مكانتهم المتأخّرة عن مكانة أقربائهم المترئّسين، وانحطاطهم عن هؤلاء، حملهم ذلك على ركوب مركب أقرب إلى قطّاع الطرق ومسلكهم منه إلى مسلك الحكّام. فلم يجمعوا إليهم وحولهم ضعاف الفلاّحين، والذين ضاقت الأرض بقوّتهم وسواعدهم فحسب، بل خلطوا في جماعاتهم بين هؤلاء وبين صعاليك العرب النازلين في ظواهر الجبل العاملي وجنباته. فأذن

(٢) سليمان ظاهر: يوميّة ٨/ ١/ ١٩١٨، من المخطوطة.

(٣) وهم عائلات عُرِفَت بأسماء الآباء، فمنهم آل النصيف (في جمجيم) وآل العلي (في خرطوم)، وآل حربَ (في تولين)...

(٤) وهم أيضاً عائلات كآل يحيى (في أنصار)، وآل الفضل (في النبطيّة)، وآل الدرويش (في المروانيّة وزفتى، أو زفتا)...

خروج كل هؤلاء، قادةً وعامّة، على أُطر الحياة الإجتماعيّة، وتقلّبهم في هامشها وحيث لا وازع إلاّ القوّة، آذن بتوسّلٍ بالعنف والغصب والتسلّط ليس من اليسير ضبطه ولجمه.

التقى على متابعة فيصل والسير في ركابه خليط من طوائف (اجتماعيّة) وفئات يكاد لا يكون ثمّة رابط داخلي بينها. بل كان بين بعضها، كالوجهاء والمثقّفين وبعض العلماء، وبين بعضها الآخر، من أصحاب المراتب الثانويّة في أسَر الأعيان ومشايخ العشائر العربيّة، خلافٌ بارز. وكان ينزع كل فريق من الفريقين منزعاً بعيداً كلّ البعد عن منزع الآخر. فكتب أحمد رضا يقوّم أعمال الجماعات المسلّحة في منتصف نيسان، أي عشيّة ارتكابها مقتلة عين إبل وحصار صور، كتب يقول: «دخل بين عصابات الثوّار جماعة خرجت عن الجادّة، ودخلت في الفوضى، وأصبحت تلتهم الأخضر واليابس، ولا تتورّع عن فعل ما لا يجوز في سبيل الأطماع الشخصيّة، ولم يقم جماعاتُ الثائرين بتنظيم حكومة تقف بهذه الجماعات عند حدّ»[٥].

الإستقلالان

وتنمّ عبارة رضا: «تنظيم حكومة» بالأمل العميق الذي راود وجهاء جبل عامل ومثقّفيه الجدُد وأفنديّته وبعض علمائه، منذ أواخر القرن التاسع عشر. والعبارة عينها تفسّر الرجاء الذي ناطه هؤلاء بآل الصلح، من أحمد بك إلى «الرياض»، على ما دعى به بعضُهم رياضَ الصلح، حفيدَ أحمد وابنَ رضا. ولم تكن عروبة هذا الفريق

(٥) يوميّة ١٤/ ٤/ ١٩٢٠.

العاملي، وشريفيّته الفيصليّة والسوريّة، إلاّ ثمرة من ثمار آماله المعقودة على قيام حكومة تضطلع باستقلال جبل عامل وبمدنيّة الحكومة العامّة، جميعاً. وقد جهَر سليمان ظاهر بهذا الأمل الجامع حين حمَل على إرادة كامل بك (الأسعد) «أن يكون حاكم البلاد المطلق، وكأنه يرى هذا اليوم فرصة لاستعادة حكم أجداده في هذه البلاد»؛ وذهب إلى أنّ ما ينبغي أن يراد «باستقلال الجزء»، أي جبل عامل، إنّما هو «الاستقلال المنضمّ إلى الكل، وهو الاستقلال العربي»[٦]. أمّا من يقومون بالصلة بين الاستقلالَيْن، إستقلال الجزء العاملي واستقلال الكلّ العربي أي السوري، ويُدخلون الأوّل في الثاني والثاني في الأوّل، فَهُم هذا الفريق من النخب الذي يمثّله، على وجه الخصوص، وجهاءُ العامليّين وبعضُ علمائهم ومثقّفوهم عامّةً.

وهذا ما سعى إليه مع انهيار السلطنة وهزيمتها، ومع احتلال الحلفاء الساحل والداخل، رياض الصلح في صيدا. فلم يكد يُمسك بمقاليد المدينة حتى عمل على بثّ أعضاء ينتسبون، مثله، إلى طائفة السياسيّين والإداريّين المتحلّقين حول إدارة مركزيّة وشريفيّة، في أنحاء البلاد العامليّة. وطلب إلى لفيفه بالنبطيّة تعيين بوليس سرّي للبحث عن الداخل والخارج، متذرّعاً بمحاولة فدائيّين أتراك إيجاد خلل في البلدان التي جلت عنها السلطنةُ مهزومةً. وحضّ أنصاره، ومن يميل ميله، على مصادرة أموال الأتراك، وأخذ من لم يزل منهم في البلاد أسرى حرب؛ وأمرهم بلزوم الدعاء بعد صلاة الجمعة «لمولانا الشريف ملك العرب» وأخذ المبايعة له[٧].

(٦) ظاهر: يوميّة ٢/ ١٠/ ١٩١٨.
(٧) المصدر نفسه، يوميّة ٤/ ١٠/ ١٩١٨.

منازعة الأسعد والصلح

ولم يقتصر الصلح على قرارات إداريّة وسياسيّة، لم ينفّذ منها شيء وذهبت مع حلول الفرنسيّين محلّ الإنكليز وإنكارهم على الإدارة الفيصليّة حقَّ تصريف الأمور والقيام بها. فانتصر لفريق أهلي على فريق آخر في مدينة صور. وكانت كلمتُه النافذةَ في اختيار حكومة محلّيّة أوكل رئاستها إلى عبدالله يحيى الخليل، وأزاح عنها من سبق واختير لها، وهو سعيد المملوك. وإذ توسَّل الأسعد بمعتمد فيصل على جبل عامل، وهو إيليا الخوري، إلى الدعوة إلى نفسه حاكماً على عاملة ومندوباً من فيصل إلى سياستها، حرَّض الصلحُ أصحابَه على سعي الأسعد هذا. فأنكروا عليه سعيه، وجَبَهوا محاولته تنصيب نفسه ممثّلاً لطائفة الشيعة بالحجّة التي أملاها رياض الصلح: إنَّ طلب الأسعد الإسراع إلى إقامة مراكز حكومية طائفيّة في الأماكن الخالية من إدارات رسميّة مدعاةٌ إلى اقتداء الطوائف المارونيّة والدرزيّة والعلويّة به، فيضطرب عمل الحكومة الحاضرة ويختلّ[٨].

نازع الصلحُ الأسعدَ على تصدّر العامليّين منازعةً ظاهرة. فسعى إلى رفع العلم العربي بصيدا دون مرجعيون[٩]، على مقربة من الطيّبة مقرّ الأسعد وحكمه وقاعدة نفوذه. فلم يكن من الأسعد إلاّ أن أعلن عن عزمه على الانتقال إلى النبطيّة، والإقامة بها، واتّخاذها قاعدةً[١٠]. ولم يكد الصلح ينتقل إلى صيدا، ويؤمَّر عليها، حتى سعى في تحويلها إلى عاصمة جبل عامل السياسيّة. فكان يطلب إلى أهل الحلّ والعقد بالنبطيّة أن يجتمعوا بدائرة البرق، فيتشاور معهم

(٨) المصدر نفسه: يوميّة ٥/ ١٠/ ١٩١٨.
(٩) حيث أمر فيصل أن يرفع، جابر: تاريخ...، وظاهر: يوميّة ٢/ ١٠/ ١٩١٨.
(١٠) ظاهر، المصدر نفسه.

ويشاورهم في أمور الحكومة والإدارة برقاً. وآذن ذلك بدخول البرق إلى أجهزة الحكم الجديدة. وأحاط رياض الصلح نفسه، على رغم غلبة أهل السنّة على صيدا، برجال مختلطين مذهباً بينهم السنّيون، مثل الحاج محيي الدين الجوهري، وولده بهيج، ويوسف أبو ظهر، وبينهم الشيعيّون مثل راشد بك عسيران، وزين العابدين عسيران، والدكتور شريف عسيران، والشيخ منير عسيران، ويوسف الزين (الذي كان يتنقّل بين صيدا والنبطيّة وجوارها). وتشدّد في إثبات صدارته وتقدّم الحكم الذي يستظهر به ويمثِّله على وجوه الأهالي.

وكان تنظيم حكومة تضمّ الجزء إلى الكلّ، من طريق الوجهاء والأعوان والوظيفة والبرق، هو معقد أمل هذه الطائفة من العامليّين. وقد يكون هذا ما أمله فيصل وفريقُه في الأيام الأولى التي تلت دخوله دمشق. لكنّ انسحاب الإنكليز من المنطقتين الغربيّة والشرقيّة، وانتهاء الدولتين الحليفتين، فرنسا وبريطانيا، إلى اقتسام مناطق الإنتداب والولاية، حملا فيصلاً وفريقه على مناهضة الإحتلال الفرنسي، وعلى التوسّل إلى ذلك بكلّ ما وصلت الأيدي إليه، ومن وصلت إليه. ولمّا كانت مادّة الحركة الشريفيّة الأولى من أهل البداوة والعسكر العثماني، لم يعتم أن وجد فيصل أعمق الصدى ربّما في أوساط البدو المنتشرين حول السهول وعيون الماء وطرق الرّعي وعلى ضفّتي الطريق والرِّحلة من شمال الحجاز إلى شمال حلب(١١).

(١١) لم يغفل الإنكليز عن خطر هذه الطائفة من الناس، على ما سبق ورأينا في رواية لورنس. ويذكر سليمان ظاهر في يوميّات... (٥) أن الشريف علي بن حسين، أخا فيصل، طاف مطلع أيلول ١٩١٨ في أنحاء جبل الدروز وفرّق على الزعماء أموالاً كثيرة. يوميّة ٥/ ٩/ ١٩١٨. وينقل ظاهر عن قادم من جبل الدروز، في اليوميّة نفسها، أن «عربان الصخور» (بني صخر) ينقلون الفارّين من الجيش العثماني إلى معسكرات الإنكليز، ويأخذون عن كل فارّ ستّ عشرة ليرة إنكليزية (جنيهاً)، ويدفع للفارّ خمسَ ليرات مشابهة. وينقل عن تقرير «قومندان الجندرمة» الراجع من مرجعيون، في ٢٨/٩/١٩١٨، أنّ عرب اللهيب والفضل والأكراد والمغاربة يتّصلون بالإنكليز ويعدونهم بتشكيل عصابات منهم تغيّر على فلول الأتراك المنسحبين. وفي هذه الأخبار وغيرها دلالة على دور المال في انضمام هذه الفئة الرجراجة من السكان إلى فيصل.

«مادّة» فيصل السياسيّة

ومن بلاد الضفّة الغربيّة، إلى غرب الطريق هذه، بلاد الحولة وطبرية وصفد والحاصباني، المتجدّدة الصلة بالبداوة وقبائلها، والماتّة بعلاقة القرابة إلى قبائل شرق الأردن الكبيرة. فاجتمع إلى فيصل، من جبل عامل وظواهره الفلسطينيّة القريبة، أخلاطُ البدو والفلاّحين، ومن ردَّهم تردّي أوضاعهم إلى حال تشبه البداوة على ما هي حال شطر كبير من الفلاّحين العرب بين أهواز العراق شرقاً، والغور الفلسطينيّ والأردنيّ وسطاً، وأطراف الدِلْتا المصريّة الصحراويّة غرباً. وتتمتّع هذه الطوائف والجماعات بقدرة على الحركة والسرعة والمبادرة وبالحيلة عليها، لا سيّما والحرب لم تكد تضع أوزارها وخلّفت ما خلّفته من اقتلاع وشرذمة وضعف سلطة أصابت أوّل ما أصابت هؤلاء.

كذلك كانت صلة الفريق الفيصلي بهذه الجماعات، من طريق محمود الفاعور وعودة أبي تايه، شيخ عرب الحويطات، وبعض مشايخ الدروز، مباشرة ومتينة. وهي صلة بسيطة، إذا جازت العبارة، قوامها العصبيّة للأهل والقوم، والعصبيّة على عدوّ ظرفي، من وجه، وقوامها، من وجه آخر، رشوة الشيوخ والرؤساء بالمال والتكريم والوجاهة. لذا قامت هذه الجماعات، إن من القوّات الإنكليزيّة الزاحفة أو من السياسة العربيّة الفيصليّة، مقام فِرَق التخريب والإغارة وتهديد طرق المواصلات والتموين من الجيوش النظاميّة. وكان من اليسير على فريق فيصل استعداؤها على الفرنسيّين والمسيحيّين، وعلى كلّ من يرى التريّث أو الموازنة بين القوى، ويقدِّمُ تماسكَ أهالي جبل عامل وتآلفهم على غيره من الاعتبارات من العامليّين أنفسهم وأهل العقد والحلّ فيهم.

لَمّا ظهر من غير اشتباه ميلُ الرئاسة العامليّة إلى من عطف على سعيها إلى الاستقلال بجبل عامل، وآزَرَ هذا السعي، وأدرجه في سياقة فيديرالية طوائفَ مزمعة(١٢) - وهذا شأن قوّة الإحتلال الفرنسَيّة -، ولمّاَ آذن ذلك بتخريب سعي فيصل والإنكليز إلى حكومة عربيّة تضمّ الشطرَ الأكبر من الولايات العربيّة بالمشرق، وجبلَ لبنان، تحت لواء واحد، التقت على محاربة المسعى المحلّي (العامليّ) جماعات متنافرة.

فمن هذه الجماعات بعضُ كبار العلماء في جبل عامل، وبعضُ الوجهاء والمتعلّمين والمثقّفين، وأخلاطٌ من المراتب الثانويّة في الأسَر الكبيرة على رأس «أطراف الناس» وسواقط الفلاّحين والبدو. ومن الجليّ أنّ ما يجمع بين هذه الفئات أو الجماعات، البعيدة من التآلف في داخلها، عدا تعلّقها من طرق متنافرة ومتنابذة بفيصل وحكومته، إنّما هو شيءٌ ضئيل. فهي ضعيفة الارتباط بعضها ببعض إن لم يَصِلْ بعضُها بعضاً العداوة والمنابذة. فبين بعض الوجهاء وبعض العلماء خلافٌ عميق رأينا أعراضَه في إحجام الفريق الأوّل عن تمويل المدارس الدينيّة، وفي خلاف الأعيان على هذا التمويل. هذا إلى المنافسة بين بعض العلماء، مثل العلاّمة شرف الدين، وبين آل الخليل على تقدّم شيعة صور وقراها. وبين الوجهاء والمثقّفين وبين المراتب الثانويّة في الأسَر الكبيرة فرق واسع في النظر إلى الإجتماع وإلى تدبيره. وينمّ هذا الفرق في النظر بالفرق بين أهل البادية وأهل الحضر ونزاع الإثنين على المعاش وعلى وجوه تصريفه.

(١٢) أنظر ظاهر، وتاياندييه، و ج. سمنة، ولونغريغ، وم. زامير، أعلاه.

«القداسة» و«العطوفة»

إلى ذلك لم يخلُ نازع كامل الأسعد، والأعيان من آل الفضل وآل الدرويش، وغيرهم، من استجابة بواعث عميقة في العامليّين على اختلاف فئاتهم ومشاربهم. فالمثقّفون، وهم مزاج علماء (بالمعنى التقليدي الديني) ووجهاء، جَلَوْا عاملة أمّة على حدة. فأرَّخوا لها، أصلاً ومعتقداً، تواريخَ تعود بها إلى أزمان سحيقة (هجرة عاملة بن سبأ بعد خراب سدّ مأرب باليمن). وربطوا بين القوم وبين ابتداء التشيّع كما يرويه الشيعة أنفسهم ويعودون به إلى بداية الإسلام نفسه. أمّا الحقبة الحديثة فأرّخوا لها بالأدوار التي اضطلع بها بعض مشاهير العامليّين ومقدّميهم في الحروب بينهم وبين اللبنانيّين (أهل جبل لبنان وأمرائه) من وجه، وبينهم وبين ولاة السلطنة العثمانيّة، من وجه آخر. وأحلّوا آباء آل الأسعد وأجدادهم المحلِّ الأوّل من هؤلاء المشاهير، وناطوا بهم وبأعمالهم الحربيّة، وبتأدُّبهم بأدب الشيعة، وإجلالهم العلماءَ والمجتهدين، قوةَ الشيعة على حفظ اجتماعهم وحماية معتقدهم. فعقد كُتّابُ جبل عامل الأُوَل لآل علي الصغير وللصعبيّين، من سلالة حيدر الفارس خاصّة، على «بني متوال»[١٣] عقداً موثقاً، وجمعوا بينهما، وأقاموا الأوَّلين على الآخرين عَلَماً وشارة.

أمّا العلماء، وفيهم معاصرو الدَّور الذي نؤرِّخ له، فلم يبخلوا على رؤساء العشائر بحقّهم في «الرئاسة السياسيّة»[١٤]، حين لم يذهب بعضهم، من مثل الشيخ عبد الحسين صادق، إلى إضافة

(١٣) بحسب شناعة المريحي، أنظر الفصلين الأوّلين.

(١٤) شرف الدين، **مذكّرات**، ص ٣٩، حيث يكتب «... زعيم عاملة السياسي كامل بك بن خليل بك الأسعد...».

كامل الأسعد إلى «القداسة» و«العطوفة»[١٥]. إلى ذلك لم يطعن العلماء في العروة التي شدّت التشيّع العاملي إلى قادة حرب العامليّين على الجبهتين العثمانيّة واللبنانيّة؛ وربّما لم ينظر بعضهم نظرة الرضا إلى تصدّر بعض السنّة، مثل آل الصلح، حركة عامليّة تنحو نحواً عربيّاً واسعاً[١٦].

دالّة الأعيان على الوجهاء

يتوقّع المؤرّخ أن يكون الوجهاء هم عصبيّة رضا ورياض الصلح بجبل عامل، ويصدِّق هذا التوقّعَ ما نُقل عن مواكبة آل عسيران حركات رياض الصلح وسكناته في أثناء تولّيه الحكم في صيدا، وتدخُّل الصلح نفسه في أمر صور، وبحمله على أن يتولّى حكومتها الحاج الخليل. كما ينبغي أن يصدقه ويحقّقه إيقاع الأسعد بنخبة الوجهاء العامليّين ووشايته بهم إلى مفتي الجيش العثماني الرابع وقائده. فالوجهاء هم ضحيّة فعلة زعيم عاملة السياسي وصنيعه. إلاّ أن جُلّ هؤلاء الوجهاء هم من مالكي الأرض الذين تتوسّط أراضيهم أرضاً يملكها ورثةُ رؤساء العشائر والمتربّعون في سدّة

(١٥) رضا: يوميّة ٢٧/ ١/ ١٩٢٠، وفيها أنّ الشيخ صادق أبرق مساءً إلى النبطيّة من بيروت: «تجلّت للحكومة [الفرنسيّة] قداسة عطوفة كامل بك». يقارن بوصف التميمي وبهجت للعلاقة بين رؤساء الشيعة العامليّين وعلمائهم، وكذلك ما كتبه محمّد جابر في هذا الباب. يرجع اختصاص رئاسة المجلس النيابي بلقب «العطوفة» إلى الأدب الديني، الإمامي، هذا ربّما، قبل العودة إلى «دولة الرئيس».

(١٦) ليس ثمّة من قرينة مباشرة على الوجه الأخير من التقدير. ومَنْ يتقصّ أثر الأحداث في المذكّرات المختلفة التي تركها معاصرو هذا الدور يلاحظ حرص شرف الدين والأمين على الصلة بفيصلٍ من غير وسيط، كما يلاحظ خلوّ روايتيهما من الإشارة إلى آل الصلح. وقد سبق أن نُبِّه على إغفال شرف الدين إسم رئيس حكومة صور، عبدالله يحيى الخليل، وهو من عَمِل رياض الصلح على تعيينه محلّ سعيد المملوك.

المراتب العائليّة العامليّة. والعاملون في الأرض وزرّاعها لم ينفكّوا غرضيّة وعصبيّة لهؤلاء الورثة المتربّعين وحزباً لهم، إن من طريق مراتب القرابة ولُحمتها، أو من طريق العصبيّة العامليّة وشدِّها بين الأجيال والجماعات والبلاد برابط واحد، يتوارث الرؤساءُ التربّع في قمّته.

وبرز دور الأسعد هذا جليّاً في إعادة منهوبات يوسف الزين إلى صاحبها. كما برز، من وجه سالب، في توسّل زعماء العصابات إلى إضعاف دالّة الأسعد وفريقه بالإغارة على البلاد التي يحكمها، أو حكمها آباؤه عقوداً طويلة قبل أن تعوّضه التنظيمات فيها غيرَها. أي إنّ دالّة الرؤساء والأعيان، إن لم نقل سلطانهم، حفّ امتلاك الوجهاء الأرض، وتصرُّفهم بها، وعلاقاتهم بالعاملين فيها وزرّاعها. فلم يكن ثمّة وجه معقول ومقبول لخروج الوجهاء على الأعيان خروجاً صريحاً بينما لم ترسُ سلطة الصلح وفريقه، ناهيك بسلطة فيصل البعيد، على أساس مكين.

ضعف الوجهاء

لم يغفل فيصل وفريقه غفلة تامّة عن الحال التي كانت عليها العلاقات بين الجماعات العامليّة. فكانت خطاباته وبياناته إلى كامل الأسعد، واتَّصل معتمدُه أوّل ما اتّصل به[١٧]، ورفَع العلم العربي الشريفي بمرجعيون، وتجشّم موفدا بيروت، مختار بيهم وألفريد بسترس، مشقّة السفر إلى الجديدة للقاء معتمد فيصل هذا هناك. ويعني إيلاءُ الرئاسة الأهليّة المحل الأوّل أن الشطر القبلي والحجازي

(١٧) ربّما لم يكن إيليا ذيب الخوري، مرجعيونيّاً ومجاوراً للطيّبة، صدفة.

من الحركة الشريفيّة لم يُخل الساحة للشقّ الذي غلب عليه ضبّاط الجمعيّات السرّيّة العثمانيّة، وكبار موظّفي الإدارة والولايات، مع دخول دمشق. لكنّ مشيئة الفريق الفيصلي تنظيم إدارة متماسكة، مركزها دمشق، ويمسك زمامها طاقمٌ يدين بالولاء أوّلاً للمركز، أغفلت بعض الإغفال ثقلَ المنازع الإستقلاليّة المحلّيّة، وهوّنت من أثر الشقاق بين الجماعات في التزامها (الجماعات) خطّة بناء دولة. ولا شكّ في أنّ الخلاف بين الفرنسيّين والإنكليز، وذيوله المحلّيّة، أتاح للنزعات الإستقلاليّة وللشقاق أن يتعاظما، وأن يتوسّلا بسياسات وقوى كبيرة إلى الإناخة بثقلهما على مصائر السياسة العامّة وبُنيتها.

وكان الوجهاء على جانب من الضعف غير خاف، لا عنه ولا عن أوليائهم. فلم يتربّعوا في سدّة الحكم المحلّي، الموقّت والعابر، حيث تربّعوا، إلاّ وكان عضدَهم بهذا القدر أو ذاك عاملٌ خارجي. فأنشأ رياض الصلح حكومة صيدا مستظهراً بالإنكليز وبفيصل. وحكم عبدالله يحيى الخليل صور في أعقاب انقلاب صغير دبّره الصلح من صيدا ومن غير أن يُجمِع على الخليل لا الفريقُ الذي انتدب المملوك ولا الفريقُ الذي يدين بولائه إلى شرف الدين. أمّا تبنين وبنت جبيل، وأمّا الخيام والطيّبة وعديّسة وهونين، فلم يَرد أمرُ إعلان حكومات محلّيّة فيها، على رغم اشتمالها على الشَطر الأعظم من العامليّين. ولا ريب في أنّ الأمر يعود إلى غلبة الأسعد وأسرته على هذه البلاد غلبة يظهر معها إنشاءُ حكومة محلّيّة بمنزلة الإنتقاص من دالّة الأسعد ومن رئاسته، على ما تقدّم القول غير مرّة. زد على ذلك أنّه حيث كانت رئاسة آل علي الصغير مباشرة بقي الوجهاء في ظلّهم، وناؤوا بثقل طرفيّتهم الإجتماعية والجغرافية، ولم يضطلعوا إلاّ بدور سياسي ضعيف.

حتى النبطيّة لم تسلم من وطأة الرئاسة العشائريّة والأعيان. فكان آل الفضل من يندبهم كامل الأسعد لمهمّات محلّيّة أو عامليّة، فيقومون مقامه مفوّضين منه. ومعنى هذه الحال أنّ النبطيّة، وهي القاعدة التجارية والإداريّة والعلميّة والسكّانيّة، والبلدة العامليّة التي تعدّ أكثر عدد من الصنف الإجتماعي الجديد، والأدنى إلى مدن الساحل وإلى بيروت، لم تقوَ على إقامة نخبة سياسيّة مستقلّة عن الأعيان، تصرِّفُ أمورَها برأيها. والحقّ أنّ بعض أفراد الطائفة الجديدة كانوا يشاركون في الاجتماعات التي كان يعقدهَا الأعيان ويدعون إليها، وكانت المشاورة بين محمود الفضل وبين علي الزين ويوسف الزين وظاهر ورضا وجابر وحسن الصبّاح، من أوّل تجّار النبطية[١٨]، ويوسف حاج علي، لا تنقطع. وكانت المداولة تتمّ في ما هو أقرب إلى المجالس منه إلى الإجتماعات[١٩]، فلا يُتّخذ قرار أو موقف إلاّ بإجماع الرأي، ومن المحال أن يجمع على رأي إن لم يكن الرأيُ هذا رأي الشيخ المتصدّر أو الزعيم الأوّل.

وبدا أنّ الوجهاء أقوياء في المدن، وخاصّة في مدينتي الساحل، أي صور وصيدا. وسبق ورأينا المنازعة التي كانت صور مسرحاً لها[٢٠]. أمّا صيدا، كرسي آل الصلح، وأقرب المواطن، جنوب نهر الأوّلي، إلى صفة المدينة المحدثة، بمرفإها وحرَفهاَ وعدد سكّانها وإداراتها، فكان يتجاذب ولاءها العربي نفسهَ نازعان، واحد إلى فيصل من طريق رياض الصلح، وركنه المحلّي القويّ وجهاء الشيعة

(١٨) رضا: يوميّة ٢٩/ ٧/ ١٩٢٠.

(١٩) أنظر تحفّظ ظاهر عن الدّعوة إلى اجتماعات لا يدرى الغرض منها، ولا يعلمه المشاركون فيها، ولا يُعلمون به؛ يوميّة ٥/ ١٠/ ١٩٨٨. يقارن بين سياسة المجالس هذه وبين انتخابات الإجماع إلى الأعمال والوظائف في الرّيف المصري، جاك بيرك: **التاريخ الإجتماعي لقرية مصريّة في القرن العشرين**، ١٩٥٧، باريس، المكتبة الشرقيّة، ص ٦٠.

(٢٠) ظاهر: يوميّة ١٨/ ١٠/ ١٩١٨.

من آل عسيران وتجّار آل الجوهري؛ وآخر إلى خديوي مصر، وبدأ هذا النازع يظهر السعي في أمره في النصف الثاني من تشرين الأوّل ١٩١٨[٢١]، وقد لا يكون الهوى الخديوي بعيداً من هوى سليم علي سلام، رئيس الحكومة العربيّة الموقّتة ببيروت، قبل انتقال زمامها إلى حبيب باشا السعد؛ وسلام هو منافس رضا الصلح على صدارة مسلمي ولاية بيروت، وشأنه وإيّاه قريب من شأن الأسعد، على طرافة في الجاه. أي إنّ المدن بدورها لم تكن مجمعة على رأي، ولم يكن الوجهاء حَمَلة رأي الكثرة، ولم تظهر الكثرة بمظهر الكتلة القادرة على القيام بأعباء رأي ينحو نحو العموم والعرض، فينشأ عنه رأي عام وعريض.

العمل من غير المكانة

إذا أضيفَت انقسامات المراتب والأسَر والفئات الاجتماعيّة والقرى والطوائف الدينيّة والبلدات بعضها إلى بعض بدا تمثيل البلاد العامليّة، ناهيك بحكمها حكماً داخليّاً وذاتيّاً، في انتظار اندراجها في كلٍّ أوسع، أمراً قريباً من تربيع الدائرة أو من المحال. وكأنّ «الوحدة البديعة» التي ألّفت بين المراتب في جماعة متماسكة متأصّرة ولّت إلى غير رجعة، إذا كانت في يوم من الأيّام حقيقةً، وكانت «حادثة الخيام»، في ١٨٩٦، آخر شاهد حيّ ربّما على هذه الوحدة، على رغم الشقوق التي بدأت تدبّ فيها وتباعد بين أجزائها وأقسامها. والحقّ أنّ احتلال الحلفاء، وطيّ صفحة السلطان التركي

(٢١) أنظر مذكّرات سلام، المصدر المذكور، ص ١٢٨؛ ويدور كلام سلام في مذكّراته على ١٩١٢، في أعقاب حرب البلقان. أمّا الدعاء في مساجد بيروت لشريف مكّة ولابنه فاقتصر على عدد قليل منها، إذا صحّت ملاحظة الكولونيل نيجر، الفرنسي، رضا: يوميّة ٣/ ٤/ ١٩٢٠.

العثماني، وتلازمهما، أمرٌ بلغ من الخطورة والتعقيد والجدّة مبلغاً لم يُتِح للعامليّين، على اختلاف فئاتهم، لا أن يُعملوا رأيهم، ولا أن يستنبطوا سياسة يردّون بها على الحوادث الطارئة.

وأفدح الأمور عليهم كان، بلا ريب، ضعضعة الدورة الاجتماعيّة التي تمكّن الجماعات من نهج طريق واحدة، وترجيح حلّ مشترك، في ضوء اختيار يزن الحوادث بميزان يميّز الجديد من القديم، والثابت من العابر والطارئ، ويعقد بين أطراف الجماعة من غير أن يرغمها على الذوبان في وجه واحد. وهذا الأمر فادح، أو تحمله ألسنة الجماعة على الفداحة، لأنّ الجماعة وأهلها يترجّحون بين منازع متضاربة، بعضها فردي وبعضها جميعي. وظهرت أعراض هذه الضعضعة مع حلول ملتزمي الأعشار محلّ الرئاسات الأهليّة التقليديّة في الجباية، وضعف الرئاسات عن القيام بأود التعليم المحلّي وما أدّى إليه هذا الضعف من تباعد بين العلماء والرؤساء. كذلك تظاهرت هذه الأعراض مع نشوء طائفة من أصحاب الأملاك، إمّا عن التجّار، أو عن مدبّري التزامات الرؤساء والأعيان، أو عن موظّفي الإدارة العثمانيّة الجديدة، بينها (أي بين الطائفة الناشئة) وبين الرؤساء والأعيان منازعةٌ على الدالّة والحكومة غير متكافئة. فإذ تملك الطائفة الناشئة الأرض أو الثروة، وتتخلّل البناء الإجتماعي القديم وتنتشر في ثناياه، وتوسِّع البلدات والأسواق، وتُحكم الصلة بين هذه وبين مصادر الغلات الداخليّة (حوران، وجبل الدروز، والجولان، والحولة، وصفد)، وبينها وبين مدن الساحل الآخذة في الازدهار، وترعى ضرباً جديداً من المتعلّمين والمثقّفين - إذ تقوم الطائفة الناشئة بكل هذا تكاد لا تتمتّع بأي نفوذ سياسي مستقلّ أو مكانة اجتماعيّة خاصّة.

فلا دالّة لها على الفلاّحين تتقاسمها مع الأعيان، وتضعها في

موضع الندّ لهم أو النظير. فالفلاّحون لم ينفكّوا عصبيّة للأُسَر الكبيرة، ولو لم يبقوا عاملين على أرضهم أو يرعون مواشيهم. وما زالت الأسَر الكبيرة هذه تكفل أمن الطرق، وترد قُطّاعها، وتحدّ من تعدّي الجندرمة الحكومي عليها، وعلى القرى وأهلها، على ما ذكر رضا وظاهر في يومياتهما. ولمّا كان ينبغي المساومة مع إدارة تجنح على الدوام إلى المفاضلة بين المكلفين والرعايا فترعى بعضَهم، فتحطّ عنه الضريبةَ أو تعفيه من جريرة أعماله، وتحمل على بعضهم الآخر وتثقل كاهله، اضطلع الوسيطُ بين الرعية وبين الإدارة، أي الرئيس الأهلي، بدور فاعل ومتجدّد.

والفلاّحون والوجهاء سَواء بإزاء أمن الطرق، وتسويق المحصول الزراعي أو نقل البضائع المختلفة، وبإزاء ضعف تقيّد الجندرمة بحدود دور عام فعلاً. فالقرى والبلدات، والطرق بينهما، والتكسّب من الانتقال بين هذه وتلك، رهينة دور تضطلع به قوةٌ محلّيّة نافذةُ الأمر ليست سوى قوّة الرئاسة الأهليّة؛ وذلك يستمرّ ما لم تضطلع به قوّة عامّة، أو إدارة، تملي قانونها على قوى المجتمع كافّة.

ضعف الرئاسة الجامعة... وتقطُّع الطرق

أدّت الحرب العامّة، وما سبقها وأعقبها من انحطاط الزراعة وتعاظم الهجرة وزيادة عدد سواقط الفلاّحين والزرّاع، الى ارتداء المواصلات بين أنحاء البلاد العامليّة، وبينها وبين مصادر الغلال الداخليّة، أهمّية على وجه كبير من الخطورة. وحملت الحرب، وظهور نذر الهزيمة العثمانيّةً وانحلال الدولة، أجهزة الأمن والجباية على التحكّم والتعسّف من غير رقيب أو رادع. فزادت العمولة التي

تتقاضاها على المنقولات الحيويّة، وضعف دورها في حماية الطرق والإنتقال. فما كان من الجماعات المحلّيّة، وخاصّة تلك التي تعتاش من خفّارة النقل وطرق الإتّجار، وتقيم في أطراف الأرياف، إلاّ أن استيقظت من سبات بدأ يدبّ في عروقها وأجسامها مع مباشرة السلطنة بناء جهاز أمني قويّ. وتعجّ أطراف بلاد بشارة، على ما رأينا، بمثل هذه الجماعات. فثمّة العربان، والمغاربة، والجركس، والغوارنة، والأكراد، وأهالي العرقوب، وبعض الدروز، وقرى الشيعة القريبة الصلة بالبداوة. وتمسك الجماعات هذه بناصية تموين بلاد عاملة والساحل ومدنه. ففي يدها جوعُ هذه البلاد كلها، أو قُواتُها، لا سيما أنّ طريق البحر انقطعت من جرّاء الحرب.

ولم يكن بين الجماعات هذه رابط يربطها. فهي منقطعة من جماعات أوسع، ذات قوام ومركز بعيدين من الأطراف التي ينزلها العربان والمغاربة والجركس، إلخ. فعرب الفضل من رذاذ القبائل الكبيرة التي ترعى بين شمال الحجاز وبين الشام، من الرولَّة والصخور والحويطات. ودروز مجدل شمس قطعة تتوسّط دروز الجولان والجبل، من وجه، ودروز وادي التيم والمنقلب الغربي من الجبل اللبناني، من وجه آخر. وسُنّة العرقوب يتوسّطون بلاداً يحفّها الشيعة والدروز والمسيحيّون والبدو. فإذا اتّصلوا بالعرب من طريق الإسلام السنّي انقطعوا منهم بالزراعة والإقامة في الجبل. وهذا عكسُ شأنهم مع جيرانهم الشيعة. فكان الانقطاع الذي تشترك فيه كل هذه الجماعات عاملاً من عوامل إقامتها على استقلالها وانفرادها وامتيازها بعضها عن بعض.

ولم تكد القبضة العثمانيّة على الطرق ترتخي ويظهر ضعفها حتى انتفضت كلّ الجماعات النازلة غير بعيد من طريق الحنطة والشعير الحيوي. وقد اتّفق ذلك مع تعاظم الحاجة إلى التموين ومع المنازعة

عليه بين القوّات البريطانيّة المتقدّمة من مصر والقوّات العربيّة الخارجة من الحجاز، وبين المستهلكين العاديّين في المنطقة الغربيّة. فغلت الأسعار غلاءً كبيراً، وارتفع ثمن الخفارة، وتعدّدت الأطراف المطالبة بحصّتها من هذا الثمن بعدد الجماعات التي في وسعها أن تهدّد طريق قوافل الغلال. وتكاثرت هذه الجماعات بدورها ولم تقتصر على الجماعات الطبيعية التي تتقوّم بنسب قَبَلي (كعرب الفضل)، أو بأصل قومي (كالمغاربة)، أو بجوار طويل الأمدّ (كالغوارنة)، إلخ. فأخذت تتألّف من فروع هذه الأصول، أو من خليط مختلف الفروع، فيجتمع في عصابة واحدة، ظرفيّة، أعراب ومغاربة وشيعة ودروز يسطون على قرية أو مزرعة، ويقطعون السبيل على عابري سبيل أو قافلة. ثم يتفرّقون لينضمّ بعضهم إلى عصابة ثانية، ويخلد بعضهم الآخر إلى السكينة موقّتاً.

ولمّا كانت دالّة رؤساء العشائر من الأعيان ضعفت، وبلغ انهيار الإدارة العثمانيّة عامّة، وأجهزة الأمن منها خاصّة، مبلغاً حرجاً، تسلّطت الجماعات الصغيرة، والفروعُ، وأخلاطُ الفروع، على الطرق والمواصلات بين البلاد وعلى الزرّاع والمزارع المعزولة والمملوكة ممّن لا عشيرة لهم ولا سلاح. ويدين هؤلاء بالحماية، وهم من الوجهاء والتجّار وأثرياء المسيحيّين المقيمين أو الغائبين، إمّا إلى «الدولة» العليّة، وجندرمها ومديريها ومتصرّفيها ومحاكمها، أي إلى إدارتها الجديدة التي تمخّضت عنها التنظيمات، أو إلى رؤساء العشائر الأعيان الذين لم ينفكّ يحفّهم الخدم والحشم والحاشية المسلّحون. وتحوّل الجندرمة الذين رفدهم «الفرّارون» من الجيش العثماني، الهاربون من الجبهة الفلسطينيّة إلى الشمال بغية الالتحاق بأهلهم أو ببلدهم، تحوّلوا إلى ناهبين، والى مصادرين ومتاجرين ببندقيتهم وبأسعار الغلال وبالفرق بين أسعار العملات.

أمّا رؤساء العشائر الأعيان فيرئسون أُسَراً تفرّقت إلى فروع يصعب حصرها ودخل معظمها حيث توطّنت، في الزرارية وبني حيّان وجوار النخل وطرفلسيه وتولين وعديّسة ودير قانون النهر وخرطوم والسكنونية وغيرها، في العامّة من الناس. وغدت العشائر، بعد سيادة نظام الإلتزام وحلوله محلّ نظام المقاطعة وتوسّل الملتزمين إلى الجباية من الفلاّحين والملاك بالجندرمة والإدارة، غدت نهباً للمنازعات الكثيرة والمنافسة التي لا ترحم. وضربت المنازعة والمنافسة رأس العشائر العامليّة وأسرها الكبيرة. فكان خليل بك الأسعد، والد كامل وعبد اللطيف ومحمود الأسعد، آخر شيخ تمتّع بدالّة تشبه السيادة، وهو من لم يسلم من خلاف أخيه شبيب باشا. كذلك لم يسلم أبوه، علي، من خلاف إبن عمّه تامر بك الحسين[٢٢].

أمّا كامل بك الأسعد فاجتمع عليه وعلى كاهله إرث انحطاط كثير الروافد. فأصابه ما أصاب العامليّين من فقر الأرض ونقص غلاّتها وإهمالها[٢٣]. وحطّ به تعدّي الموظّفين والضبّاط الأتراك عليه وإهانتهم إيّاه. وأفقدته فعلته في حادثة عاليه، ووشايته بالعامليّين المتحلّقين حول رضا الصلح والسائرين في ركاب النوادي والحركة العربيّة، ركناً من أركان رئاسته وهو تضامنه مع أفراد جماعته، وعصبيّته لهم، ومنافحته عنهم. ولم يلبث أن ظهرت الفُرقة في رهطه الأقربين: فانحاز عبد اللطيف الأسعد، إلى أمير عرب الفضل، وأقام عنده شطراً من عام١٩٢٠، وربّما شارك بهذا القدر أو ذاك في التحريض على بعض أعمال العصابات. ولم يمسك

(٢٢) إحصاء محمّد جابر أطراف الخلافات في تاريخ...، ص ١٦٩-١٧٠.

(٢٣) في مواضع متفرّقة من يوميّات ظاهر المخطوطة. والفقرات التالية تبني على حوادث ترويها يوميّات ظاهر باستفاضة.

محمود، المعروف بمحمود الخليل نسبة إلى أبيه، لسانه عن الطعن في أخيه وفي ادّعائه الزعامة «الحقيقيّة»، حتّى وهو يسعى وراء عفو الفرنسيّين عن أخيه المتواري بين شرق فلسطين والزرقاء. أمّا محمّد بك التامر، أحد بني أعمام الأسعد البعداء، فضَلَع في العصابات وشاركها في غير غارة من غاراتها.

غلبة الأطراف

أظهرت أواخر الحرب، والذيول التي جرّتها وراءها، ضعفَ مُسكة الجماعة العامليّة، والتباعد بين أجزائها. وبدل أن ينجم عن ذلك خفوت في ادّعاء تمثيلها، والتكلّم باسمها واحدةً موحَّدة، كثر معتمدوها[٢٤]، أو زاعمو اعتمادها والنطق بلسانها، بكثرة الفروع التي تفرّقت إليها، وتفرّعت عنها. وفاقم من التفاوت بين الضعضعة العامليّة وبين التنافس على صدارة العامليّين أنّ نهاية الحرب العامّة بعثت حاجة حقيقيّة إلى إجتماع الأنحاء العامليّة على رئاسة أو صدارة تحظى بالدالّة على الجميع، بلاداً وأهلاً. فقد تركت الحرب التي أيقظت خليط الجماعات، الممسكة بطرق التموين، جبلَ عامل مقطّع الأوصال، منهك القوى، تستبيحَ أهلَه، وغذاءهم وأمنهم، أطرافُ البلاد العامليّة وسكّانها من عربان وغوارنة ومغاربة وجركس، الخ. وأملت هذه الأطراف على داخل جبل عامل طريقتها في التسلّط والمنازعة و«السياسة»، فظهَرَ ضعف مناعة هذا الداخل وضعضعته. بل قامت الأطراف من جماعات الداخل وفئاته

(٢٤) بحسب عبارة كانت تستعمل، فيقال أنّ إيليا ذيب الخوري هو معتمد فيصل في جبل عامل، ثم تولّى الاعتماد رياض الصلح.

مقام القطب والإمام الذي يؤتمّ به ويُجرى على منواله. فلم يكن من سبيل إلى التحصّن من تسلّط الأطراف إلاّ استعادة عاملة بعض اللّحمة والامتناع بها.

من وجه آخر، جاءت دعوة فيصل إلى العامليّين، وإلى كامل الأسعد خاصّة، ليسهموا في الاستيلاء على المنطقة الغربيّة، وطرد الأتراك منها، وليقيموا، تالياً، حكومتهم الوطنيّة فلا يدينوا دَيْناً كاملاً للقوّات الإنكليزيّة والحليفة بالخروج من دائرة السيطرة العثمانيّة، جاءت هذه الدعوة لتطرح على وجه الحدّة أمر اجتماع العامليّين وتلاحمهم. فمثل هذا الإسهام الذي دُعي إليه العامليّون لا يفترض تعبئتهم وتضافر قواهم وحسب، بل يفترض قدرتهم على انتهاج سياسة واحدة بإزاء الحركة الشريفيّة والدولة التي تزمع إنشاءها، وبإزاء حلفائها. ولا ريب في أنّ توسّل الحركة العربيّة بالقبائل المنتشرة في البوادي والسهول، بين الحجاز وحلب، واتّخاذها مادّة لها وقواماً، كان ينبغي أن يحمل العامليّين على التعجيل في لمّ شملهم وحسم أمر رئاستهم وسياستهم. وذلك لأنّ دور هذه القبائل قمين بإعلاء شأن الفروع المتفرّعة عنها والنازلة أطراف جبل عامل، والآخذة بناصية تموينه وبناصية المواصلات بينه وبين مصادر الغلال. فإذا صادفت هذه الفروع ضعفاً ووهناً في جوارها، عمدت إلى التحكّم والتعسّف، وأملَت مثالها السياسي والاجتماعي على جوارها الضعيف والواهن. فكان التأليف بين العامليّين حاجة ملحّة بل حيويّة، كيفما قُلّبت الأمور وعلى أيّ وجه أُديرت.

الفصل الخامس عشر

الهيئة السياسيّة الجديدة

وقفت جماعات العامليّين عاجزة بإزاء انقسام البلاد العامليّة إلى مسارح متفرّقة، وبإزاء استقلال كل منها، بهذا القدر أو ذاك، بمسرحه، مصادرةً ونهباً وليس إدارة ومُلكاً وسلطاناً. وظهر عجز الجماعات والطوائف والفئات والأفراد جميعاً عن توحيد العامليّين، وعن جمعهم على رأي وسياسة وقادة. وحصل ذلك آن كانت مصائر الأهالي والبلاد في ميزان التقرير أو التمهيد له، وآن هجمت القوى الكبيرة، من محتلّة وعربيّة، على جبل عامل، ساعية في كسبه إلى سياستها أو استعماله في بلوغ وجه من وجوه سياستها. وافترضت السياسات المختلفة غلبة جماعة من الجماعات العامليّة على الأخرى، أو قدرتها على الغلبة عليها وعلى ضَوْيها إليها، إمّا من تلقاء نفسها أو من طريق مؤازرتها ومساعدتها. فآنس فيصل من كامل الأسعد مثل هذه القدرة، قبل أن يدّعيها أصحابه الصلحيّون لأنفسهم. ثم عمد فريق فيصلي إلى حمل العامليّين، والمتردّدين منهم خاصّة، على الإجماع على فيصل من طريق الحرب على المسيحيّين والفرنسيّين وعلى بعض الأعيان والوجهاء.

ضعف الرابطة العامليّة

لم يُفضِ ذلك إلاّ إلى حلول الفُرقة في صفوف العامليّين، وإلى إظهار عجزَهم عن حكم أنفسهم وحماية بعضهم من بعض. وأفضى ذلك إلى إظهار أمر آخر، ألقى بثقله على الحوادث اللاحقة، هو ضعف اللّحمة العامليّة وضعف عروتها: الأهليّة أو القوميّة، من وجه، والدينيّة أو المذهبيّة، من وجه آخر، وإن تفاوتت العروَتان في مدى الضعف وقدره. واستوى في الحال هذه، أي في الضعف عن التمثيل والجمع، الوجهاء؛ وكانوا عالة إمّا على القوى الخارجيّة وإمّا على أقوى الأطراف الداخليّة، أي من بقي فيه منها بعضُ القوّة.

وحين اجتمع موفدون من هذه الجماعات والطوائف والفئات وائتمروا، مرّة بوادي الحجير ومراراً بالنبطيّة في دار البكوات من آل الفضل، وحفّت الموفدين جموعُ العامليّين، أخفق المجتمعون في جمع الرأي على خطّة واحدة وتمثيل واحد، وأخفقوا في حمل أطراف العامليّين على الانصياع إلى «مفكّريهم» و«ذواتهم» ورؤسائهم. فآذن ذلك بطيٍّ صفحة عريضة وقديمة من تاريخ عاملة كانت الدّالة فيها للرؤساء والعلماء؛ وكانت هذه الدّالة قمينة بحكم العامليّين، أي بردّ بعضهم عن بعضهم الآخر، وبالاحتكام في خلافاتهم إلى مرتبة متصدِّرة. وهذه المرتبة، قد تنقسم من غير أن تفقد القوّة على البتّ والتحكيم ومنع التقاتل.

إنحلال المراتب

رأى سليمان ظاهر علّة ما وصلت إليه «الطائفة»، ويعني بالطائفة شيعة جبل عامل، من «التأخّر» البادي في سقوط هيبة زعمائها من

النفوس، في «انحلال عقدة الرابطة بين الزعماء والأهالي»[١]. وآل الانحلال هذا، على الوجه الذي جرى عليه وتقدّمت صفتُه ببعض التفصيل، إلى انحلال المراتب، أي إلى توجّهها جهة التساوي، ودخول بضعها في بعض، وتضاؤل الفروق والفواصل بينها. ومثل هذا التوجّه إنّما هو نزعة مديدة لا تطوي حالاً من الأحوال الاجتماعيّة مرّة واحدة. لذا لم يبدأ الإنحلال عشيّة نهاية الحرب ولم ينته إلى غايته غداتها. لكنّ الحرب، والنحو الذي توقّفت عليه: من جلَاء العسكر العثماني وانفراطه، ويقظة الجماعات المتحكّمة بالطرق، والتلكّؤ الدولي في حسم مصير الولايات العربيّة، أبرزت كل هذه الأمور نتائج انحلال المراتب، على القدر الذي دبّ فيه الإنحلال، وأظهرتها على الملأ.

فآذن ذلك باضطلاع الأطراف - «أطراف الناس» من سواقط الفلاّحين والعربان وأهل المراتب الثانويّة في عشائر الأعيان، وأطراف البلاد التي تفصل بين مواطن الجماعات ومنازلها - بأدوار فاعلة ومؤثّرة. واتّفق عجزُ الجماعة، بما هي كلٌّ مرتّب ومتماسك، عن استجابة الدواعي السياسيّة الكبيرة والعامّة الناشئة عن نهاية الحرب، مع يقظة الأطراف هذه، وانتهازها فرصة الحركة والانتقال والمبادرة. وكان شرط النشاط واليقظة والطاقة هذه اتّصال الأطراف بعضها ببعض، أو سيولةُ العلاقة بينها. فلم يقوَ أمرُ الجماعات المسلّحة بجبل عامل، ولم تستمرّ، إلاّ من جرّاء اتّصال أهالي الحولة، من عرب ومغاربة وجركس وغوارنة، بأهالي جبل عامل والبقاع والعرقوب، واتّصال العسكر الشريفي المرابط بالقنيطرة، ثمّ بحاصبيّا، بمختلف هذه الجماعات؛ ومن جرّاء اتّصال بلاد الشّعب

(١) يوميّة الثلاثاء في ٦/٨/١٩١٨.

وأهله بداخل جبل عامل، من الشقيف إلى الخيام، واتّصال بلاد بشارة، جنوب القاسميّة، بإقليمي الشومر والتفّاح؛ وأبناء الفروع العائليّة المترئّسة بالعامّة والمشرّدين وبقايا «الفرّارين».

ما كان لوجوه الإتّصال المختلفة أن تتكاثر وترفع الحواجز المختلفة لولا انحلال المراتب، ولولا ضعفها عن الحجز بين البلاد، أي المناطق، والجماعات، وطبقات الناس، والأقوام. فكانت العصابة المسلّحة تضمّ شتاتاً من كل الناس: من العربي السلومي إلى الغوراني، ومن الدرزي من مجدل شمس إلى الخيامي أو الدبعالي أو العيثروني الشيعي والشبعاوي السنّي، ومن المغربي والكردي إلى سليل مشايخ آل حيدر الفارس أو احمد البك. وما كان يجمعها ويؤلّف بين شتاتها اتّصال النهب والسطو والقتل بالخطّة السياسيّة العامّة الرامية إلى جمع أجزاء من الولايات العربيّة المشرقيّة تحت تاج فيصل، وإلى الحؤول دون «إتلاف» الفرنسيّين و«أتباعهم من أبناء (الوطن)»، «هذه الطائفة من جبل عامل»[٢].

فبينما كان بعض أركان الفريق الفيصلي، وربّما بعض الأتراك العاملين على إخراج الفرنسيّين من كيليكيا[٣]، يتوقّعون من مهاجمة المسيحيّين والفرنسيّين وبعض القرى والمزارع العامليّة حَمْلَ فرنسا على الإدبار أو مهادنة فيصل، وحمْلَ بعض الأعيان والوجهاء ورجال الدين المتردّدين على الإنضمام إلى ملك سوريا الجديد، كان

(٢) من رسالة بعلبكي وندّي وصادق ومصطفى الحمزة إلى المجتمعين في النادي الحسيني بالنبطيّة، في ١٦/٦/ ١٩٢٠؛ يوميّة أحمد رضا في التاريخ نفسه.

(٣) يعزو يوسف الحكيم «انتصارات» العصابات إلى «مزايا قادتها» أولاً، وإلى «ما زوّدهم به بعض الوجهاء من إخوانهم، في دمشق وحلب وغيرها من المدن والقرى السوريّة، مما توافر لديهم من السلاح والعتاد، اضافة إلى ما كان يردهم من هذا القبيل من الزعيم التركي الكبير مصطفى كمال، الذي كان بدوره يُجاهد في سبيل إنقاذ كيليكيا من الاحتلال الفرنسي - البريطاني»، **سوريّة والعهد الفيصلي**، ص ١٦٧.

المهاجمون المحلّيون يرتعون في بلاد لا حسيب فيها ولا رقيب عليها. فغدا «أطرافُ الناس» (أحمد رضا)، من الذين «نزفت الحربُ مواردهم، أو أباحت لهم المال»، أو حطّت من مرتبة رؤسائهم وأهل الأمر والنهي فيهم، غدوا محاربين عن أمّة، وأصحاب «غيرة إسلاميّة» (صادق الحمزة)، من غير أن يتخلّقوا بأخلاق أو آداب سياسيّة غير تلك التي تتّفق مع احتياجهم وتناسب تسلّطهم وتصرّفهم في الناس برأيهم وإرادتهم. ففي وسعهم أن يُغيروا على الزرع والضرع، وأن يسلبوا المال، وأن يجبوا الجبايات، وأن يقتلوا، ويذلّوا من كانوا لا يجترئون عليه، وينافسوا على المكانة من لم يكونوا ليتطاولوا إليه، في وسعهم أن يفعلوا كل هذا وغيره فيُحمل فعلهم على النهوض والوثوب (ع.ح. شرف الدين)، وعلى مناضلة الإحتلال والعمل من أجل الاستقلال العربي (سليمان ظاهر).

عموم السياسة

أحدثت الجماعات المسلّحة التي قادها الحمزة وخنجر والأحمد وتامر وعاصي وحرب وبوزقلي وعبدالله وندّي وبعلبكي، وغيرهم، أحدثت أمراً جديداً ربّما في السياسة العامليّة. فأظهرت أنّ السياسة، أي الأعمال ذات الوقع الذي يعمّ جماعة أو أمّة ويُرتِّب عليها نتائجَ، ليست حكراً على مرتبة أو وقفاً على من هم أهل الرئاسات يتوارثونها أباً عن جدّ. فالذين رَئسوا الهجمات على القرى والبلدات ليسوا من العوام - والكلمة لم تكن غادرت المصطلح الأدبي العاملي بعد[٤] - لكنهم جلوا عن مجالس الأعيان

(٤) رضا: يوميّاتا ١٧ و٢٤/ ٤/ ١٩٢٠.

والرؤساء وعن اجتماعاتهم ومداولاتهم، واحتفظ بعضُهم بلقب المشيخة والرئاسة، فيقال: الشيخ صادق الحمزة، وأدهم بك خنجر، ومحمّد بك التامر...

وإذا كانت رئاسة الفرق المسلّحة والمغيرة في فروع أسَر الأعيان، أو في مراتبها الثانويّة، فأصحاب هؤلاء القادة هم من العوام، ومن خليط بلدي وقومي ومذهبي واسع لا يتّفق مع اجتماع واضح المراتب، ومقيم بينها فروقاً ودرجات. ومع ذلك أملى هؤلّاء على جملة العامليّينَ، وفيهم ساستُهم التقليديّون والمُحدثون، موقفاً ترجّح بين الحرج وبين التضامن. فيحتجّ كامل الأسعد بصفته «رئيس البلاد» ليعلّل عجزه عن مقارعة صادق الحمزة، في أعقاب تولّيه [illegible] ـة فيصل بالعديّسة، ويقول: «لا [illegible] لا يذعنون لرياستي، حينئذ»، قبل أن يتذرّع بالذريعة الأقوى وهي الدين: «ولاسيّما إذا كان فيه ما يخالف مبدأهم الديني»[٥].

ولا يخفي عبد الحسين شرف الدين أن أخبار الغزوات والوقائع كانت تقع من الناس «موقع البشرى والإيناس»، أما من كانت تقع منهم «موقع الهمّ والبؤس» فهم «الآخرون»[٦]، أي القلّة التي فيها شرف الدين نفسه. لذا اضطرّ الأسعد نفسه إلى الاحتماء من إنذار رُسُل الرؤساء من عشائر الفضل بالعلماء أوّلاً، ثمّ بالزعماء من أمثاله[٧]، متداركاً بهم وبرأيهم بشرى الغزوات في الناس وإيناسها، أي مماشاة الناس أهلَ العصابات. ويعزو من يسمّيه رضا «العلاّمة

(٥) رضا: يوميّة ٢١/ ٣/ ١٩٢٠. قارن بينها وبين رسالة حمزة وبعلبكي وندّي إلى العلماء وحديثهم عن «الغيرة الإسلاميّة» أعلاه، الهامش ٢٦.

(٦) شرف الدين: مذكّرات، ص ٦٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧.

الأكبر»، أي شرف الدين، دعوة الأسعد إلى الاجتماع والتداول في وادي الحجير إلى وقع «رسائل الثورة» هذه (شرف الدين) في عامّة الناس.

إمّا العصابات... وإمّا الاحتلال

والقرائن على مماشاة الناس أهل العصابات والثوّار كثيرة، مرّ بعضُها في ثنايا الصفحات السابقة. وما يعنينا منها، في هذا الموضع، هو فلاح العصابات في تعطيل أي ردّ سياسي عاملي عليها لا يندرج في باب المعالجة الفرنسيّة الإحتلاليّة. ويستوي الإندراج هذا في باب بيع النفس من الفرنسيّين «بدراهم معدودة»(٨)، ويستدعي التهديدَ بإصلاء صاحبه الحربَ قبل إصلائها المحتلّ نفسه(٩). فبعد أن شاع خبر مقتل دركيّين على جسر القاقعيّة، القريب من النبطيّة، في الرابع من شباط ١٩٢٠، في أعقاب هجمات عرب الفاعور والعسكر الشريفي على الحامية الفرنسيّة على الليطاني، أفصح فضل بك الفضل، وهو معتمد الأسعد بالنبطيّة، عن رغبته في جمع خمسمئة خيّال ومحاربة «البدو» بهم(١٠). ثمّ تتابعت الغارات على الخيام ومواشي أهلها، وعلى جويّة، وخربة سلم، وسينيّه، والقصيبة، والخربة، فلحق المسلمين منها بعضُ ما لحق المسيحيّين من النهب والسلب.

فلم يملك أحمد رضا نفسه من الحملة على «عصابات الثوّار»،

(٨) رواية فضل الفضل لما قاله رجال الفاعور لأهل الطيّبة، رضا: يوميّة ١٩٢٠/٢/٤.

(٩) شرف الدين: ص ٧٠.

(١٠) رضا: اليوميّة في التاريخ المثبت.

ولومها على تركها بينها «جماعة خرجت عن الجادّة، ودخلت في الفوضى، وأصبحت تلتهم الأخضر واليابس، ولا تتورّع عن فعل ما لا يجوز في سبيل الأطماع الشخصيّة». ويتوّج الشيخ حكمه بتعليل يوافقه عليه يوسف الحكيم ولونغريغ وجورج أنطونيوس وعبد الحسين شرف الدين وسليمان ظاهر، مفاده أنّ «جماعات الثائرين [لم يقوموا] بتنظيم حكومة تقف بهذه الجماعات عند حدّ»(١١).

ولا شكّ في أنّ هذا التعليل الذي كان أعيانُ البلاد ووجهاؤها يشاطرونه الشيخ الكاتب، هو ما دعا حكّام جبل عامل الطبيعيّين إلى الاجتماع والتداول في اليوم التالي. فرئس «زعيم البلاد الأكبر كامل بك الأسعد»(١٢) دعوة إلى بكوات النبطيّة من آل الفضل، ويوسف بك الزين، وأفندية الخيام، والسادة آل الأمين، وآل فرحات (من ميس وبرعشيت)، وأعيان بنت جبيل، وبعض العلماء، وآخرين لم يُذكروا، بغيةَ التداول في تأليف حرس وطني من مئتي رجل «لمناهضة العصابات»(١٣). والدعوة عَوْد على الرغبة التي أبداها فضل الفضل قبل قرابة الشهرين ولم تنفّذ ولم يُؤخذ بها.

مهّد الإقتراح العسكري الطريقَ للمؤتمر السياسي الذي عُقد بعد أسبوع. لكنّ جمع حرس من الأهالي، يُعبّأ للقتال وينصرف إليه، يرتّب أعباء ماليّة على القائمين بأمره. فراتب المتطوّع عشر ليرات في الشهر، إلى السلاح والذخيرة والطعام واللباس والخيل والعلف والمبيت. إلى ذلك، لم يكن من سبيل إلى الجهل بأن الثوّار يأتمرون بأمر فيصل وفريقه. فالفاعور من نوّاب المؤتمر السوري؛ وصادق الحمزة حامل لواء الملك الجديد ورافع علمه بالعديّسة وقارئ

(١١) يوميّة ١٤/ ٤/ ١٩٢٠.
(١٢) يمحضه الكاتب أحمد رضا، المتحفّظ، لقبه للمناسبة.
(١٣) رضا: يوميّات ١٤ و١٥ و١٦ و١٧/ ٤/ ١٩٢٠.

منشوره؛ والسلاح الذي في أيدي الثوّار مصدره حاصبيّا والقنيطرة والمالكيّة، حيث ترابط كواكب من العسكر الشريفي. وحين التأم عقد المجتمعين في الحجير أوفد «قوّاد الثورة» أحمد مريود، شقيق محمود مريود، نائب دمشق وأقضيتها إلى المؤتمر السوري، فقال للمؤتمرين: إنقضى دور الأقوال وجاء دور الأفعال، «فعلى جبل عامل أن يصرّح بخطّته ومنهاجه»، فإما مع الثورة وإمّا عليها، ومن عليها «يكون لنا وله شأن»(١٤).

كان على الأعيان والوجهاء والعلماء والأفنديّة العامليّين الاضطلاع بعبء الحرس المالي (إلى عبئه القانوني، بما هو قوّة مسلّحة لا ترجع إلى حكومة ودولة) وتبعته السياسيّة التي تستتبع الجهر بمعارضة فيصل وحكومته وعسكره. فأحجم الأعيان والوجهاء، إلخ، عن الأمرين، ورضوا بأن تتولاّهما الإدارة الفرنسيّة التي ناب عنها في إجتماع بمزرعة هورا، بجوار مرجعيون، حاكمُ صيدا العسكري الكولونيل شاربنتييه. ولم يغفل رضا عن مآل المشروع إلى الفشل حين دوّن إرتيابه في نتيجة تأليف الحرس «إذا صحّ أن معتمداً فرنسيّاً عالياً سيحضر هذا الاجتماع»(١٥).

وجاء تولّي الفرنسيّين إنشاء الحرس الوطني، الذي دُعم لاحقاً بـ«المتطوّعة»، علامة على إصابة البنيان الأهلي والسياسي العاملي بضعضعة عميقة. فكما عجز الأعيان، من قبل، ومعهم الوجهاء، عن الاضطلاع بأعباء التعليم الديني ومدارسه المحلّيّة، فمهّدوا الطريق لانقسام التعليم تعليمين متباعدين متنافرين، ولهجرة العلماء وغربتهم عن العامليّين واجتماعهم وسياستهم، عجزت الطائفتان عن النهوض إلى دور الحكومة المحلّيّة، وعن التصدّي لسياسة

(١٤) المصدرنفسه: يوميّة ٢٤/ ٤/ ١٩٢٠.
(١٥) يوميّة ١٤/ ٤/ ١٩٢٠.

الجماعة العامليّة من داخل. فآذن التخلّي عن أمن الناس على أملاكهم وأرواحهم وجوارهم بانهيار دعامة ثانية من دعائم حكم الأعيان ورئاستهم. وكانت التنظيمات العثمانيّة آذنت بنزع السلاح نزعاً جزئيّاً ومتدرّجاً من الأهالي ومن حواشي رؤساء العشائر، وأوكلت إلى الدرك حراسة الطرق ومنع التعدّي[١٦]. لكن انهيار الإدارة العثمانيّة في المرحلة الأخيرة من الحرب ترك الأهالي من غير حماية. وكان مَنْ أسرَع إلى جني ثمار هذه الحال الجماعاتُ المسلّحة، وخاصّة تلك التي تشدّها إلى البداوة روابط وأواصر مختلفة. بينما نمّ امتناعُ الأعيان ورؤساء العشائر العامليّة من تولّي أمن الطرق وحماية الأهالي، نمّ بتردّي قوّتهم العسكرية التي كانت ركناً من أركان رئاستهم وحكمهم وصدارتهم. ولّما طلبت الحكومات المحلّيّة التي أعلنت في صيدا وصور والنبطيّة، مع دخول فيصل دمشق، إلى «الكتلة البريطانيّة» (تيستيس) وقوّاتها الضربَ على أيدي قطّاع الطرق وسالبي السابلة ردّ القادة العسكريّون أنّ قتال الأهالي ليس بين مهمّاتهم، على ما روى ظاهر.

تهمة فيصل ... المدفوعة

ما كان في وسع الحكومات المحلّيّة العامليّة طلبه إلى القوّات الإنكليزيّة، نصير فيصل وحليفه، كان عسيراً عليها طلبُه إلى القوّات الفرنسيّة، خصم الشريف الهاشمي ومحبط آماله. إلى ذلك كانت القوّات الفرنسيّة نفسها في حال من الضعف غير خافية لا على عرب الحولة، ولا على الجماعات العامليّة المسلّحة، ولا على

(١٦) يشير لونغريغ الى قضاء الدرك على سُنَّة قطع الطرق، **سوريا ولبنان ...**، المصدر المذكور، ص ٢٦.

الفرنسيّين الذين قارنوا بين الكتلة البريطانيّة المرصوصة وبين «الغبار الفرنسي» (تيستيس) المبعثر والمتطاير. أمّا قوّات الحكومة العربيّة فكانت ترابط في أطراف البلاد العامليّة، فلا تجرؤ على دخولها بينما يفاوض فيصل الفرنسيّين، ولا ترى أنّ إحلال الأمن، إن قدرت عليه، يعود عليها بنفع سياسي. فكانت تمدّ الحمزة والعاصي وأصحابهما بالسلاح والمال والأمر حين كان فيصل يرسل الرسل إلى العامليّين، مع الخوري خليل هزار، تارةً، ومع السيّد جواد مرتضى والشيخ يوسف الفقيه، تارةً، ومع الشيخ محمد رضا الشبيبي، تارةً ثالثة[١٧]، ويبلّغهم عَتَبه عليهم وأسفه لتردّدهم في إعلان ولائهم له ومبايعته.

وعلى رغم أنّ مذكّرات العامليّين الذين أسهموا إسهاماً يوميّاً في حوادث ذلك الوقت لا تترك ظلاً للشكّ في علمهم بصدور العصابات وأعمالها عن أمر فيصل وفريقه[١٨]، وبدخول هذه الأعمال تحت سياسة الحكومة العربيّة الرامية إلى إحراج الفرنسيّين المنشغلين في حربهم مع الأتراك، على رغم علمهم بهذا لم يدينوا إدانة واضحة لا السياسةَ الفيصليّة، ولا الرابطَ بين أعمال العصابات المنكرة (والتي أنكروها) وبين سياسة فيصل، بل إنّ أهل العقد والحلّ من العامليّين إحتكموا إلى فيصل في دعوى أعمال الفرق المسلّحة

(١٧) رضا: يوميّات ١٢/١ و ١١/٢ و١٠/٣/١٩٢٠، على التوالي.

(١٨) من الأمثلة على ذلك رأي محمود الفضل أن يكتب رضا، بالنيابة عن الأسعد، ويطلب إلى فيصل أن يأمر قوّاد الثائرين بكفّ هجماتهم عن ناحية النبطيّة وعن الدرك بها، يوميّة ٤/٢/١٩٢٠. وحين قرّ الرأي على إيفاد وفد يلتقي الجنرال غورو ليأخذ منه حكماً ببراءة الأسعد من أعمال العصابات، ويردّه إلى جبل عامل، اعتذر أحمد رضا وسليمان ظاهر عن أن يكونا في عداده، وحجّتهما أنه «لا يُعلم رأي فيصل» في الأمر، يوميّات رضا، من ٢٣ إلى ٢٧/١/١٩٢٠. ولما حمل وفد العامليّين إلى فيصل رأي المؤتمرين في الحجير وميلهم إلى التريّث، بذل فيصل للوفد «ما نحتاج إليه في الوثوب من عتاد وجند وأطباء»، شرف الدين: **مذكّرات**، ص ٧٣.

التي كانت تجوب البلاد العامليّة من بعد أن ظهرت مقاصد سياسة فيصل في بلادهم على نحو جليّ. ونعوا إلى الملك الجديد خرابَ جبلِ عامل الخارجِ من حرب أرهقت الحرث والنسل، والزرع والضَرع، وقطّعت أوصال البلاد، وفرّقت بين أبنائها وطوائفها وطبقاتها، لكنّ أحداً من «سراة» العامليّين و«ذواتهم» و«مفكّريهم» لم يتّهم فيصل نفسه، ولم يدعُ إلى وضعه موضع التّهمة والخصومة، ولم يسعَ، تالياً، إلى معارضته باسم أمن العامليّين.

لم يعنِ مثل هذا الموقف رضا أهل العقد والحلّ بسياسة فيصل وفريقه فيِ عاملة، أو أنسهم بها ومماشاتهم إياها. وهو لم يعنِ كذلك استنكافهم من المفاوضة مع الإحتلال، ومن السعي إلى درء وطأته ووطأة قراراته على الأهالي والساسة. بل عملوا كلّهم تقريباً، علماء وأعياناً ووجهاء، على حفظ هيئة الرئاسة العامليّة، وركنها كامل الأسعد. ولمّا حمل الفرنسيّون الأسعد والمقرّبين منه على دعوة المؤتمر السوري إلى إلحاق جبل عامل بلبنان رضخ معظم الناس للأمر «حفظاً لحياة كامل بك الأسعد». وأوكل الأسعد إلى سعاته، الحاج ملحم شرف الدين والحاج علي فيّاض ونعمان بك الجواد، جمعَ التواقيع على العريضة التي أملاها الجنرال غورو على الشيخ عبد الحسين صادق، والشيخ محمّد أمين شمس الدين، والبيكين من آل الفضل[١٩]. وكان عتب فيصل على العامليّين، وأسفُه لتردّدهم، إشارة جليّة إلى ما كان يتواتر إليه من أخبار عن علاقات بعضهم، وبعضهم هؤلاء ليسوا من أدناهم مرتبة ولًا أقلّهم جاهاً، بالإدارة الاحتلاليّة الفرنسيّة.

(١٩) رضا: يوميّات ٢٧ و٢٨/ ١، و٢ و٣/ ٢/ ١٩٢٠.

إنقسام العامليّين ... المدفوع

لا يحجب اشتباهُ هذه المواقف، وترجّحُها بين معان مختلفة ومتضادّة، ودخولُ وجوه بعضها في بعض، أمراً جليّاً هو أنه كان في وسع العصابات أن ترتكب ما شاءت من الأفعال والأعمال من غير أن تحمل هذه العامليّين على جبه مرتكبيها وكفّهم، أيّ من غير أن ينقسم العامليّون إلى حزبين متضادّين ينيطان تضادّهما بالحكم على ما يُرتكب، ويديرانه (أيّ التضادّ) على سبل جبه الأعمال والأفعال وعلى طيّ ذيولها. وكان في وسع الثوّار الإطمئنان إلى ضعف الأهالي عن مدافعتهم وكفّهم، بل كان في وسعهم الاطمئنان إلى جهرهم ببعض أفكار الأهالي الباطنة مثل إرادة الاحتلال «إتلافَ الطائفة»، وتقديمه المسيحيّين على المسلمين، ومثل انتساب أعمال العصابات إلى «الغيرة الإسلاميّة»، انتساب الجزء إلى الكلّ[٢٠].

والحقّ أنه ليس من اليسير على قارئ مذكّرات ويوميّات ذلك الوقت، وهي مرآة رأي النخبة في الأحداث وجناحها المتنوّر خاصّة، ليس من اليسير عليه أن يعثر على حكم واضح في أعمال العصابات. وإذا كان تحفّظ شرف الدين ورضا وجابر وظاهر من حركات الثوّار وعنها، على ما كانت تدعى أيضاً، واضحاً في بعض الأوقات القليلة، فهي في معظم الأحيان على شاكلة تظاهرة

(٢٠) يرتسم حكم يميل إلى الشجب والإدانة حين يصيب العامليّين الشيعة من هذه الأعمال أذى ونصب، أو حين يوقع عربٌ في مزارع صغيرة بين كثرة من السكّان الشيعة. مثال ذلك ما كتبه أحمد رضا، في أعقاب الهجوم على قريتي القصيّر وعلمان من أملاك الخواجه أصفر ونهبهما، و«ترويع الفلاّحين الفقراء الآمنين في بيوتهم»: «إن التحزّب السياسي له حدّ لا يتجاوز أصوله التي لا تضرّ بالوطن ولا بأهله، ولكنها الفوضى الضاربة، ويا قبّح الله الفوضى»، يوميّة ٣ / ٢/ ١٩٢٠. وينسب محمد جابر إلى «عقلاء» جبل عامل الاستياء من «استفحال أمر الثوّار»، ومن اقتراف هؤلاء «الشرور» والعدوان على الأموال والأملاك والأرواح، ألخ. تاريخ... ، ص ٢٢٦.

الحجير(٢١)، أي مشتبهة، تُلْبس التحفّظ لباسَ تعليل أعمال العصابات، وتردّها إلى إهمال الحكومة الفرنسَيّة ومقاصدها الباطنة والخبيثة(٢٢) أو تعزوها إلى المسيحيّين ومسلكهم «المتهوّس» أو «المستفّز»(٢٣). أما رؤساء الثوّار ورجال العصابات، أكانوا محمود الفاعور أم زعل السلوم، صادقَ الحمزةَ أم أدهم خنجر، فهم دائماً «أعلام النهضة العربيّة»، أو «الزعيم الثائر»، أو «الأفذاذ»... أما السرقة والنهب وقتل «الفلاّحين الفقراء الآمنين» أو غيرهم من المواطنين «وتخصيص المسيحيّين على الغالب بما يفعلون»(٢٤)، فيرمى بها «البدو»(٢٥) و«أهل البادية والأعراب» (الشيخ عبد الحسين صادق).

وإذا كان لا محيص من إلقاء تبعة ما على بعض الشيعة، إما لأن الأعمال ارتكبت حيث يندر انتقال البدو والعرب، وإما لأن الشهود أجمعوا على صفة المعتدين، أو لأن مرتكبي الأفعال جهروا بها ونسبوها إلى أنفسهم - خُفّفت الأسباب وهُوِّنت المسؤوليّة. فما الفاعلون إلاّ من «شذّاذ الشيعة» وقد «نعقوا مع الناعق في بعض حالات السلب والنهب»(٢٦) ليس إلاّ. وتوضع «بعض الحالات» في كفّة، وفي الكفّة الأخرى يوضع «عطف النبطيّة على جيرانها» من

(٢١) التظاهرة وليس القرارات التي جاءت واضحة في خَبَرَيْ رضا وشرف الدين، وأقلّ وضوحاً في خبر جابر.

(٢٢) التعليل بإهمال الفرنسيّين وبخطتهم المبيّتة هو الصيغة العامليّة «الرسميّة». أُنظر شرف الدين، ص ٦٨-٦٩، جابر، ص ٢٢٦-٢٢٧، رضا، يوميّة ٨/ ٥/ ١٩٢٠، ظاهر، يوميّة ٢٣/ ٦/ ١٩٢٠، على سبيل المثال.

(٢٣) رضا: يوميّة ١٢/ ١/ ١٩٢٠، وهو حكم يستعيده الكاتب في اليوم التالي، يوميّة ١٣/ ١، ويؤكده.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) رضا: يوميّة ٢٦/ ١/ ١٩٢٠.

المسيحيّين المهاجرين من القرى المبتلية بهجوم أو مداهمة. وإذا عظم الخطب، كنحو ما وقع في عين إبل[٢٧]، عمد الراوي إلى سردٍ كثيرِ العلل، محكم الحلقات، يثير في القارئ أو السامع بواعث العصبيّة: من مَقتل أحد أهالي ياثر (ياطر لاحقاً) بأيدي «عصابة من عين إبل» ثم ذكر أن العصابة هي «ناس من دبل» وأن جريمة القتل وقعت في الشِّعب وليس قريباً من عين إبل وبنت جبيل وكونين. إلى خبر عن «قتل أوباش عين إبل» إمرأة من حانين تبيع اللبن[٢٨]، تَبَيَّنَ أنه، أيّ الخبر، شائعة كذّبها الأسعد نفسه من غير أن تهدأ «حماسة شباب تلك الناحية».

ويتوّج التعليل المتماسك وصفٌ لا يرضخ لأيّ تبعة قد تصيب أهلَ عصبيّة الراوي العاملي من المهاجمين. فيعاقب الوصف بين صفة المجتمعين من أهل بنت جبيل وقراها وعرب هذه القرى، وفتوّتهم في السن والعمر، وحماستهم الملتهبة والمستمرّة الالتهاب، على رغم أن خبر بائعة اللبن كاذب، وبين إقدام حرس عين إبل على إطلاق النار على المجتمعين الملتهبين حماسة. فمن يُسأل عن الحريق هو من أشعل النار في البارود، وليس البارود القابل للاشتعال (هذا

(٢٧) أنظر حلقات الخبر في رضا: يوميّات ٦ إلى ٩/ ٥/ ١٩٢٠.

(٢٨) يظهر كتّاب الشيعة العامليّين تصديقاً واضحاً للشائعات التي تتصل بالنساء وشرفهنّ، فيسرع كتّاب اليوميّات إلى تدوين الشائعة التي سمعوها، وينقلونها عن معشرهم وأهلهم، ويحقّقونها من غير تردّد. فدوّن سليمان ظاهر في يوميّة ٢١/ ٨/ ١٩٢٠ أن امرأة قُتلت على مقربة من كفرفيلا قبل ثلاثة أيّام، وأن القتلة هم عصابة مسيحيّة تناوب أفرادها الثمانية على المرأة الحامل، إلى تفاصيل أخرى لا تقل عنفاً وبشاعة. وفي اليوم التالي يذكر ظاهر أن المرأة ليست من كفرفيلا وإنما هي من عين قانا، وأنها قُتلت قرب عين قانا وليس قرب كفرفيلا. ثم يتخلّى عن الخبر كلّه: فالمرأة لم تُقتل، بل ماتت من جرّاء الحمل والحر والتعب «على ما قرّر طبيب بلديّة صيدا»؛ ولم يكن ثمّ عصابة بل عربة نقل حاول بعض ركّابها إسعاف المرأة، المصدر نفسه، يوميّة ٢٢/ ٨. ومن البيّن، من المقارنة بين روايتي الخبر، أن الكاتب لا يتخلّى عن روايته الأولى، المختلقة، إلاّ على مضض.

قبل أن يتخلّى الكاتب، الشيخ أحمد رضا، في صيغة لاحقة، عن خبر إطلاق حرس عين إبل النار على المجتمعين).

منطق الطبائع

ويعاقب الراوي بين الضرورة وبين الصدفة. فالاجتماع ضرورة، ولو روى هو نفسه أن علَّتيه، مقتل الياطري وهتك الحانينية، لم تثبتا، ولو أضعف دورَ أهالي بنت جبيل ورمى باللائمة من طرف خفي العرب ومن لفّ لفّهم، وأبرز دور الفتيان وميّز العقلاء منهم تمييزاً قاطعاً. أما الصدفة فهي شذوذُ أربعة فقط من المجتمعين عن الانصياع إلى رأي العقلاء بالتروّي ودعوتهم إليه، وهجوم الأربعة على عين إبل. وهي مقتلُ واحد منهم على المتاريس، التي حلّت محلّ الحرس العينبلي، وهو تبدّد من الرواية الثانية. والصدفة، ثالثاً، هي أن ثمانية تبعوا الأربعة، وانقطعت أخبارهم. فكان لا محيد عن أن تهبّ «سريّة» من المجتمعين لتقصّي أخبار المنقطعين؛ ولا محيد عن عودة الاضطرار إلى التحكّم في حلقات الحوادث والرواية معاً. وكانت عاقبة «هبوب» السريّة، التي يجري فعلُها مجرى القوّة الطبيعيّة ولا يتقيّد إلاّ بقوانينها (الهبوب بعد الالتهاب، والحماسة في مقابلة العقل والعقلاء، وانقطاع الأخبار الداعي إلى استجابة المجتمعين نداءَ المنقطعين وردِّهم إلى الاجتماع وحرارته وحضنه) - كانت عاقبةُ الهبوب هربَ «أصحاب المتاريس» من العينبليّين، وانهيارَ كل مقاومة قمينة بلجم الهبوب بعض اللجم.

فلا غرو إذا تبع هربَ أصحاب المتاريس، ومن غير فاصل أو وسيط أو علّة آخرى، الوصفُ التالي: «وبدأت النار تشتعل في بيوت عين إبل». فلا فاعل لاشتعال النار في البيوت إلاّ منطق

الصُّوَر التي يتوسّل بها الوصف: هتك العرض، الهيجان، الالتهاب، النار من عين إبل، الهبوب للبحث عن موجتي المنقطعين... أيّ إن الريح هبّت على النار المشتعلة وحملتها إلى بيوت عين إبل فأشعلت النار البيوت، كما ينبغي وكما يُعقل من فعل قوانين طبيعيّة. ويعود العقل والإرادة والتبصّر إلى المهاجمين حين يؤلّفون فرقة منهم «تدفع السفلة عن النساء والأطفال». وإذا لم يسلم الأمر من «قتل بعض الأطفال خطأ أو بالعرض» فما ذلك إلاّ صدفة «الواقعة» وعودتها إلى سنّتها غير العقليّة، وربما غير البشريّة، وإلى فعل الحريق المشتعل وغير المقصود.

لكن أحداً من المهاجمين لم يتعرّض للنساء. فحيث لا مناصّ من الإقرار بالمستنكَر يُعزَى إلى غُفل، ويُصوَّر إتيانه بصورة التداعي الآلي. أما حيث ثمّة ما لا عيب فيه، فيُنسب إلى إرادة وإلى يقظة وتدبير. وهذا ما استمرّ مدارُ الخبر على عصبيّة المخبر الكاتب. أما إذا تناول السرد الخصمَ أو العدو، تغيَّر النحو الذي ينحوه السرد وتبدّل. فكل ما يأتيه الخصم إنما هو مقصود ومدبَّر، وتأخذ حلقاتُه الواحدة برقبة الأخرى أخذاً محكماً. فخاتمة سرد واقعة عين إبل، من بعد جلاء الواقعة عن «مقتلة عظيمة» و«فظائع» ارتكبت، هي وصولُ «الأجنبي إلى مُراده». أما كيف وصل الأجنبي إلى مُراده من هذه الطريق الملتوية، وكيف طَوَّع في سبيل مقاصده إرادة أعدائه من الأهالي، وضبط أفعالهم ضبطاً دقيقاً على مُراده ومهَّد اجتماعهم للأمر، فلا إجابة عنها لا في روايات الرواة ولا في تأملات الكتّاب والأدباء العامليّين.

إحصان الثوّار

كان في وسع عصابات الثوّار، العامليّة منها والعربيّة المؤتمرة بأمر فريق فيصل، أن ترتكب ما شاءت من الأعمال وهي على ثقةَ من أن أيّ صون مأذون لن يتنصّل منها، أو لن يبلغ به تنصّلُه منها مبلغَ الجهر بالأمر، والعمل بما يستتبعه مثل هذا التنصّل. ولا يخرج عن دائرة هذا الحكم، أو صدقه من تصيبهم أعمال الثوّار، وتقصّد إلى إحراجهم وأذيّتهم. فرؤساء العشائر العامليّة كافّة كانوا ممن انتقصتهم العصابات، وأظهرت ضعف دالّتهم، وافتقارهم إلى القوّة التي سادوا بها على الناس، إلى عهد قريب.

ولم يكن وجهاء الساحل، أكان ساحل الشّعب وصور أم ساحل الشومر، أحسن حالاً من وجهاء الداخل على ضفّتي الليطاني، وفي جوار جويّا وتبنين والنبطيّة، أو بنت جبيل والطيّبة. ولما كان العلماء يسلّمون لرؤساء العائلات القديمة بالرئاسة والزعامة السياسيّة، ولا ينكرون عليهم القيام برعاية عاملة وحمايتها وحفظ هيئتها، آلت ثورة الثوّار، وآل التباسُ الدفاع عن الاستقلال بالجريمة العاديّة، إلى انتقاصهم، هم أيضاً، المرتبةَ والدالّة والنفوذ...

اضطرّ وجوه جبل عامل، على رغم ذلك، إلى موقف مركّب ومعقّد. فأخذت بعض النّخب المدينيّة، أيّ نخب البلدات، جانب الحركة الشريفيّة من غير تحفّظ، في بادئ الأمر، ثم شرعت تنفضُّ عنها. وأسرعت أعمالُ الثوّار في انفضاضها. فلم يبقَ حولها، في أواخر ١٩٢٠، إلاّ بعض الصيداويّين السنّة، وبعض أدباء النبطيّة ممّن يشتركون في مجالس الرؤساء ويخطبون ويكتبون من غير أن يكون لرأيهم وقع وثقل. ولما انتقل الصيداويّون، وآل الصلح المقدَّمون فيهم، إلى بيروت، من طريق دمشق ووزارة رضا الصلح فيها،

رست الحركةُ الشريفيّة على مَن كانوا أعضاء النوادي العربيّة في عهد السلطنة العثمانيّة. وهؤلاء قلّة قليلة، ولا اشتباك بينها وبين السياسة والأمر إلاّ بواسطة الأعيان والعلماء والوجهاء.

بعد الثورة... حكم الأصلح

أما الوجهاء عامّة، فما لبث خروجُ القوّات الإنكليزيّة من المنطقتيّن الغربيّة والشرقيّة، أيّ من لبنان وسوريا لاحقاً، وحلولُ القوّات الفرنسيّة محلّها، وسعي إدارتها الاحتلاليّة إلى كسب ودّهم (ودّ الوجهاء)، أن صدَّع لفيفَهم الشريفي. فلاحظ ظاهر «تقلّبات» بعض وجوه أهل صيدا الشيعة و«مداهنتَهم» أنصار الفرنسيّين، منذ أواخر ١٩١٨[٢٩]. وأسف عبد الحسين شرف الدين لتوقيع «نصارى صور ومسلميها السنّيين»، ما عدا عائلة البيضاوي، اللائحة الفرنسيّة الداعية إلى طلب استقلال حلب وسوريا وجبل لبنان تحت الحماية الفرنسيّة[٣٠]. ولم تكد سنة ١٩٢٠ تنتصف حتى كان وجهاء النبطيّة وبكواتها يتسابقون على الوظائف الحكوميّة المحلّية[٣١]، وكان بعض وجهاء صيدا ينصحون العامليّين بالتفاهم مع الحكّام الفرنسيّين «بعد أن تمّ الأمر لهم»[٣٢]، ويصحب وجهاءُ صيدا والنبطيّة أنيس الهاني،

(٢٩) يوميّة ١٣/ ١٢/ ١٩١٨، من يأخذ عليه ظاهر التقلّب هو نجيب بك عسيران. وكان راشد عسيران يستقبل النصير نفسه، يوميّة ٢٠/ ١٢/ ١٩١٨.

(٣٠) يوميّة ٢٦/ ١٢/ ١٩١٨.

(٣١) ترشّح يوسف الزين وفضل الفضل إلى وظيفة مدير النبطيّة، يوميّة ٢١/ ٨/ ١٩٢. وترشّح الحاج حسين الزين لوظيفة متصرّف لواء صيدا، وكان حسين الزين نفسه ويوسف الجوهري، الصلحي، عضوين في اللجنة الإداريّة التي عيّنها الفرنسيّون في ٢٢/ ٩/ ١٩٢٠، ناجي كريم الحلو: حكّام لبنان؛ ١٩٨، بيروت، ص ١٢، وسعى راشد عسيران إلى الاشتراك فيها، ظاهر: يوميّة ١٧/ ٩/ ١٩٢٠.

(٣٢) حديث رضا وظاهر مع الدكتور شريف عسيران، يوميّة ٢٨/ ٨/ ١٩٢٠.

جامع المال، لشراء سيف ذهبي للجنرال غورو[٣٣]... أما وجهاء صور فلم يلبث بعضهم أن دعا الحاكم العسكري الفرنسي إلى موائدهم[٣٤]، وتقدّموا الحملة الفرنسيّة على داخل بلاد بشارة[٣٥]، وسعوا في التأليف بين أنصار الإدارة الجديدة[٣٦].

لم يصمد العلماء العامليّون وقتاً طويلاً لدعوة الإلفة مع الإدارة الجديدة ومهادنتها. بل إن بعضهم انتقل من العداء المتشدّد إلى التوسّط بينها وبين الأهالي، أو بينها وبين الأعيان. فبعد أن رفض الشيخ موسى قبلان فكرة إنشاء حرس وطني يدفع عن الأهالي أعمالَ العصابات وغاراتها، شارك الشيخ في الاجتماع بين العامليّين وبين الكولونيل نيجر، بينما لم يشأ علماء آل الأمين الاشتراك فيه[٣٧]. وتحفّظ الشيخ عبد الحسين صادق من رسالة نُقلت إليه من السيد عبد الحسين شرف الدين يشير فيها السيّد على الشيخ بتأليف وفد من العلماء والأعيان ليقابل غورو ويعرِّفه «أن رئاسة البلاد لكامل بك الأسعد»، بل رأى أن الكتاب «حُمل عليه السيّد» وأن منزعَه من نازع الشيخ حبيب مغنيّة، مؤسّسَ «الجمعيّة الفرنسيّة» بصور، والمعروف بصداقته للمحتلّين[٣٨]. وذهب الشيخ صادق إلى أن على الوفد، الذي اشترك فيه، أن لا يمسّ «اعتماد الشيعة واختيارهم الملك فيصل أدنى مساس بسوء»[٣٩]. والشيخ نفسه ذيّل

(٣٣) اصطحب راشد عسيران ويوسف الزين الهاني إلى النبطيّة ليعتذر من وجوهها، من بعد أن سفَّههم لقلة المال الذي تبرّعوا به، يوميّة ٢٦/ ١٢/ ١٩٢٠.

(٣٤) رضا: يوميّة ٢٧/ ٤ / ١٩٢٠، والداعي هو أحمد عرب.

(٣٥) المصدر نفسه، يوميّة ٢١/ ٥/ ١٩٢٠؛ يقول رضا إن أحمد عرب واسماعيل الخليل كانا «رهينتين».

(٣٦) الساعي هو الحاج اسماعيل الخليل، المصدر نفسه، يوميّة ٣٠/ ٦/ ١٩٢٠.

(٣٧) يوميّات ١٧/ ٤/ ١٩٢٠ و٣ و٨/ ٥/ ١٩٢٠.

(٣٨) يوميّة ٢٣/ ١/ ١٩٢٠.

(٣٩) يوميّة ٢٦/ ١/ ١٩٢٠.

بتوقيعه طلباً إلى المؤتمر السوري بإلحاق جبل عامل بلبنان، وبإرجاع لبنان إلى «حدوده القديمة»، بحسب عبارة روّجتها الإدارة الفرنسيّة الجديدة. واعتذر عن الأمر بأن زعماء البلاد كانوا «تحت الخطر»، وأن «الأصلح» لجبل عامل أن يدخل في لبنان(٤٠). ولما شكا فيصل إلى العلاّمتين، السيّد جواد مرتضى والسيّد يوسف الفقيه، تقلّبَ بعض علماء جبل عامل «لغير سبب كاف»، جاءت شكواه في أعقاب لقاء الوفد العاملي غورو، ورسالته إلى المؤتمر السوري، والشروعِ في توقيع عرائض تردّد دعوى العريضة التي وقّع عليها الوفد(٤١). ثم صرف الشيخ صادق جهده إلى التوسّط بين الاحتلال وبين الأسعد، والسعي في العفو عن كامل الأسعد مع محمود بك الخليل (الأسعد)، أخي هذا الأخير(٤٢). أما السيّد عبد الحسين نور الدين، أحد موفدي المجتمعين بوادي الحجيّر إلى فيصل، فحمل بعد العفو الفرنسي عنه ورفعِ إلزامه بالإقامة بصيدا، عريضة تطالب بضمّ الحولة إلى لبنان، كلّفه الكولونيل شاربنتييه بجمع التواقيع بذيلها(٤٣). ولم يشذّ السيّد عبد الحسين شرف الدين عن المسالمة. ففي أعقاب دخول أحد رجال الأمن العام الفرنسي على السيّد في بيته، مسلّحاً، عازماً على اغتياله، بحسب شرف الدين(٤٤)؛ وبعد أن حاصره الجنود الفرنسيّون بشحور وحاولوا القبض عليه، إبّان حملة نيجر في أوائل حزيران ١٩٢٠، فهرب إلى دمشق ومنها إلى

(٤٠) يوميّة ٢/ ٢/ ١٩٢٠.
(٤١) يوميّة ١٤/ ٢/ ١٩٢٠.
(٤٢) ظاهر: يوميّة ٨ / ٩/ ١٩٢٠.
(٤٣) المصدر نفسه، يوميّة ٢٥/ ١/ ١٩٢١.
(٤٤) روايته المحاولة في مذكّرات، ص ٦٨-٦٩. ويؤرخ الكاتب الحادثة بيوم ١٤/ ١٢/ ١٩١٩، ويعزوها ضمناً لشهادته أمام لجنة كينغ-كراين (في حزيران وليس تموز، ١٩١٩ وليس ١٩١٨، على خلاف ما كتب محمد جابر: تاريخ...، ص ٢٢٩).

فلسطين[٤٥]؛ استقبل مندوباً خاصّاً ندَبه غورو إلى السيّد، المقيم بعلما، مع رسالة بالأمان، وعاد إلى بيروت حيث التقى غورو، وترابو، حاكم لبنان الإداري، وعزف عن الذهاب إلى العراق، نزولاً عند طلب قائد قوّات المشرق[٤٦]. وكان السيّد أوّل مَن قام بالوساطة بين كامل الأسعد وبين الإدارة الاحتلاليّة، على ما مرّ للتوّ.

أما السيّد محسن الأمين فلخّص الأحداث العامليّة على النحو التالي: «... إن أهل المنطقة الشرقيّة يقولون [لأهل جبل عامل]: «إما أن تكونوا معنا أو علينا»، ثم أتى الوفدَ جوابُ فيصل: «إن أهل جبل عامل يعزّون عليّ ولا أريد أن يصيبهم بسببي سوء فيلزموا السكون»[٤٧].

خرج جبل عامل من امتحان المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي مصدّعاً، سياسة واجتماعاً. وكثرت وجوه التصدّع فتطاولت إلى العروة بين الأهالي وبين الحكّام، وإلى اللحمة في كل صف من صفوف الأهالي من علماء وأعيان ووجهاء وتجّار وعامّة. وغلبت الأطراف الشرقيّة على قلب جبل عامل، وغلب أهل الأطراف من عربان ومن سنّة ودروز على أهل بلاد بشارة والشقيف.

(٤٥) روايته في مذكّراته، ص ٧٥-٧٨.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٧٨. يقول صاحب المذكّرات إن غورو علم بعزمه على السفر إلى العراق، والإقامة هناك، «فما أحبّها لحكمه»، فنزل السيّد شرف الدين عند رغبة الجنرال الفرنسي. ولم تتطرق السطور السابقة لمواقف علماء آخرين مثل الشيخ حسين مغنيّة، الذي اعتذر بكبر سنّه عن القدوم على فيصل مع السيّدين شرف الدين ونور الدين، أو الشيخ محمد حسين شمس الدين الذي انضم إلى وفد العامليّين الأوّل إلى غورو، إلخ.

(٤٧) محسن الأمين: سيرة المؤلف، المصدر المذكور، عن ط. دار التعارف، ١٩٨٦، بيروت، ج ١٠، ص ٣٦٩.

فظهر عجز العامليّين عن لمّ شملهم في «أمّة»، وعن الاجتماع على رئاسة ومراتب، والاتّحاد بمثال وتاريخ. وانفضّت السياسة إلى التمثيل على الوحدة في مسرحة حربيّة من غير حرب ولا قتال (اجتماع الحجير)، وإلى تقاتل حقيقي بين فرق لا تحصى، يختلط فيها العاملي بغير العاملي على غير بيّنة، باسم دولة عربيّة واستقلال عربي فاقَما من شقاق الجماعة، وخرجا بها عن سنّتها القديمة في المجاورة.

وردّ الاحتلال الجديد على الجماعات المحلّية، وعدوان بعضها على بعض، جواباً من نفس طينة حركتها، وهو الحرب الأهليّة. فسلَّح العصابات المسيحيّة، وسلّطها على البلاد العامليّة الداخليّة خاصّة، أيّ على تلك التي لم تشهد من أعمال العصابات إلاّ شذرات قليلة، وكان ضحاياها من العامليّين الشيعة دون المسيحيّين. وجعل من المتطوّعة، وهم شرطة حكوميّة محلّية، عصابة ثأريّة. وأفقر الأهالي بفرض غرامة كبيرة عليهم استنزفت شطراً من مدّخراتهم ومن وسائل عملهم وزراعتهم، فأرهق الأرض وعجَّل في خرابها وفي هجرة زرّاعها، إما إلى خارج البلاد أو إلى الساحل. فعاد هذا كلّه، في الحال، على هيئة العامليّين بالضعف.

لكن الاحتلال كان يحتاج إلى إدراج العامليّين في حكمه، ونظمهم بسلطانه. وكان عليه أن يتوسل إلى ذلك بآلة من داخل بلادهم وجماعتهم، وتقوم منهم مقام السُّلَّم إليهم، وتتيح لقوّة الانتداب أن تتوسّل بما بقي من وحدتهم ومُسكتهم، إذ لا يستقيم حكم دون بقيّة من وحدة ومسكة، إلى إدراجهم في الهيئة السياسيّة والاجتماعيّة اللبنانيّة الناشئة. وهذه الآلة المعقّدة هي بعض ما صرف الانتداب عقدين من الزمن في صنعه.

فهرس الأعلام

ب

س

ش

ص

ض

ط

ظ

ع

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

لا

ي

فهرس الأماكن

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

المحتويات

المطابع التعاونية الصحفية ش م ل، بيروت، لبنان
آذار ١٩٩٦

ضوى أهالي جبل عامل، وهم أهل الجنوب اللبناني من بعد، إلى لبنان الدولة، ولبنان الوطن والهويّة التاريخيّة والسياسيّة، وهم نَهْبٌ لانقسامات كثيرة تتطاول إلى كل مقوّمات اجتماعهم وتماسكهم.

فالعلاقة بين الأعيان وبين «أطراف الناس» والبلاد، وبين فئات الأعيان والوجهاء والعلماء، متنازعة؛ والجمع بين استقلال الجماعة العامليّة بـ«مجتمعها الخاصّ» وبين الدولة العربيّة الفيصليّة، أو بين الاستقلال هذا وبين الدولة اللبنانيّة الناشئة، متعذّر؛ والميزان بين «الجهاد السياسي» وبين «الجهاد الديني» مائل؛ وجوار المسلمين والمسيحيّين العامليّين يداخله العدوان والقتل والنهب؛ ويأخذ بناصية طرق التموين بين حوران والجولان وبين «الداخليّة» و«الساحليّة» بدو ومغاربة و«فرّارون» أتراك وكرد و«سواقط» الأسر الحاكمة.

واتّفق هذا وغيره مع مباشرة الدولة المنتدبة والمحتلّة نظم الجماعات الأهليّة وعصبيّاتها بناظم «الدولة» الواحدة والعامّة. فدخلت الجماعات لبنان وهي تنظر إلى الخلف، وحواليها، وإلى ما يلي هذه وذاك. ولم يسعفها تاريخها القريب وحوادثه المتحدّرة من التنظيمات العثمانيّة، في تلمّس خطواتها ورسم سياستها. ولا أسعفتها مقالات متعلّميها وعلمائها ومؤرّخيها.

وعلى شاكلة تاريخ متناهَب وجزئي، ينكص دون التأليف بين المتفرّق على مبانٍ ومعانٍ متماسكة وجليّة، على عمل التأريخ والسرد والتعليل أن يلمّ بالمتفرّق هذا، على تفرّقه، وبالعوامل المختلفة فيه. فلا يبخس (عمل التأريخ) الخيالات والمقالات والأمكنة والأجزاء وسياسات الأفراد والأهواء حقّها في التأريخ وحصّتها منه. وهذا ما يسعى فيه «الأمّة القلقة».

الغلاف: «بحر الجليل»، دايفيد روبرتس، ١٨٥٠، مجموعة خاصّة